تاريخ المصريين ٢١٦

الرأسمالية الأجنبية في مصر (١٩٣٧ - ١٩٥٧م)

د. فرغلى تسن هريدى

الجزء الأول



الهيئة المصرية العامة للكتاب

تصدر عن

الهيئة المصرية العامة للكتاب



الرأسمالية الأجنبية في مصر

(١٩٣٧ - ١٩٥٧ م)

الجزء الأول

د . فرغلي علي تسن هريدي



الهيئة المصرية العامة للكتاب
فرع الصحافة
٢٠٠٢

الاخراج الفنى :
محمـود الجـزار

تقـــــديم

يسرني ان اقدم للقارىء العزيز هذا الكتاب عن « الراسمالية الأجنبية فى مصر من سنة ١٩٣٧ الى ١٩٥٧ . وهو فى الاصل رسالة علمية حصل بها صاحبها الدكتور فرغلى تسن هريدى على درجة الدكتوراه من جامعة جنوب الوادى .

وتبدا الدراسة بالفترة التى اعقبت معاهد ١٩٣٦ ، حتى العدوان الثلاثى على مصر ١٩٥٦ وقرارات التاميم والتمصير عام ١٩٥٧ . وقد قدم لها بعرض التطور التاريخى والاطار القانونى للأجانب فى مصر ، ابتداء من صدور الامتيازات الاجنبية فى عام ١٥٣٥ حتى الغاء هذه الامتيازات على يد مصطفى النحاس باشا فى مؤتمر مونترو عام ١٩٣٧ ، وهى فترة مهمة على طريق التطور الاقتصادى فى مصر وانحسار النفوذ الأجنبى ، الذى مهد لقرارات التاميم عام ١٩٦١ .

وقد تناول فى الباب الثانى فى الفصل الاول ، التشريعات التى عالجت وضع الراسمالية الاجنبية فى مصر من ١٩٣٧ الى ١٩٤٧ ، وتتمثل فى الغاء الامتيازات الاجنبية ، والديون الأجنبية ، وتمصير الدين المصرى العام بتحويله الى قرض وطنى .

كما تناول فى الفصل الثانى والثالث والرابع اوجه نشـــاط الراسمالية الأجنبية فى مصر فى المجالات الاقتصـــادية المختلفة الزراعية والصناعية والتجارية والمالية والمرافق والخدمات .

اما الباب الثالث فيبدأ بقانون تنظيم الشركات رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ ، ومحـــاولات تطبيقه ، ونظـــام الضـــرائب والاعفـــاءات الضريبية لتشجيع راس المال الأجنبى على الاستثمار فى مصر .

أما الباب الرابع فقد تناول فيه الطريق الى التأميم على يد « ثورة يوليو » وقد تعرض للتشريعات القانونية التى بدأت مع الثورة بقانون الاصلاح الزراعى ، وقوانين تنظيم الشركات ١٢٠١ لسنة ١٩٥٢ ، ورقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ، واتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤ ، ومؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ ، وقوانين التأميم وفرض الحراســة والتمصـــير عام ١٩٥٦ و١٩٥٧ وقد انتهى المؤلف بالباب الاخير الذى تحدث عن مؤثرات الرأسـمالية الأجنبية فى مصر فى فترة البحث .

ومن هنا آمل ان يحقق هذا الكتاب للقارىء ما ينشد من فائدة ومتعة .

والله الموفق ،،،

رئيس التحرير

ا . د . عبد العظيم رمضان

مقدمة

يتناول هذا البحث الراسمالية الأجنبية فى مصر خلال الفترة ١٩٣٧ ــ ١٩٥٧ وهى عبارة عن رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة فى مصر فى شتى المجالات الاقتصادية المختلفة ، وكذلك المرافق والخدمات .

والمعروف ان رأس المال يتكون من راسمال ثابت وراسمال عامل ، وراس المال الثابت يتكون من الانشاءات والتحسينات الخاصة بالأرض والآلات والمعدات والبحث والتجريب والدراسات الأولية والتجهيزات والمبانى الصناعية والجوانب الهندسية(١) . وهو نفس المعنى فى اختصار ، حيث يتكون راسمال الشركة Capital Social من الحصص العينية والحصص النقدية التى يقدمها الشركاء للمشروع(٢) ، أما النقدية العينية فهى عبارة عن رأس المال الثابت ، وأما الحصص النقدية فهى عبارة عن رأس المال العامل الذى يشتمل على النقود اللازمة للتشغيل والانتاج .

وعملية التكوين الراسمالى عبارة عن خلق الطاقات الانتاجية وتتم من خلال التمويل (خارجى وداخلى) ، والخارجى هو عبارة عن تقديم راسمال المال الاجنبى من المصادر الاجنبية ، والمحلى

هو عبارة عن راس المال الوطنى ، كما يتم التكوين الرأسمالى من خلال الادخار(٣) ، وقد كانت لمصر تجربة خاصة فى الادخار ، حيث ظهر الادخار الاجبارى الذى نتج عن التضخم خلال الحرب العالمية الثانية بسبب زيادة كمية النقود خلال سنوات الحرب لتمويل النفقات العسكرية الأجنبية(٤) ،كما ان ضآلة الدخل من ناحية اخرى يحد من الادخار مما يجعل الدولة مستوردة لراس المال الأجنبى وغير قادرة على تصدير رؤوس الأموال للخارج(٥) ، كما يتم التكوين الراسمالى ايضا من خلال الاستثمارات التى يملكها ويديرها الاجانب بسبب ملكيتهم الكاملة لها(٦) ، لايجاد مشروعات صناعية ، كصناعة المنسوجات وصناعة الاغذية ، وغير ذلك من الصناعات الاستهلاكية التى تحقق عائدا سريعا ، وتزيد من ايرادات الدولة ، وترفع من مستوى المعيشة(٧) عن طريق توفير فرص العمل للمصريين متى اهتمت الدولة بذلك .

على ان رؤوس الاموال الأجنبية تتعارض احيانا مع الوطنية خاصة حينما تكون حكومة الدولة تابعة لحكومة اجنبية مستعمرة ، وفى الدولة الواقعة تحت نير الاستعمار يسيطر راس المال الاجنبى على الاقتصاد القومى ، يحركه كيفما شاء ، وفى هذه الحالة يكون راس المال الأجنبى ضارا بالدولة ، ولكن متى راقبت الدولة رؤوس الأموال الأجنبية وهذا لا يتأتى الا اذا كانت الدولة مستقلة وبالذات اقتصاديا ، يكون الراسمال الاجنبى نافعا ، مثله فى ذلك مثل الراسمال الوطنى .

ومع هذا ليس المهم حجم التبادل الاجنبى بين الدول والشركات المتعددة الجنسية فى مصر ، انما المهم هو الانعكاسات الطويلة المدى لهذا التبادل على ميزان المدفوعات ، وبنفس القدر ليس المهم فقط زيادة الدخل القومى ، ولكن المهم

انعكاس ذلك على اتجاه التنمية ومدى تقدمهـا ، فالشـــركات المتعددة الجنســـية يمكن أن تلعب دورا مهما كحـاملة للتمدين Carriers of omderniration وكعامل ربط بين الدولة والدول الاجنبية الاخرى(٨) ، الا ان هذا لم يتحقق بالنســبة لمصـر ، وذلك لما لعبه الاســتعمار من دور ادى الى عدم الوصول الى النتائج المرجوة من الاستثمارات الاجنبية في مصر .

وقد تمت باختيار هذا الموضـــوع لان الراسمالية الاجنبية خلال فترة البحث قد وجدت غالبا فى فترة ســيطرة استعمارية حتى قيام ثورة ١٩٥٢ ، اى انها كانت خـــلال معظم تلك الفترة راسمالية اجنبية ضـــارة ، ومن ناحية اخرى كان اختيار تاريخ بداية البحث هو تارخ الامتيازات الأجنبية فى مصر ، أما عن تاريخ نهايته فهو تاريخ صدور قوانين التمصير .

(أ) وقد اعتمدت فى هذا البحث على الوثائق الموجودة بدار الوثائق القومية بالقلعة وتشـمل :

١ ـ محافظ الشـــركات ، وبها العديد من الوثائق باللغة الاجنبية الخاصة بالشركات الأجنبية التى كانت موجودة فى مصر والعاملين بها .

٢ ـ محافظ مجلس الوزراء ، وهى محفوظة بتاريخ الجلسـات وليس لها أرقام .

٣ ـ محافظ عابدين ، وتحتوى على محاضر جلسـات مجلس الوزراء ومحفوظات المجلس والوزارات .

٤ ـ محافظ محفوظات مجلس الوزراء .

(ب) كما اعتمدت على بعض ملفات خدمة الموظفين الاجانب

فى مصر بدار المحفوظات العمومية بالقلعة ، وهى غالبا بلغات اجنبية .

(جـ) ايضا اعتمدت على محافظ الشـــهر العقارى باسيوط (قلم الحفظ والتوثيق) وهذه المحافظ غنية بالمعلومات عن عقود البيع او الرهن او المعاملات المالية ، وهى مكتوبة باللغة الانجليزية او الفرنسية بالاضافة الى ما هو مكتوب باللغة العربية ، وهى مصنفة بأرقام ومحفوظة بالشهر العقارى باسيوط .

(د) اما الوثائق الانجليزية بدار الوثائق العامة بلندن .

فهى تتمثل فى وثائق الخارجية البريطانية فقد اعتمدت على المحفوظ منها بمركز وثائق الشرق الاوسط بجامعة عين شمس ، وهى عبارة عن مجموعة افـــلام والموجود منها ينتهى عند عام ١٩٤١ .

وقد قابلنى الكثير من الصعوبات فى اثناء البحث منها :

ــ صعوبة الحصول على الوثائق خاصة فى السنوات الاخيرة من هذا البحث ، كما كان لنقل دار الوثائق القومية من القلعة الى مقرها الجديد بكورنيش النيل (بولاق) اثره فى عدم الحصـــول على الكثير من الوثائق نظرا لاجراءات النقل ، وان اغلب الوثائق الخاصـــة بالبحث محفوظة بالدور الاول من الدار خاصـــة وثائق محـــافظ مجلس الوزراء التى امتلأت بالاتربة واثرت على الأوراق الخاصـــة بها ، كما وجد التكرار فى الوثائق خاصـــة محافظ مجلس الوزراء ، فقد نجد الوثيقة مكررة اكثر من مرة فى اكثر من محفظة ، وفى ذلك مضيعة للوقت والجهد .

وكان لتباين موضـــوعات البحث اثره فى الاطـــلاع على العديد من الوثائق للحصـــول على المادة العلمية مما كان له اكبر

الاثر فى بذل الجهد للوصـــول الى الحقيقة التاريخية بقدر الامكان، كما كان لطول الفترة الزمنية للبحث اثره ايضا فى بذل المشـــقة لتغطية هذه الفترة الزمنية فى الموضـــوعات المختلفة الخاصـــة بالبحث .

وقد يثير الاعتماد على الوثائق مشـــكلة امام الباحث اذ ان المادة المســـتقاة من آلاف الوثائق لا تشـــكل موضـــوعات متكاملة فكان علينا ان تصـــوغ من هذه المادة المتناثرة موضوعات الرســـالة ، الأمر الذى يختلف عن تناول موضـــوع توارفت معلوماته بســـهولة حيث ان تكوين موضـــوعات من مادة مستقاة من آلاف الوثائق مسألة شاقة وتحتاج الى وقت طويل .

وقد راعيت فى تقســـيم فصـــول البحث ان يكون تقسيما زمنيا وموضـــوعيا حيث ان دراسة هذا البحث تحتاج الى دراسة زمنية موضوعية تحليلية ، ومن ثم فقد قسمت الرسالة الى خمسة ابواب .

ــ تناولت فى الباب الأول : التطور التاريخى والاطـــار القانونى للأجانب فى مصـــر ، وقد تناولت فى الفصل الاول : الامتيازات الاجنبية فى مصـــر باعتبارها المناخ الذى مارس فيه الأجانب نشـــاطهم منذ عام ١٥٣٥ م حتى الغاءها عام ١٩٣٧ م بداية دراسة هذا البحث بصورة موجزة .

وفى الفصل الثانى : الاطار القانونى والاجتماعى للأجانب فى مصر ١٩٣٧ ــ ١٩٥٧ ، حيث تناولت جنســـيات الراسمالية الأجنبية فى مصـــر والقوانين التى صـــدرت بشأنها ، وتعدد الاجانب فى مصـــر ، واهم الجاليات الاجنبية التى كان لها اثر فى مصر مثل الجالية اليونانية والبريطانية والايطالية والفرنســـية والالمانية وغيرها .

ــ وفى الباب الثانى : الراســمالية الأجنبية فى مصر من ١٩٣٧ الى ١٩٤٧ (فترة الانتقال) ، تناولت فى الفصل الأول : تنظيم الراســمالية الاجنبية اداريا وضــرائبيا ، ويتمثل فى التشــريعات القانونية الممثلة فى الغاء الامتيازات الأجنبية ، والديون الأجنبية وتمصــير الدين العام بتحويله الى قرض وطنى ، ومحاولات تنظيم الراســمالية الأجنبية ، ونظام الضــرائب بالنسبة لرؤوس الاموال الأجنبية ، والعمل على تشجيعها للاستثمار فى مصــر .

أما الفصــول الثانى والثالث والرابع فهى تمثــل اوجــه الاستثمارات الاجنبية المختلفة خلال تلك الفترة والممثلة فى الزراعة والصــناعة والتجارة والجهاز المصــرفى والتأمينى وقطاع المرافق العامة والخدمات ، واثر الحرب العالمية الثانية فى نشاط الاجانب الاقتصادى فى مصر .

ــ وفى الباب الثالث : الراسمالية الأجنبية فى مصــر من ١٩٤٧ الى ١٩٥٢ (تنظيم وجود الشــركات) ، وقد تناولت فى الفصل الأول : تنظيم الراســمالية الاجنبية اداريا وضــرائبيا ، بواســطة التشــريعات القانونية حيث بدأت تلك الفترة بقانون تنظيم الشــركات رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ ومحاولة تطبيقه ولكن دون جدوى فى معظم الحالات ، ونظام الضــــرائب والاعفاءات الضريبية لتشجيع راس المال الأجنبى على الاستثمار فى مصر .

أما الفصول الثانى والثــالث والرابع فهى تمثــل اوجــه الاستثمارات الأجنبية المختلفة خلال تلك الفترة والممثلة فى الزراعة والصناعة والتجارة والجهاز المصرفى والتامينى والمرافق العامة والخدمات .

— وفى الباب الرابع " الرأسمالية الأجنبية فى مصر من ١٩٥٢ الى ١٩٥٧ (الطريق الى التأميم) ، وقد تناولت فى الفصل الاول : تنظيم الرأسمالية الأجنبية اداريا وضرائبيا من خلال التشريعات القانونية التى بدأت مع الثورة بقانون الاصلاح الزراعى وقوانين تنظيم الشركات (١٢٠ لسنة ١٩٥٢ ورقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤) ، واتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤ ، ومؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ ، وقوانين التأميم وفرض الحراسة والتمصير ١٩٥٦ و ١٩٥٧ وغير ذلك من القوانين الأخرى خاصة المشجعة لرأس المال الاجنبى للاستثمار فى مصر ، ونظام الضرائب خلال الفترة .

كما تناولت فى الفصول الثانى والثالث والرابع الاستثمارات الاجنبية المختلفة فى مجال الزراعة والصناعة والتجارة والجهاز المصرفى والتأمينى والمرافق العامة والخدمات .

— واما الباب الأخير : مؤثرات الرأسمالية الأجنبية فى مصر ١٩٣٧ — ١٩٥٧ ، فقد تناولت فى الفصل الأول : المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية من خلال طبقات المجتمع الأجنبى فى مصر ، الاجتماعى والاقتصادى لهم ، وفى الفصل الثانى : تدمير الرأسمالية الوطنية ، الممثلة فى بنك مصر وتحويله الى مؤسسة اقتصاد مختلط ، وفى الفصل الاخير : المؤثرات الثقافية ، الممثلة فى الحالة العلمية فى مصر ، ومدى تأثر المجتمع المصرى بالثقافة الأجنبية ومحاولة القضاء على اللغة العربية ، وتمييز التعليم الاجنبى على المصرى ، بما اثر على مستوى المصريين الثقافى وعدم قدرتهم على العمل فى المؤسسات الأجنبية .

وارى واجبا والتزاما ان اتقدم بالشكر الى أستاذى الدكتور عاصم احمد الدسوقى فمهما تقدمت له من شكر وتقدير فلن

أوفيه حقه لما قام به من توجيهات وما قدمه من جهد وعلم ومعالجته لموضوعات وقضايا الرسالة ، كما يسعدنى أن أتقدم بخالص الشكر الى الأستاذ الدكتور / سمير محمد طه لما قدمه من توجيهات ونصائح ، وكذلك الدكتور / أنتونى سوريال لما قدمه من ارشادات .

كما أتقدم بخالص الشكر الى جميع العاملين بدار الوثائق القومية لما قدموه لى من مساعدة وتقديم الوثائق التى أفادت البحث، وكذلك كل من تقدم لى بأية مساعدة أفادت البحث له عميق شكرى .

وبالله التوفيق ،،

يناير ١٩٩٢ م

فرغلى على تسن

هوامش المقـــدمة

(١) أحمد أبو الفتوح على الناقة : العـــوامل المحددة للمكون الأجنبى فى التكوين الرأسمالى ودوره فى التنمية الاقتصادية — مع الاشارة الى مصر — رسالة ماجستير ، تجارة الاسكندرية ، ١٩٨٥ ، ص ٧ .

(٢) د . محمد حسنى عباس : الشركات والمؤسسات العامة التجارية ، مكتبة النهضـة المصـرية ، ١٩٥٩ ، ص ٣٩ .

(٣) احمد ابو الفتوح : المرجع السابق ، ص ٧ — ١٠ .

(٤) د . صبحى تادرس قريصة : التضخم والتنمية الاقتصادية مع الاشارة الى ظروف الاقتصاد المصرى ، مطبعة جامعة الاسكندرية ، ١٩٦٢ ، ص ١٨ .

(٥) د . محمد لبيب شقير : العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية ، جامعة الدول العربية ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٥٨ ، ص ١٠١ .

(٦) د . على لطفى : مشكلات التمويل فى الدول النامية ، مطبعة لجنة البيان العربى ، طبعة أولى ، ١٩٦٦ ، ص ٧٣ .

(٧) دار الوثائق القومية بالقلعة ، محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١٩٣٩/١٢/٢٠ ، ١٩٤٠/١/١ ، جلسة ١٩٣٩/١٢/٢٠ ، وثيقة ١٠ بشأن النهوض بالصناعة فى مصر .

(٨) تقرير مجموعة كبار خبراء الأمم المتحدة ، ترجمة ، محمد عبد الرحمن : أثر الشركات المتعددة الجنسية على التنمية والعلاقات الدولية ، المنظمة العربية للعلوم الادارية ، مركز البحوث الادارية ، مطابع سجل العرب ، بدون تاريخ ، ص ٥٢ .

البـــــاب الأول

التطور التاريخى والاطــار القانونى للأجــانب فى مصـــر

الفصل الأول : الأجانب والامتيازات الأجنبية فى مصر حتى عام ١٩٣٧

الفصل الثانى : الاطار القانونى والاجتماعى للأجانب فى مصر ١٩٣٧ – ١٩٥٧

الفصل الأول

الأجانب والامتيازات الأجنبية في مصر حتى عام ١٩٣٧

— ١ —

يمكن القول بأن الرأسمالية الأجنبية بدأت نشاطها فى مصر مع بدء نظام الامتيازات الأجنبية الذى يقضى بأن يعامل أصحابها معاملة خاصة — غير معاملة الأهالى — من حيث عدم الخضوع للقضاء المحلى(١) ومحاكمتهم أمام قناصلهم وإعفائهم من الضرائب(٢) وحرية ممارسة المعتقدات الدينية ، وحرية التجارة الأجنبية فى كل الامبراطورية العثمانية(٣) ، وحرية المسكن ، وتعهدت الدولة العثمانية فى تلك الامتيازات بحماية أرواح الأجانب وأموالهم ومنح قناصل الدول الأجنبية حق النظر فى شئون رعاياهم المدنية والتجارية ، والفصل فيما ينشب بينهم من منازعات وخصومات ، وقد أعطيت هذه الامتيازات فى عهد قوة الأتراك للتجار الأجانب حتى يسهل بذلك على السلاطين الحصول على السلع التجارية اللازمة لهم(٤) .

وقد ابتليت مصر والولايات العثمانية الأخرى بهذه الامتيازات منذ صدورها فى عام ١٥٣٥ م حينما منح أول امتياز للفرنسيين المقيمين بالدولة العثمانية بما فى ذلك مصر ، وذلك بسبب ابرام اول معاهدة تحالف قام بها « فرانسوا الاول » مع السلطان العثمانى « سليمان القانونى » ضد أسرة الهابسبورج التى كانت تحكم النمسا وأسبانيا(٥) ، وقد اشترطت معاهدة الامتيازات هذه فرض رسوم قدرها ٣٪ من قيمة البضائع(٦) .

وفى عام ١٥٨٠ م حصل بعض التجار الانجليز من السلطان العثمانى على امتيازات تشبه امتيازات الفرنسيين ، وبعدها حصل الهولنديون على مثل هذه الامتيازات واصبح الانجليز والهولنديون منافسين أقوياء لتجار فرنسا الذين تعرضت تجارتهم لقرصنة ابناء شمال افريقيا ، وبهذا اعترف لآل الهاسبورج بالامتيازا الاجنبية فى الامبراطورية العثمانية منذ عام ١٦١٥ م(٧) .

وفى عام ١٦٩٨ م حصلت انجلترا على براءة من الباب العالى ، وتم تعيين قنصل لها فى مصر ، وبهذه البراءة اصبح الانجليز يتمتعون بنفس المزايا التى يتمتع بها الفرنسيون من قبل خاصة فى القرن الثامن عشر ، حيث زادت صادرات انجلترا لمصر وبشكل ينافس التجارة الفرنسية ، وكان هناك تجار اجانب آخرون من البندقية وجنوه وغيرها ، ولكنهم كانوا يطلبون حماية القنصل الفرنسى أو القنصل الانجليزى لعدم وجود قناصل لهم بشكل منتظم .

وكان لانجلترا اهتمامها الخاص بمصر حيث انها الممر الموصل الى الهند كما هو معروف ، لذلك استطاع الرحالة الاسكتلندى « جيمس بروس » الحصول على وعد من محمد بك ابو الذهب

فى عام ١٧٧٣ م بالسماح للتجار الانجليز بالمرور بتجارتهم عن طريق مصر ، وقد تحقق هذا الوعد عام ١٧٧٥ م بمعاهدة عقدها « وارن هيستنجس » مع محمد بك أبو الذهب ، وكانت شروطها فى صالح التجارة الانجليزية ، وفيما بعد رفض كل من ابراهيم بك ومراد بك تنفيذ هذه الاتفاقية التى عقدت مع ابى الذهب ، لهذا عينت انجلترا « جورج بلدوين » قنصلا لها فى مصر حيث أصر على تنفيذ الاتفاقية نظرا لأهمية طريق مصر بالنسبة لانجلترا ، ولكنه لم يحقق اى نجاح فى هذا السبيل، وعلى العكس من ذلك نجد أن « المارشال دى كاسترى » احد ضباط البحرية الفرنسية نجح فى عقد ثلاث اتفاقات عام ١٧٨٥ م الاولى مع مراد بك وتتضمن الترحيب بالتجار الفرنسيين وتقديم الحماية اللازمة لهم ، والثانية مع ملتزم الجمارك ، والثالثة مع شيخ العرب « الحاج ناصر شديد » الذى تعهد بحماية الفرنسيين وقوافلهم فيما بين القاهرة والسويس(٨) .

وكان كل قنصل يعتبر الحاكم الفعلى لاعضاء جاليته وقاضيا يفصل فى الشكاوى والقضايا التى ترفع ضدهم(٩) .

وبهذا تمتعت الدول الاوربية بحرية الاتجار فى مصر ، حتى أن الرسوم الجمركية المفروضة على حمولات السفن الاوربية كانت أقل مما تخضع له حمولات السفن المصرية ، كما كان القناصل الاوربيون المقيمون فى الموانى مكلفين بوضع المعاهدات المعقودة فى ظل الامتيازات موضع التنفيذ(١٠) ، وبذلك فان هذه الامتيازات أصبحت وبالا ابتليت به مصر .

وبالرغم من كل هذه الامتيازات التى كانت للتجار الاجانب والتى حصلوا عليها من السلاطين العثمانيين سواء الاقتصادية او القضائية او المالية او الدينية ، فقد كان هؤلاء

التجار يعاملون معاملة سـيئة من الحكومة ويلاقون كثيرا من الاضطهادات ويتعرضون للاستبداد(١١) .

ومما لاشـك فيه أن الامتيازات الأجنبية فى مصر فى العهد العثمانى خلقت نوعا من المنافسـة الشديدة تجاريا بين الأجانب ، خاصة الانجليز والفرنسـيين ، وهذا أدى الى اتجاه انظارهم الى أهمية موقع مصـر ، الأمر الذى ادى فى النهاية الى قدوم الفرنسيين بحملتهم العسكرية على مصر عام ١٧٩٨ م .

أما فى عهد محمد على فقد كانت سـياسة الاحتكار التى اتبعها تتعارض مع نظام الامتيازات التى أبرمها السـلطان العثمانى حيث كان يسـتقدم العناصـر الفنية للاستعانة بها فى تدريب المصريين ليحلوا محلهم وما يحتاج اليه من مستلزمات الصـناعة فقط(١٢) .

ورغم أن السلطان العثمانى أصدر فى عام ١٨٢٠ م دكريتو يصـرح بمقتضـاه دخول جميع البضـائع الأوربية الى اجزاء الامبراطورية العثمانية مقابل دفع ضـريبة قيمية لا تزيد على ٨٪ ، فان محمد على توسـع فى الاحتكار التجـارى وفى تطبيقه متجاهلا هذا الدكريتو نظرا لما رآه من أرباح طائلة من وراء هذا الاحتكار(١٣) .

وأمام سـياسة الاحتكار هذه كان قناصـل الدول الاوربية فى مصـر يقترحون على محمد على احيانا ان يدخل تعديلات على نظامه الاحتكارى بحيث يفسـح المجال امام التجار الأوربيين ، ولكنه كان يبين لهم أن التجارة القائمة هى النتيجة المباشـرة لسـياسته الزراعية(١٤) .

ومن سياسة محمد على المتعارضة مع الامتيازات الاجنبية انه كان يقيد نفوذ التجار الأجانب فى مصر مما دعاهم الى أن

يشـــكون لقناصـــلهم بسبب التفرقة التى يلقونها منه ، متهمين اياه بمخالفة معاهدة الامتيازات الاجنبية ، ففى عام ١٨٢٥ م مثلا قدمت مجموعة من التجار البريطانيين عريضة الى قنصل بريطانيا العام اكدوا فيها ان المادة (٣٥) من الامتيازات الأجنبية تقضى بان يشـتروا ويصدروا كل انواع السلع دون ان يحاول أحد منعهم ، ولهذا اقترحوا أن تقام مع محمد على علاقات مباشرة تقوم على المعاهدات مادامت الامتيازات الاجنبية لم تعد ذات فاعلية فى مصــــر(١٥) .

وفى عام ١٨٣٠ م وقعت الولايات المتحدة اتفاقية مع الباب العالى حصـلت بمقتضاها على امتيازات جديدة فى مصر(١٦) ، وتوالى بعد ذلك حصول بعض الدول الاوربية على امتيازات تجارية من الســـلطان العثمانى فى جميع الولايات العثمانية بما فيها مصر(١٧) ، لكن محمد على لم يكن يبالى كثيرا بهذه الاتفاقات ولا ينفذ منها الا ما يتفق مع سياسته الاحتكارية .

ومن هنا لجا القناصـــل الاوربيون الى توطيد صـلاتهم بمحمد على بشـــكل مباشـر لعلهم يفوزون ببعض الامتيازات لصـــالح بلادهم من ذلك قنصل السويد « اشـطاسى Anastasi » ، وقنصل اليونان « باستريه «Pastre» ، وقنصل تسـكانيا « روستى «Rossetti» ، « وزيزينيا «Zinzinia» قنصـل اتحاد الهانسا الذى يتألف من هامبورج ولوبك وغيرها من البلدان فى ساحل المانيا الشـــمالى والراين ، ولكن لم يســـتطيعوا تحقيق منافع واضـحة كزملائهم فى الولايات العثمانية الاخـرى لان محمد على استطاع ان يخضـــع الأجانب لسلطته(١٨) ، وعلى هذا يمكن القول اجمالا بان الامتيازات الاجنبية لم تجد لها سبيلا فى مصر فى عهد محمد على .

ومن الواضح ان سياسة محمد على ضد الامتيازات الاجنبية كانت سببا فى الصدام معه فى النهاية ، وكانت معاهدة « بلطة ليمان » — التى عقدت بين انجلترا والدولة العثمانية عام ١٨٣٨ م والتى رفض محمد على تطبيقها — السبب المباشر فى هذا الصدام حيث كانت المعاهدة تعنى الغاء نظام الاحتكار فى الولايات العثمانية خاصة مصر ، وقد وضح ذلك فى تسوية لندن عام ١٨٤٠ م التى فرضت على محمد على والتى اكدت ما جاء بمعاهدة « بلطة ليمان » بشأن الغاء الاحتكار ، وانتهاج سياسة الحرية الاقتصادية(١٩) .

والحاقا بمعاهدة لندن ١٨٤٠ م صدر فرمان فبراير ١٨٤١م من السلطان العثمانى لمحمد على نص على « ان جميع المعاهدات المعقودة بين الحكومة العثمانية والدول الاجنبية والتى ستعقد بينها وبينهم فى المستقبل ، تسرى بمصر اسوة بباقى البلاد العثمانية » ، وكان هذا بناء على ما ورد بالبند الخامس من ملحق معاهدة لندن الذى يقضى بأن « جميع معاهدات وقوانين الدولة العثمانية تسرى فى مصر كما هو جار العمل بها فى كافة انحاء الممالك العثمانية» ولما كانت معاهدة لندن وملحقها صدرا بالاتفاق بين الدولة العثمانية من جهة وانجلترا والنمسا وبروسيا وروسيا من جهة اخرى . فان هذا الحكم من شأنه ان يفيد الدول العظمى صاحبة الامتيازات ولهذا انضمت فرنسا فيما بعد الى موقعى الاتفاقيتين(٢٠) ، وعلى هذا بدا محمد على فى الغاء الاحتكار بدءا من عام ١٨٤٢ م(٢١) .

وبهذا يتضح ان الامتيازات الاجنبية فى عهد محمد على لم يترتب عليها اية مخاطر بسبب قوة الحكومة المصرية آنذاك رغم نزوح الكثير من الاوربيين الى مصر واشتغالهم فى كثير من نواحى الانشطة المختلفة .

ولما غاب محمد على عن افق مصر ولم يطل حكم ابراهيم ، قام بأعباء الحكم عباس الأول فسعيد وكانا مقيدين بتسوية لندن ١٨٤٠ وفرمان ١٨٤١ م ولم تعد لهما قوة فضعفت بهما الادارة المصرية ولم تقو على ايقاف القناصل عند حدهم فطغى هؤلاء على السلطات المحلية(٢٢) .

ومع ذلك عمل عباس الذى كان قريب العهد بفرض تسوية لندن على وقف نزوح الأجانب الى مصر ، حيث كان يخشى توطد النفوذ الفرنسى فى البلاد ، واعاد عددا كبيرا من الفرنسيين الى بلادهم(٢٣) ، ولكنه وقع فى براثن الانجليز عندما لجأ للاستعانة بهم لمقاومة النفوذ الفرنسى(٢٤) .

واما سعيد فكان مع المامه باساليب الحكم واتصاله بالاوساط الاوربية كريما لحد التفريط ، عظيم الثقة بالاجانب لحد نسيان اركان السيادة اللازمة له ولحكومته فى معاملاته وتعاقده مع الغربيين(٢٥) ، اذا جاء من كل اوربا المحتالون والباحثون عن الثراء وتدفقوا باعداد كبيرة كانت تصل الى اكثر من ٣٠,٠٠٠ اجنبى كل عام(٢٦) ، وهؤلاء لم يهتموا الا بتحقيق الثراء السريع واكتناز المال من اى سبيل ، الأمر الذى ادى الى اساءة سمعتهم وسمعة بلادهم(٢٧) .

ومن اهم الامتيازات التى منحت فى عهد سعيد ــ الفرمان الخاص بحفر قناة السويس ــ ففى ٣٠ نوفمبر ١٨٥٤ م استطاع « ديليسبس » الحصول على هذا الفرمان (عقد الامتياز الأول) ولكن الشركة لم تؤسس نظرا لان هذا الفرمان الذى منح الالتزام كان معلقا على مصادقة السلطان العثمانى(٢٨) .

ولما كانت بريطانيا معارضة لفكرة المشـــروع قام ديليسبس بحملة ناجحة ادت الى تعبئة الراى العام البريطانى لقبول الفكرة ، وبذلك منح « ســعيد » أمتياز القناة الثانى لديليســبس عام ١٨٥٦ م(٢٩) ، وهذا الفرمان « الثانى » ايضا لم يكن متوجا بمصادقة الســلطان العثمانى ، ولعل هذا الســبب هو الذى حمل ديليسبس على عدم المقامرة وانتظاره ثلاث سـنوات اخرى من ٥ يناير ١٨٥٦ م الى نوفمبر ١٨٥٨ م قبل ان يطرح الاســهم فى الاكتتاب(٣٠) .

ومن العجيب ان يمنح الالتزام لشــركة لم تكن قد تاسست ، فى حين أن الشــركة شــخص معنوى لا يكسب حقا قبل مولده ، مما يوجب بطـــلان عقد الالتزام ، وبالرغم من ذلك فقد مضى ديليسبس فى طرح الاسهم للاكتتاب فى ٣٠ نوفمبر ١٨٥٨ م ، وقد حـــدد راس المال بمبلغ مائتى مليون من الفرنكات ، ومدة الامتياز ٩٩ عاما ، ويعطى للحكومة المصرية ١٥٪ من صـــافى الارباح ، و٧٥٪ للشركة و١٠٪ للاعضاء المؤسسين(٣١) .

وكان لكثرة الانفاق على مشـــروع قناة السويس بجانب نفقات آخرى مثل نفقات ســعيد الشــخصية واســرافه مع مقرضـــيه من الاجانب ، واعطاؤه تعويضـــات كثيرة للمقامرين منهم الذين كانوا يستثمرون رؤوس أموالهم فى مصر اذا ما أصابتهم خســارة ، ولذلك ســعى الاجانب لتكبيل مصر بالديون والعمل على التدخل فى شــئونها مما ادى الى التجاء ســعيد الى الاستدانة فعقد أول قرض عام ١٨٦٢ م من بنك فروهلنج وجوشن بمبلغ ٣٢٩٢٨٠٠ ج . ك بفائدة ٧٪ لمدة ٣٠ عاما ، وبهذا بدأت الراسمالية الاوربية تبلغ ذروة الجشـــع عن طريق اصـــدار سـندات على الخزانة المصـرية لقناة الســويس وللمرابين

الاجانب ، ولم يظهر اثر هذه السياسة المالية بسبب الرواج الاقتصادى فى مصر نتيجة ارتفاع اسعار القطن بسبب اشتعال الحرب الاهلية فى امريكا(٣٢) .

وكان لحفر القناة اثر كبير فى ازدياد عدد الاجانب فى مصر ابتداء من النصف الثانى من القرن التاسع عشر للاشتراك فى مشروعات مالية واقتصادية وما ارتبط بالقناة من مصالح(٣٣)، ففى عام ١٨٦٢ م بلغ عدد الاجانب ٣٢٠٠٠ زاد الى ٣٤٠٠٠ اجنبى عام ١٨٦٣ م(٣٤) .

ومن ناحية اخرى كانت الدولة العثمانية قد عقدت معاهدة تجارية مع بريطانيا فى عام ١٨٦١ م تسرى على جميع الممالك العثمانية بما فيها مصر ، وقضت هذه المعاهدة على انهاء الاحتكارات التجارية والسعى الى حرية التجارة ، وحددت رسم الصادرات والواردات بنحو ٨٪ من قيمة البضاعة بعد ان كانت المعاهدات السابقة تحدد بنحو ٣٪ ويمكن القول بان هذه المعاهدات كانت تحقيقا لتكريتو ١٨٢٠ م واستمرارا لمعاهدة « بلطة ليمان » التى سبق ذكرها والتى كانت تتضمن مبدأ حرية التجارة الذى كانت دول اوربا تعمل على نشره حينذاك ، فقد سعت كلتا المعاهدتين الى فتح اسواق بلاد الدول العثمانية امام المنتجات الاوربية(٣٥) .

اما اسماعيل فكان اكثر حكام مصر تعاملا مع الاوربيين ، لهذا كان اعظمهم قدرة على ادراك مساوىء الامتيازات الاجنبية، وكان شغوفا باستقلال البلاد ، ويعلم ان الامتيازات تحد من هذا الاستقلال كثيرا بغل ايدى الحكومة عن العمل ازاء الاجانب بمصر من حيث اقرار الامن وتنظيم الضرائب ، لهذا ولاعتبارات كثيرة راى اسماعيل تعديل شروط امتياز القناة

والعمل على تعديل الامتيازات الأجنبية الأخــرى تعديلا يتفق مع أطماعه وهى استقلال البلاد ، وقد قطع اسماعيل شـــطرا كبيرا من هذا الغرض(٣٦) ، فأما عن قناة الســويس فقد ســعى اسماعيل فى تعديل شروط الامتياز التى كانت مجحفة بما يكفل صيانة السيادة المصرية .

واما عن الامتيازات الاجنبية فقد أساء الأجانب تفسيرها ، كما اساءوا استعمالها ، ولما رأى اسماعيل ان سوء تطبيق نظام الامتيازات جعل القناصــل يطغون على ســلطة الحكومة وعرقلة سـير الاصــلاح ، وانه لا يتسنى له تحقيق أمله وهو تحــرير مصــر من القيود الأجنبية الا اذا كســر اغلال الامتيازات ، لهذا أوحى الى وزيره « نوبار » بتقديم مذكرة الى الدول تكشــف عن مساوىء الامتيازات وتقترح ادخال اصــلاحات معينة على ذلك النظام ، وفعلا قدم نوبار تقريره المشــهور الى الخديو اسماعيل عام ١٨٦٧ م موضــحا فيه مســاوىء نظام الامتيازات ، والنظام القضائى المتبع فى مصر والأضــرار التى يتعرض لها الأجانب والأهالى بمصــر بالاستمرار على تلك الحال التى لا تتفق مع نص معاهدات الامتيازات ولا مع روحها(٣٧) ، حيث اصــبحت الامتيازات وســيلة للفوضى والفســاد كما كانت وسيلة للأجانب للسيطرة على الاقتصــاد المصرى .

وقد أوضــح تقرير نوبار ضرورة اجراء اصــلاح كامل لهذا النظام ، وكان فى جوهر خطته يســعى الى انشــاء نظام قضائى مصــرى مســتقل يتكون من ســبعة قضــاة ، الرئيس وثلاثة أعضاء من المصريين ونائب الرئيس وعضوين آخرين من الاجانب ، وفى نفس الوقت انشــاء محاكم مدنية وتجارية اضــافية للنظر فى جميع القضايا الناشــبة بين الغربيين والمصــريين ، مع مراعاة ان يتم نظر الجرائم التى يرتكبها الاجانب بمعرفة قضــاة

ومحلفين اوربيين ، وارسلت تلك الخطة الى الولايات المتحدة والدول الأوربية(٣٨) .

وفى ١٣ يناير ١٨٦٨ م أرسلت حكومة الولايات المتحدة الى « تشارلز هيل Charles Hale» وكيلها وقنصلها العام فى الاسكندرية تعليمات تعبر فيها بدرجة من الفتور عن تمنياتها الطيبة المبداية .

وفى غضون هذه الفترة اخذت الادارة الامريكية تنشد موقف الحكومة البريطانية ازاء اقتراح نوبار ، وفى مايو ١٨٦٨ م ابلغها الوزير الامريكى فى لندن أن البريطانيين غير متحمسين لهذا المشروع ، مع ذلك ففى يونيو من نفس العام ، وبناء على الحاح الحكومة المصرية غيروا رايهم ووافقوا على المساهمة فى مناقشة التغييرات المقترحة .

وفى عام ١٨٦٩ م عقد مؤتمر للدول المتمتعة بالامتيازات بما فيها الولايات المتحدة فى مدينة الاسكندرية بغرض دراسة الاصلاحات القضائية المقترحة ، وتعرضت خطة نوبار منذ البداية للهجوم وخاصة من الفرنسيين الذين اجبروه على اجراء عدة تنازلات مهمة منها السماح بأن تكون اغلبية القضاة فى المحاكم على جميع المستويات للأجانب ، والسماح باعادة النظر بأكمله بعد انقضاء فترة خمس سنوات(٣٩) ؛ وبهذا لعب الفرنسيون دورا كبيرا فى أن يخدم النظام القضائى الجديد الجاليات الاجنبية ويسهل اقامتهم فى مصر ، وهذا يعنى أن الحكومة المصرية لا تستطيع أن تقر مثل هذه القرارات دون الرجوع الى الدول صاحبة الامتيازات التى طغى نفوذها على سلطة الحكومة .

وفى ١٦ مارس ١٨٧٠ م أرسلت الادارة الامريكية الى « هيل » قنصلها العام فى الاسكندرية تعليمات صدقت فيها من حيث المبدأ على هدف وخطة المحاكم المقترحة ، ولكن بعد اضافة تحفظ متعلق بضرورة موافقة الكونجرس على اى تغييرات فى معاهدة عام ١٨٣٠ م الموقعة بين الولايات المتحدة والدولة العثمانية ، ولسبب ما مجهول تم سحب هذه التعليمات ولم يظهر للادارة الأمريكية أى موقف آخر حتى عام ١٨٧٣ م عندما فكر « جورج بوكر George Boker الوزير المفوض فى الآستانة ان قرار الولايات المتحدة سيكون متأثرا تماما بقرار الدول الأوربية الكبرى التى لها مصالح مباشرة اكثر مع مصر .

واخيرا وفى نهاية عام ١٨٧٣ م وافقت انجلترا والنمسا وروسيا والمانيا والسلطان العثمانى على الاقتراحات الجديدة الخاصة بالمحاكم ، ولاجبار فرنسا على الموافقة كانت الحكومة المصرية متلهفة على ضمان الحصول على موافقة الولايات المتحدة .

وفى ٢٧ مارس ١٨٧٤ م أصدر الرئيس جرانت قرارا اعلن فيه ايقاف العمل بقانون ١٨٦٠ م من اجل قبول تنفيذ تشريعات المحاكم المختلطة المصرية الجديدة .

وفى ٢٨ يونية ١٨٧٥ م أفتتح الخديو المحاكم المختلطة المصرية الجديدة باحتفال عظيم فى غياب الفرنسيين ودون موافقتهم ، وبذلك نجحت حيلته ، وسرعان ما سار الفرنسيون على نفس الدرب ، وبذلك وافقت الدول الاربع عشرة المتمتعة بالامتيازات على النظام القضائى المصرى الجديد(٤٠) .

وقد كانت البداية الرسمية لعمل المحاكم المختلطة المصرية فى أول يناير ١٨٧٦ م ، ولكنها من الناحية الواقعية لم تبدا فى

نظر القضـــــايا الا اعتبارا من ٢٤ فبراير١٨٧٦ م ، وطبقا لمرسوم انشــــالها كانت هناك ثلاث محاكم ابتدائية ، فى الاسكندرية والقاهرة والزقازيق (المنصــورة فيما بعد) ، كل منها بها سبعة قضـــاة ، أربعة من الاجانب وثلاثة من المصـــريين ، كما كانت هناك ايضا محكمة استئناف بالاسكندرية تتكون من أحد عشـــر قاضيا سبعة من الأجانب واربعة من المصريين(٤١) .

وبذلك اصبح فى مصر جهازان للقضاء : محاكم أهلية تختص بقضايا المصريين ومن يقبل من الأجانب الاحتكام اليها . والمحاكم المختلطة الجديدة . وبالتالى اصبح هناك قانونان احدهما يختص بشئون المصريين ، والآخر بشئون الاجانب مع المصريين .

والواقع فان نظام المحـــاكم المختلطة لم يكن يعنى الغـــاء الامتيازات الأجنبية ولكنه نجح فى تخفيف وطاتها والحد من الفوضى القانونية الســائدة وقتئذ ، واهم ما يميز المحاكم المختلطة عن المحاكم القنصلية الســـــابقة ما يلى أن المحـــــاكم المختلطـــة نشأت بقرار من خديو مصــــر وبذلك فهى تعد محـــاكم مصـــرية ولا تطبق قوانين الدول الأجنبية وانها جهة قضـــــائية واحـــدة تتولى الفصـــــل فى قضايا الاجانب ، الا أن نظام التقاضى امام المحاكم المختلطة قد وضـــع الأجانب فى درجة اعلى من المصريين بأن جعل لهم نظـــاما وقانونا خاصـــا بهم ، كما حد من ســــلطة الدولة فى اصـــــدار القوانين اللازمة لســـير الامور فيها الا بموافقة المحكمة المختلطة(٤٢) ، وبذلك فقد كان تهاون الحـــكام المصـــريين وزيادة عدد الأجانب فى مصر واســـتغلال القناصل وضـــعف الحكومات المصـــرية مســـــاعدا على زيادة وطأة الامتيازات الأجنبية واســـتمرارها ، الامر الذى ادى الى تدخل القناصـــــل والاجانب فى شئون مصـــر الاقتصـــادية ، وبالتالى المساس بسيادة مصر وكيانها .

ونتيجة لتمتع الاجانب بالامتيازات القضائية والمالية والتى ادت الى اعفائهم من التقيد بقوانين البلاد أو الخضوع لها ، تمكن بعض المموليين الاجانب من اغراء الحكومة على اعطائهم امتيازات للقيام بكثير من الأعمال ، فاستغلوا مرافق التجارة الداخلية والخارجية وانشاوا الشركات والمصارف وسيطروا على الاقتصاد المصرى ، ولما كان هؤلاء الأجانب معفون من الضرائب التى تعتبر موردا مهما لدخل الحكومة ولاعتبارات اخرى مثل اقدام سعيد فى اواخر ايامه واسماعيل على الاستدانة وظهور مشكلة الديون الخارجية(٤٣) ، الأمر الذى ادى الى ارتباك مالية البلاد ، بسبب ارتفاع سعر الفائدة على الديون من هذه القروض ، وكان نتيجة ذلك التدخل فى امور البلاد والذى بدا بارسال بعثة « ستيفن كيف » الى مصر والتى ادانت اسماعيل ، وان أوضحت جشع المرابين الأجانب ، وبدا التدخل السياسى عندما اصدر اسماعيل امرا عاليا فى ٢ مايو ١٨٧٦ م بانشاء « صندوق الدين العمومى » لتسلم ايرادات المصالح المحلية والجمارك والسكك الحديدية وبعض المديريات وغيرها المخصصة لخدمة الدين .

وفى اكتوبر ١٨٧٦ م جاءت بعثة تمثل مصالح أصحاب الديون الثابتة الذين الحق يهم الضرر لتوحيد الديون ، وكانت هذه البعثة تتالف من « جوشن Goschen » الذى يمثل الدائنين الانجليز ، « وجوبير «Joubert » عن الفرنسيين ، واقام المندوبان القضايا على الحكومة المصرية امام المحاكم المختلطة التى وقعت الحجز على أملاك الدائرة السنية ، كما اقترح المندوبان انشاء نظام المراقبة الثنائية Dual Control (٤٤) التى تتكون من مراقب انجليزى لمراقبة ايرادات الدولة وآخر فرنسى لمراقبة المصروفات(٤٥) .

ونتيجة للارتباك المالى الذى سببه اسماعيل للبلاد اصدر أمرا عاليا فى اكتوبر ١٨٧٨ م تنازل فيه عن املاك اسرته البالغ مساحتها ٤٢٥٧٢٩ فدانا للحكومة على أن تقوم بعمل قرض بضمان هذه الأطيان لسداد الديون السائرة(٤٦) .

وانتهى الموقف بعزل اسماعيل وتولية توفيق وانتهزت بريطانيا الموقف واحتلت البلاد على نحو ما هو معروف ، ومنذ احتلال مصر ابتدعت بريطانيا منصب المستشار الوزارى لأول مرة فى مصر مثل المستشار القضائى فى وزارة الحقانية ، والمستشار الادارى فى وزارة الداخلية ، والمستشار المالى فى وزارة المالية وهكذا .. وكان هذا المستشار هو السلطة الفعلية فى وزارته ، ولقد وجهت بريطانيا عنايتها الفائقة لكل من المستشار المالى حيث سيطر على اقتصاديات البلاد وشئونها المالية ، والمستشار القضائى حيث سيطر على الشئون القانونية ويستطيع بدوره التاثير على المحاكم المختلطة من ناحية اختيار قضاتها وموظفيها واقتراح القوانين وتعديلها .

ولما كانت بريطانيا لا ترضى بشريك لها فى أمور مصر ، لذلك عمدت الى القضاء على كل نفوذ لاية دولة أجنبية فى مصر حتى تنفرد هى بالسلطة وتصبح وحدها هى حامية الأجانب ومصالحهم فى مصر(٤٧) .

كما كان للاحتلال البريطانى اثره فى تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الى مصر خاصة رأس المال الانجليزى ، وذلك لاطمئنان الأجانب على رؤوس أموالهم فى ظل الاحتلال ونتيجة لذلك منحت كثيرا من الامتيازات التى ساهمت فى انشاء كثير من شركات الاراضى الزراعية وشركات الرى(٤٨) ، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل ان الاجانب فى ظل الامتيازات الاجنبية التى اتسع

نطاقها فى عهد الاحتلال زاد انتشارهم فى الريف المصرى كوكلاء لأصحاب رؤوس الأموال الاجنبية وقيامهم باقراض الفلاحين الذين لم يستطيعوا السداد(٤٩) ، الأمر الذى أدى الى نزع ملكياتهم فيما بعد وانتقالها الى الأجانب عن طريق المحاكم المختلطة(٥٠) ، كما أعطيت امتيازات جديدة لانشاء بنوك عقارية لتقديم السلفيات بضمان الأراضى الزراعية والعقارات(٥١) .

ورغم خضوع الأجانب للضريبة العقارية فى عام ١٨٦٧ م والزامهم بدفع عوائد المبانى بموجب المرسوم للخديوى فى ١٣ مارس ١٨٨٤ م وهو المرسوم الذى وافقت عليه الدول صاحبة الامتيازات(٥٢) ، فان هؤلاء الأجانب ظلوا يمانعون فى دفع هذه الضريبة ويحاولون عرقلة تطبيقها بعدم حضورهم مجالس التقدير والمراجعة الخاصة بهم الى أن قررت اتفاقية لندن فى ١٨٨٥ م السماح للحكومة المصرية بالمضى فى فرض هذه الضريبة رغم امتناع الأجانب عن حضور تلك المجالس ، فبدأوا من ذلك الحين فى دفعها بانتظام ، كما وافقت تلك الدول (صاحبة الامتيازات) على قبولها اخضاع رعاياها لضريبة الباطنطا (أو المهن) الصادرة بدكريتو ٨ مارس ١٨٩١ م وان لقيت مقاومة شديدة من قبل الأجانب انفسهم فاضطرت الحكومة الى الغائها فى السنة التالية مباشرة ، وقد عجزت الحكومة فى ذلك الحين عن فرض ضريبة التمغة ، كما عجزت عام ١٩١٢ م عن فرض رسم هين على التركات ، وكان ذلك بسبب ما لقيته الحكومة فى هذا الصدد من معارضة الجاليات والشركات الأجنبية فى مصر ، وما لقيه هؤلاء من مؤازرة دولهم فى ذلك ، ولم تستطع الحكومة فرض هذه الضرائب على المصريين وحدهم حتى لا تخلق تفاوتا بينهم وبين الأجانب امام الضريبة — وان كان هذا التفاوت موجودا من قبل —

وانتهى الأمر بتحمل الزراع وحدهم العبء الاكبر من الضـــرائب المباشـــرة التى كانت تتمثل فى ضـــريبة الأطيان ، كما اضطرت الحكومة الى الاعتماد فى جزء مهم من مواردها على الضـــرائب غير المباشرة واهمها الضرائب الجمركية(٥٣) .

وهكذا زاد النفوذ الأجنبى زيادة ملحوظة تحميه الامتيازات الاجنبية التى أعفتهم من الضـــرائب وأصبح راس المال الأجنبى المستثمر فى البلاد يســـيطر على معظم النشـــاط التجارى والمالى(٥٤) ، فعلى ســـبيل المثال كانت مجالات استثمار راس المال الأجنبى فى مصر عام ١٨٨٣ (الممثلة فى شركات الأراضى والنقل والصـــناعات والتجارة والرهونات وقطاع المصارف) نحو ٨٢٠٠،٠٠٠ جنيـــه(٥٥) ، زادت فى عـــام ١٩١١ م الى ١٤٦٠٤٢٣٠ جنيه مضافا اليها قطاع التجارة(٥٦) .

وهذا ما جعل البعض يرى ان رأس المال الوطنى لم تكن امامه فرصـــة متوازية امام الاستثمار الاجنبى مما نتج عنه ايجاد طبقة وسطى اوربية (برجوازية) فى مصر(٥٧) .

ولما قامت الحرب العالمية الأولى اغلق البحر المتوســـط فى وجه الملاحة التجارية مما ادى الى صـــعوبة ورود الكثير من المنتجات الأجنبية ، وقام بعض الراســـماليين الاجانب من دول الوســـط (المانيا ـ النمسا) بتصـــفية اعمالهم فى مصر ، ومن هنا اتيحت الفرصـــة لأصحاب رؤوس الأموال المصـــريين لتوسيع نشـاطهم الصناعى والتجارى الى حد ما لتغطية الاحتياجات(٥٨) .

واســـتطاع الاجانب تحقيق ارباح طائلة بســـبب ظروف الحرب هذه ، ولكن دون أن يدفعوا ضـــرائب للحكومة المصرية فى ظل نظام الامتيازات ، كما انتشـــر السماسرة والمضاربون

يتاجرون ويؤسسون شـركات وهمية ويبيعون ويشـترون ويرتكبون عشـرات من جرائم النصـب مسـتندين الى حماية وتسـتر السـلطات الانجليزية والقضـاء المختلط(٥٩) ، كما سـاهمت الحرب فى ارتباط مصر ببريطانيا تجاريا اذ اعطت لنفسها حق احتكار صـادرات مصر وخاصة القطن(٦٠) .

على ان ثورة ١٩١٩ م التى قامت فى اعقاب الحرب اثارت روح الوطنية فى مصـر مما ادى الى الاتجاه نحو مقاطعة البنوك وشـركات التامين الانجليزية وتفضيل الصـناعات الوطنية وتشـجيعها ومقاطعة التاجر والتجارة الانجليزية مقاطعة تامة(٦١) وتمهد الطريق لانشـاء « بنك مصـر » عام ١٩٢٠ م ، اول مؤسـسة مصـرفية مصـرية براسمال قدره ٨٠٠٠٠ جنيه لمنافسة المؤسسات المصـرفية الاجنبية الكثيرة الموجودة فى مصر(٦٢) ، والعمل على حماية المدخرين المصـريين من جشـع هذه البنوك الأجنبية ، وحماية الاقتصـاد المصـرى ، بتجميع مدخرات الأفراد وتوجيهها الى شتى المرافق الاسـتثمارية(٦٣) حيث قام البنك بتأسيس ومعاونة كثير من الشـركات بالمساهمة فى رؤوس اموالها(٦٤) بما اثار غضـب اصـحاب رؤوس الاموال الأجنبية والقيام بتمويل كثيرمن المشـروعات الصـناعية والزراعية ، خاصـة عمليات تمويل القطن ، وتقديم القروض الى المزارعين والتجار بضمان عقود الأراضى الزراعية والعقارات التى كانت تؤول للبنك عن طريق صدور امر اختصاص من قبل المحاكم فى حالة عدم السداد(٦٥) .

ورغم هذا فقد زاد نشـاط البنوك الاجنبيـة وزاد عدد فروعها فبلغت نحو ٥٨ فرعا فى عام ١٩٢٠ م بعد أن كانت ستة أفرع فقط فى عام ١٨٨٠ م ، وهى بنوك احتكارية قامت بدور مهم فى تسلط الراسمال الاجنبى على الاراضى المصرية(٦٦) .

* * *

فى عام ١٩٣٠ م بدات مرحلة مهمة جديدة بتعـديل بعض اتفاقيات الامتيازات التجارية التى كانت تربط مصـر بالدول الأجنبية نتج عنها اصـدار تعريفة جمركية جديدة(٦٧) بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ م فى ١٤٠ فبراير ١٩٣٠ م(٦٨) ، مما هيأ المناخ لموجة جديدة من التصـنيع تتميز بسـياسة الاحلال محل الواردات الاجنبية فى السلع الاستهلاكية غير المعمرة وخاصـة المنسوجات القطنية .

وعلى هذا الأسـاس فرضـت على المواد الخام والوقود رسـوما اقل من قبل ، وثبتت الرسـوم على المواد نصـف المصـنعة فى الحدود ما بين ٦٪ و ٨٪ ، أما المواد المصـنعة فقد فرضـت عليها رسـوما تتراوح بين ١٥٪ و ٣٠٪ ، وزيدت الرسـوم بنسبة عالية على السـلع المصنوعة كالمنسوجات والاحذية لحماية المصـنع منها محليا ، وفى عام ١٩٣١ فرض رسـم قيمى عام قدره ١٪ زيد فيما بعد(٦٩) .

والجدير بالذكر ان رسوم الوارد التى فرضـتها تعريفة عام ١٩٣٠ م قد اهتمت بتحقيق الفرضـين المالى والاقتصـادى ، فاما الفرض المالى فهو الحصـول على موارد الخزانة حيث كانت يد الدولة مغلولة فى فرض الضـرائب المباشـرة ، لذلك روعى فى الرسـوم الجمركية الجديدة ان تحدث زيادة معتدلة فى الحصـيلة وقد تمت زيادتها لرفع الرسـوم ونشاط حركة الواردات .

أما الفرض الاقتصـادى فنجده مثلا فى تشـجيع وحماية الانتاج المحلى ، فقد خفضـت التعريفة عام ١٩٣٠ م على الآلات والأدوات الزراعية والسـماد اللازم للزراعة ، بينما رفعت تلك التعريفة على المنتجات الزراعية التى يوجد لها مثيل فى مصر ،

على ان الحماية لم تكن مقصورة على الزراعة ، بل امتدت على الأخص الى الصناعة ، فكما سبق نجدها خفضت على المواد الأولية والآلات والعدد اللازمة لها ، بينما جعلت متوسطة على السلع نصف المصنوعة وعالية على التامة الصنع(٧٠) ، اضف الى هذا امكانية مساهمة هذه التعريفة فى تشجيع الصادرات ، وتحقيق العدالة الاجتماعية نوعا ما بين طبقات الشعب المصرى من حيث الدخول ، كما ادت الى تقليل المنافسة الاجنبية الى حد ما ، واستعادة بعض حقوق مصر المسلوبة من قبل الدول صاحبة الامتيازات منذ زمن بعيد .

وقد استمر حال مصر تحت سيطرة الراسمالية الأجنبية المتمتعة بالامتيازات ، ولم تكن الحكومة المصرية تملك ادارة قادرة على تنفيذ التشريعات وفرضها على عدد كبير من المشروعات الصغيرة ، اما الذين كانوا يملكون ويديرون معظم الوحدات الانتاجية الكبيرة فى مجالات الصناعة والتجارة هم الاجانب الذين كانوا يمارسون اعمالهم متحصنين بالامتيازات الممنوحة لهم منذ امد بعيد ، ولم يكونوا يخضعون للتشريع المصرى حتى عام ١٩٣٧ م تاريخ الغاء هذه الامتيازات ، وكان من غير المنطق ان تفرض قوانين على المشروعات المصرية لا تطبق على منافستها من المشروعات التى يملكها الاجانب(٧١) .



على كل حال يرجع تاريخ السعى فى الغاء الامتيازات الأجنبية الى فترة الحرب العالمية الاولى ، فلما خرجت مصر عن سيادة الدولة العثمانية فى ٥ نوفمبر ١٩١٤ بموجب الحماية البريطانية كان من المفروض ان تتحرر من مختلف الانظمة التى ورثتها عن هذه الدولة وخاصة أنظمة الامتيازات الأجنبية(٧٢) ، الا ان بريطانيا كانت قد نجحت فى الربط بين احتلال البلاد

والامتيازات الاجنبية وادعت لنفسها حق حماية الاجانب والمحافظة على حقوقهم ومصالحهم على نحو ما سبق ، لذلك بدأت سلسلة مفاوضات بين الجانبين المصرى والانجليزى للوصول الى طرق سلمية للتخلص من هذه الامتيازات ، وكان هذا يقترن بموضوع الغاء الحماية واستقلال مصر ومن ثم فقد كان قاسما مشتركا فى سلسلة المفاوضات التى بدأت بمفاوضات سعد ـ ملنر حتى قبل اعلان تصريح فبراير ١٩٢٢ م وحتى عقد معاهدة ١٩٣٦ م(٧٣) .

وانتهت الجلسات والمذكرات المتبادلة بين الجانبين خلال الشهور الاولى من عام ١٩٣٦م الى عقد اجتماع فى ١٢ اغسطس ١٩٣٦ م بين الوفدين المصرى والبريطانى للتوقيع على النصوص الخاصة بمسالة الامتيازات والمسائل الاخرى .

ومن الملاحظ ان بعض مواد معاهدة ١٩٣٦ م اشارت الى سوء نظام الامتيازات ما يوجب الغاءها ، ففى المادة(١٣) اعترفت الحكومة البريطانية بأن نظام الامتيازات القائمة بمصر الآن لم يعد يلائم روح العصر ، وان مصر ترغب فى الغاء تلك الامتيازات بلا ابطاء .

وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على الترتيبات الواردة بهذا الشأن فى ملحق هذه المادة تحقيقا لالغاء الامتيازات ، وينص هذا الملحق على :

١ ـ ان الاغراض التى ترمى اليها التدابير الواردة فى هذا الملحق هى :

(أ) الوصول على وجه السرعة الى الغاء الامتيازات فى مصر وما يتبع ذلك حتما من الغاء القيود الحالية التى تقيد السيادة

المصرية فى مسألة سريان التشريع المصرى (بما فى ذلك التشريع المالى) على الأجانب .

(ب) اقامة نظام انتقال لمدة معقولة تحدد ولا تطول بغير مبرر وفى حدود تلك المدة تبقى المحاكم المختلطة وتباشر الاختصاصات المخولة الآن للمحاكم القنصلية فضلا عن اختصاصها القضائى الحالى ، وفى نهاية فترة الانتقال هذه تكون الحكومة المصرية حرة فى الاستغناء عن المحاكم المختلطة .

٢ — تتصل الحكومة المصرية كخطوة أولى فى أقرب وقت مستطاع بالدول ذوات الامتيازات بقصد :

(أ) الغاء كل قيد يقيد التشريع المصرى على الأجانب .

(ب) اقامة نظام انتقال المحاكم كما هو وارد فى الشطرة (ب) من الفقرة الأولى سالفة الذكر .

٣ — ان حكومة صاحبة الجلالة فى المملكة المتحدة بصفتها دولة من ذوات الامتيازات وبصفتها حليفة لمصر لا تتعارض بتاتا فى التدابير المشار اليها فى الفقرة السابقة وستتعاون تعاونا فعليا مع الحكومة المصرية فى تحقيق هذه التدابير باستعمال كامل نفوذها لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر(٧٤) .

وبقدر ما فى هذه المعاهدة من الغاء للامتيازات الأجنبية ، فانه تم اعفاء القوات البريطانية بمصر والبعثة العسكرية البريطانية من بعض البنود المهمة التى تناولت الضرائب على العقارات واجهزة الراديو والمراكب الخاصة والسيارات ، فى حين اعفى أعضاء البعثة العسكرية البريطانية من الضرائب المباشرة التى تقررها الحكومة والمجالس البلدية بلا قيد ، وقد رفضت الحكومة المصرية ولكن قبلت فيما بعد ، وبهذا

احتفظت بريطانيا بالسيادة ، كشىء أساسى فى معاهدة ١٩٣٦ م(٧٥) .

اما عن رد الفعل لدى الاجانب والمصريين ازاء ذلك فمن الملاحظ أن الأجانب توقعوا وضع قوانين للايرادات يقع عبؤها الاكبر على كاهلهم ، وادعى بعضهم صراحة ما يتعلق بضريبة الاطيان التى لا تعفى الاجانب منها ، خاصة ان الاراضى التى يملكها الاجانب اعلى قيمة من الأراضى التى يملكها المصريون ، وان هذا الفرق يميل الى النمو والزيادة ، وفى هذا المجال نجد أن المصريين اصروا على ان تكون فترة الانتقال للمحاكم المختلطة لمدة وجيزة تصل الى خمس سنوات فقط ، ولكن اصحاب الاعمال الفرنسيين الحوا على ان تكون ١٥ عاما ، وتقديرهم فى ذلك ان هذه المدة تكفى لنمو نظام القضاء المصرى وهيئة من المحامين الذين يتمتعون بالمزايا والمؤهلات اللازمة ، اما الجاليات الاجنبية فى القاهرة فقد انتقدت المقترحات المصرية ، وكان المسئولون البريطانيون فى مصر يرون انه اذا نفذت المقترحات فانها تقضى على الضمانات القضائية التى تحمى الأجانب الذين يعيشون فى مصر ، وتضر بالتجارة المصرية(٧٦) .

كما تخوف من ذلك ايضا رجال الصناعة وقدموا للحكومة المصرية مذكرة عن مشروع التشريع المقترح وانه يجب أن ترجأ مسالة هذا التشريع حتى بعد مؤتمر الامتيازات الأجنبية(٧٧) ، وقد قبل المصريون المعاهدة (١٩٣٦ م) باعتبارها خطوة فى طريق الاستقلال ولما بها من بعض المزايا مثل اعتراف بريطانيا بأن وجود الامتيازات فى مصر لم يعد يتفق وروح العصر ،وانها ستعاون مصر فى الغائها .

فى ٨ مايو ١٩٣٧ م تم التوقيع فى مونتريه على الغاء الامتيازات الأجنبية فى مصر ، كما تقرر الغاء المحاكم المختلطة بعد

فترة انتقـــال مدتها ١٢ عاما تنتهى فى اكتوبر ١٩٤٩ م ، ونص الاتفاق على خضـــوع الاجانب للتشـــريع المصرى فى المواد الجنائية والمدنية والتجـــارية والادارية والمالية وغيرها ، وان التشـــريع الذى يســـرى على الاجانب لن يتنافى مع المبادىء المعمول بها على وجه العموم فى التشـــريع الحديث ، ولن يتضـــمن فى المســـائل المالية على الخصـــوص تمييزا مجحفا بالاجانب او الشـــركات المؤسسة وفقا للقانون المصـــرى والتى يكون فيها للأجانب مصـالح جدية (المادة الثانية)(٧٨) ، وقد الحق بالاتفاق تصـــريح من الحكومة المصـــرية « ان الحكومة الملكية المصـــرية لا تنوى حتى بعد فترة الانتقال ان تتبع ســـياسة مضادة ترمى الى التمييز المجحف بالاجانب ، كما ان الحكومة المصـــرية على اســـتعداد لعقد معاهدات اقامة وصـــداقة مع الدول المختلفة(٧٩) .

والحق انه لم يفد من هذه المعاهدة من المصـــريين فور البدء فى تنفيذها الا بعض كبار الماليين ، وبعض كبار ملاك الأرض ، فقد اتجه بعض كبار الملاك الى توظيف اموالهم فى الشـــركات التجارية والصناعية القائمة ، كما أتجه كبار الماليين الى شراء العزب والأطيان(٨٠) .

وكان لالغاء الامتيازات الأجنبية فى مصر بعض المشـــاكل منها ، ان هذا الالغاء يلحق الضـــرر بالأجانب المقيمين فى مصر خاصـــة من حيث الضـــرائب ، كما ان هؤلاء الأجانب لا يستطيعون ان يعيشـــوا ويتاجروا فى مصـــر وهم يخضـــعون لنظـــام قضـــائى وطنى لم تكن لديهم ثقة كبيرة فيه ، مما قد يؤدى الى قيامهم بسحب رؤوس اموالهم ومشـــروعاتهم التى حملوها الى مصـــر منذ اجيـــال ، وكان اكثر القلقين من هذا الالغاء هم

الفرنسيون(٨١) ، فقد حذرت « مجلة الطان » الفرنسية وطالبت برعاية المصالح المادية الفرنسية فى مصر وذلك لان الغاء الامتيازات يمهد على الاخص لنظام الضرائب المصرية بحيث تكون باهظة على الاوراق المصرية التى يمتلكها الفرنسيون(٨٢) .

كما اثار مؤتمر مونترو مخاوف الاجانب المقيمين فى مصر خاصة على منشآتهم الصحية والتعليمية والخيرية والاقتصادية الموجودة فى مصر ، ولهذا تم التفاهم على ان تستمر هذه المنشآت فى متابعة نشاطها على ان تخضع لولاية المحاكم المختلطة وان تسرى عليها القوانين واللوائح المصرية بما فيها القوانين المالية ، ونظرا لاهمية هذا الموضوع تم تبادل الخطابات بين الوفد المصرى ووفود كل من الولايات المتحدة وانجلترا واسبانيا وفرنسا واليونان وايطاليا وهولندا(٨٣) ، وبصرف النظر عن كل هذه التخوفات . فان هذا الالغاء اعطى امصر سيادتها .

هوامش الفصل الأول

(١) د . محمد فهمى لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، النهضة المصرية ، ١٩٤٤ ، ص ٢٦٠ .

(٢) د . جلال يحيى : فجر التاريخ الحديث ، الاسكندرية ، ١٩٧٦ ، ص ٤٣٢ — ويطلق على هذه الامتيازات بمعاهدة التجارة التى تسمى معاهدة Capitulation نسبة الى انها قد صيغت فى شكل فقرات ومواد ، ثم عرفت بعد ذلك بأنها معاهدة الامتيازات الأجنبية ، وظلت آثارها فترة طويلة حتى القرن العشرين .

(٣) Edward S. Creasy : History of the Ottoman Turks, Beirut, 1968, P. 207.

(٤) د . لهيطة : المرجع السابق ، ص ٢٦٠ .

(٥) د . جلال يحيى : عصر النهضة والعالم الحديث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩ ، ص ٥٥٢ — ٥٥٤ ، وانظر ايضا :
Edward S. Creasy : Op. Cit., PP. 207 — 208.

وكما كانت اتفاقات فرنسا مع الدولة العثمانية تدعمها فى صراعها ضد الامبراطورية الرومانية المقدسة ، وفى الحروب الايطالية ، فانها كانت تدعم قوات كل منهما فى الحوض الغربى للبحر المتوسط ضد السيطرة الاسبانية ، انظر : د . جلال يحيى : فجر التاريخ الحديث ، ص ٤٣٢ .

(٦) د . حسين خلاف : صفحات من تاريخ مصر المالى المعاصر (تطور الايرادات العامة فى مصر الحديثة) ، دار الفكر العربى ، بدون تاريخ ، ص ١٨٣ .

(٧) د . جلال يحيى : عصر النهضة والعالم الحديث ، ص ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٥٥٢ — ٥٥٤ .

(٨) د . جلال يحيى : مصر الحديثة (١٥١٧ — ١٨٠٥) ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، ص ٢٢٧ — ٢٣١ .

(٩) البرت حارمان ، ترجمة ، عبد الفتاح عنايت : مصر وكيف غدر بها ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، ١٩٦٤ ، ص ٢٧٩ .

(١٠) ب . س . جيرار : ترجمة ، زهير الشايب : الحياة الاقتصادية فى مصـــــر فى القرن الثامن عشر جـ ١ ، من كتاب وصف مصر ، طبعة أولى ، مكتبة الخانجى ، مصر ، ١٩٧٨ ، ص ٣٠٨ ، ٣١٨ .

(١١) د . لهيطة : المرجع السابق ، ص ٤٥ .

(١٢) عرفلى على تمسن : أسيوط فى النصف الأول من القرن التاسع عشر رسالة ماجستير غير منشورة : آداب سوهاج ، ١٩٨٥ ، ص ٢٠٩ .

(١٣) د . لهيطة : المرجع السابق ، ص ١٣٦ ، ١٣٧ .

(١٤) هيلين آن ريفلين ، ترجمة ، د . احمد عبد الرحيم مصطفى ، مصطفى الحسينى : الاقتصاد والادارة فى مستهل القرن التاسع عشر ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٨ ، ص ٢٦١ .

(١٥) نفسه ، ص ٢٥٩ — ٢٦١ ، ٢٦٥ .

(١٦) د . نبيل عبد الحميد : النشاط التبشيرى الأمريكى فى البلاد العربية حتى عام ١٩٢٣ ، المجلة التاريخية المصرية ، مجلد ٢٧ لسنة ١٩٨١ ، الجمعية المصرية التاريخية ، ص ٢٥٥ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ .

(١٧) Edward S. Creasy : Op. Cit., PP. 207 — 208.

(١٨) د . محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان — تاريخ وحدة وادى النيل السياسية فى القرن التاسع عشر ١٨٢٠ — ١٨٩٩ ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٣ ، ص ٤٨ ، ٤٩ .

(١٩) عرفلى على تمسن : المرجع السابق ، ص ٢٤٤ .

وقد قررت المعاهدة المبادىء والقواعد الآتية :

— حرية الرعايا الانجليز ومن فى خدمتهم فى شراء اى نوع من السلع بلا استثناء من منتجات الزراعة والصناعة على أن يتعهد الباب العالى بالغاء كافة الاحتكارات الخاصة بمنتجات الزراعة وغيرها ، كما يتعهد الباب العالى بالغاء الترخيصات التى يجب استخراجها من السلطات المحلية لشراء السلع ونقلها من مكان الى آخر .

— تحديد رسوم الاستيراد بمقدار ٥٪ والتصـــدير بمقدار ١٢٪ من قيمة البضاعة .

— تطبيق نصوص المعاهدة على اجزاء الامبراطورية العثمانية ابتداء من تنفيذ المعاهدة فى مارس ١٨٣٩ . انظر : د . لهيطة : المرجع السابق ، ص ١٤١ .

(٢٠) محمد عبد البارى : الامتيازات الاجنبية ، مطبعة الاعتماد بمصر ، ١٩٣٠ ، ص ٤٤ — ٤٦ .

(٢١) د . احمد احمد الحتة : تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد على ، دار المعارف بمصر ، ١٩٥٠ ، ص ١١١ .

(٢٢) محمد عبد البارى : المرجع السابق ، ص ٤٦ .

(٢٣) د . محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ، ص ٤٩ .

(٢٤) د . لهيطة : المرجع السابق ، ص ١٩٧ ، ١٩٨ .

(٢٥) محمد عبد البارى : المرجع السابق ، ص ٤٦ .

(٢٦) دافيد س . لاندز ، ترجمة ، د . عبد العظيم انيس : بنوك وباشوات ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٦ ، ص ٨٠ .

(٢٧) د . محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ، ص ٨٣ .

(٢٨) د . مصطفى الحفناوى : قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة ، ج ٤ (الادارة والاستغلال) ، الطبعة الثانية ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٦ ، ص ٢٦ .

(٢٩) وكان هذا الامتياز يحوى شروطا مجحفة اهمها :

— تترك الحكومة المصرية للشركة الانتفاع بلا ضريبة او اتاوة ما قد يلزمها من الاراضى المملوكة للافراد .

— تمنح الحكومة المصرية الشركة صاحبة الامتياز طيلة مدة الحق فى ان تستخرج من المناجم والمحاجر ما تحتاج اليه من مواد . انظر : محمد نبيـــل عبد المنعم : قناة السويس شريان الرخاء للعالم ، مطابع الاهرام التجارية ، ١٩٨٠ ، ص ١٥ .

— يكون عمال الشركة ومن يقطنون البرزخ موضع الاستثمار خاضـــعين للشركة دون الحكومة المصرية .

— تسمح الحكومة للشركة بمد قناة عذبة تخرج من النيل عند القاهرة الى قناة السويس ، ويكون للشركة وحدها الحق فى استعمال هذه القناة وأن تبيع مياهها للمزارعين بالثمن والشروط التى تعينها الشركة . انظر : ميشيل سليمان : القناة لمصر ، مكتبة المعارف ، بيروت ، بدون تاريخ ، ص ٢٠ ،

— أن يكون اربعة أخماس العمال من المصريين ،

— أن تتنازل مصر للشركة عن جميع الاراضى الصحراوية — التى كانت خالية من السكان فى ذلك الوقت — التى يمكن أن تروى بمائها كما منحت حق امتياز الملاحة فى القناة وغيرها من الامتيازات التى كانت كلها رهنا بتصديق السلطان ، انظر : مارمان : المرجع السابق ، ص ١٩٣ .

(٣٠) د . مصطفى الحفناوى : المرجع السابق ، ص ٣٧ .

(٣١) وكان الامتياز الذى منح للشركة ينص على أنها شركة مصرية مساهمة ، ومعنى ذلك أن مركزها الرئيسى يجب أن يكون فى مصر ، ولكن ديلسبس وشركاءه قرروا أن يكون مركزها فى باريس بحجة تنظيم الاكتتاب والاعلانات التمالية ، وقد بلغت أسهم فرنسا نحو ٢٠٧١١١ سهما وبقى أكثر من ١٠٠٫٠٠٠ سهم معلقة لانجلترا والولايات المتحدة وغيرها ثم بارت فابتاعها ديلسيس لوالى مصر الذى أصبح من كبار المساهمين فى الشركة ، انظر : د . مصطفى الحفناوى : قضية قناة السويس ، الانجلو المصرية ، ١٩٥٦ ، ص ٢٨ ، ٤٣ ، وانظر أيضا : ميشيل سليمان : المرجع السابق ، ص ٢٦ ، ٢٧ .

(٣٢) دار الوثائق القومية ، محفظة ٤١ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وتقارير عن صندوق الدين ، مذكرة فى كتاب « دين مصر العام The Pupbli Debt of Egypt » للاستاذ/عبد المقصود حمزة ، مايو ١٩٤٤ .

(٣٣) د . على الدين هلال : التجديد فى الفكر السياسى المصرى الحديث ١٨٨٢ — ١٩٢٢ ، معهد البحوث والدراسات العربية ، دار نافع للطباعة ، ١٩٧٥ ، ص ٢١ ، ٢٢ .

(٣٤) لاندز : المرجع السابق ، ص ٨٠ .

(٣٥) د . حسين خلاف : المرجع السابق ، ص ١٨٦ ، ١٩٠ .

(٣٦) د . سعيد عبد الماجد : المركز القانونى للشركات المساهمة ، المكتب المصرى الحديث ، ١٩٦٩ ، ص ٨٠ ، ٨١ .

(٣٧) محمد عبد البارى : المرجع السابق ، ص ٣٤ ، ٣٥ .

(٣٨) د . لينوار تشابيرز رايت ، ترجمة د . فاطمة علم الدين عبد الواحد : سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ازاء مصر ١٨٣٠ - ١٩١٤ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧ ، ص ١٣٠ .

(٣٩) نفسه ، ص ١٣ ، ١٣١ .

(٤٠) نفسه ، ص ١٣١ ، ١٣٢ .

والدول الأربع عشرة المتمتعة بالامتيازات هى : النمسا - بلجيكا - الدانمرك - فرنسا - المانيا - بريطانيا - اليونان - هولندا - ايطاليا - النرويج - البرتغال - روسيا - أسبانيا - الولايات المتحدة الامريكية .

(٤١) نفسه ، ص ١٢٢ ، ١٣٢ .

وقد نصت المادة (٩) من المرسوم على أن « لهذه المحاكم سلطة قضائية على جميع أطراف الدعاوى القضائية فى الأمور المدنية والتجارية بين الوطنيين والأجانب أو بين الأجانب من جنسية واحدة أو من جنسيات مختلفة عدا ما يتعلق بالأحوال الشخصية ، كما أن لها أيضا سلطة قضائية على التصرفات العقارية بين المصريين والأجانب من نفس الجنسية أو من جنسيات مختلفة » ، ومع ذلك فمن المهم معرفة أن تطبيق قانون الجنايات واعلان الافلاس فيما يتعلق بالأجانب بقى خارج السلطة القضائية للمحاكم الجديدة ، فقد استمر كما كان فيما مضى من اختصاص المحاكم القنصلية .

(٤٢) محمد رشدى : التطور الاقتصادى فى مصر ، ج ١ ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٢ ، ص ١٠٩ ، ١١٠ - وقد قام بوضع التقنينات احد المحامين الفرنسيين بالاسكندرية هو الاستاذ « مونورى «Maunoury» الذى اقتبسها من القوانين الفرنسية بعد أن اختصرها وادخل عليها بعض التعديلات مستوحيا فى ذلك القضاء الفرنسى وبعض احكام الشريعة الاسلامية والعرف المصرى ، وهذه المجموعات هى :

القانون المدنى المختلط - قانون التجارة المختلط - قانون التجارة البحرية المختلط - قانون المرافعات المدنية والتجارية المختلط - قانون العقوبات المختلط - قانون تحقيق الجنايات المختلط - ، انظر : د . شفيق شحاته : تاريخ حركة التجديد فى النظم القانونية فى مصر منذ مطلع القرن التاسع عشر ، دار احياء الكتب العربية، القاهرة ، ١٩٦١ ، ص ٦٣ .

(٤٣) د . لهيطة : المرجع السابق ، ص ٣١٧ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ .

وكان أول قرض لاسماعيل عام ١٨٦٤ بمبلغ خمسة ملايين من الجنيهات ، وقد رهن اسماعيل شرائب اطيان الدقهلية والشرقية والبحيرة لسداد الاقساط ، وفى

عام ١٨٦٥ كان القرض الثانى بمبلغ ثلاثة ملايين من الجنيهات وسمى « بدين الدائرة السنية الأول » ورهن اسماعيل فى سبيل الحصول عليه ٣٦٥ فدانا من املاكه الخاصة ، والقرض الثالث عام ١٨٦٦ وكان بنحو ثلاثة ملايين من الجنيهات قيمة الهدايا التى أرسلها للسلطان العثمانى ورجال حكومته ، وفى عام ١٨٦٧ بلغت الديون السائرة عشرة ملايين من الجنيهات ، وكان القرض من هذا القرض توحيد الديون السائرة ولكنه لم يستعمل فى ذلك القرض بل صرف فى بناء الاوبرا وميدان سباق الخيل وبناء قصور عابدين والقبة والزعفران وغيرها ، ومن أهم قروض اسماعيل قرض عام ١٨٧٠ وما يسمى « بدين الدائرة السنية الثانى » بضمان أراضيه الخاصة وفى عام ١٨٧٣ اقترض اسماعيل مبلغ ٣٢ مليون جنيه لتسديد الديون السائرة ، وقد رهنت الحكومة مقابل هذا الدين ايرادات السكك الحديدية والضرائب الشخصية والضرائب غير المقررة وعوائد الملح وجزءا من ايرادات المقابلة .

(٤٤) د . محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ، ص ١٢٣ ، ١٤٢ ، ١٤٤ ـ ١٤٦ .

وكان اقتراح « كيف » لانهاء الارتباك المالى وضع الادارة المصرية تحت المراقبة لضمان الدقة فى سير الاعمال والاقتصاد فى النفقات ، وأن تتألف لجنة الدين العام وتتسلم من المراقبين الانجليزى والفرنسى الايرادات وتضع ما كان مخصصا منها لخدمة الديون فى بنكى انجلترا وفرنسا ، كما انشئت اللجنة المختلطة لادارة السكك الحديدية .

(٤٥) د . الهيطة : المرجع السابق ، ص ٣٢٧ .

(٤٦) د . على بركات : تطور الملكية الزراعية فى مصر واثره على الحركة السياسية ١٨١٣ ـ ١٩١٤ ، دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٧ ، ص ١١٥ .

وكان هذا القرض مع بيت روتشيلد بمبلغ ٨٫٥ مليون جنيه استرلينى .

(٤٧) محمد رشدى : المرجع السابق ، ص ١١١ .

(٤٨) دار الوثائق القومية ، محفوظات مجلس الوزراء ، شركات وجمعيات ، ١/١ شركات ، مجموعة ٢٥٨ شركات وجمعيات فى ١٨٨٠/٦/٢٣ ، وانظر ايضا : د . على بركات : المرجع السابق ، ص ١٢٣ ، ١٢٤ .

(٤٩) د . محمد جمال المسدى : الاحتلال والحركة الوطنية فى مصر ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد ٢٢ لسنة ١٩٧٥ ، الجمعية التاريخية المصرية ، ص ١٠٨ .

(٥٠) د . على محمد محمد بركات : الفلاحون بين الثورة العرابية وثورة ١٩١٩ ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد ٢٢ لسنة ١٩٧٥ ، ص ٢١٧ ، ٢١٨ .

(٥١) د . لهيطة : المرجع السابق ، ص ٤٣١ .

(٥٢) د . شفيق شحاتة : المرجع السابق ، ص ١١٢ .

(٥٣) د . حسين خلاف : المرجع السابق ، ص ٨٦ ، ٨٧ .

(٥٤) Charles Issawi : Egypt an Economic and Social unalysis, Oxford University Press, London, New Yourk, 1947 , P. 17

(٥٥) د . لهيطة : المرجع السابق ، ص ١٩٣ .

(٥٦) A.E. Crouchley : The Investmen of foreign capital in Egyptian campanies and public debt, Cairo 1936, P. 166.

(٥٧) د . على الدين هلال : المرجع السابق : ص ٢٥ — ٢٧ .

(٥٨) أمين عز الدين : تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى عام ١٩١٩ ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص ١٥٤ .

(٥٩) د . لهيطة : المرجع السابق ، ص ٤١٤ ، ٥١٨ ، ٥٢٣ ، ٦٠٦ ، وانظر أيضا : حازم سعيد عمر : القطن في الاقتصادى المصرى وتطور السياسة القطنية ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٩٧٠ ، ص ٣٦ ، ٧٤ ، ٧٥ .

(٦٠) د . لطيفة محمد سالم : مصر فى الحرب العالمية الأولى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٤ ، ص ١٥٦ .

(٦١) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية — ثورة ١٩١٩ ج ١ ، طبعة ثالثة ، دار ومطابع الشعب ، ١٩٦٩ ، ص ٣١ ، ٣٢ .

(٦٢) د . محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ، ج ١ ، دار المعارف بمصر ، ١٩٥١ ، ص ٢٢٢ .

(٦٣) د . محمد زكى شافعى : مقدمة فى النقود والبنوك ، طبعة تاسعة ، دار النهضة العربية ، ١٩٨١ ، ص ٢٥٨ ، ٢٥٩ .

(٦٤) الحكومة المصرية ، وزارة المالية ، مصلحة عموم الاحصاء والتعداد ، احصاء شركات المساهمة التى يوجد استغلالها فى مصر ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٥٠ ، ص ٧٢ .

(٦٥) الشهر العقارى والتوثيق بأسيوط ، محفظة ١ لسنة ١٩٤٥ أحكام ورهونات مسجل رقم ٢١٢ فى ١٩٤٥/٤/٢٦ ، وثيقة
Dossier No. 1581/217 B. 60 (Assiout 46 — 3 Jan 1945)

قضية تحت رقم ٨٢٨ لسنة ١٩٢٩ .

وكذلك محفظة :

Bureau Central 1937 Inscription Assiout No. I, No. 399, Vol. I, Assiout 311 — 9/4/1937, Vol. 22, Fal 199, controle 36634 Quitt 672, Assiout 355, 20/4/1937 — controle 00026 Quitt I Assiout 381 — Mineh 602 — 1/5/1937.

(٦٦) احمد صادق سعد : صفحات من اليسار المصرى فى اعقاب الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ — ١٩٤٦ ، مكتبة مدبولى ، ١٩٧٦ ، ص ١٥٣ ، ١٥٤ .

(٦٧) ابراهيم سعد عقل : تطور الصناعة المصرية ١٩٥٢ — ١٩٧٣ — دراسة نظرية تطبيقية — رسالة ماجستير ، تجارة الاسكندرية ، ١٩٧٧ ، ص ٦ .

(٦٨) المملكة المصرية ، وزارة المالية ، التعريفات الجمركية ٢ ١٤ فبراير ١٩٣٠ ، مطبعة بولاق ، القاهرة ، ١٩٣٠ — وجاء القانون بجداول شاملة الرسوم الجمركية بمعدلات منخفضة على المواد الأولية ، واكثر ارتفاعا فى السلع نصف المصنوعة واكثر من ذلك على السلع تامة الصنع .

(٦٩) المملكة المصرية ، وزارة المالية ، التعريفات الجمركية ، ١٤ فبراير ١٩٣٠ ، وانظر ايضا : بنت هانسن ، كريم نشاشيبى ، ترجمة ، حسن السيد تنيل : انظمة التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية فى مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٨ ، ص ٢٥ .

(٧٠) التعريفات الجمركية ، ١٤ فبراير ١٩٣٠ ، مرجع سابق ، وانظر ايضا : د . حسين خلاف : المرجع السابق ، ١٩٨ ، ١٩٩ .

(٧١) باتريك أوبريان ، تعريب خيرى حماد ، ثورة النظام الاقتصادى فى مصر — من المشروعات الخاصة الى الاشتراكية — المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ٨٧ .

(٧٢) فؤاد كرم : الاجانب فى مصر ، الجنسية المصرية ، الطوائف الدينية فى مصر ، مكتبة عبد الله وهبه ، بمصر ، بدون تاريخ ، ص ١٥ .

(٧٣) المملكة المصرية ، معاهدة تحالف بين مصر وبريطانيا العظمى (٢٦ اغسطس ١٩٣٦) ، مطبعة بولاق ، مصر ، ١٩٣٦ ، ص ٣ — ٨ .

(٧٤) المملكة المصرية ، معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا ، مرجع سابق ، ص ١٣ ، ٣٢ ، ٣٣ ، وانظر ايضا : مضابط مجلس الشيوخ ، دور الانعقاد العادى ،

جلسة ١٩٣٦/١١/٢ — ١٩٣٦/١١/١٩ ، معاهدة تحالف بين مصر وبريطانيا العظمى ص ٢٧ ، ٢٨ — وجاء فى المادة رقم (٨) أن قنال السويس الذى هو جزء لا يتجزأ من مصر هو فى نفس الوقت طريق عالمى للمواصلات ، كما هو أيضا طريق أساسى للمواصلات ، بين الأجزاء المختلفة للامبراطورية العثمانية فالى أن يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع بها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والامبراطور بأن يضع فى الأراضى المصرية بجوار القنال بالمنطقة فى ملحق هذه المادة قوات تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القناة ، انظر : المملكة المصرية ، معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا ، مرجع سابق ، ص ٢٠ ، ٢١ ، وانظر أيضا : د . راشد البراوى : مجموعة الوثائق السياسية — المركز الدولى لمصر والسودان وقناة السويس ، جـ ١ ، مكتبة النهضة المصرية ، طبعة أولى ، ١٩٥٢ ، ص ١٥٤ ، ١٥٥ .

وبلغ عدد القوات البريطانية الذين تركوا فى منطقة قناة السويس بحجة الدفاع عنها الى أن تصبح القوات المصرية أهلا للقيام بهذه المهمة حوالى عشرة آلاف جندى و ٤٠٠ طيار ، بالاضافة الى العدد اللازم لهم من الموظفين الملحقين بهم للادارة والأعمال الفنية ، وتم الغاء منصب المندوب السامى البريطانى واتفق الطرفان على تبادل السفراء ، انظر : مجلس الشيوخ ، الجلسة السابقة ، ص ٣ ، وانظر أيضا : سيرروانيان ، ترجمة ، د . عاطف عبد الهادى علام : مصر ونضالها من أجل الاستقلال ١٩٤٥ — ١٩٥٢ ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ١٠ .

(٧٥) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١٩ ، ٢٦ ، ٣٠ مارس ١٩٣٩ ، جلسة ١٩٣٦/٣/١٩ ، افادة رقم ٩٠ فى ١٩٣٨/٧/٥ ، وانظر أيضا :
J.C. Hurewitz : Diplomacy in the near and Middle East A Documentary Record 1914 — 1956, Vol. II, London, P. 259.

(٧٦) الأهرام ، عدد ١٧٨٣٨ فى ١٩٣٧/٢/٢٤ .

(٧٧) P.R.O. 498, F.O. 407 ,221 J. 686/0/16, No. 7, No. 172, 4/2/1937, P. 6.

(٧٨) الوقائع المصرية ، عدد ٦٨ فى ١٩٣٧/٨/١ (المادة الثانية من اتفاقية مونترو عام ١٩٣٧) ، وانظر : فؤاد كرم : المرجع السابق ، ص ٨٣ ، ٨٤ ، الاتفاق الخاص بالغاء الامتيازات الأجنبية فى مصر .

(٧٩) الاخبار ، عدد ٥٠١٦ فى ١٩٤٨/٤/٢٤ ، وانظر ايضا : د . ابراهيم شحاتة : معاملة الاستثمارات الاجنبية فى مصر ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٢ ، ص ١٥ ، ١٦ — والمادة الثالثة من اتفاقية مونترو تنص على « يستمر بقاء محكمة الاستئناف المختلطة والمحاكم المختلطة الموجودة الآن لغاية ١٩٤٩/١٠/١٤ ، وابتداء من ١٩٣٧/١٠/١٥ يكون تنظيم هذه المحاكم بمقتضى قانون مصر يصدر بلائحة التنظيم القضائى الملحق نصها بهذا الاتفاق ، وتسمى المدة من ١٩٣٧/١٠/١٥ الى ١٩٤٩/١٠/١٤ « فترة انتقال » .

وتنص المادة الثامنة على انه « لا يجوز للمحاكم القنصلية ابتداء من التاريخ المذكور قبول اية دعوة مدنية او تجارية او جنائية او متعلقة بالأحوال الشخصية ، اما الدعاوى التى رفعت أمام تلك المحاكم قبل ذلك التاريخ فيستمر النظر فيها امامها الى ان يفصل فيها نهائيا ما لم تقرر احالتها للمحاكم المختلطة ، انظر فى ذلك : د . البراوى : المرجع السابق ، ص ١٧٠ ، وكذلك : فؤاد كرم : المرجع السابق ، ص ٨٢ .

(٨٠) شهدى عطية الشافعى : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ — ١٩٥٦ ، طبعة اولى ، دار شهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٥٧ ، ص ٨١ — ٨٣ .

(٨١) الاهرام ، عدد ١٧٨٣٨ فى ١٩٣٧/٢/٢٤ .

(٨٢) المصرى ، عدد ٨٥٢ فى ١٩٣٩/٢/ .

(٨٣) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة ١٥ ، ٢٠ فبراير ، ٤ ، ٧ مارس ١٩٤٠ جلسة ٧ مارس ١٩٤٠ ، وانتة ١٧ فى ١٩٤٠/٢/١٧ .

الفصـــل الثـــانى

الاطار القــانونى والاجتماعى للأجـانب
فى مصر ١٩٣٧ ـ ١٩٥٧

الجنسية هى التى تضـــع القواعد التى تحدد عنصــــر الشعب فى الدولة ، وهى بذلك تخاطب الدولة فى تشــكيلها ، وتعد نظاما منشــئا لركن أســاسى من أركان الدولة(١) ، ولما كانت الجنســـية تعتبر الاسـاس الذى يقوم عليه كيان الدولة ، فليست هناك دولة بلا رعايا ، ولابد لكل دولة ان تضـــع القواعد التى بناء عليها يتحدد من من الأفراد يعتبر من مواطنيها(٢) .

وبذلك فان اهم الحقوق الرئيســية للمواطن هو حقه فى الاســـتقرار والاقامة فى الدولة التى يحمل جنســيتها ، وهذا بخلاف الأجنبى ، فحق الملكية والوظائف العامة مقصـــورة على الوطنيين دون الأجانب(٣) ، والجدير بالملاحظة ان هذه الحقوق لم تكن نافذة المفعول فى مصـــر حتى قيام ثورة ١٩٥٢ م حيث اهدرت من قبل القوى الاستعمارية وامتيازاتها .

وقد تمتع الاجانب بنظام الامتيازات مما ادى الى وفود اعداد كبيرة من المستثمرين والعاملين الاجانب الى مصر ، وتميز الاستثمار الأجنبى بتسلل كثير من الشركات المتعددة الجنسية للاستثمار الصناعى فى مصر بهدف الاستفادة من الموارد الطبيعية ، وفى ظل المعاملة الممتازة التى تمتع بها الاجانب ورؤوس اموالهم نتج عن ذلك سيطرتهم على الاقتصاد المصرى ، وربطه بالاقتصاد الأوربى(٤) ، وحتى ثورة ١٩٥٢ م ظل الاستثمار الأجنبى يتمتع بالحرية التامة فى توجيه امواله نحو اوجه النشاط التى يختارها والتى تعود عليه بالربح الوفير ، وقد نتج عن هذه الحرية ان نما الاقتصاد المصرى نموا غير متوازن مما تعرض لفترات عدم الاستقرار(٥) .

وهناك بعض الجنسيات كان لها اثر كبير فى السيطرة على الاقتصاد المصرى ، حيث ركزت نشاطها فى مختلف اوجه النشاط الاقتصادى والخدمى : مثل الراسمالية البريطانية واليونانية والايطالية والفرنسية ، وتلى هذه الجنسيات اهمية الجنسية الالمانية والأمريكية والبلجيكية ، وجنسيات اخرى ، هذا بالاضافة الى دور الجنسيات التركية والعربية والتى تعتبر جنسيات اجنبية خلال فترة الدراسة التى نحن بصددها ، ما لم يكن حاصلا على الجنسية المصرية ، طبقا للقانون ١٩ لسنة ١٩٢٩ م(*) ، وتبدو اهمية هذا القانون انه تضمن الأحكام الخاصة بتاسيس الجنسية المصرية ، وقد استعان المشرع بالرعوية العثمانية – الرعايا المصريين الذين كانوا يتبعون الدولة العثمانية – كاساس لمنح الجنسية المصرية(٦) .

وبسبب قوة نفوذ الجاليات الايطالية والبريطانية والفرنسية لجأت كثير من الجاليات الأخرى الى الاحتماء بها والتبعية لها ، والجدير بالملاحظة ان التابع لا يحمل جنسية الدولة فهو من

الأجانب ، ولكنه يشبه المواطن فى تمتعه ببعض الحقوق والمزايا ، ويتمتع بجنسية الدولة التى ينتمى اليها ، ولكنه يتبع ايضا الدولة الحامية(٧) .

وفى هذا نجـــد ان كثيرا من اليونانيين والســـوريين والفلسطينيين والطرابلسيين والاحباش والاسرائيليين والأرتريين احتموا بالايطاليين فى فترة من الفترات ، كما ان بعض الهنـــود والايرلنديين والمالطيين والاســـتراليين والكنديين احتموا ايضـــا بالبريطانيين ، اما الفرنسيون فقد احتمى بهم عدد من ارمالكتسيين والجزائريين والتونسيين بالاضـــافة الى بعض الجـــاليات الســـابقة ، هذا بالاضـــافة الى الجنســـيات التى تبعت تركيا ومصـــر مثل الارمن والسودانيين والســـوريين والفلسطينيين والنوبيين واليونانيين وغير ذلك ، كما احتمى بعض الاتراك بدول أخرى مثل مصـــر وايطاليا وبريطانيا ، وانطبق ذلك على بعض المصـــريين(٨) .

ومن الملاحظ ان هذه الظاهرة قد استمرت من عام ١٩٣٧ م الى عام ١٩٤٧ م دون تغيير كبير ، اللهم الا ان بعض الصوماليين احتموا بالايطاليين رغم تراجع قوة نفوذ الايطاليين منذ الحـــرب العالمية الثانية بســـبب الهزيمة التى لحقت بهم ، كما يلاحظ ايضا أن بعض من احتموا بالجاليات صاحبة الامتيازات والنفوذ لا جنسية لهم كالاسرائيليين والنوبيين(٩) ، لذا فان هؤلاء الرعايا يتبعون دولتهم وتشـــملهم فى نفس الوقت حماية دولة من اصـــحاب الامتيازات او النفوذ او التى يرون حمايتهم فى ظلها ، فالعثمانيون مثلا كانوا يعتبرون تابعين للدولة التى تشـــملهم بحمايتها دون ان يكونوا مع ذلك من الوطنيين بالنسبة لتلك الدولة(١٠) .

وقد استطاع هؤلاء الاجانب بالاعتماد على نفوذ الجاليات

القوية والاحتماء بها ان يكونوا ثروات طائلة لهم في مصر تسرب معظمها الى الخارج ، فكانوا بذلك اداة لاستغلال المجتمع المصرى واستنزاف اقتصاده .

هذا بالاضافة الى دورهم الفريد في التعاون مع الوجود الاستعمارى في مصر ، فقد كان وجود جاليات انجليزية وفرنسية وايطالية والمانية سببا كافيا الى حد ما لتدخل حكومات دول هذه الجاليات بدعوى حماية المصالح رعاياها ، وبصفة عامة فقد كانت اكثر الجاليات ارتباطا بالاستعمار هى الطائفة اليهودية التى سيطرت على منافذ الاستيراد ، وظلت تتحكم فيه بشكل يكاد يكون احتكاريا حتى عام ١٩٤٨ ، وكانت النسبة الاكبر من راس المال اليهودى تستثمر فى شركات الاستغلال الزراعى والعقارى تليها شركات الحلج والغزل والنسيج ثم شركات التامين والبنوك ومعظم الانشطة الاقتصادية فى مصر حينذاك(١١) .

وفى عام ١٩٣٧ عقد اتفاق بين مصر وتركيا بشان الجنسية، اجاز للرعايا العثمانيين الذين من اصل تركى والمقيمين فى مصر الى ٥ نوفمبر ١٩١٤ م ان يختاروا الجنسية التركية ، كما اجاز لمن قدم منهم مصر بعد هذا التاريخ ان يحتفظ بجنسيته التركية ، وتبادلت كل من الحكومة المصرية والمفوضية التركية فى مصر كشوفا باسماء من اختاروا الجنسية التركية واسماء الذين دخلوا الجنسية المصرية بموجب هذا الاتفاق(١٢) ، وبعد ذلك صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٠ م بشأن جوازات السفر واقامة الاجانب فى مصر ، وقد نفذ فعلا منذ ١١ نوفمبر ١٩٤٧ م ، ثم حل محله القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ الذى اخضع اقامة الاجانب وابعادهم للأحكام المتبعة فى العرف الدولى بوجه عام(١٣) .

وبما ان الاجنبى هو كل من لا يتمتع بالجنسية المصرية(١٤) ، فكل تركى أو عربى غير حامل للجنسية المصرية يعتبر اجنبيا ، ومع صدور قانون الجنسية السابق حصل كثير من الاجانب من جنسيات مختلفة على الجنسية المصرية ، وبالاخص رعايا الدولة العثمانية (اتراك وعرب وغيرهم) اعتبارا لطول مدة وجودهم فى مصر ، فعلى سبيل المثال نجد ان مصلحة الشركات قامت بالتحقق من جنسية كل من « كسير سيمون » وكان رعية عثمانية من اصل اليانى ولد واقام بمصر(١٥) ، وكذلك « فرانسوا جاسبار كورتيزى » اجنبى وحصل على الجنسية المصرية لطول مدة اقامته فى مصر منذ ولادته والتحق « بالشركة المساهمة المصرية لانشاء الطرق » كمصرى فى عام ١٩٤١ م(١٦) .

وفى عام ١٩٤٩ م اعتبرت ادارة الجوازات والجنسية ان « رينيه جان نورى » داخلا فى الجنسية المصرية بحكم القانون طبقا لنص المادة الخامسة من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ م(١٧) .

ولم تكن ادارة الجوازات والجنسية بوزارة الداخلية هى الجهة الوحيدة التى كانت تمنح الجنسية المصرية للأجانب ، بل كانت هناك بعض الجهات الأخرى التى لجا اليها الافراد لاثبات جنسيتهم والحصول على الجنسية المصرية مثل العمد والمشايخ (وقد حدث ذلك فى بلدة القصير فى ٢٨ اكتوبر ١٩٤٨ م) ، كما منحت بعض البطريركيات شهادة جنسية ومنها بطريركية الارمن الكاثوليك بالقاهرة التى كانت تعطى شهادة منها بأن ذلك الشخص وبناء على سجلاتها مولود بالقاهرة (ومن بين الشهادات التى منحتها شهادة للمدعو نصر الله أوهان بن ميخائيل اوهان فى ٢٩ اكتوبر ١٩٤٨ م)(١٨) .

كما نجد أن بعض المسيحيين اللبنانيين كعائلة سرسق وشديد ممن كانوا قد استقروا فى مصر واقتنوا ملكيات

كبيرة حصلوا على الجنسية المصرية وكانوا يعتبرون مصريين رغم عدم اندماجهم داخل المجتمع المصرى(١٩) ، وليس هذا فحسب، فقد كان الاتراك سواء متمتعين بالجنسية المصرية أو غير متمتعين منتشرين فى معظم انحاء مصر تقريبا(٢٠) .

ومن الواضح من خلال الحالات الكثيرة التى حصلت على الجنسية المصرية ان منحها كان ميسرا ولم يكن بها تعقيدات تمنعها ، بل كان بها تهاون متعمد كما كان يحدث من العمد والمشايخ والبطريركيات وغيرها من الجهات التى كان لها حق منح الجنسية المصرية بجانب الجهة الرسمية (ادارة الجوازات والجنسية) .

وحيث ان القانون ينفذ بروحه لا بنصه فقد اجريت المراقبة (مصلحة الشركات) بعد بحث ومناقشات ، بعد الاتفاق مع ادارة الجنسية على اعتبار المصريين هم من كانوا حاملى شهادات جنسية مصرية أو من كان منهم قاصرا وقت حصول والده على الجنسية ، وذلك تنفيذا للمادة (٥) من قانون الجنسية رقم ١٩ السابق ، فيما عدا بطبيعة الحال « المسلمين والاقباط المصريين » ، اذ ان القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ م نص على نسبة معينة من المصريين والمقصود بهم الثابتة مصريتهم بمقتضى شهادات ادارة الجنسية ،او من هم مصريون بلا منازع ، ففى « شركة شيكوريل » على سبيل المثال ، أوضحت أنه بالرغم من الصعوبات الجمة التى تحيط بتوظيف المصريين ذوى الدراية بالعمل وضيق الوقت ، فقد تمكنت من توظيف اكثر من ٥٠ موظفا مصريا حتى صارت النسبة ٩ر٢٦٪ وذلك لعدم وجود مصريين اكفاء فى العمل — وذلك طبقا لادعاء الشركة المذكورة(٢١) .

ولم يقتصر الأمر على حصول الأفراد على الجنسية المصرية بمقتضى القانون السابق (١٩ لسنة ١٩٢٩ م) ، بل طالب مجلس النواب بحصول الشركات الأجنبية على الجنسية المصرية وذلك بتحويلها الى شركات مساهمة مصرية ، لأنها تنشأ فى مصر وبمرسوم ولكى مهما كان رأسمالها أو مؤسسوها أجانب أو مصريين ، وانما كلمة مصرية هنا فى الحقيقة ليست بالمعنى الوارد فى قانون الجنسية ، اذ الشركة شخص معنوى فقط ، واضافة كلمة مصرية يقصد منها انها انشئت فى مصر(٢٢) .

ومهما يكن من أمر فان القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ م لم يعد ملائما للأوضاع السياسية الجديدة فى نهاية الأربعينات ، لذا أصدر المشرع القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ م ليحل محله .

وتنطبق أحكام هذا القانون لتشمل مصر والسودان ، وقد جعل المشرع المصرى من التمتع بصفة الرعوية العثمانية أساسا لاكتساب الجنسية المصرية ، فطبقا للقانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ م تحدد المصريون بأنهم الرعايا العثمانيون المولودون فى الأراضى المصرية من أبوين مقيمين فيها اذا كانوا قد حافظوا على اقامتهم العادية فيها الى ١٠ مارس ١٩٢٩ م ، ولم يكتسبوا جنسية أجنبية (المادة الأولى) .

وان المصريين هم الرعايا العثمانيون المولودون فى الأراضى المصرية المقيمون فيها الذين قبلوا المعاملة بقانون القرعة العسكرية المصرى ، سواء بأدائهم الخدمة العسكرية أو بدفع البدل ولم يدخلوا فى جنسية أجنبية متى حافظوا على اقامتهم العادية فى مصر الى ١٠ مارس ١٩٢٩ م (الفقرة الرابعة من المادة الأولى)(٢٣) .

ويتضح من النص السابق أن المشرع ردد تقريبا نفس الشروط السابقة فى القانون ١٩ لسنة ١٩٢٩ م بضرورة أن يكون الشخص رعية عثمانية والا يكون قد ولد وأقام فى مصر ، أما الجديد فى هذه الحالة فهو قبول الفرد آداء التكليف بالخدمة العسكرية .

وفضلا عن توافر صفة الرعوية العثمانية فى الشخص فان المشرع أشترط ضرورة اقامته بصفة معتادة فى مصر من تاريخ الانفصال القانونى عن الدولة العثمانية فى ٥ نوفمبر ١٩١٤ م حتى صدور القانون ١٩ فى ١٠ مارس ١٩٢٩ م .

أما القانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ فلا يعتبر الغيبة المؤقتة كالسفر للسياحة والتجارة أو طلب العلم قطعا للاقامة مادامت نية العودة الى الاراضى المصرية متوافرة (الفقرة الخامسة) ، ويحكم هذا القانون فان أعضاء الأسرة المالكة السابقة يدخلون فى الجنسية المصرية .

وان المصريين هم الرعايا العثمانيون الذين جعلوا اقامتهم العادية فى مصر بعد ٥ نوفمبر ١٩١٤ م وحافظوا عليها حتى ١٠ مارس ١٩٢٩ م ، وطلبوا خلال سنة من هذا التاريخ اعتبارهم داخلين فى الجنسية المصرية ، اذا انقضت مدة السنة دون تقديمه لاطلب امتنع عليه الدخول فى الجنسية المصرية (الفقرة السادسة) .

وان المصريين هم الرعايا العثمانيون الذين كانوا يقيمون فى مصر من ٥ نوفمبر ١٩١٤ م ولم يحافظوا على تلك الاقامة حتى ١٠ مارس ١٩٢٩ م وطلبوا خلال سنة من هذا التاريخ دخولهم فى الجنسية المصرية ووافق لهم وزير الداخلية (الفقرة السابعة)(٢٤) .

والجدير بالملاحظة ان المشــرع قد نقل المواد الخمس الأولى من قانون الجنسية رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ م ووضــعها كلها فى مادة واحدة موزعة على فقرات فى القانون الجديد رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ م على نحو ما ســبق ، كما اشــترط القانون أن يكون الشخص قد حافظ على اقامته بمصــر حتى صــدور القانون ١٩ لسنة ١٩٢٩ ، وأن يتقدم بطلب الدخول فى الجنسية المصــرية خلال سنة من تاريخ صــدور القانون المذكور ، وموافقة وزير الداخلية على ذلك ، ومن ذلك التاريخ يكون الشخص قد اكتسب الجنسية المصرية او من تاريخ انتهاء السنة .

وقد تميز القانون الجديد ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ م بتقييد دخول الأجانب فى الجنســية المصــرية على خلاف التشــريع السابق ١٩ لسنة ١٩٢٩ م الا انه توســع فى حالات ســحب واسقاط الجنســية المصــرية ، ففى شــركة الكروم والكحول المصــرية بابى المطامير على ســبيل المثال حصــل مدير الشــركة على الجنســية المصــرية قبل ثورة ١٩٥٢ م واســتغلها اســوأ اســتغلال بالنسبة للعمال المصــريين ، وتهريب أموال الشركة الى الخارج ، لذا طالب موظفو الشــركة بضــرورة تطبيق قرار ســحب الجنســية المصــرية من الاجانب الذين يستغلونها ضد مصــالح البلاد على مدير الشــركة المذكورة حيث توافرت فيه هذه الصــفات(٢٥) .

وباكتســاب الشــخص للجنسية المصــرية فقد يكتســبها بالتالى أولاده القصــر وزوجته التى تزوجها قبل العمل بأحكام القانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ م(٢٦) ، وعلى الرغم من ذلك نجد أن مدير شــركة الكروم والكحول المصــرية بابى المطامير حصــل على الجنســية المصــرية واحتفظت زوجته بجنســيتها اليونانية

وابنته بجنسيتها الانجليزية(٢٧) ، ويبدو ان ذلك العمل كان يسهل للأجانب الوصول الى اغراضهم . لان معظم الأجانب الذين حصلوا على الجنسية المصرية حصلوا عليها للتستر وراءها ومحاولة الافلات من القوانين المصرية المنظمة للأجانب ورؤوس اموالهم فى مصر .

وبهذا نجد ان كثيرا من الاجانب قد حصلوا على الجنسية المصرية خاصة بعد صدور القانون المذكور (١٦٠ لسنة ١٩٥٠ م) من مختلف الجنسيات ، لدرجة أن الجنسية المصرية كانت تعطى لهم افرادا وجماعات(٢٨) .

ولم يقتصر الأمر على الافراد الطبيعيين فى مجال الجنسية ، بل كان يمكن للأشخاص المعنويين التمتع بجنسية الدولة ، فاكتساب الشخص الاعتبارى لدولة ما يحدد حقوقه وامتيازاته، كما ان الدولة تمارس حقها فى حمايته ، حيث تعد جنسية الشخص الاعتبارى اساس تحديد الاختصاص القضائى(٢٩) ، ثم صدر القانون رقم ٣١٥ لسنة ١٩٥٥ م فى ٢٢ يونية ١٩٥٥ م يتيح للشركات الأجنبية فى مصر طلب اكتساب الجنسية المصرية من الحكومة(٣٠) ، أو تحويلها الى شركات مصرية مساهمة مع الاحتفاظ بالملكية الأجنبية والادارة الأجنبية(٣١) .

وقد نص القانون المذكور على انه « يجوز بقرار من مجلس الوزراء الترخيص لشركات المساهمة الأجنبية وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة سواء اكانت اجنبية ام مصرية الاستمرار فى العمل كشركات مساهمة مصرية طبقا لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ م اذا كانت تزاول نشاطها الرئيسى فى مصر وسبق لها اصدار ميزانيتين سنتين ماليتين كاملتين على الأقل قبل طلب الترخيص السالف الذكر وذلك طبقا للنظام الذى يلحق بقرار مجلس

الوزراء المذكور دون حاجة الى اجراءات جديدة » (المادة الأولى) .

وقد كثر الحديث والجدل فى الشـــركات حول هذا القانون خاصـــة الشـــركات الاجنبية التى لا تريد تطبيقه ، فعلى سبيل المثال نجد أن شـــركة الملح والصـــودا المصـــرية ترى ان الحق الذى قرره القانون الانجليزى فى هذا الصـــــدد للمســـاهمة والذى تشـــير اليه الشـــركة المذكورة هو حق لا نظير له فى التشريع المصرى لذلك فلا يمكن التمسك به .

لذا تولت وزارة التجارة والصـــناعة وضـــع انموذج للعقد الابتدائى لشركات المساهمة ونظامها بحيث لا تجوز مخالفتها(٢٢) .

ومما لاشـــك فيه أن القانون ٣١٥ لسنة ١٩٥٥ م لم يختلف كثيرا عما طلب به مجلس النواب عام ١٩٤٤ م ، انما هو تشجيع لرؤوس الاموال الأجنبية للاستثمار فى مصـــر ، أما عن احتفاظ الاجانب بالادارة فالقانون المصـــرى كان مازال يترك سيطرة الأجانب على الشـــركات المســـاهمة فى مصـــر حتى ان اراد التشجيع ، وهذا ما يعود بنا الى ما قبل ثورة ١٩٥٢ م .

وقد اتخذ المشـــرع المصـــرى موقفا يعكس اتجاها كانت المحاكم المختلطة تســـير عليه حيث كانت تطبق على النظـــام القانونى للشـــركة الأجنبية قانون جنســـية هذه الشـــركة حتى لو كان نشـــــاطها الرئيسى فى مصـــر ، وان النظام القانونى للشـــركة الأجنبية يشـــمل تمتع الشـــخص المعنوى بالشخصية القانونية وتنظيمه وادارته ، وقد اكد الفقه المصـــرى أن الشركة الاجنبية التى يكون نشـــاطها الرئيسى فى مصر تخضـــع للقانون المصرى فى كل ما يتعلق بانشائها واجهزتها وطريقة انقضائها .

بل ذهب المشـــرع أبعد من ذلك الى القول بان اخضـــاع النظام القانونى للشـــركة الاجنبية لقانون المصـــرى يقتضى اعادة تاسيسها فى مصـــر تفاديا للتضـــارب بين القانون المصرى وقانون مركز ادارة الشـــركة ، او تحويلها من توصـــية بالأسهم أو ذات مسئولية محدودة الى شـــركة مســـاهمة ، وهو امر ايضا يشـــتمل على تعديل نظام الشـــركة ، الامر الذى يقتضى ان توافق عليه الجمعية العمومية غير العادية طبقا لاحـكام القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ م ، حيث ان تاسيس الشركة المســـاهمة فى مصـــر يجعلها شـــركة مصـــرية ، وقد قصـــد المشـــرع تطبيق القانون المصـــرى دون أن يتعدى ذلك الى تغيير جنســـية الشـــركة ، بل ان تحويل الشـــركات الاجنبية التى لها نشـــاط رئيسى فى مصر الى شركات مســـاهمة مصـــرية يخضع لاجراءات خاصة حددها القانون المصـــرى نفســه (القانون رقم ٣١٥ لسنة ١٩٥٥ م)(٣٣) .

ومع الغاء النظام الملكى وقيام النظام الجمهورى فى مصـــر بعد ثورة ١٩٥٢ م اصبح القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ م غير ملائم لســـياسة الدولة الجديدة ، (خاصة أن هذا القـــانون لم يختلف كثيرا عن القانون ١٩ لسنة ١٩٢٩ م القديم على نحـــو ما ســـبق) فلذا تم اصـــدار القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ م ليحل محل القانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ م(٣٤) .

وقد تميز القانون الجديد عن ســـابقه بانه لم يركز على تعبير (الرعوية العثمانية) ، وفى ذلك تمصـــير لاسس الجنسية المصـــرية ، الا انه جاء باساس جديد وهو التوطن فى مصر قبل أول يناير ١٩٠٠ م اذا استمر هذا التوطن الى تاريخ العمل بهذا القـــانون .

والجديد فى هذا القانون انه نص على عدم منح الجنسية المصـــرية لطائفتين هما :

(أ) الصـهيونية .

(ب) الذين صدر حكم بادانتهم فى جرائم ينص الحكم على انها تمس ولاءهم للبلاد او تتضمن خيانتهم لها(٣٥) ؛ والحقيقة اننا نجد فى هذا خطوة جديدة خاصـــــة بالنسبة لليهود الذين ســـــيطروا على الاقتصـــــاد المصـــرى وعملوا فى الفترة منذ عام ١٩٤٨ م (حرب فلســـــطين) على تخريب وتهريب الأموال الى الخـــــارج .

وتوسع القانون فى حالات اسقاط الجنسية فنص على جواز اسقاط الجنسية المصرية عن كل من غادر الاراضى المصــــرية بنية عدم العودة اذا جاوزت مدة غيابه فى الخـــــارج ســـــتة شـهور(٣٦) .

اما عن تعداد الأجانب فى مصر خلال فترة الدراسة فقد كانوا فى تناقص مســـتمر بصـــفة عامة لتطور الأحداث الخاصة بالظروف الســـياسـية فى مصـــر ، وقد بلغ عدد سكان مصـــر عام ١٩٣٧ م طبقا للتعداد العام الذى اجرى خلال هذا العام حوالى ١٥٩٢٠٦٣٦ نســـمة منهم ١٥٧٣٤١٢١ نسمة مصـــــريين و ١٨٦٥١٥ جملة الاجـــانب معظمهم من الاوربيين البـــالغ عددهم نحو ١٧٦٠٩٥ نسمة .

والجدول التالى يوضح عدد كل جنسية على حدة :

الجنســـــية	العـــــــدد
اليونانية	٦٨٥٥٩
الايطالية	٤٧٧٠٦
البريطانية	٣١٥٢٣
الفرنســية	١٨٨٢١
التركية	٣٢٠١
الالمانية	١٧٧٩
الســورية	١٤٢٦
الاســـبانية	١٣٠٨
السويسرية	١٢٤٨
الروســـــية	١١٧٦
اليوغســـــلافية	١١٥٤
الرومـــــانية	٨٩٠
البلجيكية	٤٧١
النرويجيـــــة	١٢٥
الدانمــــاركية	١١٠
أجانب آخرون	١٧٠١٨

المصدر : تعداد السكان لسنة ١٩٣٧ م ، ص ١٦٢ ، ١٦٣ ،
وانظر ايضا :

Egyptian Government, Ministry of finance Statisstical and Census Department, Population Census of Egypt, 1937, General Tables, Government Press, Bulaq, Cairo, 1942, P. 8.

ومن الجدول يتضح ان اكبر الجاليات عددا هى الجالية اليونانية والايطالية والبريطانية والفرنسية حيث بلغ اجمالى عددهم حوالى ١٦٦٦٠٩ نسمة بنسبة ٨٩٪ من جملة الأجانب ، بينما باقى الجاليات الاخرى لا تتعدى ١٩٩٠٦ نسمة بنسبة ١١٪ منها حوالى ست جاليات تتعدى الالف نسمة وهى التركية والالمانية والسورية والاسبانية والسويسرية والروسية والبوغسلانية ، وباقى الجاليات لا تتعدى الالف فهناك الفنلنديون وعددهم نحو ١٦ نسمة فقط(٣٧) .

واذا استبعدنا من هذه القوائم الشرقيين التابعين للدول الشرقية والدول العربية يكون مجموع عدد الغربيين الحقيقيين الذين يقيمون فى مصر حوالى ١٤٢٧٤٩ نسمة(٣٨) .

ومن الملاحظ ان عدد الاجانب قد تناقص عام ١٩٣٧ م عما كان عليه فى التعداد السابق (عام ١٩٢٧ م) بنحو ٣٩٠٨٥ نسمة وهو تناقص شديد وملحوظ وذلك بسبب الظروف السياسية التى مرت بها البلاد وخاصة الغاء الامتيازات الأجنبية فى ذلك العام ، او بسبب تحقيق الأجانب مكاسب ضخمة وعودة البعض منهم الى بلادهم الاصلية ، أو بسبب تمتع بعضهم بقانون الجنسية السابق والحصول على الجنسية المصرية(٣٩) .

وفى عام ١٩٤٧ م زاد عدد سكان مصر بصفة عامة الى حوالى ١٨٩٦٦٧٦٧ نسمة منهم ١٨٨٢٠٨٥٢ مصريا و ١٤٥٩١٥ اجانب اى بنسبة ٩٩٫٢٪ مصريين و٠٫٨٪ اجانب(٤٠) .

وبالرغم من زيادة عدد المصريين بحوالى ٣٠٨٦٧٣١ . فان عدد الأجانب انخفض بحوالى ٤٠٦٠٠ أجنبى وهو انخفاض شديد يزيد على انخفاضهم عام ١٩٣٧ م .

وفى تعداد عام ١٩٤٧ م بلغ عدد افراد الجاليات العربية حوالى ٥٩٠٠ عربى اكثرهم من لبنان وسوريا وهى نسبة ليست

كبيرة بالمقارنة بالجاليات الأجنبية الأخرى بنسبة تزيد على ٤٪ قليلا(٤١) .

والجدول التالى يبين اعداد كل جنسية مرتبة طبقا لعددها ترتيبا تنازليا عام ١٩٤٧ م :

الجنسية	العدد
اليونانيون	٥٧٤٢٧
البريطانيون	٢٨٢٤٦
الايطاليون	٢٧٩٥٨
الفرنسيون	٩٧١٧
الأتراك	٥٣٧٥
اللبنانيون	١٩١٢
السوريون	١٦٩٠
الروس	١١٧٤
اليوغسلافيون	١١٤٥
السويسريون	٨١٩
الأسبان	٦٧٣
الرومانيون	٦٢١
الالمانيون	٣٧٥
البلجيكيون	٢٩٩
الدانماركيون	١١٢
النرويجيون	٩٩
اجانب آخرون	٨٢٧٣
الجملة	١٤٥٩١٥

المصـــدر :

Population Census of Egypt 1947, Op. Cit., P. 407.

تعداد السكان لسنة ١٩٤٧ م ، جداول عامة ، حـ ٢ ، ص ٣٧٤ ، ٣٨٥ .

ما زلنا نلاحظ ان الاربع الجنسيات الاوربية الاولى (اليونانية والبريطانية والايطالية والفرنسية) هى الاكثر عددا حيث بلغ عددهم ١٢٣٣٤٨ نسمة بنسبة ٨٤٪ تقريبا بينما باقى الجاليات لا يتعدى اجماليها ٢٢٥٦٧ نسمة بنسبة ١٦٪ تقريبا ، ويلى ذلك الجنسية التركية ثم اللبنانية والسورية والروسية واليوغسلافية ، وماعدا ذلك فهى جنسيات أعدادها لم تبلغ الالف نسمة ، بل هناك اقل من المائة مثل النرويجية وغيرها .

ومن الملاحظ ايضا ان نفس الجاليات الاربع هى التى تحتل مركز الصـــدارة فى كل من التعداد ١٩٣٧ م و ١٩٤٧ م مع تراجع الجالية الايطالية الى المركز الثالث بدلا من الثانى ، وتقدم الجالية البريطانية الى المركز الثانى بدلا من الثالث ، مع تناقص عدد هذه الجاليات عام ١٩٤٧ م عما كانت عليه عام ١٩٣٧ م . والجدول التالى يوضح ذلك :

الجنسية	عام ١٩٣٧	عام ١٩٤٧
اليونانية	٣٧٪	٣٩٪
الايطالية	٢٥٪	١٩٪
البريطانية	١٧٪	١٩٪
الفرنســـية	١٠٪	٧٪

وبرغم شمول الهبوط لكافة الجنسيات الموجودة فى مصر حتى عام ١٩٤٧ م فان التفاوت فيه بين الجنسيات المختلفة قد ادى الى اختلاف نسبة كل جنسية الى اجمالى عدد الأجانب ، ومثال ذلك عدد اليونانيين الذى هبط من ٦٨٥٥٩ نسمة عام ١٩٣٧ م الى ٥٧٤٢٧ نسمة عام ١٩٤٧ م بنقص قدره ١١١٣٢ نسمة ، وبرغم ذلك فقد ارتفعت نسبتهم الى اجمالى الأجانب من ٣٧٪ عام ١٩٣٧ م الى ٣٩٪ عام ١٩٤٧ م ، وقد طرأ نفس التغيير ايضا على البريطانيين حيث انخفض عددهم من ٣١٥٢٣ نسمة عام ١٩٣٧ الى ٢٨٢٤٦ عام ١٩٤٧ م بنقص قدره ٣٢٧٧ نسمة ، وبرغم ذلك فقد ارتفعت نسبتهم من ١٧٪ عام ١٩٣٧ م الى ١٩٪ عام ١٩٤٧ م ، اما بالنسبة للايطاليين والفرنسيين فان الهبوط فى عددهم كان حادا مما اثر فى نسبتهم المئوية بالنقص .

وقد كان للحرب العالمية الثانية اثر كبير فى هذا التناقص نظرا لطبيعة العلاقة بين انجلترا ومصر التى فرضت بمقتضاها مجموعة من القيود الحربية والاقتصادية وقسمت البلاد الى اربع مناطق عسكرية ووضعت موانيها ومطاراتها تحت نفوذ انجلترا ، وأخذت انجلترا فى محاربة الرعايا الالمان والايطاليين فى مصر لكونهم تابعين لدول الاعداء ، فبموجب ذلك قطعت مصر علاقاتها الدبلوماسية مع المانيا فى سبتمبر ١٩٣٩ م ، وتم القاء القبض على الرعايا الالمان ووضعت ممتلكاتهم تحت الحراسة .

اما بالنسبة للرعايا الايطاليين ففى ١٠ يونية ١٩٤٠ م استجاب « على ماهر » رئيس الوزراء المصرى لمطالب السفير البريطانى التى ترمى الى اعتقال الايطاليين وترحيل الوزير الايطالى المفوض وجميع اعضاء المفوضية والقنصليات الايطالية فى مصر(٤٢) .

والى جانب ذلك كان للظروف والاحداث التى مرت بها مصر اثر كبير فى تناقص عدد الأجانب بدأ بمعاهدة ١٩٣٦ م ومؤتمر مونترو ١٩٣٧ م الذى قرر الغاء الامتيازات الاجنبية المعمول بها فى البلاد خلال فترة انتقال تنتهى عام ١٩٤٩ م ، ومع أن هذا الوضع يعطى مصر حق ابعاد الاجانب الموجودين بالبلاد ، فانه لم يكن فى مخططها ابعـــاد اى اجنبى خاضـــع لقضـــاء المحاكم المختلطة اذا كان قد اقام فى مصـــر خمس ســـنوات على الاقل او أن ترفض دخوله فى اراضـــيها اذا كان قد غادرها مؤقتا الا فى احوال معينة كان يكون قد حكم بادانته فى جناية أو جنحـــة يعاقب عليها القانون اكثر من ثلاثة شـــهور .

وظروف الحـــرب اوقفت تســـهيل عودة الاجانب الذين غادروا مصر مغادرة مؤقتة الا اذا لجأ الأجنبى الى ممثلى مصر فى الخارج لطلب ترخيص بدخول الاراضى المصـــرية مرة اخـــرى ، واســـتمر هذا النظام فى عام ١٩٤٢ م حيث كانت الحرب فى غير صـــالح الحلفاء ، ومصـــر مهددة بدخول قوات المحور ، مما ادى الى تخوف الاجانب وقيام بعضـــهم بتصـــفية مصـــالحهم نهائيا ومغادرة البلاد ، ولما تغير الموقف لصـــالح الحلفاء بعد معارك العلمين ، اراد بعض الاجانب الرجوع الى مصـــر ، فرفضـــت الحكومة المصـــرية ذلك طبقا لمعاهدة مونتريه ، وقد احتج الأجانب على الحكومة واتهموها بعدم تطبيق شـــروط مونتريه ، علما بان الحكومة لم تكن كذلك ، فقد كانت تســـمح منذ عام ١٩٤١ م مراعاة لأحكام العرف الدولى والمبادىء الانســـانية لبعض من يضـــطرون لمغادرة بلادهم بســـبب العمليات الحربية كاليونانيين واليوغسلافيين والطرابلسيين بالمرور فى الاراضى المصرية على نفقة الحكومة المتولية بشـــرط عدم البقاء فيها الا لمدة ضـــرورية لاعداد الوسائل اللازمة لسفرهم(٤٣) .

ولما كان آخر تعداد اجرى فى مصر فترة الدراسة التى نحن بصددها هو تعداد عام ١٩٤٧ م ولم تصدر احصاءات رسمية اخرى فانه لم تتوافر البيانات التى يمكن بها أن نتابع حركة السكان من اجانب ومصريين خلال الفترة من عام ١٩٤٧ م وحتى عام ١٩٥٧ م .

ولكن يمكن القول بان هناك تناقصا مستمرا خلال تلك الفترة من عام ١٩٤٧ م الى عام ١٩٥٧ م فاستمرارا للظروف السابقة وانتهاء بفترة الانتقال المحددة للمحاكم المختلطة والامتيازات الأجنبية عام ١٩٤٩ م من ناحية ، ومن ناحية ثانية بدات الجاليات الأجنبية تغادر البلاد تدريجيا عائدة الى بلادها ابتداء من عام ١٩٤٨ م حيث كانت الهجرات اليهودية الى الخارج بسبب حرب فلسطين ، ثم اعقبتها موجات اخرى بعد العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ م(٤٤) ، ومن ناحية ثالثة كان تغير مفهوم الجنسية وظهور القوانين التى حددتها وتوسعت بها مما ادى الى التاثير على صفة الأجنبية والاقلال من ميزاتها ، الامر الذى ادى الى تناقص الاجانب بسبب حصول الكثير منهم على الجنسية المصرية منذ صدور القانون الخاص بالجنسية رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ م والذى حل محله القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ م .

كما كان للتشريعات الخاصة بالشركات المساهمة المصرية التى صدرت خلال فترة الدراسة اثر كبير فى تناقص الاجانب والحد من نشاطهم والتى بدات بالقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ م ، والقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ م .

ايضا كان لصدور القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥١ م الخاص بمنع الاجانب من تملك الاراضى الزراعية فى مصر(٤٥) ، وكذلك

قانون الاصــلاح الزراعى رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥٢ م(٤٦) الذى اصدرته الثورة أثر كبير فى تناقص عدد الأجانب فى مصر .

كما كان لصـــدور القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ م والذى حل محل القانون ٤٩ لسنة ١٩٤٠ م بشأن جوازات السـفر أثره فى تناقص اعداد الأجانب فى مصر(٤٧) ، وكان لثورة ١٩٥٢ م نفســها أيضا اثر فى ذلك تخوفا من اجراءاتها الثورية المتلاحقة فيما بعد ، وان كانت الثورة حاولت تشـجيع تدفق راس المال الأجنبى لاستثماره فى مصر .

كما ان اتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤ م كانت ســببا ايضا فى تناقص الأجانب عندما جلت القوات البريطانية عن مصر(٤٨) ، وكان للأحداث التى تلت العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ م اثر كبير فى تناقص اعداد الأجانب بعد فرض الحراســة على املاك الرعايا الأجــانب التابعين لدول العدوان وترحيلهم عن البلاد ، ثم صــدور قوانين لتمصــير ارقام ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ لسنة ١٩٥٧ م(٤٩) ، ما ادى الى تخوف الأجــانب الذين قاموا بالتخلص من ممتلكاتهم فى مصر قبل مغادرتهم البلاد(٥٠) .

لقد انتشــرت الجاليات الأجنبية فى معظم محافظات مصر شــمالا وجنوبا ، غير أن اغلبها قد تركز فى مدينتى القــاهرة والاســكندرية ، وكانت مدينة الاســكندرية فى المركز الأول حيث بلغ تعداد الأجانب فيها عام ١٩٣٧ م حوالى ٨٢٩٢٥ نســمة ، أما مدينة القاهرة فكانت فى المركز الثانى وبلغ عددهم فيها خلال نفس العام ٥٧١٢٤ نســمة ، وبالتالى فان عدد الأجــانب فى المدينتين بلغ ١٤٠٠٤٩ نســمة بما يعادل ٧٥٪ تقريبا من جملة الأجانب فى مصر البالغ عددهم ١٨٦٥١٥ نسمة(٥١) .

وفى تعداد عام ١٩٤٧ م تناقص عدد الاجانب فى كل من المدينتين مع احتفاظ مدينة الاسكندرية بالمركز الأول والقاهرة بالمركز الثانى كما كان فى تعداد (١٩٣٧ م) ، فقد بلغ عدد الاجانب فى مدينة الاسكندرية عام ١٩٤٧م نحو ٥٩٧٢٠ نسمة وفى مدينة القاهرة نحو ٥٣١٦٤ نسمة ، وبلغ اجمالى الأجانب فى المدينتين ١١٢٨٨٤ نسمة بما يعادل ٧٧٪ تقريبا من جملة الاجانب فى مصر البالغ عددهم حوالى ١٤٥٩١٥ نسمة(٥٢) .

يلاحظ انه مع انخفاض عدد الأجانب فى كل من المدينتين عام ١٩٤٧ م عما كان عليه (عام ١٩٣٧ م) . فان نسبتهم قد زادت فى تعداد عام ١٩٤٧ م ، وان دل هذا على شىء فانما يدل على الانخفاض العام فى عدد الأجانب الكلى فى انحاء القطر المصرى .

وتعتبر منطقة القنال منطقة جذب الأجانب حيث تقع فى المركز الثالث بعد مدينتى الاسكندرية والقاهرة ، اذ بلغ عدد الأجانب فى منطقة القنال والسويس عام ١٩٣٧ م حوالى ٢٠٣٥١ نسمة منهم ٣١٩٦ نسمة فقط فى السويس(٥٣) ، وفى عام ١٩٤٧ م تناقص اجمالى الأجانب فى المنطقة الى ١٧٤٧٨ نسمة منهم ٢٤٠٨ نسمة فقط فى السويس(٥٤) .

اما عن اسباب تمركز الاجانب فى هذه المدن ، فيمكن القول بان مدينة الاسكندرية ملائمة المناخ اسكناهم وقرب المدينة من بلادهم ، فهى مرفأ مصر الأول الذى استقبلهم ، ومرفأ مصر الأول فى عملية التصدير والاستيراد والحركة التجارية التى اضطلع بها جزء كبير من هذا المجتمع الأجنبى .

ولم تختلف مدينة القاهرة عن ذلك كثيرا فهى العاصمة ومركز المجتمع السياسى فى مصر ، وتركزت فيها مختلف دواوين

ومصالح الحكومة والسفارات وغيرها ، كما كانت سوقا زاخرة مليئة بالحركة والنشاط وفرص الاستثمار والكسب ، ومن هنا كانت هى المركز الثانى لجذب الاجانب واقامتهم ، فالمدينتان بالنسبة للاجانب كانتا تعتبران نتطتى جذب حضارى حيث دور السينما والتسلية واماكن الخدمات واماكن الترفيه ، كما تركزت فيهما وسائل المواصلات والقوى المحركة والصناعات المختلفة والعمال المدربون ، كما ان القوة الشرائية لسكانها تفوق كثيرا القوة الشرائية لسائر سكان مصر ، كما تركزت فيهما الخدمات الطبية. والهندسية والعلمية والزراعية .

وليس هذا فحسب فهناك الكثير من الآجانب الذين توجد اعمالهم ومجالات استثمارهم خارج هاتين المدينتين وهم فى نفس الوقت يقيمون فى القاهرة أو الاسكندرية ، فعلى سبيل المثال « شركة آبار الزيوت الانجليزية » مجال عملها استغلال آبار البترول فى البحر الأحمر ، ومع هذا نجد ان ادارة الشركة ومركزها بالقاهرة ، كما يجتمع فيها ايضا مجلس الادارة(٥٥) ، ولا يفوتنا معمل تكرير البترول التابع للشركة المذكورة فهو ايضا فى السويس وكما سبق مركز الشركة وادارتها بالقاهرة(٥٦) .

وخير مثال على ذلك « شركة عموم السكر والتكرير المصرية » مركزها بالقاهرة ومجال عملها منتشر بالصعيد حيث مناطق زراعة قصب السكر(٥٧) ، وكذلك « شركة وادى كوم امبو » مركزها بالقاهرة ومجال عملها بكوم امبو بالصعيد(٥٨) .

اما فى منطقة قناة السويس فقد كان تركز الاجانب فيها بسبب وجود شركة القناة التى كان يعمل بها اعداد كبيرة من الموظفين الأجانب ، وهى أعداد كبيرة لاباس بها ، حيث توجد منافذ تجارية عديدة حيث الأعمال التجارية وأعمال الخدمة العامة

للمنطقة ، هذا فضلا عن اعمال الارشاد فى القناة والشحن والتفريغ والتموين .. الخ ..

على أن عدد الاجانب المقيمين فى مصر قد لا يعطى دلالة قوية على الدور الذى يلعبونه الا اذا أمكن التعرف على انواع الأعمال التى يقومون بها ومدى سيطرتهم عليها ؛ والحقيقة فان الأجانب وجدوا فى جميع الأنشطة المختلفة (الاقتصادية والخدمية) كمستثمرين وموظفين وعمال ولم يتركوا نشاطا الا وقد وجد منهم فيه باعداد متفاوتة من نشاط الى آخر ومن جنسية الى اخرى ، ففى تعداد عام ١٩٣٧ م كان أكثر عدد من الأجانب يعملون فى مجال التجارة حيث بلغ حوالى ٢١٩٣٦ أجنبيا ، وفى مجال الصناعات التحويلية بلغ عددهم حوالى ١٥٠١٢ أجنبيا ، وبلغ عددهم فى مجال الخدمات الشخصية حوالى ١١٣٧٩ أجنبيا ، وتنخفض هذه الأعداد انخفاضا شديدا فى مجال الزراعة حيث بلغ عددهم حوالى ١٢٩٠ اجنبيا ، وفى مجال المناجم والمحاجر والملاحات لم يتعد عددهم ١٤٠ شخصا ، ومع هذا فقد كان عدد الاجانب الذين لا عمل لهم كبيرا حيث بلغ ٧٦٦٦٤ أجنبيا(٥٩).

وبالمقارنة بين تعداد عام ١٩٣٧ م وتعداد عام ١٩٤٧ م نجد أن هناك اختلافا كبيرا ، ففى عام ١٩٤٧ م مع انخفاض عدد الأجانب الا ان هناك بعض المجالات ارتفع فيها عددهم عما كان عليه عام ١٩٣٧ م ، فقد ارتفع عدد الأجانب فى مجال الخدمة الشخصية (الفنادق والاندية والمقاهى والبارات والمطاعم وخدمات الافراح والمآتم وأعمال التزيين والتجميل والخدمات المنزلية) ارتفاعا كبيرا حتى بلغ عددهم ٥٤٨٥٠ وفى المقابل انخفض عدد الأجانب فى كل من التجارة الى ١٨٢٠٥ والصناعات التحويلية ١٢٢٩٤ وفى الزراعة ٧٤٧ وفى المناجم والمحاجر والملاحات ١٤٢ نسمة ،

وظاهرة الانخفاض الشـــديد ظهرت فى عدد الأجـــانب الذين لا عمل لهم حيث بلغ عددهم حوالى ٧٢١٦ أجنبيا(٦٠) .

ولكى تتضح الصورة اكثر فالجدول التالى يبين جانبا من هذه المجالات خلال التعدادين ١٩٣٧م و ١٩٤٧ م :

المجـــالات	١٩٣٧	١٩٤٧
الزراعة	١٢٩٠	٧٤٧
استثمار المناجم والمحاجر والملاحات	١٤٠	٤٢
الصناعات التحويلية	١٥٠١٢	١٢٢٩٤
البناء والتشييد	٤٢١٣	١٠٤٨
النقل والمواصلات	٢٠٩١	٦٣٧٦
التجـــارة	٢١٩٣٦	١٨٢٥٠
الخدمات الاجتماعية عامة وخاصة	٨٤٣٠	١١٢١٠
الخدمات الشخصية	١١٣٧٩	٥٤٨٥٠
اعمال غير منتجة وغير واضحة	٢٨٦٥٨	٢٥٥٢٢
الذين لا عمل لهم	٧٦٦٦٤	٧٢١٦

المصدر :

Population Census of Egypt 1937, Op. Cit., PP. 210 —215.

تعداد السكان لسنة ١٩٤٧ م ، جداول عامة جـ ٢ ، مرجع سابق ، ص ٢٢٤ ، ٢٣١ ،

Population Census of Egypt 1947, Op. Cit., PP. 250 .. 259.

ويبدو أن الأجانب الذين لا عمل لهم والذين كان عددهم كبيراً عام ١٩٣٧ م قد انخرطوا فى العمل فى مجال الخدمات الشخصية، وهذا واضـــح حيث انخفض عدد الذين لا عمل لهم من ٧٦٦٦٤ عام ١٩٣٧ م الى ٧٢١٦ عام ١٩٤٧ م وارتفع عدد الأجانب فى مجال الخدمات الشخصية من ١١٣٧٩ عام ١٩٣٧ الى ٥٤٨٥٠ عـــام ١٩٤٧ م ، كما ارتفع عدد الاجانب فى مجال النقل والمواصلات من ٢٠٩١ عام ١٩٣٧ م الى ٦٣٧٦ عام ١٩٤٧ م وكذلك فى مجال الخدمات الاجتماعية من ٨٤٣٠ عام ١٩٣٧ م الى ١١٢١٠ عـــام ١٩٤٧ م .

وثمة ملاحظة تبين أن الجاليات الأجنبية لم تكن جميعهـــا تخضـــــع لظروف واحدة خلال فترة الحرب العالمية الثانية والتى كان لها اكبر الأثر فى انخفاض عدد الأجانب فى مصـــر ، فرعايا الدول التى كانت تناصــــر الحلفاء كانوا بعيدا عن الاجراءات التعســفية التى كانت تمارســـها السلطات الانجليزية على رعايا دول المحور أو المناصرين للفاشية(٦١) .

وعلى هذا فان الجالية الايطالية والفرنسية والالمانية كانت أكثر الجاليات الأخـــرى تأثرا بظروف الحرب العالمية الثانية ، وسوف يتضح ذلك من خلال الدراسة .

وثمة ظاهرة اتســـمت بها الجاليات الأجنبية فى مصـــر وهى العمل الأســـرى ، فنجد أن الكثير من الشـــركات المساهمة التى كونوها فى الغالب كانت اســرية ، والامثلة على ذلك كثيرة حيث كثرت العـــائلات البريطـــانية مثل عـــائلة كافورى(٦٢) وصيدناوى(٦٣) وشـاتوماى وكـار وتصدغلى وسموحة ، وكذلك العائلات الايطالية مثل عائلة بنتو وكانتونى(٦٤) وكومين(٦٥) ،

وموصيرى(٦٦) ، والعائلات اليونانية مثل أسرة بيزبيتس(٦٧) ، والعائلات الفرنسية مثل اسرة طوربيل(٦٨) ، وعائلة هرش الالمانية(٦٩) واسرة سباهى السورية(٧٠) وسرسق وشديد اللبنانية(٧١) وغيرهم كثير ، وقد تمصرت كثير من هذه الاسرات مثل اسرة شيكوريل(٧٢) ، ويبدو ان ذلك اصبح تكتلا اجنبيا منظما فى احتكار الشركات المساهمة فى مصر .

الجاليات الأجنبية

١ ــ الجالية اليونانية :

الجالية اليونانية موجودة فى مصر منذ فترة طويلة وزاد نشاطها فى عهد محمد على خاصة فى ملكية الأراضى الزراعية التى منحت لهم ، كما استطاع التجار اليونانيون الذين كونوا لأنفسهم رؤوس أموال ضخمة ان يستثمروها فى استصلاح الأراضى ، وفى النصف الثانى من القرن التاسع عشر اتسعت اعمال التجار اليونانيين بسبب ازدياد الطلب على المحصولات الزراعية ، وقد زاد نشاطهم فى تجارة القطن(٧٣) واقراض الفلاحين بالربا الفاحش(٧٤) .

وكان اليونانيون متماسكين متضامنين فى مجال التجارة والمال كى تكون صفقاتهم مربحة ، كما كانوا يعتبرون سمعة كل شركة يونانية هى سمعة المجموع ، ومن ثم كانوا يبذلون جهدهم لانقاذ اى بيت تجارى يونانى يقع فى محنة(٧٥) .

وجدير بالذكر ان الجالية اليونانية فى مصر هى اكبر الجاليات الأجنبية الأخرى عددا ، الا ان رؤوس اموالهم المستثمرة لم تكن كذلك ، فقد كانت رؤوس الأموال البريطانية اكثر بحكم ان بريطانيا

هى الدولة الاستعمارية التى تمتعت بالنصيب الأكبر فى الاستثمارات الراسمالية الأجنبية فى مصر ، وليس معنى هذا قلة الاستثمارات اليونانية ، فقد انتشر اليونانيون فى كثير من المدن والأرياف المصرية يستثمرون أموالهم فى شتى الميادين الاقتصادية المربحة(٧٦) .

وقد تركز اليونانيون فى مدينتى الاسكندرية والقاهرة ، فقد بلغ عددهم فى الأولى ٣٠٧٥٣ وفى الثانية ١٥٦٧٣ ، ثم القنال بنحو ٥٦٧٤ وفى السويس ١٣٨١ ولم تخلو منهم محافظة حتى فى المحافظات النائية .

وقد عمل اليونانيون فى جميع أوجه النشاط المختلفة ، وكانت الخدمات الاجتماعية العامة والخاصة التى تشمل العملين افى مجال التعليم والعلوم والفنون والآداب والطب والقانون والدين فى المرتبة الأولى لأعمال اليونانيين الذين بلغ عددهم فيها نحو ٢٣٧٢٩ ، وجاءت الخدمات الشخصية فى المرتبة الثانية حيث بلغ عددهم ٧٧٠٧ ؛ ثم تليها فى المرتبة الثالثة الصناعات التحويلية واعمال البناء والتشييد حيث بلغ عددهم فى هذه المجالات ٥٦١٨ ، وتاتى فى المرتبة الرابعة اعمال التجارة فقد بلغ عددهم ١٣٨٨ فى حين ان التجارة هى المجال الذى يميزهم عن بقية الأجانب ، اما فى مجال الزراعة واعمال المناجم والمحاجر ، كان تركزهم قليلا حيث لا يزيد عددهم على ٤٢٨ فقط ، وكان الكثير منهم يعملون فى اعمال غير واضحة ، او لا عمل لهم ويجدون صعوبة فى الحصول عليه ، ويعانون الشدائد حيث ان رؤوس اموالهم اقل كثيرا من الجاليات الأجنبية الاخرى ، وبالرغم من ذلك فلم يفكروا فى العودة الى بلادهم لفقرها وسوء احوالها(٧٧) .

وقد استمرت الجالية اليونانية فى مصر حتى نهاية فترة البحث ، ولم تتأثر كثيرا بالاحداث الجارية فى مصر ، كما تأثر غيرها كالجالية الالمانية والايطالية خلال الحرب العالمية الثانية ، والبريطانية والفرنسية بعد عدوان ١٩٥٦ م ، بل نجد انه على حين انسحب جميع المرشدين الأجانب من قناة السويس فى سبتمبر ١٩٥٦ م بعد التأميم استمر المرشدون اليونانيون الذين لم يخضعوا لضغط الشركة المؤممة ، ووقعت مصر عقودا مع عدد منهم ، وذلك لوجود جذور لهم فى مصر(٧٨) .

٢ ـ الجالية البريطانية :

تعتبر الجالية البريطانية من اهم الجاليات الأجنبية فى مصر من حيث قوة نفوذها ، وقد ساعد على ذلك تشجيع الاحتلال الانجليزى لها وتمتعها بالامتيازات الاجنبية .

وتأتى الجالية الانجليزية فى المرتبة الثالثة بعد الجالية اليونانية والايطالية من حيث العدد عام ١٩٣٧ اذ بلغ عددها نحو ٣١٥٢٣ بريطانيا . تركز معظمهم فى مدينة القاهرة والاسكندرية ثم القنال والسويس كما سبقت الاشارة .

وفى عام ١٩٤٧ م احتلت الجالية الانجليزية المرتبة الثانية بعد اليونانية لتراجع الجالية الايطالية عن مرتبتها بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية ومع تقدم الجالية الانجليزية ، فان عددها تناقص عن عام ١٩٣٧ اذ بلغ عددها عام ١٩٤٧ م نحو ٢٨٢٤٦ بنقص قدره ٣٢٧٧ انجليزيا كما سبقت الاشارة .

وقد استمرت ظاهرة تركز البريطانيين فى تعداد عام ١٩٤٧ م ايضا فى مدينتى القاهرة والاسكندرية ثم القنال والسويس ووجدوا باعداد قليلة فى محافظات اخرى مثل اسيوط وجنوبها ،

وخلت منهم محافظتا دمياط والفيوم ، فعلى سبيل المثال لم يوجد فى محافظة الفيوم سوى انجليزيا واحدا .

ومن حيث توزيعهم على أوجه النشـــاط المختلفة ، ففى تعداد ١٩٣٧ م نجد ان التجارة تأتى فى المقام الاول حيث كانت تعمل فيها النسبة الكبيرة منهم ، اذ بلغ عددهم فى هذا المجال نحـــو ٣٣٥٠ وتلى التجارة الصـــناعات التحويلية والتعدينية واعمال البناء والتشــــييد وبلغ عددهم فى هذا المجال نحو ٢٥٣٠ ، وتلى ذلك الخدمات الاجتماعية العامة والخاصـــــة وبلغ عددهم فيها نحو ١٥٧٢ ، وتأتى الخدمات الشـــخصية فى المرتبة الرابعة اذ بلغ عددهم فيها ١٥١٩ ، يليها فى المرتبة الخامسة اعمال النقل حيث بلغ عددهم ١٤٠١ ، وكانت الاعمال الزراعية واعمال المناجم والمحاجر اقل المجالات التى عمل فيها الانجليز اذ بلغ عددهم فى هذه المجالات ما يقرب من ١٣٠ انجليزيا ، والجدير بالذكر ان جميع العاملين فى هذا المجـــال من الاجانب كانوا ١٤٠ فردا ، بمعنى أن باقى الجنســــيات الاخرى لم تتعد عشـــرة افراد ، وبذلك يكون الانجليز قد ســـيطروا على هذا المجال ، ولكن يبدو انهم فى المســـتوى الادارى ، اما العمال فيبدو انهم من المصريين نظرا لصعوبة العمل فى هذا المجال .

هذا وهناك من لا عمل لهم وايضا أصـــحاب أعمال غير واضحة ، بالاضافة الى ان بعض نسائهم كن يمارسن الدعارة والبغاء .

وفى تعداد عام ١٩٤٧ م نجد ان الخدمات الاجتماعية العامة والخاصـــة تقدمت الى المرتبة الاولى بعد أن كانت الرابعة فى تعداد عام ١٩٣٧ حيث بلغ عدد البريطانيين فى هذا المجال نحو ٩٠٧٣ وتراجع عددهم فى مجال التجارة عن المرتبة الاولى الى

الثانية حيث بلغ عددهم ٣٢١١ ، وتأتى الخدمات الشـخصية فى المرتبة الثالثة بعد ان كانت فى الرابعة وبلغ عددهم فى هذا المجال ٢٩٠٩ ، وتراجع عدد الانجليز فى أعمال الصـناعات التحويلية والتعدينية والبناء والتشـيد الى المرتبة الرابعة بعد ان كانت الثانية وبلغ عددهم فى هذه المجالات نحو ١٨٠٩ ، أما أعمال الزراعة والمناجم والمحاجر فكانت كالتعداد السابق حيث قلة عدد الانجليز العاملين فى هذه المجـالات فلم يتعد عددهم الـ ١٢٤ انجليزيا ، هذا بالاضافة الى ذوى الأعمال غير الواضحة وصغار السن ومن لا عمل لهم(٧٩) .

وبجانب الأعداد السـابقة لهؤلاء الانجليز هناك أفـراد القوات البريطانية التى حددتها معاهدة ١٩٣٦ م بعشـرة آلاف جندى واربعمائة طيار والأفراد الملحقين بهم للادارة والأعمـال الفنية ، ولا يشـمل هذا العدد الموظفين المدنيين كالكتبة والصناع والعمال الذى بلغ عددهم اربعة آلاف ،وظف كانوا موزعين بالقرب من قناة السويس(٨٠) .

هذا بالاضافة الى أفراد البعثة العسـكرية البريطانية فى الجيش المصـرى والتى بلغ عدد أفرادها عام ١٩٣٧ م — ٣٢ ضـابطا و ٣٥ ضـابط صـف زادوا عام ١٩٤٧ م الى ٥١ ضابطا و٨٦ ضـابط صـف ، وكان الموجود فعلا فى نفس العام ٥١ ضـابطا و ٦٩ ضـابط صـف بخلاف اربعة ضباط وخمسة عشر ضـابط صـف ملحقين على البعثة بلغت جملة مرتباتها فى بدء تكوينها عام ١٩٣٧ م مبلغ ٢٣٦٠٨ ج . م وبلغت فى عام ١٩٤٦ م مبلغ ١٠٧٦٣٥ ج . م ، وجملة ما تحملته الحكومة المصـرية من هذه المرتبات خلال الفترة المذكورة ١٩٣٧ م — ١٩٤٦ م حوالى ٨٨٤٥٢٨ ج . م .

وكان لهذا العدد الكبير من جنود وضباط الجيش الانجليزى فى مصر احد اسباب موجة الغلاء التى واكبت الحرب العالمية الثانية وارهقت ميزانية البلاد من الانفاق والتموين المقدم لهذا العدد من افراد القوة العسكرية(٨١) ، والجدير بالملاحظة ان هذه القوات ساعدت على اطمئنان الجالية البريطانية ومساندتها وزيادة نسبة عددها خلال تلك الفترة حتى انها اصبحت الجالية الثانية بعد اليونانية من حيث العدد عام ١٩٤٧م بعد ان كانت الثالثة عام ١٩٣٧ .

ومع قلة حجم الجالية الانجليزية من اليونانية ، ومن الايطالية فى بعض الأحيان فان رؤوس أموالها ونشاطها الاستثمارى كان يتسم بالزيادة المستمرة على الجاليات الاخرى حيث اطمئنان اصحاب هذه الاستثمارات لوجود القوات العسكرية البريطانية فى مصر(٨٢) هذا من جانب ومن جانب آخر فان ثبات سعر الصرف والتسهيلات المختلفة لمبادلة العملات بين مصر وانجلترا كان له اثره فى تشجيع انتقال رؤوس الاموال الانجليزية الى مصر حيث قدرت الاستثمارات البريطانية فى مصر عام ١٩٣٨ م بنحو عشرة ملايين جنيه استرلينى ، فانها انخفضت عام ١٩٤٨ الى تسعة ملايين(٨٣) ، ويبدو أن هذا الانخفاض جاء بسبب انخفاض عدد الانجليز ايضا ، كما تاثر بقوانين التنظيم التى صدرت خلال تلك الفترة .

وقد تاثر عدد البريطانيين فى مصر بالتناقص بسبب الظروف التى حدثت خلال الفترة ما بعد قيام الثورة فقد تم توقيع اتفاقية الجلاء فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ م حيث توصل فيها الوفد المصرى برئاسة « جمال عبد الناصر » الى ان تجلو القوات البريطانية عن قاعدة القناة خلال ٢٠ شهرا ، على شرط ان يحتفظوا بمخازن و ١٢٠٠ خبير من المدنيين يتم انسحابهم بعد

ســـــبع ســـــنوات وتصبح المخازن وكل ما بالقاعدة ملكا لمصر ، وفى ١٨ يونية ١٩٥٦م تم جلاء آخر جندى بريطانى ورفع علم مصر على القاعدة البريطانية بالقناة(٨٤) ؛ وبذلك فقد انخفض عدد البريطانيين فى مصر بمقدار عدد العسكريين الذين تم جلاؤهم .

أيضا أدت أحداث ١٩٥٦ م و ١٩٥٧ م الى هروب كثير من البريطانيين ومغادرتهم البلاد ببعض من اموالهم ، وصـــــادرت الحكومة كل الممتلكات البريطانية فى مصـــر ، وهذا امر طبيعى نتيجة لعدوان ١٩٥٦ م(٨٥) حيث اصـــــدرت الحكومة الاوامر العسكرية الخاصـــة بفرض الحراســـة على الممتلكات الانجليزية مثل الأمر العســـــكرى رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ الصـــادر فى نوفمبر ١٩٥٦م(٨٦) .

٣ ـ الجـــالية الايطـــالية :

تأتى الجالية الايطالية بعد اليونانية من حيث العــدد عام عام ١٩٣٧ م ، ولكن تضـــارعها من حيث الانتشار فى اغلب انحاء مصـــر خاصـــة فى منطقة القنال(٨٧) ، الا أن الجالية الايطالية فى عام ١٩٤٧ تراجعت من مرتبتها الثانية واصبحت فى الثالثة حيث ســـــبقتها الجالية الانجليزية(٨٨) ، وذلك بسبب الاحداث التى مرت بها الجالية الايطالية فى مصـــر نتيجة الحرب العالمية الثانية كما ســـــبقت الاشـــارة ، وكان الرأى العام يتوقع انه فى حالة اعلان الحرب ســـــيغادر الفاشست من الايطاليين مصر الى بلادهم للانخراط فى ســـلك الجندية او خوفا من مصـــادرة اموالهم او املاكهم او خوفا من الأسر والاعتقال ، اما الايطاليون من غير الفاشست فسيبقون فى مصر ولن يغادروها الى روما .

وعندما اعلنت ايطاليا دخولها الحرب الى جانب المانيا فى ١٠ يونية ١٩٤٠ م اعتقلت الحكومة المصـــرية افراد الجالية

الايطالية خاصة الافراد الخطرين من الشبان المتحمسين لبلادهم وصادرت اموالهم واملاكهم كما سبقت الاشارة ، وتعين لذلك حارسا عاما عليهم أسوة بما فعلت مع الالمان(٨٩) ، الا ان الموقف اختلف فيها يخص بتنفيذ الحراسة فقد كان اكثر تعقيدا بالنسبة للايطاليين لكثرة عددهم ولأن كثيرا منهم كانوا مشتركين مع الراسماليين المصريين فى كثير من المصالح الاقتصادية فى مصر(٩٠) .

وحتى لا يتوقف العمل فى المشاريع الخاصة بالايطاليين رات الحكومة الابقاء على بعضها ، فعلى سبيل المثال تم وضع الحراسة على البنك الايطالى المصرى والبنك الايطالى التجارى للقطر المصرى ، ومع هذا اعلنت وزارة المالية الاستمرار فى التعامل مع هذين البنكين فيما يختص بالكفالات المؤقتة والنهائية كما كان متبعا من قبل(٩١) وذلك حتى لا تتاثر مالية هذه البنوك ويمكنها رد الأموال لاصحابها سواء مصريين او اجانب .

اما فيما يتعلق بالفنيين الايطاليين ذوى الخبرات فى قطاع صناعة الغزل والنسيج والذى ترتب على اعتقالهم توقف العمل فى هذه المصانع فقد رئى ابقاء نسبة منهم فى كل مصنع لتدريب مصريين محلهم ثم اعادتهم الى المعتقلات(٩٢) .

كما ان مخاوف الايطاليين من ناحية وضعهم فى المعتقلات او مصادرة اموالهم وممتلكاتهم فقد تحققت حيث صدرت القرارت والأوامر العسكرية بذلك(٩٣) بل لقد تعدى الامر الى فصل الموظفين الايطاليين من وظائفهم ، وخير مثال على ذلك فصلهم فى صندوق الدين(٩٤) ، كما اغلقت المدرسة الايطالية بروض الفرج(٩٥) .

وفى عام ١٩٤٨ م صدرت الاوامر العسكرية برفع الحراسة عن املاك الرعايا الايطاليين ، وهذا يعنى انه يبدو أن

عدد الجالية الايطالية قد يكون زاد عما كان عليه خلال فترة الحرب العالمية الثانية نظرا لعودة بعضهم الى اعمالهم مرة اخرى ، ويتضح ذلك من مطالبة بعض الشركات الايطالية باطالة مدة امتيازها بعد رفع الحراسة عنها مثل شركة سجاير سالونيك الايطالية وغيرها(٩٦) .

ومنذ تم رفع الحراسة عن اموال الايطاليين عام ١٩٤٨ م احتفظت الجالية الايطالية بمركزها من حيث العدد ولم تتاثر كثيرا بالاحداث بل نشطت خلال الفترة بعد ثورة ١٩٥٢ م وحتى أحداث عام ١٩٥٦ م حينما تأثرت بالأوامر العسكرية الخاصة بالحراسة العامة على اموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين بسبب العدوان الثلاثى والتى صدر ضدها الأمر العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ م ، وقد اصاب هذا الأمر الجالية الايطالية أيضا حيث طبق على بعض انشطتها الاقتصادية مثل بنك موصيرى الذى وضع تحت الرقابة فى ١٣ نوفمبر ١٩٥٦ م ، وقد تسبب ذلك فى ترك كثير من الايطاليين لوظائفهم ومغادرة البلاد واحلال مصريين مدربين محلهم(٩٧) ، الأمر الذى ادى الى تناقص اعداد الايطاليين فى مصر فى نهاية فترة الدراسة .

٤ ــ الجالية الفرنسية :

وتأتى الجالية الفرنسية فى المرتبة الرابعة من حيث العدد بعد اليونانية والبريطانية والايطالية ، حيث انها لم تصل الى الحد الذى وصلت اليه هذه الجاليات ، وترتيب الجالية الفرنسية هذا فى عام ١٩٣٧ م ، كما هو ايضا فى عام ١٩٤٧ م مع انخفاض العدد الى النصف تقريبا : فمن ١٨٨٢١ عام ١٩٣٧ م الى ٩٧١٧ عام ١٩٤٧ كما سبقت الاشارة .

وكان تركزهم فى مدينة القاهرة اكثر من الاسكندرية ، كما

كانت مناطق القنال والسويس تعتبر فى المركز الثالث بعد القاهرة والاسكندرية ، ومن الطبيعى ان يكون للجالية الفرنسية نشاط بارز فى منطقة السويس لما لها من نصيب كبير فى الاسهم والادارة فى شركة القناة ، وأيضا لم يكن بنفس القدر الذى وجدت به الجاليات الثلاث السابقة ، ففى عام ١٩٣٧ م كانت ادنى جالية فى منطقة القنال والسويس وهى البريطانية حوالى ٤٤٣٥ اما الجالية الفرنسية فقد بلغت ٢٢٤٣، وفى عام ١٩٤٧ م كانت ادنى جالية فى المنطقة المذكورة هى الجالية الايطالية (بالنسبة للجاليات الثلاث التى سبقت الجالية الفرنسية) وقد بلغت ٣٥٤٤ ، اما الجالية الفرنسية فقد بلغت ١٤٠٨ .

ولم يكن هذا يعنى خلو باقى محافظات مصر من الفرنسيين، بل لقد انتشروا فى معظم انحاء مصر ولكن لم يكن بنفس القدر بالنسبة للمدن الثلاث السابقة ، وايضا بالنسبة للجاليات الثلاث السابقة .

ومن نشاط الجالية الفرنسية ففى عام ١٩٣٧ م جاءت التجارة فى المرتبة الاولى فقد كان اغلب الفرنسيين يعملون فى انواع مختلفة من التجارة ، ثم الصناعة فى المرتبة الثانية ، كما كانت هناك اعداد كبيرة تعمل فى مجال الخدمات الاجتماعية العامة والخاصة وكذلك الخدمات الشخصية .

وفى عام ١٩٤٧ م كان للخدمات الاجتماعية فى مصر اعلى نصيب من الجالية الفرنسية وعلى الأخص بالنسبة للنساء الفرنسيات ففى هذا المجال بلغ عدد الذكور منهم نحو ١٦٠ فقط مقابل ٣١٣٢ للنساء ، والعكس من ذلك بالنسبة للخدمات الشخصية فقد بلغ عدد الذكور منهم ١٢٢٢ مقابل ١٥٨ للنساء ، ويلى هذين المجالين الصناعات التحويلية فالتجارة(٩٨) .

وكان لعدد آخر قليل من افراد الجالية الفرنسية نشاط آخر هدام اساء اليهم والى المصريين ؛ ومن ذلك اعمال النصب والتزوير وكانت مثار شكاوى كثير من المصريين ، حيث مارست بعض النساء الفرنسيات أعمالا مشبوهة كالدعارة في منازل خاصة بذلك(٩٩) .

اما عن اسباب تناقص الجالية الفرنسية من تعداد عام ١٩٣٧ م الى تعداد عام ١٩٤٧ م فهى بسبب تأثر الفرنسيين بالحرب العالمية الثانية وظروفها ، ففى سبتمبر ١٩٣٩ م اعلنت الحرب واذاعت فرنسا قرارها بدخول الحرب الى جانب انجلترا وضد النازى ، فسارع كثير من الفرنسيين العاملين فى مصر للاستعداد للسفر للالتحاق بوحداتهم فى ميدان القتال وكان عدد من دعى الى حمل السلاح من الفرنسيين المقيمين فى مصر ١٧٠٠ شاب تتراوح اعمارهم بين ١٨ و ٥٠ عاما ، سافر منهم بالفعل ٧٠٠ يوم ٨ سبتمبر ١٩٣٩ م على ان يلحق بهم الباقون(١٠٠) .

كما اثرت الحرب على الفرنسيين فى مصر بالانقسام الذى حدث فى فرنسا الفريق المناصر « لديجول » لجنة أسماها القومية الفرنسية The Franch National Committee رأسها « دى بنوا M. de Penotist » مركزها فى القاهرة ولها مندوبون فى المدن الأخرى كالاسكندرية والاسماعيلية وبورسعيد والسويس وغيرها من مدن الوجه القبلى والبحرى ، أما الفريق الثانى فكان يناصر « بيتان » ومعه سفير فرنسا فى مصر ، وكان للحرب اثرها على التجار أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية فرنسيين وغير فرنسيين خشية على ميزاتهم الاقتصادية ، فكان نتيجة الخوف من دخول دول المحور مصر بعد معركة العلمين

ان ســـــارع هؤلاء التجار الى التخلص من بضـــــائعهم باقل الاسعار(١٠١) .

وتناقص عدد الجالية الفرنســـية بعد تعداد عام ١٩٤٧ م مرة اخرى بعد اشـــتراكها فى العدوان على مصر عام ١٩٥٦ م حيث فرضـــت مصـــر الحراســـة على اموال الرعايا الفرنسيين وترحيل بعضـــهم الى بلادهم(١٠٢) ، ثم صدور قوانين التمصير عام ١٩٥٧ م على نحو ما سبق .

٥ ـ الجـــالية الالمانيـــة :

لم تكن الجالية الالمانية كغيرها من الجاليات الأجنبية السابقة من حيث العدد وقد تركز معظم الالمان عام ١٩٣٧ م فى مدينتى القاهرة والاسكندرية وبعض المحافظات الاخرى ، وقد خلت منهم محافظات كثيرة مثل جرجـــا والمنيـــا والبحر الاحمر واســـيوط ودمياط والقنال والســـويس ، مع وجود اعـــداد قليلة تتراوح ما بين ٢ ـ ٥ افراد فى بعض المحافظات الاخـــرى مثل الشـــرقية والمنوفية والبحيرة وســـيناء وبنى سويف(١٠٣) ، وهذا الانتشار المحدود للجالية الالمانية عام ١٩٣٧ م يكاد يكون انعدم فى عام ١٩٤٧ م حيث لم يزد عدد الالمان فى مصـــر على ٣٧٥ المانيا وهو عدد ضـــئيل جدا بالنســـبة للجاليات الاخرى التى ســـبق الحديث عنها ، وقد اقتصـــــر وجود هذا العدد على مدينتى القـــاهرة والاسكندرية ، مع اعداد تتراوح بين واحد وثلاثة فى محافظات الجيزة والدقهلية والقليوبية والبحيرة والمنيا(١٠٤) .

وكانت الاســـباب التى قللت من الوجود الالمانى فى مصـــر هى ظروف ابعادهم عن مصـــر خـــلال الحرب العالمية الثانية ، فمنذ نشـــوب الحرب كان كثير من الالمان الاثرياء قد ســـافروا

للخارج خلال صيف ١٩٣٩ م تاركين منازلهم كاملة وبها اموالهم واسرارهم ووثائقهم لعدم توقعهم قيام الحرب ، اما الموجود منهم فى مصر فقد اعدت لهم الحكومة المصرية المدرسة الايطالية لتكون معتقلا لهم . كما وضعت الحكومة يدها على المؤسسات الالمانية فى مصر خاصة شركات الأدوية التى نقلت محتوياتها الى صيدليات التصور الملكية ومستشفى المواساة بالاسكندرية(١٠٥) .

وسيطرت السلطات العسكرية البريطانية فى مصر على كثير من الاموال الألمانية ومصانعها ، كما كان للأوامر العسكرية التى صدرت بشأن منع الاتجار مع حكومة الرايخ الالمانى ورعاياه بدعوى أن الحكومة المصرية وضعت خطة للتجارة المصرية تتفق مع حالة الحرب ، كما سيطرت الحكومة المصرية على الالمان أنفسهم مما كان له اكبر الاثر على الجالية الالمانية فى مصر(١٠٦) .

وكان للجالية الالمانية خلال الفترة ١٩٣٧ م وحتى قيام ثورة ١٩٥٢ م دور كبير فى العديد من المجالات الاقتصادية فى مصر كالتجارة واعمال المقاولات(١٠٧) كما أن الغالبية العظمى للجالية الالمانية تركز عملها فى مجال الخدمات الاجتماعية العامة والخاصة والخدمات الشخصية(١٠٨) .

ويبدو ان الجالية الالمانية قد عادت الى الازدياد مرة اخرى خاصة بعد الانخفاض الذى تسببت فيه الحرب العالمية الثانية ، كما يبدو أن تشجيع ثورة ١٩٥٢ م لرؤوس الاموال ادى الى زيادة عدد الجالية الالمانية عن طريق جذبهم للمشاركة فى مشروعات اقتصادية فى مصر مثل مصنع الحديد والصلب بحلوان من جانب شركة ديماج الالمانية(١٠٩) .

٦ ـ جـاليات اخـرى :

وهى كثيرة ومتعددة ولكنها اقل عددا من الجاليات السابقة ، وقد سبقت الاشارة الى اعدادها خلال تعداد عام ١٩٣٧ م و ١٩٤٧ م بمثل الجـالية البلجيكية والأمريكية والاسـبانية والسويسرية والروسية واليوغسلافية والنرويجية والتركية والسورة واللبنانية وغيرها

ومعظم هذه الجاليات تركزت فى مدينتى القاهرة والاسكندرية بصفة عامة ، ولضآلة كل منها فقد خلت كثير من المحافظات من كثير من هذه الجاليات المحدودة .

كما ان معظمها كان يعمل غالبا فى الخـدمات الاجتماعية والشخصية كالتدريس والقانون والطب واعمال الفنادق والاندية والمطاعم والمقاهى والسينما وغيرها(١١٠) .

مما سـبق يتضـح أن الجاليات الأجنبية مرت بعـدة مراحل جعلتها تتناقص باسـتمرار ، وقد تمثلت هذه المراحل فى الغاء الامتيازات الاجنبية عام ١٩٣٧ م والحـرب العالمية الثانية والتشـريعات المنظمة للراسمالية الاجنبية ، وجلاء القـوات الانجليزية عام ١٩٥٤ م ، وكذلك العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ م ، وترحيل عدد كبير من الأجانب خاصـة التابعين لدول العدوان .

هوامش الفصــل الثانى

(١) د . شمس الدين الوكيل : الموجز فى الجنسية ومركز الأجانب ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، الطبعة الثالثة ، ١٩٦٨ ، ص ٥٩ .

(٢) د . أحمد قسمت الجداوى : نظرية الجنسية فى القانون المصرى المقارن ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٣٧ .

(٣) د . فؤاد عبد المنعم رياض : الوسيط فى الجنسية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٧ ، ٨ .

(٤) د . ابراهيم شحاته : المرجع السابق ، ص ١٥ ، وانظر ايضا : فرج عبد العزيز عزت : التنمية الصناعية فى مصر ، المجلة العلمية لتجارة الأزهر ، عدد ١٤ ديسمبر ١٩٨٦ ، ص ٧٣ ، ٧٤ .

(٥) د . محمد عبد العزيز عجمية : دراسة للاستثمارات فى الاقليم الجنوبى من الجمهورية العربية المتحدة ، ضمن مجموعة محاضرات عامة ، مطبعة جامعة الاسكندرية ، ١٩٦١ ، ص ٤٥٣ ، ٤٥٤ .

(*) الجدير بالذكر انه لم تكن هناك جنسية مصرية قائمة بذاتها ، ولكن المصريين كانوا يعتبرون من رعايا الدولة العثمانية حتى ١٩١٤/١١/٥ ، انظر : د . شفيق شحاته : المرجع السابق ، ص ١١١ . وهذا التاريخ هو تاريخ دخول تركيا الحرب ، وفى ١٩١٤/١٢/١٨ أعلنت بريطانيا وضع مصر تحت حمايتها وزوال السيادة التركية ، واعلان الاحكام العرفية ، انظر د . جلال يحيى : المرجع السابق ، ص ٤٥٢ ، ٤٥٣ . ومنذ ذلك التاريخ (١٨ ديسمبر ١٩١٤) لم تعد مصر من رعايا الدولة العثمانية .

وقد صدر أول قانون للجنسية المصرية فى ٢١ مايو ١٩٢٦ فأقام الجنسية المصرية على أساس حق الدم وحق الاقليم ، ونظم الانتقال من الجنسية العثمانية

او الرعوية العثمانية الى الجنسية المصرية ، وظل هذا القانون معطلا الى أن صدر القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ الذى نظم الجنسية المصرية ، وحصل الاجانب عليها ، انظر : دار الوثائق القومية ، محفظة ٥٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ٢٨٤/٣ ج ١ ، وثيقة ٣٠ فى ١٧/١٠/١٩٤٩ ، محفظه ٧٥ مصلحة الشركات ١٤(١) ، ملف ١٨٢ ــ ٣/٢٣٧ ج ١ ، وثيقة ١٠٢ ، وثيقة ١٠٢ ، وانظر ايضا : د . شفيق شحاته : المرجع السابق ، ص ١١٢ .

(٦) د . هشام صادق : الجنسية والموطن ومركز الاجانب ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٧٧ ، ص ٦٤ ، وانظر أيضا : د . أحمد قسمت الجداوى : المرجع السابق ، ص ٨٨ .

(٧) د . عز الدين عبد الله : القانون الدولى الخاص المصرى ، فى الجنسية والموطن ، ج ١ ، طبعة ثالثة ، القاهرة ، ١٩٥٤ ، ص ٨٩ ، ٩٠ .

(٨) المملكة المصرية ، وزارة المالية ، مصلحة عموم الاحصاء والتعداد ، تعداد السكان لسنة ١٩٣٧ ، ج ٢ ، جداول عامة ، المطبعة الأميرية ، ١٩٤٢ ، ص ٢٤٦ ، ٢٥٢ ، نفس المصدر ، كراسة رقم ٤ تعداد أسيوط ، المطبعة الأميرية ، ١٩٤٠ ، ص ٨٣ ، كراسة رقم ١١ تعداد سكان محافظة القنال ، المطبعة الاميرية ، ١٩٤٠ ، ص ٣٣ .

(٩) نفس المصدر ، تعداد السكان لسنة ١٩٤٧ ، ج ٢ ، جداول عامة ، المطبعة الأميرية ، ١٩٥٣ ، ص ٢٧٦ ، ٢٨١ .

(١٠) عز الدين عبد الله : المرجع السابق ، ص ٩٠ .

(١١) شريف حسن قاسم : دور رؤوس الأموال الأجنبية فى التنمية الاقتصادية فى مصر خلال ١٩٥٢ ــ ١٩٧٧ ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٢٢٨ ، ٢٢٩ .

(١٢) فؤاد كرم : المرجع السابق ، ص ٤٠ .

(١٣) د . شفيق شحاته : المرجع السابق ، ص ١١٣ .

(١٤) د . محمد المنجى : عقد البيع الابتدائى وجريمة البيع لاكثر من واحد فى مجال الاسكان ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، طبعة أولى ، ١٩٨٣ ، ص ٩١ .

(١٥) محفظة ١١٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ١٥٣/٣ ج ١ ، وثيقة ١٣ .

(١٦) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ١٠ ــ ١٢ فى ١٩٤٨/٣/٢٧ .

(١٧) محفظة ٥٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ٢٨٤/٢ جـ ١ ، وثيقة ٣٠ فى ١٩٤٩/١٠/١٧ .

(١٨) عبد السلام عبد الحليم : الرأسمالية الصناعية ودورها فى مصر فى مرحلة المشروعات الحرة ١٩١٦ ــ ١٩٥٧ ، رسالة دكتوراه ، آداب عين شمس ، ص ٢٤١ ، ٢٤٣ .

(١٩) د . عاصم أحمد الدسوقى : كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤ ــ ١٩٥٢ ، طبعة أولى : دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٧٥ ، ص ٣٥ .

(٢٠) تعداد السكان لسنة ١٩٣٧ ، جداول عامة جـ ١ ، وكراسة ١١ محافظات القنال والسويس ودمياط ، ص ٣٦ ، ٧٦ ، ١٠٨ ، والكراسة رقم ٤ محافظة أسيوط ، ص ٨٣ .

(٢١) محفظة ٧٥ مصلحة الشركات ١٤ (١) ، ملف ١٨٢ ــ ٢/٢٢٧ جـ ١ ، وثيقة ١٠١ ، ١٠٢ .

(٢٢) مجلس النواب ، جلسة ٥٠ فى ١٩٤٤/٧/١١ ص ٢١٦١ .

(٢٣) الوقائع المصرية ، عدد ٩١ فى ١٩٥٠/٩/١٨ ــ القانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ .

(٢٤) الوقائع المصرية ، العدد السابق ، وانظر ايضا : د . احمد عزت الجداوى : المرجع السابق ، ص ٨٨ ، ٨٦ .

(٢٥) محفظة ١٣٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٢٢ ــ ٢١٠/٣ جـ ٦ ، وثيقة من ١٦٠ الى ١٦٣ فى ١٩٥٢/٢/٢ .

(٢٦) محفظة ١١٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ١٥٣/٣ جـ ١ ، وثيقة ١٣ .

(٢٧) محفظة ١٣٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٢٢ ــ ٢١٠/٣ جـ ٢ ، وثيقة ١٦٠ ــ ١٦٣ فى ١٩٥٣/٢/٢ .

(٢٨) انظر فى ذلك محافظ مصلحة الشركات ، ارقام ٢ ، ٣ ، ٨ ، ٩ ، ٦١ ، ٦٩ ، ٢٠٤ وغيرها من المحافظ التى حوت الكثير ممن حصلوا على الجنسية المصرية ، وكذلك محافظ عابدين ، ارقام ١١ ، ١٣ ، ٤٧ ، وكذلك الوقائع المصرية ، عدد ٨٥ فى ١٩٥١/١٠/١ .

(٢٩) د . أحمد عزت الجداوى : المرجع السابق ، ص ٢٤٩ .

(٣٠) محفظة ١٢٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٢٨٠ ج ٦ ، وثيقة بدون رقم فى ١٩٥٦/١/١ ، محفظة ١٣١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/١٦٠ ج ٢ ، وثيقة ١٧٠ .

(٣١) د . سعيد عبد الماجد : المرجع السابق ، ص ١٥٢ .

(٣٢) محفظة ١٢٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٢٨٠ ج ٦ ، وثيقة بدون رقم ، وثيقة ٥٧ ، وثيقة ٦٧ — ٦٩ .

(٣٣) محفظة ١٢٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٢٨٠ ج ٦ ، وثيقة بدون رقم ، وثيقة ٥٧ ، وثيقة ٦٧ — ٦٩ شركة الملح والصودا المصرية ، وانظر ايضا : د . ابراهيم شحاته : المرجع السابق : ص ١٥٤ ، ١٥٥ .

(٣٤) د . شفيق شحاته : المرجع السابق ، ص ١١٢ .

(٣٥) د . هشام صادق : المرجع السابق ، ص ٢٧٢ ، ٣١١ ، وانظر أيضا : د . فؤاد رياض : المرجع السابق ، ١٣٠ — ويعد صهيونيا كل من يؤيد الحق السياسى لليهود فى فلسطين بغض النظر عن الديانة التى يعتنقها بمعنى انه يمكن ان يكون مسيحيا أو مسلما اذا اعتنق المبادىء التى تدعو اليها الصهيونية .

(٣٦) د . هشام صادق : المرجع السابق ، ص ٣١١ ، وانظر كذلك : د . فؤاد رياض : المرجع السابق ، ص ١٣٠ .

ولم يستمر القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ طويلا فمع قيام الوحدة بين مصر وسوريا فى فبراير ١٩٥٨ كان لابد من صدور قانون جنسية جديد لتنظيم جنسية الدولة الجديدة هو القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة ، انظر : د . أحمد قسمت الجداوى : المرجع السابق ، ص ٩٢ .

(٣٧) تعداد السكان لسنة ١٩٣٧ ، ص ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، وانظر ايضا :
Population Census of Egypt, 1937 ,Op. Cit., P. 8.

وكذلك : د . صبحى وحيدة : فى أصول المسألة المصرية ، مطبعة مصر ، القاهرة ، ١٩٥٠ ، ص ٢٧٨ — وقد اختلف د . عزة النص فى التعداد العام لسنة ١٩٣٧ عما هو وارد بالتعداد ، حيث ذكر ان اجمالى السكان فى مصر هو ١٥٩٣٢٦٩٤ نسمة بزيادة قدرها ١٢٠٥٨ نسمة ، أحوال السكان فى العالم العربى ، معهد الدراسات العربية العالية ، جامعة الدول العربية ، ١٩٥٥ ، ص ١٥ .

(٣٨) د . صبحى وحيده : المرجع السابق ، ص ٢٧٨ .

(٣٩) بلغ عدد سكان مصر عام ١٩٢٧ حوالى ١٤١٧٧٨٦٤ نسمة منهم نحو

١٣٩٥٢٢٦٤ نسمة مصريون و ٢٢٥٦٠٠ نسمة اجانب ، وكان اكبر هذه الجاليات عددا الجالية اليونانية اذ بلغ عددهم ٧٦٢٦٤ نسمة ثم تليها الجالية الايطالية ٢٤٢٦٢ه والبريطانية ٣٤١٦٩ والفرنسية ٢٤٣٣٢ والباقى لجنسيات أخرى ، انظر : د . نبيل عبد الحميد سيد أحمد : النشاط الاقتصادى للاجانب وأثره فى المجتمع المصرى ١٩٢٢ — ١٩٥٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٢ ، ص ٣٨ ، ٣٩ .

(٤٠) تعداد السكان لسنة ١٩٤٧ ، جداول عامة جـ ٢ ، ص ٣٧٤ ، ٣٨٥ .

(٤١) Egyptian Government, Population Census of Egypt, 1947, General Tables, Bulaq, Cairo, 1953, P. 407.

وانظر ايضا : د . عزة النص : المرجع السابق ، ص ٣١٧ .

(٤٢) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٤٣ ، ٤٤ .

(٤٣) د . عاصم أحمد الدسوقى : مصر فى الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ — ١٩٤٥ معهد البحوث والدراسات العربية ، دار نافع للطباعة ، مصر ، ١٩٧٦ ، ص ٢٥١ — ٢٥٣ .

(٤٤) د . محمود متولى : الاصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ٢٣٧ .

(٤٥) د . ابراهيم شحاته : المرجع السابق ، ص ١٦ ، ١٧ .

(٤٦) مصطفى احمد وهبى : الموسوعة فى قوانين الاصلاح الزراعى جـ ١ ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٩ ، ص ط .

(٤٧) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٤٤

(٤٨) مذكرات ايدن — السويس ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ص ٦٣ .

(٤٩) الوقائع المصرية ، عدد ٥ مكرر (د) فى ١٩٥٧/١/١٥ .

(٥٠) الشهر العقارى بأسيوط ، محفظة ١٦ لسنة ١٩٥٨ ، عقد بيع فى ١٩٥٧/١١/٢٠ برقم ٢٣٤٨ فى ١٩٥٨/٥/٥ توثيق أسيوط .

(٥١) Population Census of Egypt, 1937, Op. Cit., P. 214.

ويذكر د . نبيل عبد الحميد أن عدد الاجانب فى مدينة الاسكندرية بلغ نحو ٨٦٣٥٠ نسمة ، وفى مدينة القاهرة نحو ٥٨٦٢١ نسمة وان نسبتهم بلغت أكثر من ٩٠٪ من جملة الاجانب ، المرجع السابق ، ص ٤٧ .

(٥٢) تعداد السكان - ٢١ لسنة ١٩٤٧ ، جداول عامة حـ ٢ ، مرجع سابق ، ص ٢٣٠ .
Population Census of Egypt, 1947, Op. Cit., P. 258.

ويذكر د . نبيل عبد الحميد أن عدد الأجانب فى مدينة الاسكندرية بلغ ٥٦٠٩١ وفى مدينة القاهرة ٤٤٠٤٣ نسمة بما يعادل ٧٨٪ من جملة الأجانب) المرجع السابق ، ص ٤٧ .

(٥٣) Population Census of Egypt, 1937, Op. Cit.,P. 214.

الكراسة رقم ١١ لسنة ١٩٣٧ سكان محافظة القنال والسويس ، ص ٣٦ ، ٧٦ .

(٥٤) تعداد السكان لسنة ١٩٤٧ ، جداول عامة جـ ٢ ، ص ٢٣٠ ، وانظر :
Population Census of Egypt, 1947, Op. Cit., P. 158.

(٥٥) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٤٨ ، ٤٩ .

(٥٦) محفظة ٢٠ عابدين رئاسة مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، وثيقه ٩٥ فى ١٩٤٦/٥/٩ .

(٥٧) احصاء الشركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٤٥٦ .

(٥٨) احصاء الشركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ١٣٨ .

(٥٩) Population Census of Egypt 1937, Op. Cit., PP. 210 — 214.

(٦٠) تعداد السكان لسنة ١٩٤٧ ، جداول عامة حـ ٢ ، مرجع سابق ، ص ٢٢٤ — ٢٣٥ ، وانظر أيضا :
Population Censsu of Egypt 1947, Op. Cit., PP. 250 — 258.

(٦١) د . عاصم الدسوقى : المرجع السابق ، ص ٢٥٧ .

(٦٢) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٣١ يناير و ٣ ، ١٠ فبراير ١٩٤٥ جلسة ١٠ فبراير ، وثيقة ٣ فى ١٩٤٥/٢/٦ .

(٦٣) محفظة ٧٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٦٠٢/٣ جـ ١ . وثيقة ١٩٨ ، ٢٠٢ ، وانظر أيضا : احصاء الشركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٧٩٨ .

(٦٤) عبد السلام عبد الحليم : المرجع السابق ، ص ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٩٦ .

(٦٥) محفظة ٧٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٤٥/٣ جـ ١ ، وثيقة ٢٢٦ فى ١٩٥٦/٦/٧ ، وثيقة ٢٦٦ فى ١٩٥٦/١١/٣ .

(٦٦) محفظة ٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٠٢/٥ جـ ١ خطاب من

فليكس ن . موصيرى Felix N. Mosseri الى وزير التجارة فى ١٩٥٦/٩/١٩
ملف ١٨٢ — ٢٠٣/٣ جـ ١ ، وثيقة ٣٢ .

(٦٧) الشهر العقارى بأسيوط ، محفظة
Bureau Central 1937, Inscription, Assiout No. I, No. 399 Vol. I, Controle 30534 Quitt 672, Assiout 355, 50 Avr. 1937.

(٦٨) محفظة ٧٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٢٣٧ جـ ١ عقد شركة شيكوريل الابتدائى .

(٦٩) عبد السلام عبد الحليم : المرجع السابق ، ص ١٨٢ .

(٧٠) محفظة ٤ مصلحة الشركات ٦ (ب) : ملف ١٨٢ — ٢٧٨/٣ جـ ١ ، وثيقة ٢٢٥ فى ١٩٤٩/٨/٢٥ ، انظر ايضا : مجلس النواب جلسة ٥٢ فى ١٩٢٩/٤/٢٧ ص ١٧٩٢ .

(٧١) د . عاصم الدسوقى : كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ، ص ٣٥ .

(٧٢) انظر فى ذلك : محفظة ٧٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٢٣٧ جـ ١ .

(٧٣) د . على بركات : تطور الملكية الزراعية فى مصر ، مرجع سابق ، ص ١٩٣ ، ١٩٥ ، ١٩٦ .

(٧٤) د . على محمد محمد بركات : الفلاحون بين الثورة العرابية وثورة ١٩١٩ ، مرجع سابق ، ص ٢١١ .

(٧٥) د . محمود متولى : المرجع السابق ، ص ٢٤١ .

(٧٦) Population Census of Egypt 1937, Op. Cit., P. 8, Population Census of Egypt 1947, Op. Cit., P. 407.

(٧٧) تعداد السكان لسنة ١٩٤٧ ، جداول عامة جـ ٢ ، مرجع سابق ، ص ٢٨٦ ، محفظة ١٣٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٢٢ — ٢١٠/٣ جـ ٢ ، وثيقة ١٦٠ — ١٦٢ فى ١٩٥٣/٢/٢ ، وانظر أيضا :
Charles Issawi : Egypt an economic and social analysis, Op. Cit, P. 166.

(٧٨) محمد فيصل عبد المنعم : قناة السويس ، مرجع سابق ، ص ٢٥ ، وانظر ايضا : مذكرات ايدن ، مرجع سابق ، ص ١٤٠ .

(٧٩) تعداد السكان لسنة ١٩٣٧ ، جداول عامة جـ ٢ ، ص ١٧٣ ، ٢٣٢ ، ٢٦٣ ، وكذلك :
Population Census of Egypt 1937 Op. Cit., PP. 210 — 215.

تعداد السكان لسنة ١٩٤٧ ، جداول عامة جـ ١ ، ص ٢٢٤ — ٢٣١ ، ٣٨١ ،
Population Census of Egypt 1947, Op. Cit., PP. 250 — 259, 364 — 392, 406, 407.

(٨٠) مجلس الشيوخ ، دور الانعقاد غير العادى ، جلسة ١٢/٢ ، ١٩/١١/١٩٣٦ ص ٢ ، وانظر أيضا : مصطفى رياض بسيونى ، راؤول مرجون : المجموعة الدائمة للقوانين والقرارات المصرية ، مطبعة نوفيلدس وشركاه ، مصر ، بدون تاريخ ، ص ٣ ، ٢٠٨/٤ معاهدة — القوات البرية فى منطقة شيقة على الجانب الجنوبى الغربى للبحيرة المرة الكبرى والقوات الجوية على مسافة خمسة أميال من سكة حديد بورسعيد — السويس .

(٨١) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٦٢ .

(٨٢) د . جاد لبيب : بناء الاقتصاد المصرى والعلاقات الاقتصادية والمالية بين مصر وانجلترا ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٥٣ ، ص ١٧٥ .

(٨٣) د . محمد لبيب شقير : المرجع السابق ، ص ٥٥ .

(٨٤) أنور السادات : البحث عن الذات ، المكتب المصرى الحديث ، ١٩٧٧ ، ص ١٤٦ ، ١٤٧ ، وكذلك : مذكرات ايدن ، مرجع سابق ، ص ٦٣ .

(٨٥) محفظة ٣٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٤٢٢/٣ جـ ٢ ، وثيقة ١٩٦ فى ١٩/٧/١٩٥٧ ، محفظة ٤٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٥٨/٣ جـ ٣ ، وثيقة ١٤٧ فى ١٩/٢/١٩٥٨ ، وانظر أيضا
Bent Hansen : Egypt, Foreign trade Regimes and economic Development Vol. IV, New Yourk, 1975, P. 7.

(٨٦) محفظة ٢٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٧٩/٣ جـ ٣ ، وثيقة ٤٤ ، ٤٥ فى ١٦/١٠/١٩٥٧ .

(٨٧) تعداد السكان لسنة ١٩٣٧ ، جداول عامة جـ ٢ ، ص ٢٣٠ ، ٢٣٩ ، كراسة ١١ سكان محافظات القنال والسويس ودمياط ، ص ٣٣ ، ٧٣ ، ١٠٥ .

(٨٨) تعداد السكان لسنة ١٩٤٧ ، جداول عامة جـ ٢ ، ص ٤٠٧ ، وانظر أيضا : د . عزة النص : المرجع السابق ، ص ٣٧ .

(٨٩) د . عاصم الدسوقي : مصر في الحرب العالمية الثانية ، ص ٢٦٠ .

(٩٠) د . صلاح العقاد : العرب في الحرب العالمية الثانية ، معهد الدراسات العربية العالية ، مطبعة الرسالة ، ١٩٦٦ ، ص ١٢٩ .

(٩١) المقطم ، عدد ١٦٠٤٨ في ١٩٤١/١/١ .

(٩٢) د . عاصم الدسوقي : المرجع السابق ، ص ٢٦١ .

(٩٣) المقطم ، عدد ١٦٠٨٥ ، في ١٩٤١/٢/٩ .

(٩٤) دار المحفوظات العمومية ، ملف خدمة المسيو كارلوسري في ١٩٤١/٢/١٦ ، دولاب ٣٨٨ رف ٣ محفظة ٤١٣٧ ملف ٤٦٨٧٥ ، وملف خدمة البرتوكونسالين في ١٩٤١/٤/٢٧ دولاب ٣٨٩ رف ١ محفظة ٤١٤٧ ملف ٤٦٦٦٦ .

(٩٥) المقطم ، عدد ١٦٠٥١ في ١٩٤١/١/٤ .

(٩٦) محفظة ٣٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، أوامر الحاكم العسكرى ، أوامر عسكرية رقم ١٩ — ٢٦ ، محفظة ١٤ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، وثيقة ٢٥ بشأن رفع الحراسة عن شركة السجاير المذكورة واطلاق يدها ، وثيقة

Decret portant prorogation de la societe « Salonica cigarette company».

محفظة ٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٩٩/٢ ج ١ ، وثيقة ١٥ ، محفظة ١٢٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٦٠ ج ١ ، وثيقة ٧٥ في ١٩٤٨/١/٢٠ .

(٩٧) محفظة ٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٠٣/٥ ج ١ ، وثيقة ٤٤ تقرير الحارس الخاص عن بنك موصيرى عن السنة المنتهية في ١٩٥٧/٣/٣١ .

(٩٨) تعداد السكان لسنة ١٩٣٧ جداول عامة ج ٢ ، ص ٢٣٣ ، ٢٣٩ ، ٢٤١ ، ٢٦٣ ،

Population Census of Egypt 1937, Op. Cit., P. 8.

وتعداد السكان لسنة ١٩٤٧ ، جداول عامة ج ٢ ، ص ٣٨٦ .

Population Census of Egypt 1947, Op. Cit., P.P. 406, 407.

(٩٩) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٦٠ ، ٦١ .

(١٠٠) طه سعد عثمان : مذكرات ووثائق من تاريخ عمال مصر — الكتاب الاول — كفاح عمال النسيج في مصر ١٩٣٨ — ١٩٤٧ ، مكتبة مدبولى ، ١٩٨٣ ، ص ٢٧ ، ٢٨ .

(١٠١) د . عاصم الدسوقي : المرجع السابق ، ص ٢٦٥ ، ٢٦٦ .

(١٠٢) Bent Hansen : Op. Cit., P .7.

(١٠٣) تعداد السكان لسنة ١٩٣٧ ، جداول عامة ج ٢ ، ص ٢٣٤ ، ٢٤٢ ، كراسة رقم ٤ تعداد سكان أسيوط ، وكراسة رقم ٩ تعداد سكان القاهرة ، وكراسة رقم ١٠ تعداد سكان محافظة اسكندرية ، وكراسة رقم ١١ تعداد سكان محافظات القنال والسويس ودمياط ، المطابع الأميرية ، ١٩٤٠ .

(١٠٤) تعداد السكان لسنة ١٩٤٧ ، جداول عامة ج ٢ ، ص ٣٧٠ ، ٣٨٦ ؛
Population Census of Egypt 1947, Op. Cit., PP 406 — 407.

(١٠٥) د . عاصم الدسوقى : المرجع السابق ، ص ٢٥٨ .

(١٠٦) P.R.O. 967, F.O. 407/223, Egypt and Sudan J. 3904/3369/16, No. 27, No. 711, 25/9/1939, P. 107.

وانظر ايضا : د . محمد المنجى : المرجع السابق ، ص ٢٧١ — واهم الأوامر العسكرية الامر رقم ٦ لسنة ١٩٣٩ و ١٥٨ لسنة ١٩٤١ و ١٥٩ لسنة ١٩٤١ .

(١٠٧) النشرة الاقتصادية الاسبوعية ، عدد ٤١ فى ١٩٣٧/١٠/١٤ ص ٢٠٥٠ ، عدد ٤٢ فى ١٩٣٧/١٠/٢١ ص ٢٠٩٤ ، الأهرام ، عدد ١٨٦٨٨ فى ١٩٣٧/١/٤ .

(١٠٨) تعداد السكان لسنة ١٩٣٧ جداول عامة ج ٢ ، ص ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٨٦ .

(١٠٩) محفظة ١٧٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٥٢٩/٣ ج ١ ، عقد تأسيس شركة الحديد والصلب بحلوان ، وانظر ايضا : جمال عبد الناصر : بناء المجتمع الجديد ، خطاب فى ١٩٥٨/٧/٢٧ حفلة افتتاح مصنع الحديد والصلب بحلوان ، دار القاهرة للطباعة ، ١٩٥٨ ، ص ٢ .

(١١٠) تعداد السكان لسنة ١٩٣٧ ، جداول عامة ج ٢ ص ١٦٨ ، ٢٣٤ ، ٢٦٣ ، تعداد السكان لسنة ١٩٤٧ ، جداول عامة ج ٢ ، ص ٣٧١ ، ٣٧٢ .

الباب الثانى

الراسمالية الأجنبية فى مصر

١٩٣٧ — ١٩٤٧

(فترة الانتقال)

الفصـــل الأول

تنظيم الرأسمالية الأجنبية اداريا وضرائبيا

سبقت الاشـــارة الى ان الامتيازات الاجنبية الغيت بمقتضى معاهدة مونترو فى مايو ١٩٣٧ م على ان تلغى المحاكم المختلطة وهى الاطار القانونى الذى يحمى المصـــالح الاجنبية بعد فترة انتقالية مدتها اثنا عشـــر عاما ، ولا يعنى الغاء الامتيازات فى مونترو ايقاف النشـــاط الاقتصـــادى للأجانب فى مصـــر او منع اقامتهم ، ولكن من المفهوم أن يخضـــع نشـــاطهم ووجودهم للتشريعات المصـــرية ، على أن هذا الخضـــوع كان لابد أن يمر بفترة انتقالية تتشابك فيها الأوضاع القديمة مع الجديدة .

ومن هنا ســـوف نتابع نشـــاط الراســـمالية الأجنبية فى مصر خلال هذه الفترة الانتقالية من حيث الاطار القانونى والمركز الاقتصادى .

أما فيما يتعلق بالاطار القانونى فقد صـــدرت لائحة لتنظيم القضـــاء فى المحاكم المختلطة (قانون رقم ٢٩ فى ٢٤ يوليـــة ١٩٣٧ م) للعمل بها ابتداء من ١٥ اكتوبر ١٩٣٧ م ، وقد اقرت اللائحة بقاء محكمة الاستئناف المختلطة بالاســـكندرية والمحاكم الابتدائية المختلطة الثلاث بالقاهرة والاسكندرية والمنصورة بدوائر

اختصاصها مع جواز تعديل هذه الدوائر بمرسوم (مادة أولى) ، على أن تشكل محكمة الاستئناف من ثمانية عشر مستشارا يكون منهم احد عشر اجنبيا ويجوز اذا اقتضى الحال تعيين مستشارين آخرين احدهما اجنبى ، وعند خلو محل احد المستشارين الاجانب بمحكمة الاستئناف تشغل وظيفته بالترقية من بين القضاة الاجانب بالمحاكم الابتدائية (المادة الثانية) .

أما المحاكم الابتدائية الثلاث بالقاهرة والاسكندرية والمنصورة فقد تقرر ان تشكل من ٦١ قاضيا منهم ٤٠ اجنبيا وكلما خلت وظيفة قاض من الاجانب يتم تعيين قاضى مصرى بدلا منه على الا يقل عدد القضاة الاجانب فى المحاكم الابتدائية عن ثلث مجموع القضاة المشكلة منهم هذه المحاكم (مادة ٣) ، على أن يكون رئيس احدى المحاكم الابتدائية مصريا ويكون وكيلها أجنبيا والعكس بالعكس (مادة ٤) ، كما نص القانون على أن للشركات ذات الجنسية المصرية التى للأجانب فيها مصالح جدية تكون خاضعة للمحاكم المختلطة فى منازعاتها مع الاشخاص الخاضعين لولاية المحاكم الأهلية (مادة ٣٤) .

كما تقرر أن يشمل اختصاص المحاكم المختلطة رعايا كل الدول الموقعة على اتفاق مونترو بالاضافة الى رعايا المانيا والنمسا والمجر وبولونيا ورومانيا وسويسرا وتشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا (المادة الأولى من القانون ٨٨ الصادر فى ١١ اكتوبر ١٩٣٧ م) ، على ان يعمل به ابتداء من ١٥ أكتوبر ١٩٣٧ م ايضا .

كما صدر فى نفس التاريخ (١١ اكتوبر) القانون رقم ٨٩ بالغاء احكام القوانين واللوائح المترتبة على نظام الامتيازات ، وبناء

على ذلك الغى القانون الصادر فى ٩ اغسطس ١٨٦٣ م بخصوص المستخدمين لدى قناصل الدول الأجنبية والقانون الصادر فى ٩ يونية ١٨٦٧ م الخاص باعطاء الأجانب حق ملكية العقارات بالممالك العثمانية(١) .

وفى ٢٦ اغسطس ١٩٣٨ م صدر قانون رقم ٧٢ بتخويل المحاكم القنصلية الالمانية والرومانية سلطة القضاء فى مسائل الأحوال الشخصية ، وذلك لأن دولتى المانيا ورومانيا لم تكونا من الدول الموقعة على اتفاقية مونترو ولكنهما من بين الدول الثمان التى قررت الحكومة المصرية بسط اختصاص المحاكم المختلطة عليها كما سبقت الاشارة(٢) ، ولما قامت الحرب العالمية الثانية تم نقل اختصاص المحاكم القنصلية الايطالية والالمانية فى امور الأحوال الشخصية الى المحاكم المختلطة (١٩٤٠ م)(٣) .

وتحقيقا لاشراف وزارة العدل على تطبيق القوانين واللوائح اصدرت الوزارة فى ١٨ يونية ١٩٤٢ م قرارا بنقل جميع ملفات الموظفين فى المحاكم والنيابات المختلطة الى ديوان الوزارة ، كما عملت وزارة العدل على الاهتمام باللغة العربية لما لها من أثر فى تمصير المحاكم المختلطة(٤) ، وبذلك خطت مصر خطوتها الأولى على الطريق الصحيح .

* * *

ومن التشريعات القانونية خلال تلك الفترة ، التشريعات الخاصة بالديون الأجنبية وتمصير الدين العام بتحويله الى قرض وطنى ، ومحاولة تنظيم نشاط الرأسمالية الأجنبية .

اما عن مصير الدين العام بتحويله الى قرض وطنى : فالمعروف أن صندوق الدين كان بمثابة الوصى على النظام المالى

المصـــرى منذ بدأ فى عام ١٨٧٦ م الى آن نجحت الحكومة المصرية فى مفاوضاتها مع انجلترا وفرنسا على الغائه عام ١٩٤٠ م ، وبذلك انتهت الوصاية التى كانت مفروضة على النظام المالى المصرى(٥) .

وكانت المفاوضـــات من أجل الغاء صـــندوق الدين العام قد جـــرت فى باريس فى اكتـــوبر ١٩٣٨ م بين ممثلى الحكومات البريطانية والفرنســـية والايطـــالية من جانب وممثلى الحكومة المصـــرية من جانب آخر ، وكانت هذه الحكومات الثلاث صـــاحبة الشأن قد قبلت مبدأ الغاء صـــندوق الدين غير انها كانت تطالب باسم حملة الســـندات ولمصلحتهم بضـــمانات تحل محل ما كان لهم فى النظام القائم ، وبعد مناقشـــة عامة للموضـــوع رفض الممثل المصـــرى خلالها الاقتراح الذى يرمى الى ابقاء تخصيص الضريبة العقارية لمصلحة حملة السندات(٦) .

وقد تقدم الوفدان البريطانى والفرنسى بمشـــروع اتفاق وتصـــريح كان ينص على التزام الحكومة المصـــرية بأن تدفع فى حســـاب خاص بالبنك الأهلى المصـــرى المبالغ اللازمة للوفاء باستحقاقات الدين على اقســـاط شـــهرية ، ونقل المال الاحتياطى والمال المخصص للادارة الى البنك الاهلى المصرى ، كذلك نص على اعتبار الدين العام قرضا اول على موارد الدولة كافة .

وتقدم الممثل المصـــرى بمشـــروع آخر برفض ابقاء المال الاحتياطى والمال المخصص للادارة ، كما رفض الاقساط الشهرية ، ويوافق على أن يكون الوفاء باستحقاقات الدين العام قرضا أول على موارد الخزانة العامة ، وذلك لأن الممثل المصـــرى اعتبر أن ذلك ســـوف يكون عبئا اضـــافيا على الدولة بســـبب حبس المبالغ اللازمة للوفاء بالاســـتحقاقات وهى لا يحل موعدها الا كل

ستة شـــهور ، فضـــلا عما يدل عليه مثل هذا التكليف من عدم الثقة بالحكومة المصرية وماليتها .

وفى ابرايل ١٩٣٩ م قبلت بريطانيا مبدأ الغاء المال الاحتياطى والمال المخصص لادارة الأعمال فى صندوق الدين وهو ٥٠٠,٠٠٠ ج . م والزيادة التى اضـــيفت اليه ، وكانت قد بلغت ٦٥٠,٠٠٠ ج . م ، ولم تشـــــدد فى التقسيط الشـــهرى بشرط أن يكون الوفاء بالبنك الاهلى قبل موعد كل استحقاق بثلاثة شـهور ، وفى اكتوبر ١٩٣٩ م اقترحت الســـفارة أن يقتصـــر الأمر على دفع نصـــف المبالغ اللازمة لســـــداد كل اســـتحقاق الى البنك الاهلى قبل الموعد المحدد بثلاثة شـــهور ، أما النصف الثانى فيدفع أما قبل موعد الاستحقاق بـــ ٢١ يوما واما قبله باجل لا يحدد ، ولكن بفترة تتسع لاعلان حملة السندات مقدما عن دفع قيمة الكوبونات .

ثم اعد مشـــروع اتفاق لالغاء الدين المصـــرى العام وفيه تم اتفاق على الغاء القانون رقم ١٧ الصادر فى ٢٨ نوفمبر ١٩٠٤ م على ان « تقوم مصـــر بالوفاء باستحقاقات الدين المضـــــمون والممتاز والموحد (فوائد واســـتهلاك) باعتبارها قرضا أول على الموارد العامة » وأن تكون فائدة الدين المضمون ٣٪ ســـــنويا تدفع فى اول مارس واول سبتمبر ، قسطا سنويا ثابتا مقداره ٣١٥,٠٠٠ ج . م لقاء الفوائد والاســـتهلاك ويخصص ما يبقى بعد دفع الفوائد لاســـتهلاك الدين المضمون ، وتكون فائدة الدين الممتاز ٣½٪ سنويا تدفع فى ١٥ أبريل و ١٥ اكتوبر من كل عام ، وفائدة الدين الموحد ٤٪ تدفع أول مايو واول نوفمبر من كل عام ، ويكون دفع كوبونات قروض الدين العام الثلاثة المشـــــار اليها وســـــداد قيمة ســـــنداتها بالعملة الاسترلينية بدون خصم ، ويكون الدفع والســـــداد فى مصر ولندن وباريس .

ثم أعد لذلك تصـــــريح بخصـــوص الوفاء للديون الثلاثة المشـــار اليها فى حســـاب خاص تفتحه الحكومة المصـــرية بالبنك الاهلى يســـمى « الحساب الخاص بالدين » وذلك لتسهيل عملية الدفع ، على أن تبحث الحكومة المصـــرية حالة الموظفين الدائنين القائمين فى اداة صـــندوق الدين الذى تنتهى وظائفهم بسبب الغاء هذه الادارة ، مع اســـتمرار بنك الكريدى ليونيه فى القيام بأعمال الصـــرف الخاصة بالديون الثلاثة فى باريس ، وقد أحيط بذلك علما مفوض بريطانيا فى ١٠ يولية ١٩٤٠ ، وأخيرا صـــدر مرســـوم بقانون بالموافقة على الاتفاق الخاص بالدين المصرى العام مصدقا عليه من الملك فاروق الاول(٧) .

وبهذا يتضـــح كيف كانت وظيفة صـــندوق الدين واللجنة المشـــرفة عليه واختصاصاته ، اذ كان مراقبا للايرادات ، وقابضا على توجيه ســـياسة الضـــرائب العقارية ، ومتصـــلا بالميزانية العامة للدولة اتصالا وثيقا .

وهكذا اســـتطاعت الحكومة المصـــرية عام ١٩٤٠ م ان تنجح فى مفاوضـــاتها مع الدول ذات الشأن فى صندوق الدين العام على الغائه ، وبهذا النجاح زالت عن الادارة الرقابة المفروضة على شئونها المالية ، وعرفت كيف تدير ســـياستها المالية ، وبهذا العمل نســـتطيع القول بأنه احدى حســـنات الحكومة المصـــرية فى ذلك الوقت بعد الغاء الامتيازات الأجنبية .

وفى سبتمبر ١٩٤٣ م وبناء على الأوضـــاع الاستثنائية التى أوجدتها ظروف الحرب العالمية الثانية من حيث زيادة أرباح الانتاج الزراعى والصـــناعى والعائد التجارى ، وبالتالى زيادة معدل التضـــخم النقدى ، قررت امتصـــاص الأموال الزائدة فى تسديد الدين العام بتحويله الى قرض وطنى(٨) بســـعر فائدة أقل

بمقتضى ســـــندات تصدرها بالعملة المصــرية بدلا من الأجنبية ، وتحقيقا لهذا تقرر اصدار القروض الاربعة الآتية :

١ ـ قرض بمبلغ ٣ ملايين جنيه بفائدة ١٫٧٥٪ ويستهلك فى مدة من ٢ الى ٣ سنوات (١٩٤٥ ـ ١٩٤٦ م) .

٢ ـ قرض بمبلغ ٥ ملايين جنيه بفائدة ٢٫٢٥٪ ويستهلك فى مدة من ٥ الى ٧ سنوات (١٩٤٨ ـ ١٩٥٠ م) .

٣ ـ قرض متوســط الأجل بفائدة ٢٫٧٥٪ ويستهلك فى مدة من ١٢ الى ١٥ سنة (١٩٥٥ ـ ١٩٥٨) .

٤ ـ قرض طويل الاجل بفائد ٣٫٢٥٪ ويستهلك فى مدة من ٢٠ الى ٣٠ سنة (١٩٦٣ ـ ١٩٧٣ م)(٩) .

وهكذا استطاعت الدولة أن تتخلص من أعباء الدين العام وأعفت البلاد من نتائجه غير المأمونة العواقب عن طريق تمصيره واصبحت الحكومة مدينة للشعب المصرى بمبلغ ٨٥ مليون جنيه بدلا من الاجانب(١٠) .

ولم تبق الا ديون أخرى اقل حجما كالديون التى لشـــركة سكة حديد ـ اسوان المساهمة (شركة مختلطة المانية مصرية) وســكة حديد بورسعيد ـ الاسماعيلية (اجنبية) حيث اقامته شركة قناة السويس ، وأيضا أعمال التطهير فى مدخل السويس وهو بواقع ٤٪ من السلف المعطاة من شركة قناة السويس(١١) ، بالاضافة الى الديون العقارية(*) .

* * *

بالغاء الامتيازات الاجنبية فى مونترو ١٩٣٧ م فتح المجال لتنظيم وضـــبط نشـــاط الرأســمالية الأجنبية فى اطار القوانين المصـــرية .

وفى ١٣ أبريل ١٩٤٠ م تقرر أن يكون بمجلس ادارة الشركات عضوان على الاقل من المصريين ، وان يكون ٧٥٪ من مستخدمى الشركة عمالا وكتبة من المصريين ويشمل هذا التعبير كل شخص قائم بعمل كتابى او حسابى او ادارى او فنى تجزيه الشركة عن عمله(١٢) ، ولم يكن القصد من ذلك تحقيق وجود عادل للمصريين فى عضوية مجالس الادارة ، بل كان القصد منه تنظيم الشركات وتشجيع المدخرين المصريين على استغلال اموالهم .

كما اوجبت هذه القرارات والنظم الاساسية للشركات ، أن تتألف الجمعية العمومية للشركات من كل المساهمين الذين يمتلكون خمسة اسهم على الاقل ، وان كل مساهم يمتلك هذا العدد له الحق فى صوت واحد ، ايضا اوجبت على كل عضو من اعضاء مجلس الادارة وضمانا لادارته ان يودع ٢٥٠ سهما من اسهم الشركة بصفة امانة غير قابلة للتحويل فى خزانة الشركة طول مدة قيامه بوظيفته(١٣) بينما جعلت ما يخصصه العضو لضمان اعمال ادارته جزءا من خمسين جزءا من راسمال للشركة ، بشرط ان يكون الحد الأقصى ١٠٠٠ جنيه مصرى(١٤) ، وذلك لضمان جدية عضو مجلس الادارة لادارة اعماله ودفعا لعدم تقصيره .

كما تقرر بمقتضى هذا التنظيم الا يتم تكوين شركات المساهمة بصفة نهائية الا بعد الاكتتاب فى جميع اسهم راس المال المطروح وتسديد ٢٥٪ من القيمة الاسمية المكتتب فيها بشرط الا يقل أول مبلغ مدفوع عن جنيه مصرى واحد بأى حال ، ولا يرخص بانشاء شركة مساهمة يقل عدد المساهمين فيها عن سبعة اشخاص ، مع وجوب ان يكون عقد التأسيس رسميا وفى اطار هذا التنظيم تقررت اضافة كلمة

« مصـــرية » لاسم اية شـــركة مســـاهمة حتى يصدر بترخيصها مرســـوما ملكيا(١٥) ، وهذا يعنى انه ليست كل شـــركة اطلق عليها لفظ « مساهمة مصرية » انها مصرية لحما ودما وانما هى مصرية شكلا .. اجنبية فى رأسمالها وادارتها فى الغالب .

كما طالب اعضاء مجلس النواب الحكومة بالاســراع فى تقديم تشــريع الشــركات المســاهمة لينال الشباب المصـــرى حظه فى خــدمة هذه المؤسســات(١٦) ؛ وفى هذا المجال دارت مناقشـــات فى مجلس النواب خلال فترة الحرب العالمية الثانية عن اعداد مشــروع قانون يوجب اســتخدام نسبة معينة من الموظفين والعمال المصــريين فى المنشآت الحرة افرادا وشركات مصــرية واجنبية ، وجاءت ردود الوزراء المســئولين بانه لا حاجة فيما يتعلق بالشركات المصرية التى انشئت منذ ١٩٢٧ م الى مثل ذلك القانون ، لأن القوانين النظامية لهذه الشركات تتضمن التعهد بذلك ، وان ظروف الحرب لا تســمح بتعميم هذا الالزام على ما عداها من المنشآت الحرة افرادا او شــركات مصــرية أو اجنبية ، وان الحكومة ســوف تتقدم بالتشــريع اللازم الى البرلمان فى الوقت المناسب .

وقد نادى البعض بانه لا يقر النظرية القائلة بان عقـــود الشــركات المســاهمة لا تســوغ اصــدار مثل هذا التشريع ، الا اذا كانت عقودها تالية لمعاهدة مونترو ، اما الشـــركات التى انشئت قبل ذلك مصـــرية كانت او اجنبية فيجب خضـــوعها للتشــريع المصــرى ، اذ لا جدوى بالتعلل بحالة الحرب لأن قرارات مجلس الوزراء لا تنفذ ، حيث طـــالب البعض كثيرا من الشـــركات بأن تجعل ٥٠٪ أو ٦٠٪ من موظفيها من المصـــريين فلم تفعل ، ولا يمكن الزام هذه الشـــركات بذلك الا اذا صدر

تشـــريع بفرض غرامة على الشـــركات المخالفة(١٧) والدليل على ذلك انه لا توجد شـــركة مســـاهمة الا وبها العديد من المخالفات واللجوء الى التحايل على القوانين المصـــرية والتهرب من عمليات التنظيم عن طريق الحصـــول على الجنســـية المصـــرية وغيرها ، ومع ذلك فقد كان معظم مؤسسى الشـــركات وموظفيها مايزالون اجانب ، فعلى ســـبيل المثال « شـــركة اراضى كفر الزيات » وهى أجنبية أســـسها ستة من الاجانب وواحد مصـــرى فقط « أحمد زيور » براســـمال ٨٠٠,٠٠٠ ج . م(١٨) ، وكذلك « شـــركة شنغياد للسبك » جميع مؤســـسيها اجانب وعددهم سبعة براسمال ٥٠٠٠ ج . م(١٩) ، « والشـــركة الصـــناعية للخيوط والغزل والمنسوجات » اسسها ستة اجانب وواحد متمصر وآخر مصرى براسمال ١٥,٠٠٠ ج . م(٢٠) .

ومن الملاحظ أن هذه التشـــريعات قصـــد بها تنظيم الوجود الأجنبى بما لا يجعله متفوقا على الراسمال المصـــرى المحلى ولم يكن يقصـــد بها الغاء الراسمالية الأجنبية بالمرة بدليل انه يلاحظ مع صـــدور قرارات التنظيم (التمصـــير) صـــدور قوانين تتعلق بتشـــجيع الرأسمال الأجنبى ، فمثلا منذ الغاء الامتيازات الأجنبية عام ١٩٣٧ م بدأت المطالبة بتشـــجيع رؤوس الأموال الأجنبيـــة فى مصـــر ، حيث تمت المطالبة داخـــل مجلس النواب بتامين الأجانب على رؤوس اموالهم وادارتهم بكافة التشـــريعات لان الأجانب جاءوا الى مصـــر لاستثمار أموالهم ، وتشـــجيع الشركات الأجنبية باعطائها ميزة ١٠٪ من العطاءات الحكومية للصـــناعة المحلية(٢١) .

وتشـــجيعا لرؤوس الأموال الأجنبية طالبت الحكومة فى بداية الحرب العالمية الثانية بتحويل عدد من الصـــناعات والمصانع الموجودة لانتاج بعض الحاجيات اللازمة للدفاع الوطنى ، وانشاء

صناعات جديدة بالقدر الذى تسمح به موارد البلاد من المواد الخام والخبرة الفنية ورؤوس الأموال(٢٢) .

والحق أن دخول الأموال الأجنبية مصر خلال العشر السنوات الأولى من الغاء الامتيازات لم يكن تشجيعا لها بالمعنى المطلوب ، وانما الحقيقة هى استثمار هذه الأموال لصالح أصحابها الأجانب فقط ، حيث ان مصر وان كانت قد حصلت على سيادتها بعد الغاء الامتيازات الأجنبية ، فان السيطرة الأجنبية على الاقتصاد المصرى ظلت قائمة الى ان جاء قانون الشركات عام ١٩٤٧ م ، فأنقذ الموقف نوعا ما ، حيث شجع على مساهمة رؤوس الأموال المصرية ومشاركتها لرؤوس الأموال الأجنبية فى كثير من المشاريع الاقتصادية كما سيتضح فى الباب الثالث .

* * *

أما فيما يتعلق بنظام الضرائب بالنسبة لرأس المال فالذى حدث ان الحكومة المصرية بعد الغاء الامتيازات الأجنبية عكفت على اصدار القوانين الخاصة بفرض الضرائب على رؤوس الأموال الأجنبية ، وكان قد تأخر فرض الضريبة المباشرة على الدخل باستثناء ضريبتى الأطيان والمبانى حتى صدور القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩م(٢٣) فى ٢٣ يناير ١٩٣٩م(١٤) ، وكان من أثر صدور قوانين الضريبة ان تذمر الأجانب منها ولم تكن لديهم الرغبة فى دفعها ، كما اثر ذلك ايضا فى تنافس رأس المال الأجنبى فى مصر ، وفى ذلك الخصوص اعلن بعض الأجانب آراءهم فمثلا كان « جان جدعون » أحد كبار التجار الأجانب فى مصر وعضو بمجلس ادارة الغرفة المصرية التجارية ، رأى ان دوام الثقة المالية فى مصر كى يتم الرواج يتطلب تسهيل الأعمال وعدم

ارهاقها ابقاء لرؤوس الاموال الاجنبية المستثمرة فى مصر أو لجلب غيرها من الخارج مما يعود على البلاد بالرخاء ، اما ارهاقها بفرض الضرائب عليها فسيكون من شأنه سحبها من السوق المصرية وتعرضها لصدمة قوية لا تتحملها البلاد ، وتكون سببا فى وقوع كارثة مالية يشمل ضررها الجميع(٢٥) .

كما كان كبار التجار يرون ان الضريبة الجمركية التى كانت قبل ذلك ٨٪ ثم اصبحت ٣٥٪ بعد عام ١٩٣٧ م سوف تكون عبئا كبيرا ، ولكن « سلفاتور شيكوريل » احد التجار المرموقين كان يرى خلاف ذلك حيث راى ان هذه الضريبة لا يتحملها التجار انفسهم بل يتحملها المستهلكون اذ انها تضاف على اثمان البضائع ، فاضافة الضرائب الجمركية الى الضرائب الجديدة ليس معناه ان التاجر هو الذى يتحمل دفع هذه الضرائب ، وان نسبة ضريبة الدخل وهى ٧٪ نسبة عادلة ومعقولة بخلاف ما يرى تجار آخرون »(٢٦) .

ويبدو ان المخاوف التى ابداها بعض اصحاب رؤوس الاموال الاجانب دفعت الحكومة المصرية للبحث عن وسائل لتشجيع الاستثمار فى مصر عن طريق تقديم بعض الاعفاءات الضريبية ، وعلى هذا فمنذ عملت لجنة الضرائب والمناقشات البرلمانية على وضع مشروع قانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ م اهتمت بالاعتدال فى تحديد سعر الضريبة ، وكان من الاسباب التى استندوا اليها فى ذلك ، الرغبة فى طمانة اصحاب رؤوس الاموال الاجنبية عند بداية فرض الضريبة حتى يقبلوا على استثمار رؤوس اموالهم المنقولة ، لكن لابد من الاعتراف بانه كان لتاثير الراسماليين من اصحاب الشركات والبنوك وغيرهم خاصة الاجانب منهم اثر فى التزام المشرع جانب القصد والاعتدال

فى تحديد سعر الضريبة(٢٧) ، لذا كانت المادة الخامسة من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ م التى تعفى من الضريبة الارباح والفوائد وغيرها مما تنتجه القيم المنقولة الأجنبية التى يتحتم على شركات التامين ان تودعها وان تبقيها مودعة فى الخارج(٢٨) .

وبمقتضى هذا القانون اصبحت الضريبة تسرى على الايراد الناتج عن تفاعل راس المال والعمل معا ، ومن ثم فان الايراد الناتج عن راس المال البحت يخضع لضريبة القيم المنقولة مثل حصة الشريك الموصى ، والايراد الناتج عن العمل البحت يخضع لضريبة كسب العمل مثل مرتبات العاملين فى الشركات ، اما الايراد الناتج عن تفاعل راس المال والعمل معا فهو يخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية كارباح المنشآت التجارية والصناعية(٢٩) .

ويمكن تقسيم الضرائب فى مصر خلال الفترة الى الانواع التالية :

١ ـ الضريبة على ايرادات رؤوس الأموال المنقولة :

وهى اهم انواع الضرائب التى صدر بشأنها القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ م الخاص بضريبة رؤوس الأموال المنقولة ، على ان تسرى اعتبارا من اول سبتمبر ١٩٣٨ م على جميع ايرادات رؤوس الأموال المنقولة وهى تسرى على الارباح والفوائد وغيرها مما تنتجه الأسهم على اختلاف انواعها وحصص التاسيس بالشركات والمنشآت المالية والصناعية والتجارية ، وحصص الشركاء الموصين فى شركات التوصية ، وعلى فوائد السندات التى تعقدها الشركات (المادة الاولى من القانون المذكور) ، وهى بذلك تسرى على نوع معين من ايرادات استثمار راس المال البحت الذى لم يمتزج بالعمل ، وهذه الضريبة

لا تسرى على ما يجعل من الاستهلاكات اثر ببيع بعض ممتلكات الشركة ، ولا تسرى على الشركات الحاصلة على امتياز من الحكومة او الهيئات العامة متى اثبتت ان استهلاك كل او بعض راس المال بسبب تسديد قيمة الاسهم او اتلاف لحق بممتلكات الشركة او بسبب تسليمها فى نهاية مدة الامتياز الى الهيئة المانحة له (المادة الثانية)(٣٠) ، وقد عامل القانون الشركات والمنشآت الأجنبية التى تعمل فى مصر فيما يتعلق بتطبيق الضريبة معاملة الشركات المصرية ، واذا كانت لها اعمال خارج مصر ولا تضع لها ميزانية مستقلة فان الضريبة تسرى على الجزء الذى يعتبر مخصصا للأعمال التى تباشر فى مصر من راس المال(٣١) .

اما بالنسبة لسعر الضريبة فقد حدد بعشرة فى المائة من الايرادات التى تسرى عليها الضريبة مؤقتا ، ولا تحصل الضريبة فى سنتى ١٩٣٨ م و ١٩٣٩ م الا على اساس ٧٪ ثم على اساس ٨٪ ابتداء من ١٩٤٠ م و ٩٪ ابتداء من ١٩٤١ م و ١٠٪ ابتداء من ١٩٤١ م(٣٢) ، وفى عام ١٩٤٢ م زيد سعر الضريبة على ايرادات رؤوس الأموال المنقولة التى كانت مقررة بالمواد ٧ و ١٥ و ٣٧ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ م الى ١٢٪ اعتبارا من أول يناير ١٩٤٢ م(٣٣) ، وفى عام ١٩٤٦ م مع انتهاء الحرب تأثرت الضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة برفع سعرها من ١٢٪ الى ١٣٪ نتيجة لهبوط الاسعار ونقص الارباح(٣٤) .

وتعد من الشركات التى تعمل وحدها كل شركة اجنبية غرضها استثمار منشأة فى مصر ولو كان مقرها الرئيسى فى الخارج وهى خاضعة لضريبة القيم الاجنبية(٣٥) .

ولا شـــك ان المبدا الذى تضـــمنه المشـــروع بعدم الجمع بين الضـــريبة على ايراد القيم المنقولة والضـــريبة على الارباح يمكن الاعتراض عليه بانه متى التزم شخص مقيم فى مصـــر بان يؤدى الضـــريبة على الايراد الذى توزعه شـــركة اجنبية لها فرع فى مصـــر عن اســـهمها فان هذا الالتزام معناه تعدد الضرائب بالنسبة له ، ولكن لما كان ايراد الاســـهم الناتج مما تكســـبه المنشـــآت القائمة فى مصـــر قليل القيمة عادة فانه لاباس من عدم الالتفات الى مثل هذا الاعتراض .

ونجد مما ســـبق أن ضـــريبة القيم المنقولة تســـرى على كل ما يســـتولى عليه المصـــريون أو الأجانب المقيمون فى مصـــر من أرباح وفوائد واســـتهلاكات تدفعها الشـــركات أو المنشآت الأجنبية ، وكذلك على ما يســـتولون عليه من الفوائد والايرادات وغيرها مما يملكون من الاورق المالية الأجنبية عامة من ســـندات وقيم مالية حكومية او غير حكومية .

ويتضح من ذلك ان المشـــرع قد اخضـــع للضـــريبة على ايرادات القيم المنقولة ما توزعه الشـــركات الأجنبية على المصريين والأجانب المقيمين فى مصـــر ســـواء كانوا اشخاصا طبيعيين او اعتباريين(٣٦) .

اما بالنسبة للأموال الأجنبية المودعة فى البنوك بمصر فان القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ م قد ادخلها ضـــمن اطار وعاء هذه الضـــريبة (المادة ١٣) ، اما فى حالة البنوك الاجنبية التى يمتد نشـــاطها الى الخارج وكانت كثيرة فى مصـــر آنذاك فان القانون نص على اســـتحقاق الضـــريبة على نسبة ما توزعه على مســـاهميها ، وحتى لا يحدث ازدواج ضريبى ، ونظرا الصعوبات التى واجهتها تلك البنوك ومصـــلحة الضـــرائب فقد عدل القانون

عام ١٩٤١ م واعتبرت المصارف الأجنبية التى يمتد نشاطها للخارج تدفع ضريبة القيم المنقولة على مبلغ يعادل صافى الأرباح بعد استبعاد نسبة ١٠٪ تعد لتكوين احتياط خاص لتغطية ما قد يصيب المصارف من خسارة فى مصر(٣٧) ، وفى بعض الأحيان كان الاجانب يتهربون من دفع ما عليهم من تلك الضرائب لوجود بعض الثغرات فى قنون ١٩٣٩ م وهى عيوب ساعدت الاجانب على التضليل فى دفاترهم ، فكان يطلب من البنوك المودعة لديها اسهم ضمان العضوية ان تقوم بتوريد تلك الأسهم لايداعها حافظة الاوراق المالية لمصلحة الضرائب بالبنك الأهلى المصرى ، حيث ان هذه الاسهم من ذمة المدينين يصح التنفيذ عليها قهرا وفاء لمطلوبات الضرائب(٣٨) .

٢ ــ الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية :

تخضع ارباح الشركات والمنشآت الأجنبية المستغلة فى مصر للضريبة فيها اخذا بمبدا اقليمية الضريبة او مبدا التبعية الاقتصادية ، وهذه الشركات قد تدفع الضريبة على نفس هذه الارباح فى بلدها الاصلى مرة اخرى اذا كان المستثمر اجنبيا(٣٩) ، واعتبارا من أول سبتمبر ١٩٣٨ م اصبحت الضريبة سنوية على ارباح المنشآت التجارية والصناعية والمناجم(٤٠) ، وفى نفس العام رفضت لجنة الضرائب أن تتبنى مشروع ضريبة الباطنطا خاصة بعد أن تغيرت الظروف وحصلت مصر على استقلالها المالى بمقتضى معاهدة مونترو ، حيث ذكرت اللجنة ان المشروع المشار اليه كثير العيوب لأن قيمة الاماكن المؤجرة لا تنهض فى الواقع على دليل صحيح على مقدار الارباح(٤١) ، وقد سوت معاهدة مونترو بين الشركات المصرية والأجنبية فى ضريبة الارباح التجارية والصناعية حيث نص القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ م بأنه ليس مجحفا

بالشركات الأجنبية بل هو تشريع حديث مقتبس من القانون المالى الفرنسى(٤٢) .

أما عن سعر هذه الضريبة كما هو وارد فى القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ م (مادة ٣٧) هى ١٧٪ ضريبة اصلية و١٠½٪ ضريبة دفاع و ١٫٧٪ ضريبة بلدية و ٨٪ ضريبة أمن قومى و ٢½٪ ضريبة جهاد على صافى الربح الذى يجاوز ٥٠٠ جـم فى السنة (جملتها ٣٨٫٧٪)(٤٣) ، إلا انه صدر مشروع بقانون عام ١٩٤٢ م يبين انه تمت زيادة سعر الضريبة الخاصة بالقيم المنقولة وضريبة الأرباح التجارية والصناعية الى ١٢٪(٤٤) ، وهذه الزيادة كما نلاحظ تخص القيم المنقولة ، ولا تنطبق على ضريبة الأرباح التجارية والصناعية حيث أنها لا تتفق معها كما سبق .

ومما لا شك فيه ان وضع السعر النسبى يعكس مدى الاثر الذى كان لأصحاب رؤوس الأموال على المشرع الضريبى وهو بصدد تنظيم هذه الضريبة لأول مرة عام ١٩٣٩ م ، ورغم ان المشرع زاد من هذا السعر فى الفترة اللاحقة ، فانه ظل سعرا نسبيا يعامل به جميع الممولين(٤٥) ، ولظروف الحرب العالمية الثانية وظهور ارباح استثنائية كبرى نشأت عنها ، فقد ظهرت ضريبة أرباح الحرب التى هى جزء من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية ، وهذه الضريبة الجديدة جاءت محطمة لآمال أصحاب رؤوس الاموال(٤٦) .

ومن أهم شروط سريان ضريبة الأرباح التجارية والصناعية هو تحقيق الربح عن طريق منشأة مستقلة فى مصر بمعنى أن تكون هناك منشأة او فرع للشركة الأجنبية أو وكالة لتحقيق الربح الا ان مصلحة الضرائب رأت آنذاك ان

العبرة ليست بالمنشاة انما العبرة بالواقعة المنشئة للضريبة فعلا (اى حدوث ارباح نشات عن منشاة تجارية او صناعية فى مصر وان عدم وجود فرع او توكيل لشركة اجنبية فى مصر لا يمنع خضوع الارباح التى تحققها هذه الشركة المحلية ، حيث تقوم الضريبة على اساس مكانية القانون او اقليميته ، وقد اخذ القضاء المصرى بهذا فى اكثر من حكم ، فقد حدث ان تعاقدت « شركة الفرال نان هوجاردن نوند » شركة مساهمة اجنبية مركزها بلجيكا مع « شركة التجارة للأقطان » شركة مساهمة مصرية مركزها الاسكندرية — على شراء ٢٥٠ بالة من القطن المصرى وتوريدها للشركة الاجنبية بالخارج ، وبعد اتمام عملية الشراء قامت الحرب فلم تتمكن من تصديره للخارج وقامت ببيعه فى السوق المحلية ، ولكن بعد ان كانت الاسعار قد ارتفعت ارتفاعا شديدا فحققت الشركة الاجنبية من ذلك ارباحا طائلة ، لذلك رات مصلحة الضرائب اخضاع هذه الارباح للضريبة ، وقد طعنت الشركة فى اجراءات مصلحة الضرائب امام القضاء بحجة انها شركة مساهمة بلجيكية تخضع للضرائب البلجيكية فضلا عن انها ليس لها منشاة فى مصر بالمعنى المفهوم ، وقد اصدرت محكمة استئناف الاسكندرية حكمها لصالح الشركة(٤٧) ، والحقيقة ان بيع جزء من القطن فى مصر فى تقديرى يعتبر نوعا من القيام بعملية تجارية وتحقيق ربح فيها ، وبالتالى استخدمت السوق المصرية كاية منشاة او شركة داخل مصر فكان يتعين والحال كذلك خضوع الجزء المباع فى مصر للضريبة .

وقد امتدت احكام ضريبة الارباح التجارية والصناعية لتشمل ارباح اصحاب الحرف والمناجم والمحاجر وارباح الاتجار فى العقارات وتقسيم اراضى البناء ثم بيعها(٤٨) .

كما سرت ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على الشركات المساهمة وعلى السمسرة وسماسرة الاوراق المالية والوكلاء بالعمولة(٤٩) .

٣ — الضريبة على الأطيان :

اهتمت الحكومة بهذه الضريبة ايضا لانها كانت مخصصة لضمان فوائد الدين العام ، ودخلت ايرادات الاراضى الزراعية ضمن الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، وتم تنفيذ هذا التعديل ابتداء من عام ١٩٣٧ م(٥٠) ، ثم صدر القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ م بفرض ضريبة على الايجار السنوى لجميع الأراضى المنزرعة والقابلة للزراعة(٥١) .

وقد عملت الدولة على اعادة تقدير قيم ايجارات اراضى بعض المديريات بعد تصفيتها بمشروعات عامة والنظر فى تعديل الضرائب عليها(٥٢) ، فقد اختلف الايجار السنوى المقدر للاراضى الزراعية من مديرية الى اخرى وان تساوت نسبة الرسوم الاضافية المقررة على ضريبة الاطيان بجميع المديريات وهى ١١٪(٥٣) ، وكانت هذه الضريبة تسرى على كل من يستأجر ارضا زراعية ويؤجرها للغير مجزاة او صفقة واحدة(٥٤) وانطبق على شركات الأراضى الزراعية فى مصر — وهى غالبا أجنبية — مثل شركة اراضى الشيخ فضل(٥٥) .

وقد وقف كبار الملاك ضد اى تشريعات تحاول تخفيف العبء عن كاهل صغار المزارعين ، فعندما طالب احد النواب عام ١٩٤٢ م باصلاح نظام ضرائب الاطيان الذى لا يفرق بين من يملك فدانا ومن يملك الف فدان بحيث توضع الضريبة على اساس التدرج فى الملكية قاطعة اصحاب المصالح الزراعية فى

المجلس(٥٦) ، ومن الملاحظ ان هناك فائدة تعود على كبار الملاك من عدم تدرج الضريبة فى الملكية ، وهذا من شأنه أن الفائدة تعود ايضا على الأجانب خاصة أصحاب الشركات الزراعية وذوى الملكيات الكبيرة .

٤ ـ ضرائب اخرى :

أهمها ضريبة الانتاج مثل ضريبة الكحول والمشروبات الروحية فى مصر(٥٧) ، وضريبة الملاهى ، وضريبة الماكينات الخاصة بدور السينما والملاهى(٥٨) ، والرسوم الجمركية التى زادت مع انتهاء الحرب العالمية الثانية وعلى الأخص رسم الدخان ، حيث وجدت الحكومة فى سلعة الدخان موردا ماليا خصبا خاصة فى فترة الحرب(٥٩) ، ولارتفاع الرسوم الجمركية على الدخان عمل التجار على استبدال الدخان الصينى واليابانى الرخيص بالدخان البلقانى ، مما اثر على اسواق تصدير السجاير المصرية المشهورة(٦٠) ، كما اخضع القانون الشركات الاجنبية فى مصر لرسم الدمغة(٦١) ، وكذلك ضريبة شركات الملاحة الاجنبية(٦٢) .

اما بالنسبة لشركات الطيران الأجنبية التى تعمل فى مصر فقد اخضعها القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ م لضريبة ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وضريبة الأرباح التجارية والصناعية(٦٣) .

والخلاصة ان راس المال الأجنبى الذى فرضت عليه الضرائب تمثل فى :

١ ـ الشركات الأجنبية التى يقتصر نشاطها على مصر ، وهى الشركات التى تقوم بعمليات استغلال فى مصر حتى

وان كان مركزها فى الخارج ، وقد سوى المشرع بينها وبين الشركات المصرية من حيث الضرائب(٦٤) .

٢ ـ الشركات الاجنبية التى تزاول نشاطها داخل وخارج مصر ، وقد وجد المشرع المصرى صعوبة فى خضوع هذه الشركات للضريبة خوفا من الازدواج الضريبى وقد اشترط فى ذلك ان تتخذ الضريبة على اساس راسمال هذه الشركات ، ويرجع فى ذلك الى ميزانيات الشركة(٦٥) .

٣ ـ الشركات الأجنبية التى تزاول نشاطها خارج مصر فقط ، وهى لا تخضع للضريبة المصرية على ايرادات القيم المنقولة نظرا لانتفاء علاقتها بمصر ، ولكن متى توافرت هذه العلاقة خضعت للضريبة وذلك حينما يكون المنتفع مصريا أو اجنبيا مقيما فى مصر(٦٦) .

وأهم هذه الأنواع هو النوع الأول (ضريبة ايرادات رؤوس الاموال المنقولة) ، وذلك لأنها تؤخذ من راس المال نفسه ؛ فهى اكثر قيمة اذا ما قورنت بالضريبة التى تؤخذ على الأرباح والفوائد .

الباب الثانى
هوامش الفصل الأول

(١) مصطفى رياض بسيونى ، راؤول مرجون : مجموعة القوانين والقرارات المصرية ، مرجع سابق ، ص ١ ، ٥ ، ١٧٨/٦ محاكم مختلطة .

(٢) الوقائع المصرية ، عدد ١٠ فى ١٩٣٨/٨/٢٩ ، وانظر ايضا : مصطفى رياض بسيونى ، راؤول مرجون : المرجع السابق ، ص ١٧٨/١٣ محاكم مختلطة .

(٣) وينقل الى المحاكم المختلطة ابتداء من تاريخ العمل بهذا القانون ما احتفظت به المحاكم القنصلية من الاختصاص فى أمور الأحوال الشخصية فى مصر بمقتضى حق الخيار المنصوص عليه فى المادة التاسعة من اتفاقية ٨ مايو ١٩٣٧ الخاصة بالغاء الامتيازات الأجنبية فى مصر ، وتحال القضايا القائمة حتى هذا التاريخ امام المحاكم القنصلية الايطالية الى المحاكم المختلطة لكى تواصل النظر فيها بالحالة التى تكون عليها وتصدر الحكم فيها نهائيا — محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٦ ، ١٩ يونية ١٩٤٠ جلسة ١٩ يونية ١٩٤٠ ، وثيقة ٢٧ .

(٤) مجلس النواب ، جلسة ٢٦ فى ٣ ، ٤ ، ١٩٤٢/٨/٥ ، ص ١١٦٠ .

(٥) د . على لطفى : التطور الاقتصادى ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٣٢٩ .

(٦) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة ٢٩ يونية و ٣ ، ٤ ، ٨ ، ١٠ ، ١٥ ، ٢٩ يولية ١٩٤٠ ، جلسة ١٥ يولية ، وثيقة ١ مذكرة مرفوعة الى مجلس الوزراء — وقد كانت الديون العقارية قد صادفتها بعض الازمات منها الأزمة العقارية التى بلغت ذروتها عام ١٩٣٢ ورأت الحكومة عونا للثروة العقارية التى تهددها البنوك العقارية أن تصدر أذونات على الخزانة المصرية قيمتها ٣½ مليون ج . م ، منها مليون ج.م تستهلك فى عشر سنوات وفائدتها ٤½٪ ، وبهذا استقلت

الدولة الأموال المدخرة فى البلاد لصيانة الثروة الزراعية من الضياع ، انظر ، د . نبيل عبد الحميد : النشاط الاقتصادى للاجانب ، مرجع سابق ، ص ١٠٧ .

(٧) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة ٢٩ يونية و ٣ ، ١٠ ، ١٥ ، ١٩ يولية ١٩٤٠ ، جلسة ١٥ يولية ، ونبذة بشأن المذكرة المرفوعة الى مجلس الوزراء ، ومشروع الاتفاق الخاص بالدين المصرى العام ، والتصريح ، وكذلك المرسوم بقانون بالموافقة على الاتفاق الخاص بالدين المصرى العام ، وايضا المرسوم بقانون الخاص بالدين المضمون والممتاز والموحد فى ١٩٤٠/٧/١٠ — انظر الملحق رقم ١ .

(٨) د . محمود متولى : تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى خلال الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ — ١٩٤٥ ، طبعة اولى ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٧٧ ، ص ٩٧ .

(٩) مجلس النواب ، جلسة ٢٨ فى ١٩٤٦/٧/١ ، ص ٢٩٩٨ ، وانظر ايضا : عبد النبى حسن يوسف ، عبد الحميد الحسينى هاشم : الاقتصاديات المعاصرة ، طبعة ثانية ، مكتبة عين شمس ، ١٩٧٧ ، ص ١٢٥ .

— تخصص هذه القروض لاستهلاك الدين العام ، فالسنوات ١٩٤٥ / ١٩٤٨ ، ١٩٥٥ ، ١٩٦٢ هى سنوات استهلاك الدين العام تنتهى فى سنوات ١٩٤٦ ، ١٩٥٠ ، ١٩٥٨ ، ١٩٧٣ على التوالى .

(١٠) حسنين كروم : مستقبل القوى السياسية فى مصر بعد ظهور الوفد ، دار مأمون للطباعة ، ١٩٧٧ ، ص ٩٨ .

(١١) مجلس النواب ، جلسة ٢٨ فى ١٩٤٦/٧/١ ، ص ٢٩٩٩ ، وانظر ايضا : د . لبيطة : تاريخ مصر الاقتصادى ، مرجع سابق ، ص ٥٧٢ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ .

(*) انظر فى ذلك فصل البنوك من هذا الباب .

(١٢) احصاء شركات المساهمة التى يوجد استغلالها الرئيسى فى مصر ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٨ ، انظر ايضا : المقطم ، عدد ١٦١٢٩ فى ١٩٤١/٣/٢٥ .

(١٣) محفظة ١ مصلحة الشركات ، عقود امتياز شركات قديمة ، ملف ١٨٤/ ١/١٦٠ ، ملف ١٣٥ عقد امتياز ، عقد تأسيس الشركة المصرية لصناعة المنسوجات ونظامها الاساسى فى ١٩٣٤/٣/١ .

(١٤) محفظة ٢٦٧ عابدين ، مالية ، بنوك وشركات ، عقد تأسيس الشركة المصرية للنقل على الطرق ونظامها الأساسي عام ١٩٤٣ .

(١٥) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٥ ، أنظر أيضا : مجلس النواب ، جلسة ٥٠ في ١٩٤٤/٧/١١ ، ص ٢١٦١ — (المادة ٤٠ من القانون التجاري الأهلي ، والمادة ٤٦ من القانون التجاري المختلط) .

(١٦) مجلس النواب ، جلسة ٣٢ في ١٩٤٠/٣/١٣ ، ص ١٠٢١ .

(١٧) مجلس النواب ، جلسة ٨٤ في ٦ ، ١٩٤١/١٠/٧ ، ص ٢٤٢٩ .

(١٨) النشرة الاقتصادية الاسبوعية ، العدد الثاني في ١٩٣٨/١/١٣ ، ص ١٢٧ ، ١٢٨ ، شركة أراضي كفر الزيات .

(١٩) نفس المصدر ، العدد الاول في ١٩٣٨/١/٦ ، ص ٧١ شركة تشغيل السبك .

(٢٠) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة من ١٩ الى ٣١ مارس ١٩٤١ ، جلسة ١٩٤١/٣/٢١ ، وثيقة ٥ مرسوم بتأسيس الشركة الصناعية للخيوط والغزل والمنســـــوجات .

(٢١) مجلس النواب ، جلسة ٧ في ١٩٣٨/١٢/١٩ ، ص ٢٢٦ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٨ .

(٢٢) محافظ مجلس الوزراء : جداول أعمال ، محفظة ١ ، ٢ ، ٣ ، ١٩٣٩/٩/٧ جلسة ١٩٣٩/٩/٧ ، وثيقة ٦٧ بشأن تأليف لجنة للنظر في شئون الانتاج الصناعي بعد قيام الحرب .

(٢٣) د . محمد احمد الرزاز : رؤية لمستقبل دور الضرائب في تمويل الانفاق العام في البلاد الآخذة في النمو — مع التطبيق على مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٢ ، ص ٣٨ .

(٢٤) مصطفى كامل منيب : مجموعة القوانين المصرية — قوانين الضرائب المنقولة — رسم الدمغة والايلولة على الشركات ج ١ ، دار الفكر العربي ، ١٩٤٩، ص ١٢ .

(٢٥) المقطم ، عدد ١٥٣٤٣ في ١٩٣٩/١/١٩ .

(٢٦) ومن طريف ما يروى عن شيكوريل أنه يقول : « ان الكتب السماوية تقضي بنزول اصحاب الأموال والأملاك عن عشر دخلهم للاعمال الخيرية ، فاذا كان

الناس لا يعلمون ذلك الآن فيا من يأس من فرض ٧٪ من الدخل تؤخذ بقوة القانون لنفع الوطن والصرف منها لخدمة مصالح البلاد ، انظر فى ذلك : المقطم ، عدد ١٥٢٤٦ فى ١٩٣٩/١/٢٢ .

(٢٧) د . حسين خلاف : تطور الايرادات العامة فى مصر ، دار الرائد للطباعة ، مصر ١٩٦٦ ، ص ١٢٠ .

(٢٨) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة ٢١ يناير ١٩٣٩ ، جلسة ١٩٣٩/١/٢٢ ، وثيقة ١ .

(٢٩) د . عبد القادر حلمى : الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، دار النهضة العربية ، ١٩٨١ ، ص ٨ .

(٣٠) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة ٢١ يناير ١٩٣٩ ، وثيقة ١ مشروع قوانين اقترحها البرلمان ، وانظر ايضا : قطب ابراهيم محمد : الموازنة العامة للدولة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ ، ص ٢٥٥ ، وكذلك : حسن الفكهانى : قوانين الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة والارباح التجارية والصناعية وكسب العمل ، دار الميثاق للطباعة ، القاهرة ، ص ٧ .

(٣١) مجلس النواب ، جلسة ٢١ فى ١٩٣٩/١/٢٢ ، ص ٧٧٠ ، وانظر أيضا : مصطفى كامل منيب : المرجع السابق ، ص ١٢ .

(٣٢) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١٠ ، ١٢ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ابريل ١٩٤٠ ، جلسة ١٩٤٠/٤/١٠ ، وثيقة ٢ ، وانظر أيضا : مصطفى رياض بسيونى ، راؤول فرجون : المرجع السابق ، ص ١٣٢/٢ — ١ ضريبة رؤوس الأموال المنقولة .

(٣٣) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة ٢١ مايو ، ٧ يونية ١٩٤٢ جلسة ٧ يونية ، وثيقة ٢١ .

(٣٤) مجلس النواب ، جلسة ٤١ فى ١٩٤٦/٧/٢٤ ، ص ٣٦٤٤ .

(٣٥) على مجاهد شاهين : مجموعة قوانين ضرائب الدخل فى مصر — القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، مكتبة شاهين ، طنطا ، ١٩٨٠ ، ص ٩ .

— تؤدى القيمة الضريبية لمصلحة الضرائب فى خلال ١٥ يوما من تاريخ الاستحقاق او على الاكثر فى بحر ٦٠ يوما .

(٣٦) د . حسن محمد كمال ، د . صلاح الدين ابراهيم صالح : الضريبة

على ايرادات رؤوس الأموال المنقولة ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ٤٠ ، ٤١ .

(٣٧) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٢١ يناير ١٩٣٩ ، وثيقة ١ ، وانظر أيضا : د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ١١٦ ، ١١٧ .

(٣٨) وقد حدث ذلك كثيرا للأجانب مثل : يوسف وأتورى وجوستاف ويكس الممولين بشركة النيل للمنسوجات وأعضاء مجلس ادارتها ، وكذلك الشركة التجارية الاقتصادية ، انظر : محفظة ٢٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٧٩/٣ ج ٣ ، وثيقة ٢٠ ، ٢١ شركة النيل للمنسوجات .

(٣٩) حسن محمد العزباوى : الأصول العلمية للضرائب ، طبعة أولى ، مطبعة المليجى بالجيزة ، ١٩٧٤ ، ص ١١٧ .

(٤٠) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٢١ يناير ١٩٣٩ ، وثيقة ١ (المادة ٣٠ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩) ، وانظر أيضا : مصطفى رياض بسيونى ، راؤول فرجون : المرجع السابق ، ص ١٣٢/٦ — ١ ضريبة رؤوس الأموال المنقولة .

(٤١) د . حسين خلاف : صفحات من تاريخ مصر المالى المعاصر ، ص ١٢٣ ، ١٢٤ — صدرت ضريبة البطاطا عام ١٨٩١ والغيت عام ١٨٦٢ ثم اقرها مجلس الوزراء عام ١٩٣٢ .

(٤٢) حسن الفكهانى ، عبد المنعم حسنى : الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض المصرية منذ انشائها عام ١٩٣١ ج ٧ ، (الاصدار المدنى) الدار العربية للموسوعات ، القاهرة ١٩٨٢ ، ص ٣٥١ .

(٤٣) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٢١ يناير ١٩٣٩ ، وثيقة ١ ، وانظر أيضا : قطب ابراهيم محمد : المرجع السابق ، ص ٢٥٧ .

(٤٤) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٢١ مايو ، ٧ يونية ١٩٤٢ جلسة ٧ يونية ، وثيقة ٢١ مشروع قانون رقم ٠٠٠٠٠ عام ١٩٤٢ .

(٤٥) د . محمد احمد الرزاز : المرجع السابق ، ص ٥٤ .

(٤٦) المقطم ، عدد ١٦٠٥١ فى ١٩٤١/١/٤ ، عدد ١٦٠٩٠ فى ١٩٤١/٢/١٤ .

(٤٧) د . عبد القادر حلمى : المرجع السابق ، ص ١٨ ، ١٩ .

(٤٨) د . حسين خلاف : المرجع السابق ، ص ١٢٤ .

(٤٩) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة ٢١ يناير ١٩٣٩ ، جلسة ١٩٣٩/١/٢٢ ، وثيقة ١ ، وانظر ايضا : حسن الفكهانى : قوانين الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة ، مرجع سابق ، ص ٢٢ ، ٢٣ .

(٥٠) محفظة ٤١ عابدين ، مجلس الوزراء مذكرات وتقارير : من صندوق الدين والدين المصرى ، وثيقة بدون رقم .

(٥١) قطب ابراهيم محمد : المرجع السابق ، ص ٢٥٢ ، وانظر ايضا :
Charles Issawi : Op. Cit., P. 42.

(٥٢) محفظة ٤ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، جلسة ١٩٤١/٨/٤ ، وثيقة بدون رقم .

(٥٣) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة ٧ ، ٩ سبتمبر ١٩٣٩ ، وثائق من ٤٣ الى ٤٨ ، وكذلك : محفظة ١٨ ديسمبر ١٩٣٩ ، وثيقة ٦٤ الرسوم المقررة على ضريبة الاطيان بالمديريات .

(٥٤) نفس المصدر ، محفظة ٢١ يناير ١٩٣٩ ، وثيقة ١ ، وانظر ايضا : حسن الفكهانى : المرجع السابق ، ص ٢٢ ، ٢٣ .

(٥٥) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ١١٦ .

(٥٦) د . عاصم الدسوقى : كبار ملاك الاراضى الزراعية ، مرجع سابق ، ص ٣٠٣ .

(٥٧) محفظة ٥٠٣ عابدين ، شكوى من أصحاب معامل المشروبات الروحية بالقطر المصرى الى رئيس الديوان الملكى بشأن تنفيذ القانون ٣٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بغلق ما يقرب من ٩٩ محلا لبيع المشروبات الروحية .

(٥٨) نفس المصدر ، شكوى من أصحاب ومديرى سينما اللبان وسينما محمد على بدمياط الى رئيس الديوان الملكى بشأن الضرائب الجديدة على الملاهى .

(٥٩) قدرت الزيادة فى الرسوم الجمركية فى ميزانية ١٩٤٧/٤٦ بنحو ٤٢٢٠٠ جنيه ، محفظة ٢٠ عابدين ، رئاسة مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، مشروع ميزانية الدولة ١٩٤٧/٤٦ ، ص ٣٨ ، وانظر ايضا : د . حسين خلاف : المرجع السابق ، ص ٢٠٢ ، ٢١٤ ، ٢٢٠ ، وانظر فى ذلك ايضا : تطور الايرادات العامة فى مصر الحديثة ، للمؤلف نفسه ، مرجع سابق ، ص ٢٠٦ ، ٢٠٧ .

(٦٠) Charles Issawi ; Egypt An Economic and Social analysis, Op. Cit., P .86.

(٦١) مصطفى الصياد : الموسوعة الضرائبية الدائمة للقوانين والقرارات والكتب الدورية والمنشورات والتعليمات الفنية الخاصة بمصلحة الضرائب — المجموعة الرابعة عن عام ١٩٥١ ، دار الفكر العربى ، ص ٢١٥ ، ٢١٧ .

(٦٢) د . عبد القادر حلمى : المرجع السابق ، ص ٢١ .

(٦٣) محفظة ٢٠ عابدين ، رئاسة مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، مذكرة مرفوعة الى مجلس الوزراء عن مشـــــروع ميزانية الدولة ٤٤ / ١٩٤٥ ، ص ١٦ .

(٦٤) د . شريف رمسيس تكلا : نظام الضرائب على الدخل فى مصر ، دار الفكر العربى ، ١٩٧٩ ، ص ٤٥ .

(٦٥) د . حسين محمد كمال ، د . صلاح ابراهيم صالح : المرجع السابق ، ص ٢٧ — ٣٠ .

(٦٦) د . شريف رمسيس تكلا : المرجع السابق ، ص ٤٥ ، ٤٦ .

الفصـــل الثـــانى

الاستثمارات الأجنبية فى مجـال الانتاج

اولا ــ فى مجـــال الزراعـــة :

كان موقف الاجانب من امتلاك الأراضى الزراعية فى مصـــر بشـــكل عام مرتبطا بالموقف السـياسى صـــعودا وهبوطا بعد معاهدة مونترو ١٩٣٧ م فنجد ان ملكياتهم انخفضت انخفاضا كبيرا بما يعادل نحو ٠٠٠ر٧٠ فدان من قيمة الملكية الاجنبية(١) ، وفى سنة ١٩٣٨ م اســتمر عدد الاجــانب وملكياتهم للأراضى الزراعية فى مصــر فى الانخفاض فقد بلغ عـــدد الملاك الأجانب نحو ٥٠١٢ اجنبيا يملكون مســاحة قدرها ٦٥٦ر٤٠٣ فدانا اى ان متوســـط الملكية الأجنبيــة بلغت ٥٤ر٨٠ فدان بينمـــا يملك ٢٢٨ر٤٧٦ر٢ مصـــريا نحو ٩٠٠ر٤٣٣ر٥ فدان فيكون متوســط الملكية المصـــرية ٩ر٣ فدان ، ولهذا كان الاتجـــاه لمحاولات حظر تملك الأجانب للأراضى الزراعيـــة فى مصر(٢) ، لأن فى امتلاك الاجانب للأراضى المصـــرية انخفاضـــا للمســتوى المعيشى للمصريين وتدميرا للاقتصاد المصرى وتعديا على حقوق المصريين .

غير أن الظروف الاستثنائية التى اوجدتها الحرب العالمية الثانية كان لها اثرها فى ملكية الأجانب فقد زاد عددهم ســنة

١٩٤٠ م الى نحو ٥٢٧١ مالكا اجنبيا . كما زادت ملكياتهم الى نحو ٤٠٨٫٦٨٣ فدان ، وعلى حين زاد عدد الملاك المصريين الى ٢٫٤٩١٫٢٧٥ انخفضت ملكياتهم الى ٥٫٤٣٢٫٣٢٨ فدان ، وبلغ متوسط ما يملكه الفرد الاجنبى ٧٧٫٥٣ فدان فى حين بلغ متوسط ما يملكه الفرد المصرى ٢٫١٨ فدان(٣) ، وبهذا فقد عادت الملكية الأجنبية الى الازدياد من جديد ، مما ادى الى صدور قانون فى سنة ١٩٤٢ م يقضى بمنع الاجانب أفرادا وشركات من تملك الاراضى الزراعية بمصر ؛ ولا يجوز لاى أجنبى أو شركة اجنبية او مختلطة استئجار أطيان زراعية عن مدة تزيد على تسع سنوات ، ويستثنى الاجانب أفراد وشركات الذين يشترون بالمزاد الجبرى الاطيان المرهونة لهم . ويجب على كل مشترى لأرض زراعية او متنفع بها أو مستاجر لها لمدة تزيد على تسع سنوات ان يقدم لاقلام المساحة مع العقد شهادة من وزارة الداخلية تثبت تبعيته للحكومة المصرية ، فان كانت شركة وجب عليها ان تقدم شهادة من وزارة التجارة والصناعة تحتوى على البيانات الخاصة بها المبينة فى السجل التجارى ، فاذا كانت الشركة غير مقيدة فى السجل وجب عليها ان تقدم شهادة من الوزارة المذكورة تثبت انها شركة وطنية وان اعضاءها جميعهم وطنيون(٤) ، وبالاضافة الى ذلك ونتيجة لزيادة ملكيات الاجانب من الأراضى الزراعية فى مصر نادى « حزب الفلاح الاشتراكى » بعدم السماح للأجانب بتملك الأراضى الزراعية فى مصر(٥) .

وفى سنة ١٩٤٤ م صدر اول اعتراف رسمى بان جوهر المسالة الزراعية فى مصر هو نظام توزيع الملكيات الزراعية حيث تبلورت المطالب عقب الحرب مباشرة بالعمل على زيادة الأرض القابلة للزراعة ، وتحريم ملكية الارض الزراعية على

الاجانب(٦) ، لقد كانت للأجـــانب خطورتهم فى تملكهم للأراضى الزراعية فى مصـــر ، حيث حاول بعض الأجانب اليهود حتى الأربعينات تملك مســاحات كبيرة من الأراضى فى مناطق الحدود بين مصــر وفلسطين او فى شــمال شــرق سيناء بلغت نحو ٢٣٨٠ فدانا بانتهاج اسلوب الاغراء والتحايل على الاعراب لبيع اراضيهم بأثمان مرتفعة بموجب عقود سجلت بمحكمة المنصــورة المختلطة ، وكان ذلك ضــمن المخططات اليهودية الصــهيونية للتوســـع فى المناطق المحيطة بفلسـطين مثل سيناء ، ثم تنازل هؤلاء اليهود عن العقود الى بنك الانجلو فلســطينى فى القدس كى يتمكن من الاستيلاء على هذه الاراضى ، ولكن الحكومة عارضت اى اجراء من شأنه اكتساب هؤلاء اليهود صفة الملكية ســواء بوضـــع اليد او ســـواه ، ولتحقيق هذا الغرض صدر القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٤٥ م لمواجهـــة مثل هذا المخطط الأجنبى الاستعمارى الذى يهدد حدود مصــر ولوضـــع حد للمحاولات اليهودية فى سبيل تملك الاراضى المصــرية ، وقد استمر نظر القضـــية حتى ١٩٤٧ م كما ظلت الحكومة عند موقفها من تملك الأجانب للأراضى المصرية خاصة فى المناطق الاستراتيجية الهامة عند الحدود(٧) وتكررت مطالبة اعضـــاء مجلس النواب سنة (١٩٤٥ م) بحظر تملك الاجانب للأراضى الزراعية فى مصر(٨) .

وفى عام ١٩٤٦ م وصـــل عدد الملاك الاجانب الى نحو ٤٥٥٢ مالكا اجنبيا ومســاحة الأرض التى يلمكونها نحـــو ١٩٢ر٣٥٧ فدان من جملة الأراضى الزراعيــة البــالغ قدرهـــا ١٤٣ر٩٠٣ر٥ فدان ، وكان من الأجـــانب ١٧ اجنبيـــا يملكون ٦٠٧ر١١٤ فدان فى حين كان هناك ١٨ مصـــريا ممن يملكون فوق الـــ ٢٠٠٠ فدان بلغت ملكيتهم نحو ٨٨٢ر٥٤ فدان(٩) اى ان متوسط ما كان يملكه الأجنبى ضعف ما يملكه المصرى من كبار الملاك .

والجدير بالذكر ان الاستثمار الزراعى فى مصر كان محدودا بالنسبة للاستثمارات الأجنبية الأخرى حيث كان يختلف عن غيره وذلك لضيق رقعته التى لم تكن تمتد الى اكثر من حدود الدولة - مصر - وهو بذلك يختلف عن غيره من انواع الاستثمارات الاخرى التى يمكن أن تمتد خارج حدود الدولة(١٠) اى أن الاستثمار الأجنبى فى مجال الزراعة اقل بكثير من الاستثمار فى المجالات الأخرى .

اما عن ملكية الشركات الزراعية الأجنبية فى مصر فكانت تمثل نوعا من الملكيات الزراعية الكبيرة ورغم انها تعتبر ملكيات اجنبية فى التصنيف الاجتماعى للملكيات الكبيرة ، فانها تختلف عن الملكيات الأجنبية الفردية التى تعتبر علاقة مباشرة فى استغلال الارض ، اما علاقة الشركات فكانت تدور حول البيع والشراء فى المقام الاول ، كما أن احقية الأجانب فى التملك العقارى بالاراضى الزراعية المصرية ترجع الى القانون الصادر فى ١٠ يونية سنة ١٨٦٧ م الذى اعطى فى مادته الاولى هذا الحق للأجانب(١١) ، وقد تكونت تلك الشركات برؤوس اموال اجنبية انجليزية وفرنسية غالبا ، ثم تعددت جنسياتها ثم اشترك راس المال المطى بجزء صغير وقد زاد عدد الشركات بعد الانتهاء من خزان أسوان سنة ١٩٠٤ م ثم استمر تطور شركات الاراضى صعودا وهبوطا وفقا للتطورات الاقتصادية والسياسية فى البلاد(١٢) مثل معاهدة مونترو سنة ١٩٣٧ م وبدء المطالبة بوضع التشريعات بحظر تملك الاجانب اراضى زراعية فى مصر ، فحتى تلك السنة (١٩٣٧ م) بلغ عدد شركات الاراضى الزراعية الاجنبية فى مصر نحو ٢٣ شركة(*) يمتلكها انجليز وفرنسيون وبلجيكيون وسويسرون والمان ومتمصرون ومن جنسيات اخرى مختلفة(١٣) .

وفى خلال تلك الفترة التى نحن بصـــــددها تأسست نحو خمس شركات أجنبية بالاضافة الى الشركات الموجودة من قبل .

وقد شــهدت هذه الشـــركات نهضة كبيرة خلال الأربعينات فقد بلغت ماكينها اكثر من ١٨٨٫٧٧٩ فدان ، كمــا وصـــلت استثماراتها الى ١٤ مليون جنيه فى عامى ١٩٤٥ م — ١٩٤٦ م بعد تدهور فى الثلاثينات(١٤) .

فاما عن الشــــركات التى كانت قائمة فى ظل الامتيازات فقد كان حجم ملكياتها كبيراً ، ويختلف من شــركة الى اخرى ومن سنة الى اخرى تبعا لعمليات البيع والشــراء ، فعلى ســبيل المثال لا الحصــر ، كانت شــركة الغربية تمتلك سنة ١٩٤٣ م نحو ٤٤٥٣ فدانا قيمتها ٤٢٨٫٣٢٠ ج . م ، وقدرت مســـاحة الاراضى التى تمتلكها شـــركة اراضى الدقهلية فى نفس السنة بنحو ٢٨٥٠ فدانا قيمتها نحو ١١١٫٢٠٧ ج . م ، وبلغت مساحة اراضى شــركة المباحث والاعمال المصـــرية خلال نفس السنة أيضا ١٥٢٫٩٤٠ فدانا عدا أراضى مبــان وممتلكات مبنية قيمتها ٧٥٧١ ج . م ، كما كان للشـــركة أملاك اخرى بتركيا ، واهم ممتلكاتها فى مصر هو تفتيش البسلقون(١٥) .

وكانت مســـاحة الاراضى التى تمتلكها شــركة الكروم والكحول المصــرية فى نهاية سنة ١٩٤٤ م نحو ٧٣٥٥ فدانا يقع معظمها بالقرب من قرية جاناكليس المتاخمة لترعة النوبارية(١٦) ، وملكية هذه الشـــركة كانت مقســمة الى قسمين : قسم بحرى وآخر قبلى ، كل منهما ينقســـم الى قطع صــغيرة تسمى نمر بلغ عددها تسع نمر ، ومساحة كل نمرة من ٥٠٠ الى ٦٠٠ فدان ، وكان يشــرف على كل قســم مديران اجنبيان احدهما فنى والآخر ادارى ، وكان المدير الفنى هو المســتر ايفانجلوس

داس M. Evangios le Vades وهو متخصص فى زراعة العنب ، وكان يقوم بالاشـــــراف على العمليات الزراعية وابلاغ تعليماته لنظار النمر(١٧) ، ومركز الشـــــركة الرئيسى بالقاهرة ولها فرع بالاســـكندرية ومكتب زراعة ابو المطامير والمزارع ببرج جاناكليس مركز ابو المطامير (بحيرة)(١٨) . وهذا يدل على عظم ملكية الشـــركة .

ومن الملاحظ أن التناقض الذى كان يحدث فى ملكيات بعض الشـــــركات لا يعنى افلاســـــها فما كان يحـــــدث هو انتقال ملكيتها من شـــــركة الى شـــركة بسبب اختلاف نوع الاستغلال بين هذه الشـــركات ، فمثلا شـــركات ينحصـــر نشاطها الرئيسى فى اصلاح الاراضى وبيعها(١٩) ؛ لتحقيق الربح مثل شـــــركة اراضـى الدلتا المصـــرية والانفستمنت ليمتد نجد انها قامت ببيع جميع املاكها فى امبابة سنة ١٩٤٣ م(٢٠) .

وشركة نســـتور جانكليس الزراعية والتجارية ليمتد غيرت نشـــــاطها من صناعة وتجارة السجاير الى الاستغلال الزراعى حيث اشـــترت مســـاحات كبيرة من الاراضى الزراعية فى منطقة جاناكليس بالبحيرة بلغت مســـاحتها ٣٢٦٦ فدانا لزراعتها كروما وتينا وزيتونا ، كما تغير اسم الشركة من
Nestor Gianaclis (Foreign) Ltd
الى Nestor Gianaclis (Agricultural & Commercial Ltd.
وفى سنة ١٩٤٤ م ادخلت الشركة ضمن نشاطها بعض الصناعات القائمة على الزراعة مثل صناعة المربات وحفظ الفاكهة وغيرها .

كما كانت الأرض تنتقل من شـــركة الى اخرى ، فمثلا قامت شـــركة سيدى سالم عند تأسيسها بشـــراء جميع اصول وخصوم

الشركة المعروفة باسم

The sidi Salem Estates of Egypt Ltd.

ولما انخفض رصيد دين الشركة فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٥ م استردت اراضيها من شركة البحيرة(٢١) . كما أن شركة اراضى الشيخ فضل استردت جميع اراضيها بعد بيعها ثم قامت بتأجيرها للفلاحين بطريق المشاركة(٢٢) .

كما أجرت شركة اراضى الوردان اراضيها لشركة المرافق العقارية المساهمة بايجار قيمته ١٠٠ ج . م سنويا فقط ، وبالرغم من ذلك لم تستطع شركة المرافق سداد هذا الايجار بسبب الخسائر التى لحقتها من جراء استصلاح الأراضى الصحراوية التى لم تغط نفقاتها ، وأصبح هذا الايجار دينا ثابتا فى دفاترها لشركة وردان حتى ما بعد سنة ١٩٤٧ م(٢٣) .

وهناك شركات تناقصت ملكيتها عن طريق بيعها بمساحات صغيرة او كبيرة للمصريين او للأجانب لزراعتها ، وعلى سبيل المثال نجد أن شركة اراضى أبو قير باعت سنة ١٩٣٨ م نحو ١٤٠ فدانا لعلى ماهر(٢٤) ؛ وفى سنة ١٩٣٩ م باعت الشركة نحو ٢٢٩ فدانا لآخرين(٢٥) ، كما باعت فى نفس السنة نحو ٥٩١ر٨ فدان واصبحت ملكيتها خلال هذا العام نحو ٥٩١ر٨ فدان ، وكان اغلب مبيعاتها للأجانب لانشاء العزب مثل عزبة « قسطنطينيدس وموزه واستيرو وشركاه » وعزب الخواجات « كازولى وبرامو » والشركة البلجيكية ، كما باعت الشركة مساحات للمصريين . فضلا عن قيام الشركة باتباع نظام التأجير ، حيث اجرت مساحات كبيرة من اراضيها مزارعين مصريين ، الا أن اسلوب الشركة فى التعامل مع المصريين

كان ظالما لهم مما أدى الى شكوى المستاجرين المصريين سنة ١٩٤٠ م ضد الشركة(٢٦) .

كما باعت شركة المباحث والاعمال المصرية خلال الحرب العالمية الثانية نحو ٥٤٣ فدانا اراضى زراعية(٢٧) وبهذا فان عمليات البيع كانت هدفا من اهداف الشركات الزراعية الاجنبية وهو شراء الاراضى وتقسيمها الى مساحات صغيرة وبيعها الى المزراعين وخاصة الاراضى البور بعد استصلاحها .

وهناك شركات زاد راسمالها بعد سنة ١٩٣٧ م بينما انخفض فى بعض الشركات الاخرى ، فعلى سبيل المثال زاد رأسمال شركة الشيخ فضل سنة ١٩٣٧ م الى ١٠٠ر٦٢٣ ج.م(٢٨) وتعتبر هذه الشركة من الملكيات الكبيرة للاراضى الزراعية الاجنبية فى مصر(٢٩) ، كما زاد راسمال شركة المباحث والاعمال المصرية الى ٥٢٠ر١٢٧ ج . م سنة ١٩٤٣م(٣٠) ، أيضا زاد راسمال شركة اراضى الدلتا والانفستمنت ليمتد سنة ١٩٤٥ م الى ٤٩٤٨٢٣ ج . م(٣١) .

تنوعت اغراض هذه الشركات ، فمنها التى قامت بشراء الاراضى وزراعتها مثل شركة الكروم والكحول المصرية (زراعة الكروم)(٣٢) ، شركة وادى كوم امبو (قصب السكر)(٣٣) والقمح(٣٤) وشركة اراضى الغربية (القطن والأرز)(٣٥) ، وشركة اراضى الشيخ فضل (قصب السكر والقطن والشعير ومحاصيل اخرى)(٣٦) .

وهناك شركات تخصصت فى شراء الاراضى وتقسيمها ثم بيعها او تاجيرها مثل شركة اراضى الوردان فى منطقة الخطاطبة والوردان(٣٧) ، وشركة اراضى الغربية(٣٨) وشركة اراضى الدلتا والانفستمنت ليمتد(٣٩) ، وشركة الشيخ فضل(٤٠) .

وبعض الشـــركات انحصـــر نشـــاطها فى اســـتصلاح الاراضــى البور والصحراوية ازراعتها او بيعها او تأجيرها مثل شركة شـــركة اراضى ابو قير التى قامت باصلاح وتملك الاراضى المعروفة باسم بحيرة ابى قير بالقرب من الاسكندرية والتى تبلغ مســـاحتها نحو ٣١ الف فدان(٤١) ، وشـــركة اراضى الوردان التى قدم لها احد مؤسسيها الاجانب « جون وليامسون وليامسون John Williamson Williamson اراضى رملية مساحتها نحو٧٠٦١ فدانا ونصف الفدان بقصد اصلاحها وزراعتها باشجار ونباتات لينية وتهيئتها للزراعة بالطرق الفنية المناسبة(٤٢) ، وشـــركة اراضى الدلتا التى اقتنت سنة ١٩٣٧ من الحكومة ٢٠٠ فدان فى الصحراء ثم الحقتها بمائتين اخرتين فى سنة ١٩٣٨ م حتى يمتد التوســـع فى الناحية الصـــحراوية ، كما امتلكت حوالى ١٦٠ فدانا غربى طريق القاهرة ــ حلوان ، وقد خططتها سنة ١٩٤٧ وعبدت فيها الطرق واطلقت عليها اســـم « حدائق المعادى »(٤٣) شركة اراضى الشيخ فضل التى عملت على اصلاح الاراضى البور بتجديد آلاتها فى مشـــــروع كلفها نحو ٥٠ الف جنيه(٤٤) .

وكان نشـــاط بعض الشـــــركات بجانب الاعمال الزراعية القيام بأعمال الصـــناعة والتجارة خاصة القائمة على الحاصلات الزراعية التى تقوم بزراعتها مثل شركة الكروم والكحول المصرية التى كانت تقوم بصناعة النبيذ وبعض المشـــروبات الروحيـــة الأخرى(٤٥) ، كما وجدت بعض الشـــركات لانتاج الالبان ، وقد منحت هذه الشـــركات اعانات للحصـــول على البان جيدة كى يستعاض بها عما تستورده البلاد من الخارج(٤٦) .

وتخصصت بعض الشـــركات فى اعمال الرى مثل شـــركة الرى بنجع حمادى والتى انتهى ترخيصها فى ديسمبر ١٩٣٧ (٤٧) .

وشـــركة اراضى الدلتا التى قامت بكافة اعمال الرى والصـــرف فى الاراضى المملوكة لشركة سكة حديد الدلتا(٤٨) .

كما كان لشـــــركة أراضى الغربية نشـــــاط خاص حيث اهتمت باعادة بناء القرى وتشـــييد المنازل الجـــديدة علاوة على شـــــراء ماكينات جديدة للرى وتعبيد الطرق واقامة سـكة ترام تخترق مزارعها(٤٩) .

وكان لشـــركة سـودى ســالم مصـــنع لصـــنع الكراكات ولوازمها تستخدمها فى اعمال التطهير لحسابها ولحساب الحكومة، كما قامت ببناء مراكب لحســـاب السلطات البحرية العسكرية(٥٠)

واما عن الشـــركات الخمس التى تكونت بعد الغاء الامتيازات خلال العشـــر السنوات الأولى من الدراســـة التى نحن بصددها فتتمثل فى شـــــركة اراضى كفر الزيات التى تأسست سنة ١٩٣٧ م(٥١) برأســـمال مختلط قدره ٨٠،٠٠٠ ج . م بين ستة أجانب ومصـــرى واحد هو « أحمد زيور »(٥٢) وشـــركة العامرية للأطيان والمبانى تاسست سنة ١٩٣٨ م برأســـمال مختلط قدره ١٠٠٠ ج . م(٥٣) ، وشـــركة بنى مزار لأراضى البناء والزراعة تأسست سنة ١٩٤٥ م برأســـمال قدره ١٠٠،٠٠٠ ج .م(٥٤) ، وفى سنة ١٩٤٦ م تاسست شـــركتان هما شـــركة تأجير الأراضى الزراعية Soc. agricole et Fermier Fermag وشركة الجعفرية للصناعة والزراعة(٥٥) .

وقد قامت هذه الشـــركات بعمليات البيع والشـــراء وتاجير الأراضى واســـتصلاحها ، فعلى ســبيل المثال اوقفت شـــركة اراضى كفر الزيات عمليات الاصلاح فى الأراضى البور وحصـــرت نشـــــاطها فى الأراضى الصـــالحة وزراعتها ، وكان ذلك بسبب

صـــــعوبة الحصـــول على قطع الغيار اللازمة للآلات الزراعية خلال الحرب العالمية الثانية مما ادى الى ارتفاع قيمتها(٥٦) .

وبعض هذه الشركات الجديدة اشـــترت اراضيها من افراد مثل شـــركة الجعفرية للصـــناعة والزراعة التى اشترت اراضيها من « تومايدس Thomaidis الذى اصـــبح احد مديريها فيما بعد(٥٧) ، وبعض الشركات تمتلك معظم اسهمها شركات اخرى مثل شـــركة اراضـى كفر الزيات (٧٣٪ من اســهمها ملكا لشركة اقطان كفر الزيات فيمتد التى تمتلك نحـــو ١١٦٨٢ ســـهما قيمتها ٥٨٤٢٠ جـ . م) ، كما تمدها باموال كثيرة لتمكنها من المحافظة على نشـــاطها(٥٨) .

وتنوعت أغراض هذه الشركات كغيرها من الشـــركات القديمة فمنها التى قامت بشـــراء الأراضى وزراعتها مثل شـــركة الجعفرية (زراعة الكروم والمانجو)(٥٩) ، وشـــركة كفر الزيات (زراعة الكتان والقطن)(٦٠) . كما تخصصت كل من شـــركة العامرية للأطيان والمبانى وشـــركة تأجير الاراضى الزراعية فى شراء الاراضـى وتقسيمها ثم بيعها او تاجيرها(٦١) .

وهناك شـــركات قامت باعمال اخرى بجانب اعمال الزراعة والتقســـيم والبيع ، فعلى ســـبيل المثال شـــركة كفر الزيات قامت بأعمال الرى وتربية الحيوانات كالعجول والأغنام(٦٢) كما تخصصت فى المبانى وجميع الآلات وادارة التفاتيش والعقارات والرهنيات العقارية وجميع الاعمال الزراعية والصناعية والتجارية والمالية(٦٣) .

* * *

كان لشـــركات الاراضى الزراعية الاجنبية فى مصر بصفة عامة الكثير من الســـلبيات ، فبالرغم من انها توصـــف رسميا

بأنها شـركات مسـاهمة مصرية فإن معظمها تكون أسـاسـا برؤوس أموال أجنبية مرتبطة فى نشـاطها المالى بالمصـارف التجـارية الاجنبية مثل بنك باركليز وبنك الخصـم الباريس وغيرها(٦٤) وقد تعددت مسـاوىء هذه الشـركات فهناك الكثير من الشـكاوى التى قدمت من موظفيها وعمالها المصـريين بل الاهالى بشأن الظلم والاستغلال الواقع عليهم ، حيث كانت تؤجر للأهالى بشـروط قاسـية ، وقد حدث ذلك فى شـركة ابو قير الانجليزية التى كانت تأخذ المحصـول كله وتبيعه بمعرفتها لكى تحصـل على الايجار والسـلف وقيمة الكيماوى الذى قدمته للفلاحين ، مما أدى الى سـوء حالة الفلاحين المعيشية(٦٥) ، ونتيجة لهذا التشدد مع الفلاحين المستاجرين لأرض الشـركة حصلت فى ١٩٣٨ م على ما قيمته ٤٤٣٠ جنيها أسترلينيا(٦٦) .

وفى سنة ١٩٣٩ م أخذت الشـركة المذكورة القطن من الفلاحين الذين لم يستطيعوا الحصـول على شىء الا بالنقدية (أى بعد دفع ثمن ما يريدون) من بيع مواشيهم وحلى نسـائهم ، كما ان الفلاح كان يقوم بجميع التكاليف فى الزراعة والشـركة تسـلم محصـول القطن كله مقابل محصولات اخرى تتقاسمها الشـركة معه احيانا(٦٧) . ولهذا تقدم الأهالى بكثير من الشكاوى يتظلمون فيها من سـوء معاملة الشـركة لهم ، فقد ترتب على على ذلك سـوء احوالهم المعيشـية وطالبوا المسـئولين بالفصل بينهم وبين الشـركة(٦٨) . ويتضح من الوثائق الخاصة بالشركة مدى سـيطرة العنصـر الاجنبى على الشـركة ومعاملتهم السيئة للمستاجرين فيها(٦٩) .

وكذلك شـركة كوم امبو وهى شـركة اجنبية فى راسمالها واعضـاء مجلس ادارتها وموظفيها كانت مصـدرا لشـكوى كثير

من الأهالى والعاملين المصريين بها ، ففى سنة ١٩٤٠ ادعت الشركة ملكيتها للأراضى المقامة عليها منازل ناحية الشب مركز أسوان(٧٠) ، وكما فعلت شركة ابو قير الانجليزية فعلت أيضا شركة كوم امبو حيث الاستيلاء على محصولات الاهالى بالقوة(٧١) ، وليس هذا فحسب بل ان الشركة كانت تمتلك الطواحين المنتجة للتيار الكهربائى وهى ثلاث طواحين ، فكانت شركة احتكارية ترفع اسعار الكهرباء كيفما تشاء دون الالتزام بتسعيرة حكومية ، فعلى سبيل المثال ابلغت الشركة أهالى كوم امبو فى ١٤ مارس ١٩٤٣ م انها قررت زيادة سعر الكيلووات من النور الكهربائى من ٣٠ الى ٥٠ مليما وان هذه الزيادة بلغت اكثر من ٦٦٪ تدفع بأثر رجعى(٧٢) ، وفى هذا دلالة على سيطرة الشركة ورفع الاسعار كما تشاء دون الرجوع الى الحكومة لتحديد الاسعار التى تقررها الدولة ، ودون مراعاة لظروف الاهالى الاقتصادية ، حيث أن هذه الزيادة تزيد من اعبائهم وتضر باقتصادياتهم ، والحقيقة ان هذا الأمر لا يضير الشركة فى شىء فهى شركة أجنبية احتكارية .

وفى نفس العام تعمدت الشركة عدم نقل قصب الاهالى على الخط الحديدى بحجة ازالة الخط الفرعى لاحتياج الشركة لقضبان الخط ، كما انها منعت الاهالى من استخدام اى جزء من باقى خطوطها(٧٣) ، كما عمدت الشركة الى عدم صرف العلاوات المستحقة لعمالها ، كما قامت بفصل تسعة عمال (ظهورات) وقامت بحجز القمح بمخازن التفتيش وعدم توزيعه على العمال(٧٤) .

وبالرغم من ذلك فالشركة كانت دائما تتهرب من دفع الضرائب المقررة عليها والتى هى من حق الدولة التى تعمل وتربح فيها ، وعلاوة على ذلك فحينما فرضت الضريبة

التصاعدية على أصحاب الأطيان طالبت الشركة باستثنائها كشركة مساهمة وحجتها فى ذلك ان ملكية اراضيها موزعة على المساهمين بنسبة ما يصله كل مساهم من أسهم(٧٥)) مع ان هذه الحجة لا تعفيها من الضرائب حيث انها شركة أجنبية تمتلك اطيان زراعية وتربح منها فى مصر ، فطبقا لقانون الضرائب وجبت عليها ضريبة القيم المنقولة وضريبة الارباح التجارية والصناعية(*) .

وبالرغم مما سبق من مساوىء ومخالفات للشركات الزراعية الأجنبية فى مصر فانها قدمت بعض المزايا ، وان كانت هذه المزايا اقل بكثير من المساوىء ، فهناك بعض الشركات قامت باعمال نافعة ، ومما لاشك فيه أن هذه المنافع عادت على هذه الشركات فى المقام الأول فالمقصود منها منفعة الأجانب أصلا ، ولكن بطريق غير مباشر عادت على المصريين والاقتصاد المصرى نوعا ما .

فاذا نظرنا الى انشاء الطرق وتعبيدها مثلا لوجدنا انها تعود بالمنفعة على الشركة حيث الغرض من انشائها هو كذلك وفى نفس الوقت تعود ايضا على المصريين باستخدامهم لهذه الطرق ، وما ينطبق على الطرق ينطبق على الترع وجميع اعمال الرى والصرف ، وغيرها . فعلى سبيل المثال قامت شركة اراضى الدلتا والانفستمنت ليمتد بنفس العمل فى منطقة استغلالها سنة ١٩٣٩ م(٧٦) كما ان هناك شركات ساهمت فى توسيع الرقعة الزراعية عن طريق استصلاح الاراضى مثل الشركة العقارية المصرية التى قامت باستصلاح حوالى ٢٨٣ الف فدان فى الوجه البحرى منذ تعلية خزان اسوان وحتى سنة ١٩٤١ (٧٧) . كما قامت شركة كوم امبو بانشاء العديد من المبانى

والحلات والمستشفيات والمساجد للعمال والموظفين وانشات خطوط سكك حديدية(٧٨) والحقيقة ان كل هذه الانشاءات تحقق كثيرا من اغراض الشركات خاصة الاغراض المادية .

وهناك شركات زراعية اخرى ساهمت فى تنمية الثروة الحيوانية مثل شركة الكروم والكحول المصرية التى كانت تقوم بتربية الحيوانات فى بعض اقسامها الزراعية وذلك للاستفادة بالسماد البلدى من ناحية وكمشروع تجارى مستقل من ناحية اخرى ، ولهذا انشات ثلاثة اسطبلات لتربية وتسمين العجول والاتجار فيها ، وبكل اسطبل ٥٠٠ عجل او اكثر وقد دعمتها الشركة بالبيطريين والمهندسين الزراعيين المتخصصين فى تربية الماشية والعمال والموظفين والاشراف العلاجى ، وقد حقق هذا المشروع ارباحا طائلة للشركة ، وكان للمهندس الزراعى « اناناس » الفضل فى ذلك ، ولهذا كان متعاقدا مع الشركة مقابل ١٠٪ من المشروع علاوة على مرتبه(٧٩) ، وبهذا تكون الشركة قد ساهمت فى تنمية الثروة الحيوانية فى مصر وافادت الاقتصاد المصرى وان كان ذلك بطريق غير مباشر ، كما أن الشركة بهذه المزرعة الحيوانية تعتبر مدرسة زراعية حيث ادخلت الوسائل العلمية الحديثة فى العناية بالمزرعة والتى تعتبر من أهم عوامل الانتاج الحيوانى والزراعى .

وقد حققت الشركات الزراعية الاجنبية فى مصر كثيرا من الارباح التى عادت عليها ، اما المصريون فكانت نسبة ارباحهم فى بعض الشركات المساهمين فيها حسب نسبة رؤوس أموالهم فيها وهى فى الغالب صغيرة وليست كبيرة وتفاوتت هذه الارباح من شركة الى اخرى وذلك حسب نشاط كل شركة فالغالبية العظمى من هذه الشركات حققت ارباحا

كبيرة ، فعلى سبيل المثال بلغ ربح شركة الغربية من اعمالها الزراعية فقط سنة ١٩٤٢ م حوالى ٣٥٫٩١٥ جـ ٠ م وفى سنة ١٩٤٣ م بلغت أرباح الشركة المذكورة حوالى ٢٤٫٢٢٥ جـ٠م(٨٠) . وفى شركة اراضى الدلتا والانفستمنت ليمتد وزعت ارباح قدرها ١٤ قرشا لكل سهم سنة ١٩٤٣ م زادت الى ٢٠ قرشا ١٩٤٤ م(٨١) .

وقد تركز الوجود الاجنبى فى مجال الزراعة افرادا وشركات فى اغلب محافظات القطر المصرى تبعا لملكياتهم التى ارتبطوا بها ، ففى سنة ١٩٣٧ م كانت أولى هذه المحافظات هى محافظة البحيرة تليها الاسكندرية ثم الدقهلية والشرقية والقاهرة فالقليوبية ، وانخفض هذا الوجود فى بعض المحافظات مثل السويس واسيوط وجرجا وانعدم نهائيا فى البعض الآخر مثل دمياط(٨٢) .

وخلال العشر السنوات موضوع الدراسة جاء فى تعداد سنة ١٩٤٧ م ان الاسكندرية احتلت المكانة الاولى فى تركز الاجانب الزراعيين تليها البحيرة ثم الغربية والقاهرة والدقهلية والشرقية ، وانعدم وجودهم فى كثير من المحافظات مثل دمياط والبحر الاحمر والواحات البحرية وسيناء وجرجا(٨٣) .

علاقات الانتاج الزراعى للاجانب :

كان كبار الملاك العقاريين الاجانب وأعوانهم من المصريين يستغلون الفلاح عن طريق شراء المحاصيل قبل نضجها بأسعار زهيدة تحت ضغط حاجة الفلاح الى المال للصرف على زراعته ، وتأجيره الآلات الزراعية بأجور مرتفعة ، وتسليفه بفوائد فاحشة لا يستطيع الفلاح السداد ، وفى النهاية يكون الربح للرأسمالى سواء كان اجنبيا او مصريا(٨٤) مما اثقل

كامل الفلاحين الذى ســـاءت احوالهم الاقتصـــادية وبالتالى الاجتماعية فهم محرومون من الملكية تماما وعاشـــوا فى فقر مكبلين بالديون(٨٥) .

وكان من طبيعـــة رؤوس الاموال الاجنبيـــة التوجه الى المشروعات ســـهلة الاســـتغلال مضـــمونة المكسب ، وخير مثل على ذلك هو الانتاج الزراعى ، بالاضـــافة الى نواح اخـــرى غير زراعية مثل (اعمال المناجم والمحاجر والصـــناعة الانتاجية) بشـــرط أن يكون هدفها هو التصـــدير للخارج حتى يضـــمن بذلك الحصـــول على فوائد وارباح بل اســـتهلاك راس المال نفســـه فى صـــورة بضـــائع مصدرة للخارج ولم يكن يهمه فى شىء العمل على دفع البلد الى الامام حتى تســـتطيع بجـــانب الزراعة أن تكون صـــناعة قومية تنتج للاســـتهلاك المحلى ، كما تنتج للتصـــدير ، ومن هنا اتجهت الى النشـــاط الزراعى الذى ينتج أســـاسا للتصـــدير (أى النقدى) . كما اتجهت الى تمويل المشـــروعات التى ترمى الى تســـهيل اســـتغلال الاراضـى وتصـــدير المنتجات الزراعية كمشـــروعات الرى(٨٦) واقراض صغار الملاك وكبارهم عن طريق البنوك الأجنبية(٨٧) .

وقد اســـتغلت بنوك الرهن وهى اجنبية فى الغالب حالة الحرب لتســـيطرت على مســـاحات كبيرة من الاراضى الزراعية المصـــرية . وبالرغم من تضاؤل قروض هذه البنوك خلال فترة الحرب نتيجة لزيادة الدخول النقدية(٨٨) وتحســـن الحالة المالية والاقتصادية داخل البلاد(٨٩) فان ذلك لم يمنعها من الاستمرار فى تقديم القروض برهن على الأطيان الزراعية بفوائد قاســـية ، فنجد مثلا أن البنك العقارى الزراعى المصـــرى وبنك الاراضى المصـــرية قاما بتقديم الكثير من القروض بالرهن على الاطيان

الزراعية(٩٠) وزاد نشـــاط هذه البنوك بسبب ارتفاع اســـعار المحاصيل الزراعية عند نشوب الحرب واقبل المدينون على دفع اقســـاطهم لهذه البنوك فى حينها فتوافرت لديها اموال كثيرة ســـمحت بعقد قروض جديدة(٩١) لذلك حصـــل بنك الأراضى المصـــرية أموالا من مديونية سنة ١٩٤٠ م اكثر مما حصـــله فى العام الســـابق(٩٢) خاصـــة ان لائحة التنظيم القضائى للمحاكم المختلطة التى صـــدرت على اثر معاهدة مونترو نصـــت كما سبقت الاشـــارة على أن الشـــركات المســـاهمة الأجنبية القائمة فى مصـــر تكون خاضعة للمحاكم المختلطة فى منازعاتها مع الأشخاص الخاضـــعين لولاية المحاكم الاهلية ، اما الشـــركات التى تؤسس بعد ذلك فهى تخضـــع للقضاء الاهلى فى منازعاتها مع الاشخاص المشـــار اليهم(٩٣) ، ولما كانت البنوك المشار اليها قائمة فى مصـــر بعد صدور اللائحة وجدنا أنها فى ظل المحاكم المختلطة فى مصـــر كان الحكم لصـــالحها دائما بكل ســـهولة ويســـر ، مما ادى الى ان تضـــع هذه البنوك والشـــركات الزراعية ايضـــا يدها على الاراضى المرهونة بالبيع الجبرى(٩٤) .

وكانت هذه البنوك تتصـــرف بطرق غير شـــرعية فى حالة وضـــع يدها على الاراضى المرهونة ، والدليل على ذلك أن بنك التســـليف العقارى المصـــرى عرض بيع اراضى زراعية ملكا لســـيدة تاخرت فى ســـداد دينها للبنك وطلبت منه التاجيل فرفض ، وهذه الملكية عبارة عن عزبة كبيرة بمركز كفر الشـــيخ ـ غربية ـ قدرت مســـاحتها باكثر من ١٢ فدانا ، باعها البنك بثمن بخس بحوالى ٤٥٠٠ ج . م فقط(٩٥) .

ومثل هذا فعلت الشـــركات الزراعية الأجنبية فى مصـــر ، فقد اســـتولت شـــركة وادي كوم امبو علي محصـــولات أهالى

كوم امبو بالقوة وحرمنهم من الزراعة الشتوية . مما ادى الى كثرة الشكاوى من الأهلى ضد الشركة(٩٦) .

كما كان للحرب ايضا اثرها بالنسبة لأسعار الاراضى وايجاراتها ، فقد ارتفع ثمن الأطيان الزراعية واصبح بيعها سهلا لكثرة الاموال بسبب ارتفاع اسعار الحاصلات الزراعية وكثرة اصدار الاموال وشراء بريطانيا لمحصول القطن بعد قيام الحرب(٩٧) ، فقد بلغت قيمة ايجارات الأراضى الزراعية سنة ١٩٣٩ م نحو ٣٥ مليون جنيه كان يذهب معظمها الى جيوب كبار ملاك الاراضى اجانب ومصريين(٩٨) ، وبسبب هذا الارتفاع زادت ضريبة الايجارات ففى نفس العام اصبحت الاموال الاميرية المقررة على الأراضى المؤجرة ثلاثة اضعافا ما كانت عليه اصلا قبل الحرب(٩٩) ليس هذا فقط فقد كانت الحكومة تؤجر الاراضى الصحراوية للاجانب ، وان كان ذلك لاغراض عامة مثل زراعتها اشجارا لحماية الرياح البحيرى من رمال الصحراء المتحركة ، ففى ذلك منفعة اقتصادية للأجانب يتكسبون من ورائها الاموال الطائلة ، ومع ارتفاع الايجارات ارتفع معها ايجار هذه الاراضى الصحراوية(١١٠) .

وفى سنة ١٩٤٥ م ارتفعت ايجارات الاراضى الزراعية اكثر حيث بلغت نحو ٩٠ مليون جنيه ، كما ارتفعت الارباح الموزعة فى الشركات المساهمة فى مصر حيث بلغت سنة ١٩٤٦ م نحو ٢٠ مليون جنيه ، ايضا كان يذهب اغلبها للاحتكاريين الاجانب والمصريين(١٠١) .

النشاط الزراعى للاجانب ورؤوس اموالهم فى مصــر

اولا ــ فى المحاصـــــيل النقدية :

وقد تخيرنا اهم محصـــولين فى مصــــر وهما القطن وقصب السكر .. اما عن محصــول القطن ، فمن المعروف انه منذ بداية عهد الاحتلال الانجليزى اصــــر هو المحصــول الرئيسى الذى تقوم بزراعته مصــــر لبغذى الصــــناعة القطنية بالانكشــــير التى كانت تستهلك نصـــف محصــــول القطن المصرى ولكن الاحتكارات الضخمة كانت تقبض على التجارة عن طريق اصـــحاب البنوك البريطانيين فكانت بريطانيا تفرض اســــعارا زهيدة مقابل محصول مصر الرئيسى(١٠٢) ، ولكى يفوز زراع القطن نادوا بان القطن يمكن ان يزرع ســـنويا بشـــرط تســـميد الأرض تســـميدا كافيا وان هذا لا يؤثر على خصوبة الارض فى المدى البعيد ، مع ان القطن لا تمكن زراعته الا مرة واحدة كل ثلاث ســـــنوات حتى لا تتأثر التربة فى المدى البعيد(١٠٣) ولكن لكى يضمن البريطانيون اســـــتمرار زراعة القطن ســـنويا لم يكن يهمهم فى ذلك اتباع دورة زراعية ســـليمة لانتاج محصـــول جيد ، انما ما يهمهم هو زراعة القطن سنويا فى اغلب الاراضى والحصول على اكبر قدر منه حتى ان انهكت التربة وقل الانتاج .

هذا بالاضافة الى دور وســـطاء القطن الذين خلقوا نوعا من الفوضى التى تســـببت فى تدهور الانتاج نتيجة التلاعب فى الاسعار ، مما ادى الى تقرير اسعار اعلى للأصــــناف الاقل جودة ومن هنا كان الفلاح يهمل فى رعاية محصــــــوله ، كما تركزت محاولات الوســــطاء فى خلط الاصناف المتقاربة ، مما ادى الى تدهور اصناف ممتازة من القطن المصرى(١٠٤) ، ولهذا صــــدر سنة ١٩٣٧ م قرار بشأن الشـــارات المميزة لاصناف القطن وقد

جاء هذا القرار استكمالا للقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٤ م بمنع خلط اصناف القطن(١٠٥) ، ومع الغاء الامتيازات الاجنبية فى مصر اهتمت الحكومة بزراعة القطن ، فصدر قرار رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٨ بمراقبة اصناف القطن وعدم زراعة اى صنف من القطن من غير الاصناف التى تقرها الحكومة(١٠٦) ، وتحديد نسبة البذور الغريبة والهندية فى الزراعة بحيث لا تزيد البذرة الهندية على ٤ر١ فى الالف فى موسم ١٩٣٩/٣٨ م(١٠٧) .

ومع بداية الحرب تاثرت بعض انواع معينة من القطن وهو القطن الفؤادى(*) والذى كان يزرع بمساحات كبيرة فى مصر اندثرت مع بداية الحرب ، فالمساحة التى زرعت منه سنة ١٩٣٧ بلغت ١١٦٢٤٧ فدان ، هبطت فى سنة ١٩٣٩ م الى ٢٣٣ فدانا ، وفى سنة ١٩٤٠ م رات وزارة الزراعة حذف هذا النوع حيث ابلغ بنك التسليف الزراعى الوزارة المذكورة بصورة الكتاب الوارد اليه من « شركة ماريو لبروزو » المحتكرة لبذرة القطن الفؤادى بأن هذا الصنف قد اندثر بسبب وجود نسبة عالية من بذرة القطن الهندى(١٠٨) ، ومع هذا التغيير بالنسبة لصنف القطن الفؤادى او الهندى بالمتحكم فيه او المسيطر عليه هو الشركات الاجنبية المحتكرة له فى مصر تغير فيه كيفما تشاء وان وزارة الزراعة لم تستطع التصرف فى ذلك ، خاصة ان الحكومة المصرية ضعيفة بالنسبة للاحتكارات الاجنبية ، نظرا لارتباط كبار رجال الدولة بهذه الاحتكارات .

ومع دخول ايطاليا الحرب سنة ١٩٤٠ تعهدت بريطانيا بشراء محصول القطن ومن ثم قررت الحكومة المصرية اغلاق البورصة ، الا ان بريطانيا فى سنة ١٩٤١ اخطرت مصر بأنها غير مستعدة لشراء اكثر من نصف المحصول بنفس اسعار العام الماضى ، ولما كانت مصر قد قررت رفع السعر بمقدار

٢ ريال لتحملت وحدها الفرق فى حين كان الاتفاق أن تتحمل بريطانيا كل الخسارة عند اعادة التسويق والربح يوزع مناصفة مع الحكومة المصرية(١٠٩) ، وبهذا تكون خسارة مصر او الاقتصادى المصرى فادحة بالنسبة لما حدث من جراء تلك الحرب وما زاد الأمر سوءا احجام شركات التامين عن مزاولة التامين على القطن ضد اخطار الحرب ، وهذا أدى الى توقف التجار عن شراء كميات القطن التى اعتادوا شراءها ، وامتناع البنوك عن تقديم سلفيات برهن القطن ، وبالتالى كان يلجأ التاجر — وهو غالبا اجنبى — الى تشديد شروط الشراء ، والبنوك تصعب شروط الاقراض على المنتجين ، وفى ذلك كل الضرر للزارعين والاقتصاد المصرى ، لهذا تمت الموافقة على اصدار مرسوم خاص بالتامين على الاقطان المحلوجة وغير المحلوجة ، وكذلك بذرة القطن ، الا ان الحكومة المصرية لم تستطع تنفيذ ذلك على الحكومة البريطانية ، فقد تم الاتفاق بين الحكومتين على اعفاء الاقطان التى تشتريها بريطانيا من هذا التامين ، على ان تتحمل بريطانيا مخاطر ما يصيب هذه الاقطان من اضرار بسبب الحرب(١١٠) ، ولذلك نجد ان اغلب بيوت تصدير القطن المصرى بالاسكندرية لها عملاء وسماسرة منتشرون فى انحاء القطر لتمويل محصول القطن منذ زراعته(١١١)، هذا بالاضافة الى تدخل الأجانب وخاصة البريطانيين فى عملية بيع وشراء القطن وسيطروا سيطرة تامة على اسواق القطن بالاسكندرية خاصة مع بداية نشوب الحرب العالمية الثانية(١١٢) .

ومع قلة مساحة الأرض المنزرعة قطنا فان شركات الاراضى الزراعية الأجنبية اهتمت بالمحصول ومحاولة تحسين انتاجه وذلك لاصابته بدودة القطن ورداءة الطقس ونقص الماء احيانا ، وبالذات فى شهر يوليو مما ادى الى فقدان اللوز ،

فمثلا كان متوسط المحصول فى مزارع شركة أبو قير الانجليزية سنة ١٩٣٩ م يبلغ من ٣٫٩٥ قنطار الى ١٫٦٠ قنطار للفدان فى المناطق الرديئة ، وفى بعض المناطق مثل منطقة البرلس وهى تابعة للشركة الانجليزية كان متوسط الفدان ١٣٫ر٤ قنطار الى ٤٫٩٣ قنطار(١١٣) ، كما تأثر محصول القطن فى شركة اراضى الدقهلية سنة ١٩٣٩ م بسبب اصابته بالدودة وهبطت اسعار جميع المحاصيل الزراعية مما ادى الى نقص ايرادات الشركة فى نفس السنة(١١٤) .

وكان من اثر نشوب الحرب الثانية أن تغيرت نسبة ما تشغله المحاصيل الزراعية من المساحة المنزرعة ؛ اذ اتخذت الحكومة التدابير اللازمة لتوفير الاحتياجات الغذائية للسكان ولقوات الحلفاء ، فعملت على زيادة مساحة الحبوب على حساب القطن ، فبلغت المساحة المنزرعة قطنا نحو ١٫٦٢٤٫٨١٧ فدان سنة ١٩٣٩ م بانخفاض ٣٥٣٫٣٣٤ عن سنة ١٩٣٧ م وبانخفاض قدره ١٨٫٨١٢ فدان عن سنة ١٩٤١م(١١٥) ، ومع انخفاض سعر القطن خلال فترة الحرب — لصعوبة تصديره — اتفقت الحكومة مع بنك التسليف الزراعى على رفع نسبة السلفية على القطن من ٨٠٪ الى ٩٠٪ من قيمته(١١٦) .

ومع أن الوضع قبل الحرب كان مختلفا تمام الاختلاف فقد كان يوجد اهتمام بعمليات انتاج القطن خاصة من الاجانب ؛ لذلك صدر قرار من وزارة الزراعة بتشكيل لجان لفحص القطن ومنع خلطه مكونة من أجانب غالبا وقلة من المصريين ؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر ، فى المنيا كانت اللجنة مكونة من مديرى محالج بيل والنيل وهم « بواكيمو غلو وجورجاليس

وليفى »(١١٧) ، وهذا يؤكد قلة هذا الاهتمام خلال فترة الحرب وذلك لصعوبة التصدير والاستيراد .

كما ان اللجنة المكلفة بشـــراء محصـــول سنة ١٩٤٠ م لم يعرض عليها الا اقل من ثلاثة ارباع ذلك المحصـــول البالغ قدره نيفا وتســعة ملايين قنطار ، وقياســا على ذلك توقعت اللجنة أن يعرض عليها ٥٣٠٠٠٠٠ قنطار من محصول سنة ١٩٤١ ، وحتى آخر اغسطس سنة ١٩٤١ م تم تصـــدير نحو ١١٧٠٠٠ر٤ قنطار ، أى بواقع ما يزيد على ٢٠٠٠٠ر٢ قنطار يوميا الى كندا والولايات المتحدة وجنوب أفريقيا(١١٨) .

ولما كان للحرب اثرها على انتاج محصـــول القطن فقد اهتمت الحكومة بالخبراء الفنيين فى القطن من الأجانب ، حيث ابقت وزارة الزراعة على سبيل المثال لا الحصــر ، على « الدكتور و . لورنس بولز Dr. W. Lournce Balls كبير الفنيين للقطن مدة خمس ســنوات ابتداء من بداية الحرب(١١٩) وذلك للاهتمام بالقطن والاصـــناف الأخرى والرى والتســميد وخلاف ذلك من لوازم الزراعة(١٢٠) ، وفى هذا دلالة على ان الحكومة قد تنفست الصـــعداء خاصـــة بعد الغاء الامتيازات الاجنبية وان كان مازال الاســـتعمار جاثـــما على صـــدرها مؤثرا على قراراتها وذلك بسبب ضعف الحكومة .

وقد اتخذت الحكومة المصـــرية تحت ضـــغط الســـفير البريطانى ومركز الشـــرق الأوســـط للامداد والتموين عدة اجراءات للحد من زراعة القطن واستبداله بالحاصـــيل الغذائية، وتحت هذه الضـــغوط تقلصـــت المســـاحة المنزرعة قطنا ١٩٤٣/٤٢ م ثلاث مرات عما كانت عليه الحال فى ١٩٣٨/٣٧ م فى مقابل التوســـع فى زراعة الحبوب ، وانخفض محصول القطن فى ١٩٤٤/٤٣ م ثلاث مرات عن مثيله فى ١٩٣٨/٣٧م(١٢١) .

اما عن المحصول النقدى الثانى وهو قصب السكر فكما تدخلت رؤوس الاموال الاجنبية فى مصر فى اهم المحاصيل النقدية كالقطن تدخلت ايضا فى محصول قصب السكر الذى اهتم به الملاك العقاريون الاجانب كمحصول نقدى يحتاج الى استثمار كبير ويدر ربحا وفيرا ، بينما كانوا يؤجرون الجزء الآخر من اراضيهم للمزارعين لانتاج المحاصيل القليلة الارباح والتى تحتاج الى عمل شاق(١٢٢) ، وكان لشركة كوم امبو دور كبير فى انتاج هذا المحصول الذى ساعد فى امداد وتزويد كثير من مصانع السكر التى وجدت فى الوجه القبلى سنة ١٩٣٧ م ، مما اظهر نشاط الشركة فى هذا المحصول الذى عاد عليها بأرباح وفيرة(١٢٣) ، حيث كانت الشركة تمتلك حتى سنة ١٩٤٠ م مساحة قدرها ٦٩٫٣٨٨ فدان يزرع معظمها بمحصول قصب السكر(١٢٤) .

وبالاضافة الى هذا هناك التعسف الاحتكارى من قبل شركات السكر الاجنبية بنجع حمادى وكوم امبو ، وهذه الشركات كانت تحمل الزراع مصاريف النقل من الحقل الى عربات السكك الحديدية ومصاريف الشحن بهذه العربات ومصاريف نقل القصب بالمراكب ، مع عدم زيادة السعر المتفق عليه فى التعاقد ، فى حين زادت تكاليف الانتاج بالنسبة للأسعار(١٢٥) حيث كان يباع قنطار قصب السكر للشركة بسعر ٤٤ مليما ، فاذا كان طن السكر يستخرج من ٢٢٠ قنطارا من قصب السكر فيكون مجموع ثمن قصب السكر المستخرج منه طن سكر هو تسعة جنيهات و ٦٨٠ مليما(١٢٦) .

ومع استفادة راس المال الاجنبى بكل ارباح هذا المحصول بواسطة شركة السكر بنجع حمادى او غيرها كانت هذه الشركة تفرض غرامة على موردى القصب للشركة فى حالة نقص الكمية المتعاقد عليها ، فكانت كميات القصب فى فترة

الحرب قد نقصت عن الفترة السابقة لها(١٢٧) مبلغ انتاج السكر سنة ١٩٣٧ م نحو ٢٠٩ آلاف طن سكر(١٢٨) ، انخفض فى سنة ١٩٤٢ م الى ١٦٠ الف طن سكر(١٢٩) ، وذلك بسبب زيادة مساحة الحبوب ، كما كان لتصقيع فى هذه السنة ايضا اثره فى انخفاض كمية القصب ، ومع هذا طبقت شركة السكر نظام الغرامة ، مما ادى الى شعور الموردين بالغبن الفاحش الذى وقع عليهم من الشركة ومن هذا رأت الحكومة تشجيعا للزراع اعفاءهم من تطبيق غرامة الـ ٣٠٪ اذا كانت نسبة المواد الغريبة لا تتجاوز ٤٪ ، وكذلك اذا نقصت درجة حلاوة السكر يخصم من المورد ١٠٪ من قيمة ما يورد ، وقد بدأ بتطبيق هذه الغرامة كل من مصنعى ابى قرقاص والشيخ فضل وقد وصلت النسبة ٦٪ فقط(١٣٠) .

ومن اهم الشركات التى مثلت الرأسمالية الأجنبية فى زراعة قصب السكر فى مصر شركة كوم امبو التى سيطر عليها اليهود الأجانب ، كما سيطروا على الفلاحين العاملين بها حيث كانت الشركة مثال سيىء للرأسمالية الاجنبية فى مصر ، اذ وصفها الاهالى بأنها قوة لا يستهان بها فى مصر بسبب سيطرة هؤلاء اليهود وعدم قدرة الحكومة المصرية على انقاذ الفلاحين ليس هذا فحسب فالحكومة لم ترد على شكاوى الفلاحين ، نظرا لارتباط كبار رجال الدولة بالشركات الاجنبية ومن هذا المنطلق يقوم هؤلاء الكبار بتسهيل مصالح الاجانب فى مصر(١٣١) .

ثانيا — فى الاسمدة :

لم تكن لمصر سياسة واضحة للاسمدة فكانت المسائل الزراعية متروكة تحت رحمة الشركات التجارية الأجنبية توزع أى نوع حسب دعاياتها وأسعارها دون مراعاة حاجات التربة

فى كل منطقة(١٣٢) ، هذا بجانب بعض الانتاج المحلى من الأسمدة الكيماوية فى مصر خاصة بعد توليد الطاقة الكهربائية من سد اسوان ، ولكن هذا الانتاج كان قليلا وغير كاف(١٣٣) ، ولهذا كان الأجانب يستغلون الفلاح عن طريق بيع الأسمدة له بأسعار عالية(١٣٤) ، وكان ذلك يتمثلا فى « شركة شيلى لنترات الصودا » التى كانت مسيطرة على تجارة الأسمدة بواسطة بعض الايطاليين(١٣٥) وبعض التجار الآخرين وبنك التسليف الزراعى المصرى(١٣٦) الذى كان يعامل صغار الملاك فى بيع السماد بأثمان تزيد عما كان يبيع به لكبار الملاك بنسبة تتراوح بين ٥ و ١٠ قروش سنة ١٩٣٧ م(١٣٧) وذلك مجاملة من البنك لكبار الملاك للانتفاع بخدماتهم كمصلحة شخصية .

اما « بنك الأراضى » فقد أفاد كبار الملاك كما افاد صغارهم ، حيث كان يبيع البذور والسماد لجميع العملاء بسعر موحد دون تفرقة(١٣٨) .

هذا بالاضافة الى ان مصر كانت تدفع مبالغ تزيد على المقدرة الشرائية ثمنا للأسمدة ، حيث ان محتكرى الاسمدة الكيميائية فى اوربا الذين عملوا فيما بينهم ما يسمى « الكارتل Cartel سنة ١٩٢٩ م كانوا يفرضون على مصر الاثمان التى ترضى جشعهم لعلمهم ان مصر فى اشد الحاجة الى هذه الأسمدة(١٣٩) بسبب قيام الحرب التى ادت الى نقص كمية المستورد من السماد الكيماوى مما اثر على غلة الأرض ، وبالتالى فى اقتصاد البلاد الزراعى ، الامر الذى ادى الى تدخل الحكومة لموازنة الانتاج والاستهلاك(١٤٠) ، كما قامت بتشكيل لجنة بشأن تجارة الاسمدة عن عام ١٩٤١/٤٠ م ، ومع هذا فقد كان اغلب اعضاء هذه اللجنة من كبار تجار ومنتجى الأسمدة الأجانب مثل « مستر ف . س . روس بروان » مدير

شـــركة منتجى النــــودا والشـــيلى (القطر المصرى والشـــرق الادنى) والمستر هـ . غوجيت » مدير شـــركة الصـــناعات الكيماوية والامبراطورية (فرع مصـــر)(١٤١) ، ومما لاشك فيه ان هؤلاء الأجانب سيطروا على الاجنة وبالتالى على تجارة الاسمدة .

وحتى سنة ١٩٤٢ م كان يتم استيراد الاســـمدة من أمريكا واوربا(١٤٢) ، ولامتداد الحرب الى الشـــرق الأقصى واشتراك أمريكا فيها رؤى عدم ضمان استيراد الأسمدة الكيماوية التى تعد ضـــرورية لانتاج الحبوب الغذائية كالقمح والذرة(١٤٣) ، وقد جاءت شـــكوك الحكومة هذه مع انقطاع الواردات من الخارج خاصـــة الاســـمدة بســـبب الحرب(١٤٤) ، لذلك قام المجلس الاســـتشارى الزراعى فى نفس السنة المشـــار اليها بعدة بحوث من أهمها اســـتيراد الاســـمدة من الخارج او انتاجها محليا(١٤٥) خوفا من انخفاض المحصـــول بســـبب عـــدم اتباع الدورة الزراعية او لنقص كمية الســـماد اللازمة للتربة وتحســـين انتاج المحصـــولات الغذائية(١٤٦) ، لذا اتفقت الحكومة المصـــرية مع الســـلطات البريطانية فى نهاية سنة ١٩٤٣ م على استيراد أكبر كمية ممكنة من الأسمدة ، على أن يتم ذلك ابتداء من سنة ١٩٤٤ ، وكان ضـــمن اتفاقية اســـتيراد الأســـمدة أيضا آلات وقطع غيار لمصانع العصير والتكرير وذلك بسبب الرغبة فى التوســـع فى زراعة القصب(١٤٧) .

وهكذا يتضح مدى ســـيطرة العنصـــر الأجنبى ، خاصـــة البريطـــانى واليونانى والفرنسى واليهودى على رؤوس اموال الشـــركات الزراعية فى مصـــر ، كما ســـيطروا على ادارة هذه الشـــركات ووظائفها ، والكثير من هؤلاء الأجانب قاموا بعمليات تهريب الأموال الى الخـــارج . الأمر الذى ادى الى الاضـــرار بالاقتصادى المصرى .

اما عن رؤوس الاموال المصرية فى هذه الشـــركات فلم تظهر وان وجدت فهى ليســـت كبيرة وهى عبارة عن رؤوس أموال اجانب حصـــلوا على الجنســـية المصـــرية بحكم التجنس ، وإكنهم ورؤوس اموالهم اجانب واقعا وفعلا ، كما اتخذت هذه الشـــركات شـــكلين رئيســـين مهمين اولهما شـــكل التاجرة بالارض عن طريق تقسـيمها وبيعها باعتبارها ســـلعة بجرى اســـتثمار راســـمال محدد فى اصـــلاحها ثم يجرى بيعها للحصول على الربح ، والثانى شـــكل زراعة الأرض باســـتخدام العمال الزراعيين ونســـويق حاصـــلاتها فى السوق للاستهلاك والمكسب .

ثانيا ــ فى مجال الصـــناعة :

ظل عدد كبير من أصـــحاب رؤوس الأموال من المصـــريين محجمين عن اســـتغلال أموالهم فى الصـــــناعة لفترات طويلة مفضـــلين استغلالها فى الاراضى الزراعية والعقارات لانها فى نظرهم اقل مخاطرة واكثر ضمانا من اســـتغلالها فى الصـــناعة ، لذلك اعتمدت المشروعات الصناعية الى حد كبير على الراسمال الأجنبى(١٤٨) .

وظلت فروع كاملة من الصـــناعة فى مصـــر تابعة للشـركات الاجنبية ، فعلى ســـبيل المثال كانت شـــركة الانجلو اجيبشيان أويل فيلدز الانجليزية Anglo Egyptian Oil Fields LTD تفرض ســـيطرتها الاحتكارية على صـــناعة البترول وهى فرع من شـــــركة (بريتش بتروليم كومبـــــانى Britsh Betroleum Company وشـــركة رويال داتش شل Royal Dutch Shell وراس المال الامريكى (ســـــكونى فاكوم Socony Vacuum وســـتاندرد أويل كومبانى أوف نيوجرسى Standard Oil Company of New Jersy (١٤٩) وكانت الاحتكارات الانجليزية تسيطر على صناعة الكيمياويات (امبريال كميكلز L'Imperial Chemical

ومعظم صناعات التعدين بما فى ذلك ملح الطعام والسكك الحديدية ومحطات الكهرباء وشركات النقل الداخلى بالمدن .

وكانت هناك بعض الشركات الانجليزية المصرية المختلطة تسيطر على بعض فروع الصناعة مثل صناعة الدخان والنقل البحرى ، ولكن كانت الغلبة والهيمنة فيها لراس المال الانجليزى .

أما الاحتكارات الفرنسية فقد سيطرت على صناعة السكر وهى من أضخم فروع الصناعات الغذائية فى مصر ، كما سيطرت الاحتكارات الداتماركية والسويدية والبلجيكية على صناعة الاسمنت(١٥٠) .

حجم الاستثمارات الأجنبية الصناعية فى مصر خلال تلك الفترة :

بلغ عدد المصانع الانتاجية فى مصر سنة ١٩٣٧ م (سنة الغاء الامتيازات) نحو ١٠٣٢٩٠ مصنعا منها ١٩٥ رأسمال كل منها اكثر من عشرة آلاف جنيه(١٥١) .

وبلغت نسبة عدد المصانع الأجنبية الى المصرية سنة ١٩٣٧م كالآتى :

	مصانع كبيرة معين بها عمال	مصانع صغيرة غير معين بها عمال	جملة
مصانع أجنبية	٧٨٪	٢٢٪	١٠٠٪
مصانع مصرية	٤٦٪	٥٤٪	١٠٠٪

المصدر : الحكومة المصرية ، وزارة المالية ، مصلحة عموم الاحصاء والتعداد ، التعداد الصناعى والتجارى لسنة ١٩٣٧ م ص LI

ويلاحظ من الجدول ان نسبة المصانع الأجنبية الكبيرة ذات راس المال الضخم اكثر من المصرية حيث بلغت الأجنبية ٧٨٪ مقابل ٤٦٪ للمصرية ، والعكس من ذلك بالنسبة للمصانع الصغيرة التى لا تستخدم عمالا ، فالمصرية منها اكثر من الأجنبية ، وفى هذا دلالة على سيطرة رؤوس الأموال الأجنبية على المصانع الكبيرة ذات رأس المال الكبير ، وعدم قدرة رؤوس الاموال المصرية على انشاء او امتلاك مثل هذه المصانع الكبيرة .

اما عن راس المال المستثمر فى الصناعة حسب تعداد سنة ١٩٣٧ م فقد بلغ ٣٣٨٢٠٥٨ ج.م منها ٢٥٨٠٢٢٦٣ ج . م فى المصانع الكبيرة اى ٨٠٪ من قيمة راس المال(١٥٢) ، وهى فى الغالب اجنبية ، وهذا يدل على مدى تركز راس المال فى الصناعات الكبيرة ، اما الصناعات الصغيرة التى تبلغ نسبتها ٢٠٪ من جملة رأس المال فهى غالبا مصرية وايضا اجنبية .

ولما كانت القاهرة والاسكندرية هما المدينتان الرئيسيتان فى الصناعة فقد بلغ عدد عمال الصناعة فيهما نحو ١٩٧ر٩٣ عامل اجنبى منهم ٣٨٠ر١٠ عامل اجنبى مقابل ١٥٩ر٨٣ عامل مصريا(١٥٣) ، وفى هاتين المدينتين نحو ٣٣٪ من المنشآت الصناعية ويعمل فيها نحو ٤٧ ٪ من عمال الصناعة(١٥٤) .

وقد جاءت الحرب العالمية الثانية بحماية اجبارية للصناعة فى مصر بسبب عدم انتظام وسائل المواصلات بين مصر والبلاد الاخرى وانقطاع الواردات مما شجع كثيرا من الاجانب على انشاء صناعات جديدة ، واتساع أنتاج الشركات القائمة .

لذلك ادت ظروف الحرب الى زيادة عدد الصناعات حيث بلغت جملة المؤسسات الصناعية فى مصر نحو ١٢٩ر٢٣١ مؤسسة سنة ١٩٤٥ م منها ٢٢ر٢٢٠ مصنع يعمل بالانتاج والباقى بالاصلاح والصيانة ، والمصانع ذات الانتاج منها ٦٣٪ تستخدم اقل من خمسة عمال و ٨٥٪ من المصانع تستخدم اقل من ١٠ عمال بينما كان ٢ر١٪ فقط تستخدم ١٠٠ عامل فما فوق ، وكان منها ١٨٪ بالقاهرة و٨٪ بالاسكندرية(١٥٥) .

وقد اقام الاجانب نحو احد عشر مشروعا صناعيا جديدا خلال فترة الحرب برؤوس اموال ضخمة بلغت نحو ٥٤ر٨٠٠ ج . م من جملة رؤوس الأموال الأجنبية التى ساهمت فى المشاريع الجديدة وقدرها ٢٦٨ر٢٣٨ ج . م وهى نسبة تصل الى نحو ٢٤٪ من مجموع الاموال الاجنبية التى ساهمت فى مشاريع اجنبية جديدة خلال تلك الفترة(١٥٦) ، فى حين أن رؤوس الاموال الأجنبية بعد الحرب والت هبوطها اذ خصوم ٣٤٪ من جملة رؤوس الأموال المستثمرة خلال الفترة من ١٩٤٠ — ١٩٤٥ ثم هبطت الى ١٦٪ سنة ١٩٤٦ ، بينما نسبة المصريين كانت اعلى فى خلال الفترتين اذ بلغت ٦٦٪ و ٨٤٪ على التوالى(١٥٧) .

كما ظل تركز الصناعة فى المدن كما كان من قبل فكانت القاهرة فى المركز الأول تليها الاسكندرية فى المركز الثانى(١٥٨) .

ويلاحظ من احصاءات التعداد الصناعى والتجارى لسنوات سنة ١٩٣٧ و ١٩٤٧ ان ٩٧٪ من اصحاب المصانع فى مصر يتبعون الحكومة المصرية و ٣٪ يتبعون حكومات اجنبية ، والحقيقة ان الغالبية العظمى التى تتبع الحكومة المصرية انما هى تبعية عن طريق التجنس أو التمصر مثل تسمية الشركة (بشركة مساهمة مصرية) ، فمعظم هذه المصانع مصرية اسما

واجنبية واقعا وفعلا(*) ، والدليل على ذلك أن اكثر من ٩٠٪ من جملة المصانع يملكها فرد واحد وهؤلاء فى الغالب اجانب ونحو ٧٪ يملكها جملة افراد علاوة على شركات التضامن والتوصية البسيطة والتوصية بالأسهم والشركات المساهمة وهى ايضا غالبا اجنبية او مختلطة ، وان كانت هناك شركات او مصانع مصرية فهى صغيرة(١٥٩) .

وقد انتشرت المصانع التى يملكها فرد واحد من الاجانب خاصة فى القاهرة والاسكندرية والمحلة الكبرى وغيرها ، فعلى سبيل المثال فى مجال صناعة النسيج هناك مصانع بيار ونيومان وكلينر(١٦٠) وسوويللا وكاسترو وفرانسوا تاجر وكلدانى ونيشان(١٦١) وكافورى ومرسيناس .. الخ(١٦٢) ، ومن ذلك يتضح مدى التفاوت بين الشركات الاجنبية والشركات المصرية وبين المستثمرين الاجانب والمستثمرين المصريين وهو بدون شك تفاوت كبير لا يستهان به .

وهناك الكثير من الشركات الاجنبية التى استثمرت رؤوس اموالها فى مجال صناعة حلج وغزل ونسج القطن ، فعلى سبيل المثال « شركة اقطان كفر الزيات » التى تاسست براسمال انجليزى قدره ٥٠٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى(١٦٣) ، زاد سنة ١٩٣٧ الى ٥١٢٫٠٠٠ ج . م ثم زاد فى نهاية تلك الفترة الى ٧٢٠٫٠٠٠ ج . م(١٦٤) ، وكانت الشركة تمتلك معظم اسهم شركة اراضى كفر الزيات وبلغ عدد ما تحتفظ به ١١٦٨٤ سهما فى ٣١ اغسطس ١٩٤٢ من عموم اسهم هذه الشركة وعددها ١٦٫٠٠٠ سهم(١٦٥) .

وكذلك « شركة حلاجى الاقطان المصرية ليمتد » شركة انجليزية بلغ راسمالها سنة ١٩٣٧ نحو ٢٥١٫٠٠٠ ج.م وشركة

حليج الوجه القبلى براســمال انجليزى وايطالى قدره ٦٥٫٠٠٠ ج . م ، وقد استمرت هذه الشــركات محافظة على رؤوس اموالها الى نهاية الفترة(١٦٦) ، وفى سنة ١٩٣٩ انشأ سبعة ايطاليين وثلاثة مصــريين شــركة اقطان بنتو وشــركاه بالاسـكندرية براســمال ٢٠٠٫٠٠٠ ج . م يمتلك الأجانب فيها الجزء الاكبر وقدره ١٧٤٫٠٠٠ ج . م أما نصــيب المصــريين فهو ضئيل حيث بلغ ٢٦٫٠٠٠ ج . م لهذا سيطر الاجانب على الشــركة(١٦٧) .

وانتشــرت المحالج فى كثير من المدن المصــرية كالمنصورة والزقازيق وطنطا ودمنهور وكفر الزيات(١٦٨) ، كما كانت محالج بيل بســوهاج والنيل يواكيمو غلو وجورجاليس وليفى فى المنيا وابو ستوليدس بملوى وشركة حليج ملوى بملوى(١٦٩) وغيرها ، حيث بلغ عدد المحالج فى مصر سنة ١٩٤٢ نحو ١٠٥ محالج وعدد دواليبها ٥٩٥٣ بخلاف ٢٧٤ عفريته و٢٧٨ ســكينة يملكها كبار التجار والشــركات وبعض الاحتكارات القطنية ، وبلغ راس المال الثابت لهذه المحالج خلال نفس الفــترة نحــو ٣٫٧٥٠٫٠٠٠ ج . م(١٧٠) .

وكثير من الصــناعات النسـيجية فى مصــر استمرت تعمل حتى سنة ١٩٣٧ وخلال الفترة ، وكان أغلب رءوس اموالها ملكا للأجانب ، اما نصــيب المصريين فهو ضئيل ، فعلى سبيل المثال شركة الغزل الاهلية المصرية Filatur Nationale d'Egypte تاسست براســمال انجليزى قدره ٥٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى زاد سنة ١٩٤١ الى ٨٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى(١٧١) ، وســاهمت الشــركة فى تاسيس الشركة المصرية لصناعة المنسوجات(١٧٢) مع شــركة « ذى كاليكوبونترز اسوسيشن ليمتد » وبعض الاجانب الآخرين واثنين فقط من المصــريين براسمال ٨٠٫٠٠٠ ج . م ،

كان نصـــيب المصـــريين قليل جدا حيث بلغ نصـــيب كل منهم ١٠٠٠ جـ . م فقط من مجموع راس المال(١٧٣) .

وكان رأســمال شـــركة الانجلو اجيبشـــيان Anglo-Egytian Co. وقـــت التاســـيس ١٥٠،٠٠٠ جـ . م وهى شـــركة انجليزية(١٧٤) ، كما كانت شـــركة النسيج والحياكة المصـــرية برأســـال مختلط بين انجليز واجانب آخرين ومصريين قدره ٢٤،٠٠٠ جـ . م(١٧٥) وكذلك الشـــركة المصـــرية لصناعة الفانلات والجرابات براسمال اجنبى ٨٠،٠٠٠ جـ . م زيد ســنة ١٩٣٨ الى ٢٠٠،٠٠٠ جـ . م(١٧٦) .

هذا بالاضـــافة الى بعض المصـــانع الاخرى للغزل والنسيج التى ســيطر عليها الأجانب فى رؤوس اموالها وادارتها وهى كثيرة منها على سبيل المثال مصنع بيار الذى انشاه « هنرى بيار » بانوال وآلات مســتعملة احضـــرها من فرنسا ، وكذلك الفنيون كانوا فرنسيين ، ومدير المصـــنع كان انجليزيا هو مســـر بيك ومصنع الغزل والنسيج لصاحبيه الهيوديين « نيومان وكلينز(١٧٧)، وعلاوة على ذلك مصـــانع النيل للغزل والنســـيج بشبرا الخيمة قليوبية ـــ ومصانع النزهة للغزل والنسيج بالاسكندرية(١٧٨) .

وبجانب ذلك هناك صـــناعات نســيجية أجنبية اخرى مثل مصـــانع الطرابيش (مصـــنع الشـــركة الهندية بشبرا الخيمة ، ومصـــنع القرش للطرابيش)(١٧٩) ، وصناعة السيزال الداخلة فى صناعة الحبال والدوبارة المتمثلة فى الشركة المصرية لصناعة السيزال(١٨٠) .

وكان لصـــمود هذه الشـــركات واســـتمرارها أن شجعت على تأسيس شـــركات جديدة خلال الفترة تمثلت فى مصـــانع نســيج القاهرة سنة ١٩٣٧ براســمال ٣٠٠،٠٠٠ جـ . م وتم

الاكتتاب فى أسهمه فى بنك باركليز(١٨١) ، وفى نفس السنة انشئت مجموعة اخرى من المصانع هى الشركة المصرية لغزل ونسج الصوف براسمال ٤٠٠٠٠ ج . م بين أجنبيين واثنين متمصران من عائلة صيدناوى وثلاثة مصريين(١٨٢) ، كما انشأ « ليون أ . كوهين » واخوته مصنعا صغيرا لصناعة الملبوسات(١٨٣) ، وساهمت رؤوس الاموال الأجنبية فى تأسيس شركة صناعة نسج الالياف بالاسكندرية براسمال ٢٢٠٠٠ ج . م(١٨٤) .

وفى سنة ١٩٣٨ ساهم بعض الانجليز وبعض المصريين وبنك مصر فى انشاء شركة صباغى البيضا براسمال ٢٥٠٠٠٠ ج . م(١٨٥) ، وقد تمكنت الشركة مع جماعة صباغى براد فورد بانجلترا من التعاقد مع بعض الفنيين البريطانيين للاستعانة بخبرتهم وفنهم فى اعمال طباعة وصباغة المنسوجات القطنية(١٨٦) ، كما تأسس مصنع الجوارب والتريكو المصرى (النيل) فى نفس السنة براسمال مختلط قدره ٨٠٠٠ ج . م خص الأجانب منها ٧٤٠٠ وخص المصريون ٦٠٠ ج . م فقط(١٨٧)، وبهذا نجد أن راس المال الاجنبى هو الغالب والمسيطر على هذه الشركات ، وأما راس المال المصرى فنسبته محدودة جدا اذا ما قورنت براس المال الاجنبى .

وفى سنة ١٩٤٠ تكونت شركة النيل للمنسوجات بالقاهرة براسمال مختلط ١٠٠٠٠ ج . م بين فرنسى وعراقيين و ٤ مصريين منهم واحد متمصر(١٨٨) ، وكذلك الشركة المصرية لصناعة وتجارة المنسوجات القطنية « لاكوتونيير » براسمال ١٠٠٠٠ ج . م خص الأجانب منها الاغلبية نحو ٦٥٠٠ ج . م وخص المصريين ٣٥٠٠ ج . م(١٨٩) والشركة الصناعية لخيوط الغزل والمنسوجات بالقاهرة براسمال أجنبى مصرى

قدره ١٥٠٠٠٠ جـ ٠ م(١٩٠) ؛ وفى نفس السنة أنشىء « المصنع المصرى للمنسوجات (كابو) براسمال ٤٠٠٠٠٠ جـ ٠ م ولم يكن للمصريين الا نسبة ضئيلة جدا من راس المال بلغت نحو ١٦٠٠ جـ ٠ م(١٩١) ٠

وفى عام ١٩٤١ صدر مرسوم بتاسيس شركة سباهى الصناعية لخيوط الغزل والمنسوجات براسمال ١٥٠٠٠ جـ ٠ م زيد تدريجيا خلال تلك الفترة حتى بلغ نصف مليون جنيه عام ١٩٤٦ وقامت بتاسيسها اسرة سباهى السورية(١٩٢) ، وتاسست شركة مساهمة هى (مصنع المنسوجات المصرية « باتكسا ») بالاسكندرية براسمال اجنبى قدره ١٠٠٠٠٠ جـ ٠ م ممثلة فى ٢٠٠٠ سهم خص الاجانب منها الأغلبية (١٥٧٥ سهما) أما المصريون فنسبتهم بسيطة (٤٢٥ سهما فقط)(١٩٣) ٠

وفى الحقيقة انه بعد الحرب لم يتوقف انشاء هذا النوع من الصناعات النسيجية بالذات حيث استفادت الدولة بتطوير التصنيع وقت الحرب ، كما أن المنافسة الاجنبية التى تعرضت لها الصناعة المصرية بعد الحرب لم تكن عائقا كبيرا لهذا النوع بل اصبحت هذه الصناعات قادرة على تحقيق نسبة كبيرة من احتياجات البلاد ، وادى ذلك الى الاعتماد على رؤوس الاموال الاجنبية التى دخلت مساهمة فى انشاء العديد من مصانع الغزل والنسيج ٠

لذلك شهد عام ١٩٤٦ انشاء مجموعة كبيرة من مصانع الغزل والنسيج الضخمة ، فعلى سبيل المثال ساهم الاجانب فى تأسيس اتحاد صناعات المنسوجات الممتازة براسمال ٣٠٠٠٠٠ جـ ٠ م وكان لهذا الاتحاد ثمانية مصانع منها مصنع لتريكو القطن والصوف وآخر لمشغل القطن والحرير

والصـــوف وصـــانع الكرســـيهات والاشرطة ، وكذلك مصانع خيط الحياكة ، وقد اعتمدت هذه المصـــانع على الخبرة الانجليزية والفرنســـية فى تدريب بعض المصـــريين(١٩٤) ، كما تأسست فى نفس السنة الشـــركة العربية للغزل والنسيج براســـمال مختلط ١٠٠٠٠٠ ج . م(١٩٥) . وشـــركة الحرير الصـــناعى بالمشـــاركة بين بنك مصـــر وبعض رؤوس الأموال الامريكية والأجنبية الاخرى براسمال مليون ونصف مليون جنيه مصرى ، وقد مثل الشـــركة اعضـــاء مجلس ادارة امريكيين واجانب آخرين(١٩٦) ، كما ســـاهم الاجانب فى انشاء شـــركة صناعة كتان الشـــرق Orient Linen Industry (براسمال ٢٥٠٠٠٠ ج . م(١٩٧) براس الســـوداء بالاســـكندرية(١٩٨) ، والجـــدير بالذكر انه قبل انشاء هذه الشركة كان يوجد بعض المغازل البسيطة فى مجال غزل الكتان ، وقد ســـاهمت هذه المغازل فى امداد جيوش الحلفاء فى مصر باحتياجاتهم من الملابس الكتانية وقت الحرب(١٩٩) .

من الملاحظ ان معظم المصـــانع التى انشئت خلال تلك الفترة (بعد الغاء الامتيازات) كانت مختلطة براسمال اجنبى مصـــرى ، ولكن نصـــب المصـــريين كان ضـــئيلا جدا ، ويمكن القول بانه بداية على الطريق فى مساهمة المصـــريين فى صـــناعة الغزل والنسيج وان كانت مساهمة بسيطة .

ولم يكن اســـتثمار الاجانب لرؤوس اموالهم فى مجـــال الصـــناعات النســـيجية فقط بل فى كثير من الصناعات الأخرى خاصـــة الصناعات التى اثرت فى متطلبات الحرب ، مثل صناعة البترول ، فقد اســـتغل الأجانب رؤوس اموالهم فى عملية احتكار البترول وصـــناعته فى مصـــر حيث وجدت الشـــركات الأجنبية المجال للتحكم فى هذا الميدان الضـــخم الذى لم ينتبه اليه المصريون

حقبة طويلة من الزمن منذ اكتشاف البترول فى مصر عام ١٩٠٨ بحقل جمسه(٢٠٠) ، حتى وان كان المصريون قد تنبهوا لذلك فلم يكن فى مقدورهم استغلال بترولهم وما يؤيد ذلك قول الرئيس « جمال عبد الناصر » (كنا ممنوعين من ان نستغلها ونستخرجها)(٢٠١) ، لذا تكالبت الشركات الاجنبية على استغلال هذه الموارد واستثمار الاموال الطائلة بها دون المصريين .

وقبل ان تبدا الحرب عمل الأجانب خاصة الانجليز على السيطرة على البترول المصرى لاستغلاله فى الحرب ، مارست بريطانيا الى « الشركة الانجليزية المصرية لتكوين لجنة مشتركة مع الحكومة المصرية لبحث مسالة امداد القوات الانجليزية وحلفائها فى مصر بالبترول(٢٠٢) .

وكان اهم راسمال اجنبى حصل على حق امتياز انتاج البترول فى مصر هو الراسمال الانجليزى فالامريكى ، اما الانجليزى فقد تحكم بواسطة شركتين على اهم حقول البترول فى مصر ، واول هاتين الشركتين هى « شركة آبار الزيوت الانجليزية المصرية ليمتد »(٢٠٣) التى احتكرت انتاج البترول فى مصر فترة طويلة من الزمن ، وقد نافسها كثير من الشركات الاجنبية الاخرى للكشف عن البترول فى مصر مثل الشركة الانجليزية الايرانية وسكونى فاكوم وكاليفورنيا ونيوجرسى وشركة فرنسية ، غير ان كلها لم تكن موفقة فى اعمالها خلال تلك الفترة .

وشجع هذا شركة آبار الزيوت المصرية ان تحصل من الحكومة على ترخيص فى عام ١٩٣٨ لاستغلال بترول منطقة راس غارب الذى كان معدل انتاجه ٨٠٠٠ برميل يوميا(٢٠٤) .

أما الشركة الانجليزية الثانية فهى شركة شل المحدودة ، مقرها لندن ، فرع القاهرة ، مديرها العام « دونكان روبرت ماكنتوش Duncan Robert «Machintosh (٢٠٥) .

أما عن رؤوس الأموال الأمريكية فى مجال البترول فى مصر فقد تمثلت فى اكثر من شركة أهمها شركة بسكونى مقرها نيويورك ، فرع القاهرة ، ومديرها العام « مسيو ر . س . ستيوارت «Monsieur R.S. Stewart (٢٠٦) . وشركة كاليفورنيا المصرية للبترول تاسست عام ١٩٣٧ برأسمال ٢٠٠٠ر٢٠ ج . م(٢٠٧) .

وبجانب سيطرة رؤوس الأموال الأجنبية على البترول وتصنيعه فى مصر سيطرت أيضا على استخراج المعادن الأخرى كالفوسفات والذهب والجبس وخلافه ، ففى مجال استخراج الفوسفات انشئت كثير من الشركات الاجنبية اهمها الشركة المصرية لاستخراج وتجارة الفوسفات براسمال أيطالى ٦٠٠٠ر٦٠ ج . م(٢٠٨) .

وفى عام ١٩٢٧ احتكر أجنبى يدعى « مسيو دردلر » المنطقة الواقعة شرقى مديرية قنا بتصريح من الحكومة وهذه المنطقة تشمل اربعة مراكز هى قنا والأقصر واسنا وقوص(٢٠٩) .

وفى عام ١٩٤٦ تأسست شركة الفوسفات المصرية لتمتد فى منطقة جاموس بالصحراء الشرقية براسمال انجليزى قدره ٠٠٠ر١٢٠ جنيه انجليزى .

وفى مجال البحث عن الذهب كون الأجانب شركة المناجم والبحث المصرية عام ١٩٣٨ براسمال ١٧٧١٨٨ ج . م لاستغلال منجم « جوتيب »(٢١٠) . أما عن الجبس فقد احتكره الاجانب بواسطة شركة جباسات البلاح(٢١١) .

وبالاضـــافة الى ذلك ســـاهم الأجانب برؤوس اموالهم فى انتاج الاحجار والجرانيت ، واصبح كثير منهم مقاولين لاستغلال المحاجر فى بناء القناطر والخزانات فى مصـــر ، أما الرخام فقد احتكره الاجانب بجانب شـــركة بنك مصر للمناجم والمحاجر مثل شـــركة الرخام الايطالى بالاســـكندرية والقاهرة وادفو(٢١٢) ، وشـــركة مصـــر للمناجم والمحاجر كانت تمتلك إمتياز منجم الرخام الالباستر الوحيد الموجود فى منطقة ســـنور شرق النيل جنوب بنى سويف(٢١٣) .

وفى مجال الصـــناعات الهندســـية والتعدينية ظهر العديد من الشـــركات وأصحاب المصـــانع الاجانب خلال تلك الفترة ، ففى مجال الســـيارات لم يكن هناك مصـــانع ســـيارات بالمعنى المفهوم ، انما كان غالبا يتم استيرادها مفككة ثم يعاد تركيبها فى مصـــر(٢١٤) ، ومن اهم الشـــركات الأجنبية التى قامت بذلك فى مصر شركة « فيات الشرق «Fiat Oriente» و « شركة مارد «Maarad» (٢١٥) ، وفى عام ١٩٤٦ أســـس « فورد » مصـــنعا صغيرا فى الاسكندرية لتجميع أجزاء السيارات(٢١٦) .

وكذلك بالنسبة للصناعات الهندسية فهناك شـــركة المحاريث الهندســـية(٢١٧) ، وشـــركة الآلات الهندسية التى لم تســـتمر طويلا حيث اندمجت اثناء الحرب الثانية فى شـــركة موصيرى كوريال بالقاهرة(٢١٨) ، وكذلك شـــركات هندسة التبريد مثل الشـــركة العمومية للهندســـة والتبريد « جركو » تاسست عام ١٩٤٥ برأسمال ٢٠٠,٠٠٠ جـ . م(٢١٩) ، وفى عام ١٩٤٦ تاسست شركة هندســـة التبريد وتكييف الهواء ــ مصـــر ــ « كولدير » برأسمال ٧٥٠٠٠ جـ . م(٢٢٠) .

وقبل الحرب العالمية الثانية لم يكن هناك مصـــانع لتحديد

والصلب عدا شركة شفيلد للسبك (مصر) المؤسسة عام ١٩٣٧ براسمال ٥٠٠٠ ج . م(٢٢١) ، الا ان الحرب ساعدت على ظهور بعض المصانع الصغيرة بسبب انقطاع الوارد من الخارج حيث ظهر مصنع لسبك الحديد بالافران الكهربائية(٢٢٢) ، وفى نهاية الحرب انشىء مصنع بمحافظة القنال وخمسة مصانع كبيرة ومصنع متوسط وثلاث مصانع صغيرة بالاسكندرية ومصنعان كبيران وآخران متوسطان وتسعة مصانع صغيرة بالقاهرة(٢٢٣) ، كما وجدت فى الاسكندرية حتى عام ١٩٣٩ مصانع للمسامير والاسلاك الحديدية المستعملة فى صناعة المفصلات الحديد وكانت تقوم بتصدير انتاجها الى سوريا وفلسطين(٢٢٤) .

وقد سيطر الفرنسيون على صناعة السكر عندما انشأوا مصنعين للسكر بالشيخ فضل ونجع حمادى منذ عهد اسماعيل اندمجا عام ١٨٩٧ فى شركة واحدة هى الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية(٢٢٥) ، وابتداء من عام ١٩٣٧ اتسعت اعمال الشركة حتى اصبحت تمتلك عدة معاصر فى الوجه القبلى مثل مصنع ارمنت بجانب مصانع الشيخ فضل ونجع حمادى ، وفى عام ١٩٤٢ انشأت مصنع أبى قرقاص(٢٢٦) ، وفى بداية عام ١٩٤٣ انشأت مصنع السكر بكوم امبو(٢٢٧) ، وبعد انتهاء الحرب بلغ عدد المصانع الكبيرة والصغيرة التابعة للشركة نحو ٨٦ مصنعا منها ١٩ كبيرا و ١٤ وسطا و٥٣ صغيرا أغلبها فى اسيوط لزراعة قصب السكر حيث خصها ١٢ مصنعا كبيرا و ٨ وسطا و ٢٢ صغيرا(٢٢٨) ، وهذا بالاضافة الى مصنع تكرير الحوامدية الذى بلغت طاقته الانتاجية ٧٠٠,٠٠٠ كجم يوميا(٢٢٩) .

كما كون الأجانب الشركة المصرية للمطاحن وتخزين الغلال برأسمال ٤٠٠٠٠ ج . م(٢٣٠) ، انخفض الى ١٥٠٠٠ ج.م

بسـبب الأزمة الغذائية اثناء الحرب(٢٣١) ، كما انشأ الأجانب شركة صناعة الطحن بالاسكندرية براسمال ٥٠٠ر٧٦جـ.م(٢٣٢) ، وفى فترة الدراسة انشأ الاجانب شركات جديدة بجانب الشركات التى أنشأها قبل الفترة والتى ذكرنا بعضا منها ، ففى عام ١٩٣٩ كونت اسـرة « سـاكس » الأجنبية التى تمصـر معظم أفرادها شـركة مطاحن المحمودية براسـمال ٠٠٠ر١٠ جـ . م ، وقد شـاركهم بعض الايطاليين والمصـريين(٢٣٣) ، وفى عام ١٩٤٥ كون الأجانب الشـركة الصـناعية لشرق الأوسـط براسمال ٠٠٠ر٢٣٠ جـ . م(٢٣٤) ، وانشاء المطاحن خلال فترة الحرب كانت ضروريا للخروج من الأزمة الغذائية التى حدثت .

أما صـناعة الماكولات فقد سـاهمت رؤوس الأموال الأجنبية فى كثير من شـركاتها حيث حاجة الحرب لمثل هذا النوع من الصـناعات ، ففى عام ١٩٤١ أنشأ بعض الانجليز والايطاليين والمصـريين شـركة المعـاملات التجارية المصـرية ليمتد الانجليزية (الشـركة المصـرية للمأكولات المحفوظة) براسمال ٠٠٠ر١٠ جـ . م بالاسكندرية(٢٣٥) ، ويبدو أن الايطاليين الذين سـاهموا فى انشـاء الشـركة المذكورة لم تنطبق عليهم الأوامر العسـكرية الخاصـة بوضـع أموال الرعايا الايطاليين وغيرهم من دول المحور تحت الحراسة .

وفى عام ١٩٤٢ اسس بعض الاجانب والمصـريين الشركة المصرية لصـناعة وتصدير المحفوظات براسمال ٠٠٠ر١٠ جـ . م بالاسكندرية(٢٣٦) واسـتمرت الحاجة لهذه الصـناعة حتى بعد الحرب ، ففى عام ١٩٤٦ أنشأ بعض الأجانب والمصريين الشركة المصـرية لتجفيف الخضراوات برأسمال ٧٥٠٠٠ جـ.م(٢٣٧) .

ومن الصـناعات الغذائية صـناعة المشـروبات بكل أنواعها فهناك شـركة قديمة هى « شـركة كراون برورى

لصناعة البيرة » براسمال بلجيكى قدره ۲٫۲۰۰٫۰۰۰ فرنك بالاسكندرية ، وقد استمر راسمال الشركة دون تغيير طوال فترة الدراسة(۲۳۸) ، وكذلك شركة البيرة بومنتى والاهرام براسمال خمسة ملايين فرنك(۲۳۹) ، وفى خلال فترة الحرب انشا الأجانب شركة مشروبات روحية باسم « شركة مصانع بولاناكى » عام ١٩٤٣ زيد راسمالها فى نفس سنة التاسيس من ۲۰٫۰۰۰ الى ١٤٠٫٠٠٠ ج . م واستمر فى الازدياد حتى بلغ ۲۱۰٫۰۰۰ ج . م عام ١٩٤٥(٢٤٠) .

وكان للانجليز دور كبير فى احتكار واستغلال الملاحات ، لذا انشاوا شركة الملح والصودا المصرية براسمال انجليزى قدره ۳۰۱٫۰۰۰ جنيه استرلينى بلغ عام ۱۹۳۸ ۶۰۰٫۰۰۰ جنيه استرلينى ثم زاد عام ١٩٤٣ الى ١٫٢٦٠٫٠٠٠ جنيه استرلينى وجميع راسمال الشركة مستغل فى مصر(٢٤١) .

وفى عام ١٩٤٦ تكونت شركة مرسى مطروح للملح والبوتاس براسمال ٤٠٫٠٠٠ جنيه مصرى(٢٤٢) .

ومن الصناعات الكيماوية التى ساهمت فيها رؤوس الأموال الأجنبية صناعة الورق ومن اهم شركاتها شركة الورق الأهلية بالاسكندرية براسمال ۲۳٫۰۰۰ ج . م(٢٤٣) .

وفى عام ۱۹۳۷ اسست جماعة من الاجانب شركة النيل للكبريت براسمال ٤٠٠٠ ج.م واعضاء مجلس الادارة من المكتتبين الاجانب الذين سيطروا عليها(٢٤٤) ، وحتى نهاية عام ١٩٤٦ بلغ عدد مصانع الكبريت فى مصر خمسة مصانع كبيرة(٢٤٥) .

وهناك شركة الصنائع المصرية بالاسكندرية براسمال ٥٠٫٠٠٠ ج.م انشاتها جماعة من الايطاليين والفرنسيين واليونانيين والمصريين لصناعة الكاوتشوك والأحذية(٢٤٦) .

كما استثمر الأجانب رؤوس أموالهم فى صناعة السجاير مثل الشركة الشرقية ايسترن كومبانى براسمال اربعة ملايين من الجنيهات عام ١٩٤٦(٢٤٧) .

وهناك صناعة مواد البنـاء التى كان لرؤوس الأموال الأجنبية دور كبير فى السيطرة عليها وانشاء العديد من المصانع الخاصة بها مثل مصنع الطوب الأبيض الرملى بالقاهرة براسمال ٤٧٥٤٤ ج.م(٢٤٨) ، وراس المال عبارة عن ٩٨٠٢٨ جنيه انجليزى يعادل ٩٥٥٧٧ ج . م و ٣٣٠ مليم ثم استنزال مبلغ استعمل لاستهلاك المنشآت والخسائر قدره ٤٨٠٣٢ ج.م فيصبح راس المال ٤٧٥٤٤ ج.م(٢٤٩) .

كما سيطر راس المال الاحتكارى الدانماركى والسويدى والبلجيكى على صناعة الاسمنت(٢٥٠) مثل « شركة اسمنت بورتلاند » بحلوان براسمال مختلط قدره ٢٠٠٠٠٠ ج.م بين ست شركات دانمركية وعدد من الأفراد الدانمركيين وشركة انجليزية ومساهم انجليزى آخر واربعة افراد مصريين ، وغلب على الشركة الطابع الدانمركى والانجليزى فى الادارة ، ولم يكن للمصريين الا قدر محدود(٢٥١) ، « وشركة اسمنت بورتلاند طرة » شركة بلجيكية براسمال ٣٠٠٠٠٠ فرنك(٢٥٢) ، وفى عام ١٩٣٧ انشئت « شركة مصر لأعمال الاسمنت المسلح بين شركة اسمنت طرة البلجيكية وشركة اسمنت حلوان الدانمركية الانجليزية وبنك مصر براسمال ٦٠٠٠ جنيه مصرى(٢٥٣) .

هذا بالاضافة الى بعض الصناعات الاخرى التى انشاها الأجانب فى مجال الطباعة مثل « شركة مطبعة سندلر » بالقاهرة وكان يدبرها اجنبى هى « ماكس كوخ Max Koch » حتى عام ١٩٤٥(٢٥٤) .

وبعد انتهاء الحرب اسس بريطانى يدعى « شـــافرمان » مصنعا لمنتجات البلاستيك فى الاسكندرية(٢٥٥) ، كما تكونت فى الاسـكندرية ايضـا عدة شـــركات لانتاج الكابلات الكهربائية والبطـــــاريات وكان للأجـــــانب دور كبير فى تكوين هذه الشركات(٢٥٦) .

* * *

وفى مجال الصناعة : تطورت اعمال الشـــركات الأجنبيـــة فى مصـــر وتعددت الصـــناعات التى تزاولها فى مصـــانعها ، ففى « شـــركة أقطان كفر الزيات » قامت مصانعها بالاسكندرية وكفر الزيات بحلج القطن وكبســـه وتخريمه واســـتخراج الزيت من بذرته وصـــناعة الكســب والصـــابون ومشـــتقات هذه الصـــناعات(٢٥٧) ، و « شـــركة بنتو وشـــركاه قامت بحلج القطن(٢٥٨) .

اما الصناعات النسيجية بمختلف انواعها ، فحتى بداية فترة هذا البحث كانت صناعة النســيج فى مصـــر لاتزال صـــناعة ناشئة ، ولكن بعد الغاء الامتيازات الأجنبية بدأت هذه الصـــناعة تاخذ طريقها بدليل هبوط الواردات القطنية عام ١٩٣٨ عما كانت عليه فى العام الماضى حيث بلغت ٢٫٨٦٨٫٦٩٥ جـ.م بنقص قدره ١٠٢٠٩٧٢ جـ.م عن العام الماضى(٢٠٩) ، والجدير بالذكر أن معظم القائمين على هذه الصناعة أجانب .

وقد أدت ظروف الحـــرب وتوقف الواردات وزيادة الطلب وارتفاع الأســـعار فى مصـــر الى ازدهار هذه الصـــناعة وتوســـعها فقام الأفراد والشـــركات الأجنبية بانشـاء العديد من المصـــانع الجديدة لم يراع فيها مناســـبة الاقطان المصـــرية المخزونة والتى كان معظمها يميل الى السمك(٢٦٠) ، مما ادى الى

قيام الاجانب بصناعة الشرائط والاقمشة اللازمة لمهمات البدل والجربندية والتجهيزات الحربية يدوية وميكانيكية ، وصناعة الشباك والشبيكة من التريكو والنسيج على انوال يدوية وميكانيكية ومنزلية لتغطية السيارات الحربية والطائرات والمدافع ، وصناعة الدريل والجبردين والاورلنس يدويا وهى اللازمة للجيوش ، وكذلك صناعة اغطية الراس للطيارين(٢٦١) .

وفى اثناء الحرب تم ابرام اتفاق بين شركتى مصر للغزل الرفيع وشركة براد فورد للصباغة فى اقامة المصانع الجديدة التى انشئت للغزل الرفيع بكفر الدوار ، وللصباغة بمصنع البيضا(٢٦٢) .

كما تعددت الصناعة الاجنبية فى مصر ، ففى مجال صناعة الغزل والنسيج ، نجد على سبيل المثال ان « شركة الغزل الاهلية المصرية » احدى شركتين اجنبيتين قامتا بانتاج الاقمشة الشعبية فى مصر ، والمصنع الثانى هو « الشركة المصرية لصناعة المنسوجات »(٢٦٣) وهى من الشركات الميكانيكية الضخمة فى مصر(٢٦٤) .

كما تخصصت « شركة صباغى البيضا » فى عمليات التبيض والتمشيط والكبس والتنشية والتطريز(٢٦٥) ، وتخصصت « شركة النيل للمنسوجات » فى شراء وبيع وتمويل وصناعة جميع مواد النسيج والقيام بجميع العمليات التى تتصل بهذا الغرض(٢٦٦) ، وتخصصت « الشركة الصناعية لخيوط الغزل والمنسوجات » فى صناعة الخيوط وكافة انواع المنسوجات والحرير الطبيعية والصناعية(٢٦٧) ، أما « مصنع الجوارب والتريكو المصرى (النيل) فاختص بصناعة الجوارب والتريكو(٢٦٨) .

وقامت « شـــركة مصـــر للحرير الصـــناعى » بصـــناعة الحرير الصـــناعى ومشتقاته ومادة السـليولوز ومشـــتقاتها والمواد الكيميائية اللازمة لصـــناعة الحرير الصـــناعى(٢٦٩) ، وكذلك مصـــانع الشـــركة بكفر الدوار(٢٧٠) ، وقام بريطانى وباجيكى وثلاثة مصـــريين بانشاء شـــركة الجوت المصـــرية لصـــناعة الجوت والصناعات المتعلقة بالانسجة والخيوط والغزل الناتجة من الجوت والسيسل والقنب(٢٧١) ، بطاقة انتاجـــية ٣٠٠٠ طن من منتجات الجوت سنويا(٢٧٢) .

اما بالنســـبة للصـــناعات الاســتخراجية فاهمها استخراج البترول فى مصـــر ، وقد اســـتغل الأجانب رؤوس اموالهم فى عملية احتكار آبار البترول وصـــناعته فى مصـــر حيث وجدت الشـــركات الاجنبية المجال للتحكم فى هذا الميدان لاستغلاله فى الحرب ، لذا زاد الانتاج عما كان قبل الحرب ، ففى عام ١٩٣٧ بلغ انتاج البترول فى مصر ١٥٧ر٥٥٨ طن مترى زاد عام ١٩٤٣ الى ١ر٢٨٤ر٩٦٦ طن مترى(٢٧٣) .

وكان من نتيجة استخدام البترول فى الحرب ان انخفضت نسبة اســـتهلاكه فى القاهرة والمدن المصـــرية الاخرى الى ٨٠٪ من مجموع الاســـتهلاك المقرر لكل مدينة ، ولهذا رأت شـــركات البترول الأجنبيـــــة ابتـــداء من عام ١٩٤٠ توزيع البترول بالبطاقات(٢٧٤) ، كما تعذر الحصـــــول على كميات البترول اللازمة فى الاســـكندرية وكان يوزع تحت اشـــراف رجال الشرطة(٢٧٥) ، وبهذا تحكم الاحتكار الاجنبى فى البترول المصرى، واصبح المصرى غريبا فى وطنه لعدم قدرته على الاستفادة من بترول بلاده .

لهذا فان استفادة الانجليز من البترول المصرى خلال فترة الحرب شجع شركة الآبار الانجليزية على زيادة انتاجها من آبار البترول برأس غارب الى ۱۲۰۰٫۰۰۰ طن سنويا(۲۷٦) بعد ان كان انتاج الشركة من جميع حقولها لا تزيد على ۱۷۰٫۰۰۰ طن سنويا(۲۷۷) ، وفى هذا الشأن وضع سكرتير عام وزارة التجارة والصناعة ان البترول المستخرج فى مصر جيد(۲۷۸) ، مما ادى الى اعتماد بريطانيا عليه فى الحرب .

وقد استمرت الشركة المذكورة تتوسع فى انتاجها حتى بعد الحرب ، ففى عام ١٩٤٦ حصلت الشركة من الحكومة على حق استغلال البترول فى منطقة رأس سدر وكان معدل انتاجه ۲۲۰۰ برميل يوميا(۲۷۹) ، ولما كان هذا البترول ينقل بواسطة السفن تم انشاء حوض لتفريغ البترول فيه بخليج السويس عام ١٩٤٦(۲۸۰) .

كما ظهرت خلال الفترة بعض شركات البترول الامريكية منها « شركة كالتكس مصر » عام ۱۹۳۷ وكانت تمتلك « شركة كاليفورنيا تكساس اويل كوربويشن »٩٤٪ من رأسمالها(۲۸۱) ، وكذلك « شركة بان امريكان Pan American » (۲۸۲) « وشركة فيلبيس » ، هذا بجانب بعض الشركات الأجنبية الأخرى التى ظهرت بعد الحرب مثل « شركة ايني الايطالية » ، كما وجدت شركات « وجيتى ، وكونتننتال اليابانية ، وسيتى سيرفيس ، وسكلير ، ومورفى »(۲۸۳) ، وهذه الشركات اقل اهمية من الشركات الانجليزية والامريكية .

اما عن التكرير فهناك معملان بالسويس ، احدهما حكومى ، والآخر وهو أكبرهما اجنبى يتبع شركة آبار الزيوت الانجليزية

المصرية وقدرته ٣٥ الف برميل في اليوم اى ما يعادل ١٢٫٧٧٥٫٠٠٠ برميل فى السنة(٢٨٤) ، ففى عام ١٩٣٧ تم تكرير ١٠٥٢٠٠ طن(٢٨٥) .

ومع بداية الحرب عملت الشركة على زيادة انتاجها من البترول المكرر خاصة من حقل غارب فقامت بزيادة كفاءة معملها بانشاء معمل جديد بالقرب من المعمل الرئيسى(٢٨٦) ، مع العلم بأن ما كان يكرر فى معامل التكرير بالسويس يزيد كثيرا على الانتاج الخام المستخرج من الحقول المصرية ، وهذه الزيادة ناتجة من خامات اجنبية تم استيرادها من ايران والخليج العربى(٢٨٧) ، ولذا زاد المكرر من البترول فى نهاية الحرب عما كان عليه قبل الحرب ، حيث بلغ عام ١٩٤٥ نحو ١٫٢١٤٫٠٠٠ طن من الزيت الخام فى معمل الشركة(٢٨٨) ، وبهذا فالشركة حققت ايرادا ضخما سواء من البترول المصرى او من البترول المستورد وتقوم بتكريره فى مصر عاد على رأسمال الشركة الانجليزية والعمالة الأجنبية بالشركة ، اما ما عاد على مصر فهو ضئيل جدا ممثلا فى الاتاوة التى كانت تدفعها الشركة للحكومة .

اما عن خطوط الانابيب فقد بدأ التنفيذ فى مدها بالأراضى المصرية عام ١٩٣٩(٢٨٩) ، ومع بداية الحرب ابدى اليهود استعدادهم للدفاع عن انابيب زيت البترول ، فقد وجد نحو ١٥ الف يهودى ابدوا استعدادهم لذلك(٢٩٠) ، وفى عام ١٩٤٣ ـ انشأت السلطات البريطانية خطوط انابيب بترول عبر الاراضى المصرية ، وفى عام ١٩٤٥ طلبت الحكومة المصرية استلام الخط الواصل بين السويس والقاهرة حسب تعهد السلطات البريطانية على ذلك فى نهاية الحرب ، الا ان السلطات البريطانية سلمت الخط لشركة شل لادارته لحسابها(٢٩١) ، وقد بلغت

أطوال هذه الانابيب حتى نهاية الفترة التى نحن بصـــــددها حوالى ١٢٠ كم(٢٩٢) بلغت تكاليفها ٠٠٠ر٠٠٠ر٤ جنيه(٢٩٣) .

وبجانب ســيطرة الأجانب على البترول وتصـــنيعه فى فى مصـــر ســيطروا ايضا على استخراج الفوسفات ، ولهذا انشئت كثير من شــركات الفوسـفات اهمها الشـــركة المصرية لاســتخراج وتجارة الفوسـفات ، وقد وضـعت الشـــركة تحت الحراســـة على اثر نشـــوب الحرب بين الحلفاء وايطاليا (حيث ان الشـــركة الايطالية ، وبموجب الاتفاق بين الحكومتين المصرية والايطالية والذى بموجبه ترفع قيود الحراســـة على الشـــركات الايطالية جميعها بعد انتهاء الحرب ماعدا شـــركة الفوســفات التى اتفق ان تبقى تحت الحراســة ضمانا لتعهدات الحكومة الايطالية بســداد دينها المالى لمصـر وان يتولى ادارة الشركة مصرى وايطالى(٢٩٤) .

اما عن اســتخراج الحديد لم تكن هناك شــركات معينة تهتم باســتخراجه ، ولكن حينما اســتخدمت مســاقط اسوان فى توليد الطاقة الكهربائية عام ١٩٣٧ لانتاج الاســمدة بواسطة شــركة أجنبية ، فكرت ايضا فى اســتغلال الحديد الموجود فى اســوان بالطاقة الكهربائية ، لانشــاء شــركات للصــناعات الحديدية مثل الصــناعات الحربية والذخائر وغيرها(٢٩٥) ، وفى عام ١٩٣٨ تقدمت شــركتان المانيتان هما « شركة اوتو وولف «Otto Wolff» و « شركة سيمنس «Siemens» بعرض فكرة مشـــروع تأسيس مصــنع للحديد من الخام المصــرى ، وقد جاء فى خطاب وزير التجارة والصــناعة الســابق (احمد كامل) الى وزير المالية (احمد ماهر) أن الصــناعة الالمانية ترغب فى معاملة مصــر فيما يتعلق باســتغلال مناجم الحديد المصرية لاقامة صناعة الحديد فى مصر على أمتن الدعائم الفنية(٢٩٦) .

كما استغل الاجانب رؤوس اموالهم فى اعمال مناجم الذهب منذ عام ١٩٣٨ عن طريق شركة المناجم والبحث المصرية ، وفى عام ١٩٣٩ عهدت الحكومة الى مصلحة المناجم ادارة منجمى السكرى وام الروس بان تعهد بادارتهما الى شركة من الشركات المشتغلة باستخراج الذهب على أن تسدد ما انفقته الحكومة على هذه المناجم ، وانها سوف تحتفظ بمنجم واحد هو منجم السكرى ولحسابها الخاص كبرهان على أن استغلال مناجم الذهب فى مصر عمل تجارى مربح(٢٩٧) ، وقام بابحاث المناجم والتفتيش على شركات التعدين واعمال مناجم الذهب بالسكرى وام الروس حتى عام ١٩٤٣ مصرى وهو احد افراد بعثة المناجم فى انجلترا (١٩٢٦)(٢٩٨) .

كما احتكر الاجانب ايضا تلال السباخ فقد اجرت مصلحة المناجم والمحاجر لشركة السباخ المصرى حق استغلال بعض مناطق تلال السباخ الواقعة شرقى القاهرة لمدة ثمان سنوات تنتهى عام ١٩٤٤(٢٩٩) .

اما عن الجبس فقد احتكره الاجانب عن طريق « شركة جباسات البلاح » لتجارة وصناعة الجبس وعلى الاخص انشاء واستغلال مصنع جبس البلاح بمنطقة السويس(٣٠٠) ، واستغلت الشركة الاجهزة الحديثة لحرق وطحن الجبس فى منطقة الامتياز ، واصبحت الشركة تتطلع لغزو اسواق الشرق الادنى والاقصى ، وقد زاد نشاط الشركة وكانت تريد تشجيع الحكومة لها حتى تحصل على زيادة فى الاتاوة عن طريق تخفيض نولون الجبس المعد للتصدير بالسكة الحديد(٣٠١) ، وجميع اعضاء مجلس ادارة الشركة من الاجانب عدا مصرى واحد ، وفى عام ١٩٣٩ توسعت الشركة فى اعمالها فاشترت « مصنع

برخر «Bircher» الكائن بمركز الصف لانتاج كربونات الجير وما اليها ، وفى نفس العام تمكنت الشركة من الاتفاق مع الشركات الاخرى المماثلة على تأسيس مكتب لبيع منتجاتها(٢٠٢) .

وبالاضافة الى ذلك ساهم الاجانب فى انتاج الأحجار والجرانيت واصبح كثير منهم ذا راسمال ضخم فى مصر نفذوا مشروعات عديدة فى مصر ، وكان الايطاليون اهم هؤلاء الأجانب خاصة شركة الرخام الايطالى(٢٠٣) وشركة مصر للمناجم والمحاجر التى بلغ انتاجها من منجم الرخام الالباستر ببنى سويف عام ١٩٣٩ نحو ٥٢ م٣ زاد عام ١٩٤٠ الى ٤٦٣/٤ م٣ الا انه انخفض عام ١٩٤١ الى ٩١/٢ م٣ فقط .

ولم يظهر فى السوق المحلية من الرخام سوى القليل (حجر ابى طريفة الالباستر) حيث استغل بواسطة شركة مصر للمناجم والمحاجر ، واذا ما استثنينا المبانى الحكومية فان المبانى الاهلية لا تستخدم احجار الشركة المذكورة فى اشغالها بسبب المضاربة القوية من جانب الرخام الأجنبى الجيد الخامة والرخيص السعر المستعمل فى المصانع المحلية التى يقرب عددها من ١٠٠ مصنع كانت موزعة فى بلاد القطر المصرى واهمها القاهرة والاسكندرية وبورسعيد .

ولقد كانت الآراء حول علاج هذه الحالة أن تؤسس شركات قوية فى راسمالها ، وان تدعم شركات استغلال المحاجر الحالية تدعيما قويا حتى تختلف عن حالتها الراهنة بأن تستغل وتدار المصانع والمحاجر بواسطة الفنيين فى هذه الصناعة ، والا تحتكر احدى شركات السوق لاشغالها الخاصة بل تجعل لمصانع البلاد ــ المشتغلة فى الرخام الأجنبى للعمل والكسب فى الرخام وذلك اسوة بشركات

استغلال المحاجر بالخارج(٣٠٤) ، وقد نرى مثالية هذا العلاج الا انه لم يحقق رغبات الشركات الأجنبية لأنه سوف يحجب عنها الكسب الذى ترجوه ، لذلك فسوف تكون الشركات الأجنبية حجر عثرة فى طريق هذا العلاج .

وفى الصناعات الهندسية والتعدينية تعددت مجالاتها ، ففى مجال السيارات صدر فى ٣٠ نوفمبر ١٩٣٧ مرسوم بتعديل الرسوم الجمركية على السيارات المستوردة مفككة لتركيبها فى المنطقة الحرة تشجيعا لصناعة وتركيب السيارات فى مصر وتشغيل العمال المصريين فى شركات السيارات العاملة فى هذا المجال مثل « شركة نبات الشرق » وشركة مارد »(٣٠٥) ، وشركة فيات تاسست بالاسكندرية لاستيراد وتوزيع وصيانة جميع مصنوعات شركة فيات الايطالية ، الا ان ظروف الحرب دعت الى وضع الشركة تحت الحراسة(٣٠٦)، اما شركة سيارات (مصر) تاسست بالاسكندرية لشراء السيارات وبيعها وصنعها وتركيبها واصلاحها وبناء حظائر السيارات وصنع الطيارات وحلبات السباق(٣٠٧ ، وفى عام ١٩٤٦ اسس فورد مصنعا صغيرا آخر فى الاسكندرية لتجميع اجزاء السيارات(٣٠٨) .

وفى مجال الآلات الهندسية اسس بعض الايطاليين من اسرة موصيرى شركة المحاريث الهندسية التى تركز نشاطها الصناعى فى صيانة واصلاح وتركيب الآلات والجرارات الزراعية ، وقامت الشركة بانشاء ورش حديثة بجوار الدائرة الجمركية بالاسكندرية لجمع وتركيب الآلات التى تصل مفككة ، ثم انشأت الشركة فى نفس المكان مخزنا لقطع الغيار اللازمة ، وبعد ذلك انشأت فروعا تشمل مخازن وورشا

تابعة للشــركة فى القاهرة والاقاليم واشــرف على هذه الورش فنيون اكفاء تتمشى خبرتهم مع تقدم الصناعة ، ويرجع للشــركة الفضـــل فى تركيب ومتابعة الجــرارات الزراعية فترة طويلة ســاهمت فى الانتاج الزراعى(٣٠٩) .

اما الشركة العمومية للهندسة والتبريد (جركو) تأسست عام ١٩٤٥ لصــناعة الثلاجات الكهربائية وآلات اجهزة التبريد وهندسة الكهرباء والميكانيكا(٣١٠) .

وفى عام ١٩٤٦ تأسست شــركة هندسة التبريد وتكييف الهواء ــ مصر ــ « كولدير » لأعمال تبريد وتكييف الهواء وكل فنون هندسة الحرارة والهواء(٣١١) .

وفى مجال الصــناعات الحــربية اتفقت وزارة الحــربية البريطانية عام ١٩٣٩ على منح وزارة الدفاع الوطنى فى مصــر حق صنع بنادق وذخيرة بشــرط أن يكون انتاجها مقصورا على مطالب الحكومة المصــرية وحدها وان يكون صــنعها داخل مصر وان تتحمل مصــر نفقات الرســوم والمواصــفات الخاصة بهذه الاسلحة ، كما اشترطت وزارة الحربية البريطانية عدم اســناد مقاولات هذه الأعمال الا لهيئات مصــرية انجليزية ، وان هذا المشــروع قدرت تكاليفه بمبلغ ٩٥٠٫٠٠٠ ج.م وزع على ثلاث سنوات تبدأ من ١٩٣٩/١٩٤٠ الى ١٩٤٢/٤١(٣١٢) .

الصناعات الغذائية : اهمها صــناعة الســكر الممثلة فى الشركة العامة لمصانع الســكر والتكرير المصــرية التى اتسعت اعمالها عام ١٩٣٧ حتى اصبحت تمتلك عدة معاصــر فى الوجه القبلى ، ومع توســع الشــركة فى اعمالها الا أن رفع رســم الانتاج على الســكر أدى الى انخفاض ارباح الشــركة خلال نفس العام ، لذا قامت الحكومة بدفع تعــويض الشــركة عن

خســـــارتها(٣١٣) ، وفى عام ١٩٤٠ تم عقد اتفاق بين الحكومة والشركة تأسس بمقتضـــاه المجلس الاستشارى للسكر للاشراف على صناعة السكر(٣١٤) .

كما تعددت اصـــناف منتجات الشـــركة بســـبب نشـــاطها الكبير مثل الســـكر المكرر والســـكر انخام والسكر النبات(٣١٥) والســـكر الناعم المسمى (سنترفيش)(٣١٦) ، والعسل الأسود (المولاس)(٣١٧) والكحول ومشـــتقاته من المواد الاولية وعلى الأخص مخلفات صـــناعة السكر(٣١٨) ، ويوضـــح د . لهيطة ، أن الشـــركة حتى عام ١٩٢١ شـــركة أجنبية تتســـم بالطابع الأجنبى البحت ومنذ ذلك التاريخ اصـــبحت الشـــركة مصـــرية اســـما لحما ودما وروحا تتســـم اعمالها بالقومية المصـــرية وعملت على تمصـــــير ادارتها(٣١٩) ، والحقيقـــة يمكن أن يكون ذلك بالنسبة لرفع نســـبة الموظفين المصـــريين بالشركة ولكن لم يكن الامر كذلك بالنسبة ارأسمال الشـــركة ومجلس ادارتها ومعاملتها الاحتكارية الاجنبية بالنســـبة للاهالى والموظفين والعمال والطرق التى لجأت اليها لتحقيق أرباحها فيما بعد ، والدليل على ذلك قيام الشـــركة بفرض غرامة على موردى القصـــب لها فى حالة نقص الكمية المتعاقد عليها ، مما أدى الى شعور الاهالى بغبن فاحش وقع عليهم من الشـــركة وذلك لانه ليس بأيديهم زيادة الكمية أو نقصها(٣٢٠) ، وقد طلب اهالى بلدة اقليت أن تتعاقد معهم الشركة على توريد قصب السكر لمصنع كوم امبو(٣٢١) .

وفى عام ١٩٤٣ حصـــلت شـــركة عموم مصـــانع السكر على اتفاق من مقتضـاه التنازل عن جميع الكميات الزائدة عن حاجة البلاد بعد قيام الشـــركة بتحويلها بالســـكر اللازم ، وكذلك تمكنت الشـــركة من اســـتيراد المهمات اللازمة لمصـــانعها والحصول

على السماد الضرورى لزراعة القصب التى تبذل الشركة جهودها لتنميتها وزيادة الاراضى المزروعة منها .

ولسد حاجة البلاد من مستهلكين وقوات للحلفاء من المواد الغذائية خلال فترة الحرب نشطت الشركة فى زيادة انتاجها ففى عام ١٩٤٢ قامت الشركة بعصر نحو ١٦٢٣١٥٩ طنا زادت عام ١٩٤٣ الى ١٧٧٥٢٤٥ طنا وزاد مقدار الانتاج من ١٥٨٩٢٤ طنا الى ١٨٩٩٢٥ طنا ، كما زاد مقدار ما قدمته الشركة من سكر الى الاسواق المحلية من ١٣٩٩٩٠ طنا الى ١٤٨٣٥٩ طنا على التوالى(٣٢٢) .

وفى عام ١٩٤٤ رأت الشركة زيادة انتاجها مما استلزم تجديدات كان على الحكومة ان تدفع ما يعادل اربعة ملايين من الجنيهات لذلك ، ولكن الحكومة لم توافق الا على دفع ٢ر٥ مليون جنيه ، وذلك لأن راسمال الشركة لم يزد على ١٣٤١٠٠٠ جنيه ، فالزيادة على ذلك بالنسبة للتجديد اعتبرت شيئا مخالفا(٣٢٣) .

وقد ارتبطت بصناعة السكر صناعة الحلوى التى انتعشت أثناء الحرب لقلة المستورد من الخارج ولكثرة الطلب خصوصا لوجود قوات الحلفاء فى مصر وخاصة صناعة الشيكولاتة ، واشهر هذه المصانع « مصنع رويال » بالاسكندرية ومصانع ايكا ونوفل والجندويل والشركة الصناعية والتجارية لالبان المندرة لتحضير اللبن المجفف(٣٢٤) ، وقد طالب اعضاء مجلس النواب بضرورة اشراف وزارة المالية على الشركات الأجنبية فى مصر حتى لا تعود المنفعة عليها وحدها . بل يجب ان تكون لها وللوطنيين جميعا ، خاصة وان الحكومة كانت تقدم لهذه الشركات المنتجة للالبان اعانات مالية كى تضمن جودة الانتاج(٣٢٥) .

وفى مجال طحن الغلال انشئت شركات أنحصر نشاطها فى تجارة الغلال والمواد الغذائية وكل صناعة ملحقة بها خاصة صناعة الدقيق والمواد المشابهة والناتجة منها مثل الشركة المصرية للمطاحن وتخزين الغلال(٣٢٦) ، وشركة صناعة الطحن بالاسكندرية التى اسستها أسرة ساكس التى تمصر معظم افرادها(٣٢٧) .

كما تخصصت بعض الشركات بجانب طحن الغلال فى انتاج الحلوى الطحينية والطحينة والمبن مثل شركة مطاحن المحمودية التى انشئت عام ١٩٣٩(٣٢٨) ، وقد سيطر الأجانب على مثل هذه الشركات ، ففى الشركة المصرية للمطاحن سيطر عليها مديرها « مسيو هنرى شيركسلى »(٣٢٩) .

كما اهتمت بعض الشركات بصناعة الجلوكوز والنشا مثل الشركة الصناعية للشرق الأوسط التى تأسست عام ١٩٤٥(٣٣٠) .

أما عن صناعة المأكولات فقد ساهمت فيها رؤوس الأموال الأجنبية ، حيث أنشأ بعض الانجليز والايطاليين والمصريين وشركة المعاملات التجارية المصرية ليمتد الانجليزية «الشركة المصرية للمأكولات المحفوظة » عام ١٩٤١ ، وقد تخصصت الشركة فى صناعة كافة المأكولات المحفوظة والتجارة فيها وصناعة أدوات العبوة لهذه الصناعة(٣٣١) ، وكان للحرب اثرها فى الحاجة الى هذه المصنوعات لسد حاجة الاستهلاك المحلى والقوات المتحاربة ، لذا اسس بعض الاجانب والمصريين الشركة المصرية لصناعة وتصدير المحفوظات بالاسكندرية لصناعة وبيع وتصدير المأكولات المحفوظة(٣٣٢) ، وفى عام ١٩٤٦ انشأت مجموعة من الاجانب والمصريين الشركة المصرية لتجفيف الخضراوات(٣٣٣) .

وفى مجال صناعة السردين فقد أجريت التجارب التى أسفرت عن نجاح عملية السردين وصلاحيته فى مصر عام ١٩٤٠ ووجد أن طعمه يفوق أفخر أنواع السردين الفرنسى Amieux ، ولهذا قامت جماعة من الماليين بتأسيس شركة مساهمة فى نفس السنة برأسمال مختلط قدره ١٠٠٠٠٠ ج . م للمصريين أغلبية فى رأس المال وفى مجلس الادارة ، عدا الفنيين لحين تدريب مصريين وحساباتها باللغة العربية وآلاتها من البرتغال بطاقة انتاجية ٥٠٠ طن سنويا(٣٣٤) .

كما ساهم رأس المال الأجنبى فى صناعة الثلج مثل شركة التبريدات المصرية(٣٣٥) والشركة العمومية للهندسة والتبريد « جركو » المندمجة فيها شركة مخازن التبريدات النيلية والثلج ، طوال الفترة والمسئولون عن الشركة أجانب كالمدير ورئيس الحسابات ، وتخصصت الشركة فى صناعة الثلج وتجارته والعمليات التجارية والصناعية الخاصة بالمواد الغذائية والمنتجات الحيوانية والنباتية ومشتقاتها وتوريد المأكولات للبواخر فى بورسعيد والاسكندرية والسويس(٣٣٦) ، كما كانت تقوم بتخزين تقاوى البطاطس والجبن وخلاف ذلك فى ثلاجاتها والتسليف عليها(٣٣٧) .

وقام الأجانب باستثمار اموالهم فى مجال صناعة البيرة مثل شركة « كراون بريورى » وهى شركة بلجيكية تأسست فى بروكسل لصناعة الجعة بكافة أنواعها والاتجار فيها(٣٣٨) ، وشركة البيرة بومنتى والاهرام « لصناعة وتجارة البيرة والأرز والشعير ومواد غذائية وثلج ومثلجات(٣٣٩) ، وكان للشركة مصنعان احدهما بالاسكندرية والآخر بالقاهرة ، ومضرب للأرز ، وكانت تتعاون مع شركة كراون بريورى فى توزيع

البيرة فى القاهرة(٣٤٠) ، كما أنشأ الاجانب شركة مشروبات روحية باسم « شركة بولاناكى المصرية » عام ١٩٤٣ لتقطير وصنع وتجارة المشروبات الروحية(٣٤١) .

وكان للانجليز دور كبير فى احتكار واستغلال الملاحات ، لذا انشأوا « شركة الملح والصودا المصرية » التى استغلت الملاحات ومستودعات النطرون وبيع واستيراد الملح والنطرون وابرام كافة الاتفاقات المتعلقة بصناعة الصابون والزيوت والكسب والجلسرين(٣٤٢) .

وفى غضون ١٩٤٢/٤١ زاد نشاط الشركة الصناعى فتمكنت من مضاعفة انتاجها واجابت متطلبات الاسواق المحلية ، كما انتجت بعض المواد الاولية اللازمة لصناعة الصابون فأغنت هذه الصناعة عما كان يستورد منها من الخارج والتى حالت الحرب دون وصولها .

وتعاونت الشركة مع السلطات المختصة على حل أزمة الزيوت وعملت على توزيع كميات كبيرة منها بالأسعار الرسمية ، هذا فضلا عن احياء صناعات حديثة استنبطتها الشركة وقامت بانتاجها فى اقسامها المختلفة كالمواد الدهنية والاحماض المشتقة منها والمنتجات المعدنية وما يستخرج منها وصناعة العبوات من براميل الصاج وخشب وصفائح وعلب وخلافه .

وقد استفادت الشركة كثيرا من ظروف الحرب وارتفاع الأسعار التجارية فحققت أرباحا طائلة(٣٤٣) ، أضف الى ذلك انه وجدت خلال فترة الحرب نحو ٤٤ مصبنة أخرى كبيرة وصغيرة اغلبها فى القاهرة والاسكندرية وكفر الزيات وكانت تستخدم الزيوت المستوردة مثل زيت جوز الهند والنخيل والزيتون(٣٤٤) .

هذا بالاضافة الى شركة مرسى مطروح للملح والبوتاس التى تأسست عام ١٩٤٦(٣٤٥) ، وبعض الصناعات الأخرى مثل صناعة تجفيف الملح من بحيرتى مريوط والمكس(٣٤٦) .

اما الصناعات الكيميائية فقد اهتم الأجانب باستثمار رؤوس اموالهم فى هذا المجال ففى مجال صناعة الأسمدة انشأت شركة الصناعات الكيماوية الامبراطورية البريطانية فرعا لها فى القاهرة l'Imperial Chemicial Industries (Egypt) (٣٤٧) ، واصبحت من اهم الشركات الأجنبية المحتكرة لصناعة الكيماويات فى مصر(٣٤٨) ، وقد سيطر الأجانب (بريطانيون وجنسيات اخرى) على الشركة واصبح جميع المسئولين خلال تلك الفترة أجانب سواء المدير او الوكيل او مراقبى الحسابات او الموظفين(٣٤٩) ، كما أن مديرها « مستر هـ . فوجت » كان من أكبر تجار الأسمدة الاجانب فى مصر(٣٥٠) وكان للشركة فروع اخرى فى مختلف المحافظات المصرية ، فكان يمثلها فى اسيوط « شركة ابيل والفونس الكسان »(٣٥١) .

وفى عام ١٩٣٧ تم استخدام مساقط اسوان فى توليد الطاقة الكهربائية لصنع الاسمدة الكيماوية والاغراض الأخرى(٣٥٢) ، وقد وقع الاختيار على شركتين اجنبيتين للقيام بهذه الصناعة الشركة السابقة (الامبراطورية) ، والشركة الانجليزية الكهربائية English Electrioc Co. ، وقد قدر انتاج المصنع فى نفس السنة نحو ٣٠٠٠٠٠ طن ، وكانت نفقات المصنع عبارة عن ٢٦٤٥٠٠٠ جـ.م للمحطة الكهربائية و ٢٧٣٠٠٠٠ جـ.م لمصنع الأسمدة الكيمائية و ١٥٧٦٧٠٠ جـ.م لورش ومنشآت للعمال وخلافه(٣٥٣) الاجمالى ٦٩٥٧٧٠٠ جـ . م .

وفى عام ١٩٤٥ تم عقد اتفاق بين الحكومة المصرية وشركة أسمدة الشرق شركة مساهمة لبنانية مركزها ببيروت ، بشأن التزام تحويل قمامة مدينة القاهرة وضواحيها الى سماد ، لمدة ٣٠ عاما ، على أن يكون ثلث موظفى الشركة مصريين والا يقل رأسمالها عن ١٥٠٫٠٠٠ ج.م(٣٥٤) .

كما استثمر الأجانب أموالهم فى صناعة الورق فأنشأوا لذلك الشركات مثل شركة الورق الأهلية بالاسكندرية ، وقد تم جلب آلاتها من المانيا ، ولكن لحقت بالشركة عام ١٩٣٧ خسائر قدرت بنحو ١١٨١ ج.م(٣٥٥) ، ولكى توافق الحكومة على منح الشركة معونة مالية اشترطت أن توظف بها ٥٠٪ موظفين مصريين و ٩٠٪ عمال مصريين(٣٥٦) ، وفى عام ١٩٣٨ بدأ العمل فى مطابع محرم بك بالاسكندرية لصاحبها « ع.م.د توبالبان » الذى انشأ فيها فرعا لصناعة ورق اللعب وفرعا آخر للكرتون المجمد وهى أول مطبعة فى الشرق العربى تختص بصناعة الورق، كما افتتح مصنعا لورق اللعب بالقاهرة(٣٥٧) .

وعندما انتشر استعمال الأحذية القماش بنعال من المطاط ملصوقة فى مصر ، انشأت « شركة باتا » التشيكوسلوفاكية مصنعا لها فى الاسكندرية لهذا الغرض ، ثم قامت شركة الأحذية المطاطية بانشاء مصنعها فى القاهرة (شركة سليندر فى عام ١٩٣٨)(٣٥٨) ، كما أنشأ الاجانب فى نفس العام مصنعا للزجاج فى القاهرة(٣٥٩) ، وآخر لسلفات الامنيوم(٣٦٠) ، ومصنعين لسلفات النحاس بالقاهرة قدرتهما ٥٠٠ طن فى العام ، ومصنعا لسلفات الحديد فى كفر الزيات لصنع المواد الكيميائية اللازمة لتنشئة وتهيئة الغزل والنسيج(٣٦١) .

صناعة الدخان والسجاير دخلت مصر منذ القرن الماضى بواسطة الاجانب خاصة اليونانيين ، وكان اكثر من نصف عمال مصر فى هذه الصناعة(٣٦٢) ، حيث كانت واحدة من اهم الصناعات الرئيسية فى مصر ، ولكنها مثل كثير من الصناعات المصدرة عانت من انهيار جزئى فى التجارة الدولية بسبب الضرائب الجمركية المرتفعة على الدخان(٣٦٣) .

وفى عام ١٩٣٩ مع بداية الحرب نجد ان طمع اصحاب مصانع الدخان الاجانب جعلهم يلجأون الى وسائل تدر عليهم الثراء السريع ، مثل تسمية الاشياء بغير اسمائها ، فالدخان الصينى واليابانى حتى الدنىء منه يعد اجود طعما وارفع ثمنا من الدخان التتى الاخير الذى كان سببا فى شهرة الصناعة المصرية ورواج سوقها فى الحواضر الاوربية ، ولذلك فان هذه المصانع كانت تضيف الى منتجاتها بنسبة ٩٥٪ من ذلك الدخان ولا تعنى بتحسينها ولو بنسبة ضئيلة من هذا النوع الاخير الذى كان سببا فى هذا الثراء ، وبجانب هذا مصانع اخرى اجنبية لا تبالى اذا كانت منتجاتها من هذا أو من ذاك لها روح الدخان وان فقدت طعمه ونكهته ، وتقد الشعب صحته(٣٦٤) ، اضف الى هذا مصانع « نستور جاناكليس » التى كانت تنتج سجاير نستور ، ومصانع الريجى التركى وهذه المصانع ومصانع ماتوسيان بالجيزة كانت تنتج افخر انواع السجاير التى يفضلها الاوربيون دون السجاير الأخرى(٣٦٥) ، وفى اثناء الحرب الثانية صنعت السجاير فى فلسطين مما ادى الى انها اثرت على صناعة السجاير فى مصر(٣٦٦) .

وبالاضافة الى ذلك وجدت شركات أجنبية اخرى فى مصر مثل شركة سجاير سالونيك ، وقد وضعت تحت الحراسة

العامة عام ١٩٤٠ طبقا لاحكام الامر العسكرى رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٠ حيث ان الشركة ايطالية ، وقد دخلت ايطاليا الحرب ضد انجلترا(٣٦٧) .

وفى عام ١٩٤٦ أنشأ الاجانب الشركة الشرقية ايسترن كومبانى لصناعة الدخان والسجاير(٣٦٨) استطاعت الصمود فيما بعد واصبحت من اكبر شركات الدخان والسجاير الأجنبية فى مصر .

صناعة مواد البناء : لقد اتسمت هذه الصناعة بظاهرة مهمة هى انه قد شيد قبل الحرب الثانية الكثير من المنازل حتى ان الايجار قد انخفض كثيرا عما كان عليه واستمرت هذه الحركة حتى اندلعت الحرب(٣٦٩) ، وكان معنى هذا ان رؤوس الأموال الأجنبية قد توافرت فى هذا المجال ونشطت ، ومن اهم المصانع التى انشأتها هذه الاموال فى مصر « مصنع الطوب الرملى بالقاهرة » لصناعة الطوب الرملى والسلتون والبلاط(٣٧٠) .

واما صناعة الاسمنت فقد تمثلت فى شركة اسمنت بورتلاند طره التى اشترت مصنع المعصرة لكى تقلل من درجة المنافسة ، وفى عام ١٩٣٩ زادت مبيعات الشركة على ذى قبل حيث بلغت نحو ٣٥٣٫٧٩١ طنا(٣٧١) ، وشركة اسمنت بورتلاند حلوان لانتاج الاسمنت فى حلوان وهى تتضمن أربعة افران دائرية عدا المطاحن(٣٧٢) ، ومنذ بداية الفترة ضاعفت الشركة منتجاتها بسبب قيامها بعملية امداد المشروعات المنصوص عنها فى المعاهدة المصرية الانجليزية ، كما ساعدتها ظروف الحرب على تحقيق جانب كبير فى الانتاج(٣٧٣) .

يلاحظ ان الأجانب بمختلف جنسياتهم سيطروا على معظم الصناعات التى وجدت فى مصر خلال تلك الفترة برؤوس

اموالهم ، وبالتالى فى الادارة والوظائف ، كما يلاحظ ان مصر شهدت تطورا ملموسا فى الصناعة خلال فترة الحرب الثانية بسبب الظروف التى ادت الى انقطاع ورود صناعات اجنبية منافسة للصناعة المصرية ، بالاضافة الى سد مطالب الاستهلاك المحلى والقوات العسكرية الموجودة فى مصر ، وقد افاد ذلك الاجانب كثيرا ، حيث حققت رؤوس اموالهم ارباحا طائلة عادت على الاجانب .



الأرباح : اتاحت الحرب الثانية فرصة لبناء وتنمية بعض الصناعات الأجنبية فى مصر وذلك لاختفاء المنافسة الاجنبية(٣٧٤) التى ظهرت بسبب انقطاع التجارة مع الخارج وانخفاض معدلها الى ادنى مستوى لها وانخفاض نسبة المرور التجارى عبر قناة السويس ، فى حين انها ظلت مفتوحة امام الملاحة اثناء الحرب كممر عالمى حر طبقا للمعاهدة التى عقدت بين الاطراف المتحاربة(٣٧٥) ، لذلك شهدت هذه الفترة توسع الاجانب فى بعض الصناعات التى كانت قائمة فى مصر وقيامهم بصناعات جديدة ، اذ شجعت الحرب على اجتذاب الصناعة لفئات جديدة من الراسماليين الاجانب الذين ادركوا ان هذا هو الميدان الذى يتعين عليهم ان يوجهوا فيه نشاطهم(٣٧٦) .

وفضلا من هذا فقد استجابت الشركات الاجنبية الكبيرة لظروف الحرب ، فكانت تعمل بكامل طاقتها الانتاجية كى تواجه الطلب المتزايد سواء من جانب الافراد بسبب تضخم الدخول او من جانب جيوش الحلفاء(٣٧٧) ، لذلك عمدت الشركات الاجنبية الى زيادة رؤوس اموالها التى تملكها زيادة بلغت فى بعض الأحيان اربعة او خمس مرات عما كان عليه راسمالها وقت ان

تأسست(٣٧٨) ، بدليل أن شـــركة الغزل الاهلية المصـــرية المؤسسة براســـمال انجليزى قدره ٥٠٠٠٠٠ر٥ جنيه انجليزى زاد عام ١٩٤١ الى ٨٠٠٠٠٠ر٨٠ جنيه انجليزى(٣٧٩) .

ومع أن اصـــحاب الصـــناعات الاجانب اتجهوا الى الثراء ومضـــاعفة رؤوس اموالهم ، مما ادى الى ارتفاع ارباح بعض الصـــناعات وعملهم على حرمان عمالهم من نصـــيبهم المشـــروع فى التكاليف ، الا ان انتاجهم مع انقطاع الواردات وفر للبلاد كل متطلباتها ، بل تعدى ذلك الى تمويل جيوش الحلفاء ، مما جعل البلاد لا تتأثر كثيرا بظروف الحرب(٣٨٠) ، بل خدمت كثيرا من الشـــركات الاجنبية التى قامت باحياء صـــناعات حديثة ، فحققت ارباحا كثيرة بسبب ارتفاع الاســـعار ، بدليل ان شـــركة الملح والصودا المصـــرية الانجليزية قامت بانتاج كثير من المنتجـــات فى اقسامها المختلفة كالمواد الدهنية والاحماض المشـــتقة منها والمنتجات المعدنية ، مما مكن الشـــركة من توزيع ارباح بلغت ٥ شلنات للسهم الواحد(٣٨١) .

وعندما انشىء مركز تموين الشـــرق الأوسط بالقاهرة عام ١٩٤١ كهيئة انجليزية ثم اشـــتركت فيه الولايات المتحدة عام ١٩٤٢ قام بدور فعال اتسم ببعض الأهمية فى نمو الصـــناعة فى مصـــر خلال فترة الحرب ، وقد انتهى دور تلك المركز فى سبتمبر ١٩٤٥(٣٨٢) ، وكان لمديريه مركز اســـتشارى وحق اصـــدار توصـــيات الى حكومات الحلفاء والســـلطات المحلية .

وعلى ذلك فان المركز لم يكن يراعى فى قراراته مصـــالح كل بلد على حده ، انما كان هدفه تنظيم المصـــالح المختلفة ، فكان يتقدم بطلباته للمشـــاريع الصـــناعية ويتدخل فى تنظيم الاجور بشراء المنتجات الصـــناعية المصـــرية الضـــرورية لتموين جيوش

الحلفاء مقابل مساعدة وتزويد الصناعات فى مصر بالمواصفات الفنية ، مما ادى الى انتشار المنتجات المصرية وحركتها الى الاقطار المجاورة حتى اصبح المركز منطقة تموينية واحدة(٣٨٣) ، وبذلك ورغم ان كان المركز قدم الكثير من المساعدات والامدادات الصناعة فى مصر ، فانها كانت فى المقام الاول لخدمة قوات الحلفاء ، كما ان ظروف الحرب هى التى اوجدت ذلك المركز ، ومما لاشك فيه ان المركز بتلك المساعدات ساهم فى أن حققت الشركات الصناعية الاجنبية فى مصر أرباحا طائلة .

كما كان للمركز دور كبير فى زيادة عدد العمال فى المصانع الاجنبية على حساب العمالة الزراعية ، كما تدفقت لخدمة جيوش الحلفاء والعمل فى منشآتهم(٣٨٤) ، وعلى اية حال فانه حدث اكتفاء ذاتى فى بعض الصناعات مثل صناعة الغزل والنسيج والصناعات الكيميائية والبترولية والسماد والمستحضرات الطبية والكهربائية ومعظمها كانت ملكا للأجانب(٣٨٥) ، وبالرغم من ان هذه الصناعات نمت بسرعة خلال فترة الحرب . فانها لم تكن قائمة على اسس اقتصادية سليمة ومن ثم انقضى عهد رواجها بانتهاء الحرب وتدفق الواردات(٣٨٦) . ولكن سرعة نمو هذه الصناعات افاد اصحاب رؤوس الاموال الأجانب بتحقيق ارباح طائلة .

ومن الملاحظ ان الصناعات الكبيرة لم تكن تتحقق الا عن طريق استخدام رؤوس الاموال الاجنبية ، كما ان الصناعة المصرية القائمة على رأس المال الاجنبى كانت قادرة على تحقيق نسبة كبيرة من احتياجات السوق المحلية وبالتالى كثير من الارباح فى عديد من السلع كالساجير والخمور والسكر والصناعات الغذائية والمنسوجات وغيرها(٣٨٧) .

وقد حققت الشـــركات الصناعية فى مصـــر ارباحا طائلة ، ولما كانت اغلب هذه الشركات اجنبية خلال تلك الفترة . فان هذه الارباح كانت تذهب الى جيوب الاجانب ، اما ما يعود على المصريين فهو ضـئيل حسـب نسـبتهم الضـئيلة فى رأس المال ، ومن الشركات التى حققت ارباحا عالية شـركة آبار الزيوت الانجليزية التى زاد انتاجهـــا من ١٧٠،٠٠٠ طن عـــام ١٩٣٧(٣٨٨) الى ٢٢٥٧٣٣ طنا عام ١٩٣٨(٣٨٩) ، مما ادى الى تحقيق ارباح بلغت ١٨٩،٠٠٠ جـم فى نفس العام(٣٩٠) .

ايضـا حققت شركة الغزل الاهلية المصرية فى نفس العـــام نحو ١٣٢٠٦٠ جـم بنسبة ٢٦٪ من راسمالها(٣٩١) .

وكان نتيجة لارتفاع هذه الارباح خاصـــة خلال فترة الحرب ان تمكنت بعض الشـــركات الاجنبية من زيادة انتاجها ، والدليل على ذلك ان شـــركة عموم الســـكر والتكرير المصـــرية بلغ مقدار ما انتجته عام ١٩٤٢ نحـــو ٥٨٩٢٤ طنا زاد عام ١٩٤٣ الى ١٨٩٩٢٥ طنا وبلغ ما قدمته الشركة من السكر الى الاسواق نحو ١٣٩٩٩٠ طنا زاد الى ١٤٨٣٥٩ طنا على التوالى(٣٩٢) .

وكذلك معامل تكرير البترول فى الســـويس ومحاجر البازلت ومنجم السكرى التى زادت ايراداتها من ٤٩٢٥٠٠ جـم عام ١٩٤٣ الى ٥٧١٧٠٠ جـم عام ١٩٤٤(٣٩٣) بزيادة قدرها ٧٩٢٠٠ جـم ، وقد كان لاستخدام قوات الحلفاء فى مصر لكميات كبيرة من البترول اثره فى هذه الزيادة .

كما ان هناك شـــركات اجنبية حققت ارباحا جعلتها توزع على مساهميها اســهما لتزيد من عدد أســـهم المساهمين بها فى الشركة . ففى شركة اقطان كفر الزيات ليمتد قامت بتوزيع ٩٦٠٠

سهم على مساهميها بمعدل سهم لكل عشرة اسهم من اسهمها القديمة بصفة ارباح مؤقتة عن عام ١٩٤٣/٤٢ ، وتصرفت فى جزء من الباقى بطريق البيع واحتفظت بالمتبقى وقد بلغ عدده نحو ١٩٨٩ سهما فى ٣١ اغسطس ١٩٤٣(٣٩٤) .

وتوالت هذه الزيادة بعد الحرب مباشرة حتى انها سجلت أرقاما عالية فى كثير من الشركات الصناعية الاجنبية ، فنتيجة لما قامت به شركة الصناعات الكيماوية الامبراطورية (فرع مصر) من تطوير لاعمالها اثناء الحرب جعلها تزيد الانتاج والتوزيع وبالتالى الارباح التى بلغت عام ١٩٤٦ نحو ٩٨٠٨٣ ج.م بعد خصم كافة الاستهلاكات والمصاريف(٣٩٥) .

وهناك شركات اجنبية لم تحقق ارباحا ، والدليل على ذلك ان شركة حلاجى الاقطان المصرية ليمتد وهى شركة انجليزية بلغ مقدار القطن المحلوج فى محالجها عام ١٩٤٢ نحو ٨٩٢٢٤٤ قنطارا انخفض الى ٣٦٥٨٧٤ عام ١٩٤٣ ، وقد اثر هذا النقص على ارباحها السنوية(٣٩٦) ، وبذلك فقد تفاوتت الارباح من شركة الى اخرى ومن عام لآخر ، وعادت على المساهمين خاصة الاجانب منهم لانهم اصحاب معظم رؤوس الاموال العاملة فى الشركات الصناعية فى مصر .

* * *

لقد سيطر الاجانب على الوظائف الاقتصادية فى مصر ، وكانت اغلب رؤوس الاموال فى الشركات بمختلف انواعها اجنبية ولعب الوضع الاحتكارى لرؤوس الاموال الاجنبية فى مصر دورا مهما فى هيكل الصناعة المصرية ، وفى هيكل ميزان المدفوعات وبالتالى فى الاقتصاد المصرى ، فشركات الاستثمار

الصـــــناعى تمتعت بتركيز مرتفع فى القوة الاقتصـــادية لتوفر كثير من العناصـــر التى ســـاعدتها على ذلك مثل كفاءة الادارة ، والخبرة فى مجال العمل الانتاجى ، وان مثل هذه الشـــركات القوية هى التى ســـيطرت على الاستثمارات ، كما خلفت تبعية فى الاستثمار(٣٩٧) .

وقد ظهرت ســـيطرة الاجانب جلية فى الشـــركات المساهمة المصـــرية حيث احجمت هذه الشـــركات عن استخدام المصريين ، فلما كانت رؤوس الاموال اجنبية ، والعمال اجانب ، فقد طالب اعضاء مجلس النواب عام ١٩٣٨ بان تكون الوظائف الفنية التى لا يتقنها المصـــريون للاجانب ، والوظائف الكتابية التى لا تحتاج الى فن للمصـــريين(٣٩٨) ، والحقيقة ان هذا المطلب وان كان لصـــالح المصريين فانه لم يكن محققا لهم ما يجب ان يكون ، حيث كان يجب ان يندمج المصـــريون فى جميع الوظائف سواء فنية او كتابية ليكتســـبوا الخبرات من الاجانب ، كما فعل محمد على فى النصـــف الاول من القرن الماضى ، ولكن ذلك لم يكن فى صالح الاجانب ورؤوس اموالهم .

كما ان معظم الشـــركات التى كونتها الراسمالية الاجنبية وعاونت فيها الراسمالية المصـــرية (متمصـــرة او محلية) اتخذت لنفســـها اســـماء مصـــرية ، ولكن اغلب اسهمها كانت فى حوزة الاجانب ، كما كانت الســـيطرة الحقيقية على هذه الشركات بايدى الاجانب واعوانهم امثال حافظ عفيفى الذى طالب بالا توضع العراقيل امام رؤوس الاموال الاجنبية مادامت تخضـــع للقوانين المصـــرية ، حيث ان الاعتماد على رؤوس الاموال المصرية وحدها يؤدى الى تاخير التقدم الصـــناعى فى مصر زمنا طويلا ، وان الصـــناعة فى كل مكان لا تعرف جنسية الاموال المستثمرة فيها

فالأموال الامريكية تستعمل فى الصناعات الانجليزية والعكس والأموال الانجليزية والامريكية فى الصناعة الايطالية والالمانية(٣٩٩) ، ولكن هذا متى كانت رؤوس الأموال الاجنبية تخضع للقوانين المصرية بالفعل ، وتعمل للصالح العام وليست أموالا احتكارية استعمارية ، حيث كانت القوانين موجودة فعلا خاصة بعد الغاء الامتيازات الاجنبية ولكن لم تكن منفذة من قبل الاجانب لضعف الحكومة المصرية .

هذا بجانب ما قامت به الشركات الاجنبية من مساوىء فى معاملتها مع المصريين والاقتصاد المصرى ، فعلى سبيل المثال الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية كانت معاملتها مع العمال المصريين سيئة ، وقد تدخلت الحكومة لانصافهم ، كما كانت احتكارية بالنسبة للمزارعين حيث كانت تزن القصب الذى تحصل عليه منهم بطريقة غير سليمة فالزمتها الحكومة باحضار ميزان اتوماتيكى لهذا السبب(٤٠٠) .

وهناك شركات صناعية اجنبية فى مصر قام التعامل التجارى بينها وبين المواطنين فى كثير من مدن مصر على اساس عقود الرهن العقارى فاذا لم يف المواطنون بما عليهم من ديون لهذه الشركات يتم الاستيلاء على العقارات المرهونة عن طريق التقاضى أمام المحاكم ، وقد حدث ذلك من شركة سكوتى فالكوم ضد مواطنين من اسيوط عامى ١٩٣٩ و ١٩٤٥(٤٠١) .

ومع هذا فاننا لا ننكر ما قدمته الشركات الصناعية فى مصر من ايجابيات وان كانت هذه الايجابيات فى صالح الاجانب اولا ، كما اتخذتها كدعاية لها ثانيا ، فعلى سبيل المثال قامت الشركة المصرية لغزل ونسج الصوف بالنهوض بصناعتها وزيادة الايدى العاملة فيها عام ١٩٣٩(٤٠٢) ، وأن شركة صباغى

لبيضـــا بالرغم من انها كانت تمثل نشـــاطا اجنبيا بدرجة كبيرة انها ســـاهمت فى اســـهم شـــركة مصـــر للغزل والنســـيج لرنيج بكفر الدوار وهى احدى شـــركات بنك مصر وقدمت لها لكثير من الخدمات ، وقامت الشـــركة بابتكار طرق انتاج الخامات الممتازة(٤٠٣) عن طريق اســـتعمال أجود الاصـــباغ واســـتيراد احدث الآلات والاســـتعانة بالمهارة الفنية لبعض الخبراء الاجانب الذين مارســـوا هذا الفن فى الخارج حتى يمكن لمنتجات الشركة الوقوف أمام المنافســـة الأجنبية(٤٠٤) ، وان كانت هذه الخدمات عادت فى الغالب على الاجانب حيث ان العنصـــــر الاجنبى دخل بنك مصـــر وشـركاته منذ ازمة ١٩٣٩ فالشـــركة تتميز بالطابع الاجنبى دما ولحما ، والتعامل بينها وبين المصـــــريين هو نفس معاملة الاجانب فى الشركات الاخرى .

ان تأخر اعلان التشـــــريعات القانونية الخاصـــة بالايدى العاملة قبل مؤتمر الامتيازات الاجنبية ادى الى اصابة الطبقات العاملة بخيبة آمل فى مطالبتهم بتحسين احوالهم وتقدم الاتحاد الصـــناعى المكون من رجال الصـــناعة اصحاب النفوذ بمذكرة للحكومة عن موضـــوع التشـــريع المقترح موضـــحين فيها غضب العمال ، وقلق رجال الصـــناعة من مسألة التشـــريع بعد مؤتمر الامتيازات الأجنبية(٤٠٥) .

وكانت مشـــــاكل العمال دائما تدور حول تدهور معدلات الأجور ومشـــــكلة البطالة المتفاقمة ، لذا كان هناك الكثير من الاضـــرابات التى كانت تقلق الحكومة وراس المال ، رغم غياب القيادة العمالية المركزية نتيجة مطاردة الحكومة لاتحاد نقـــابات العمال المصـــرى ، حيث كانت الحكومة دائما حريصـــة على عدم اثارة المصـــالح المالية الاجنبية والوطنية ، وبعد اســـتقالة وزارة

النحاس باشا عام ١٩٣٧ قامت الوزارة التى خلفتها بتصفية العناصر التى كان قد ادخلها الوفد على مصلحة العمل وخلا الجو للسياسة العمالية الانجليزية ، ولم يصدر قانون الاعتراف بالنقابات الا فى عام ١٩٤٢ .

وفى رسالة موجهة من السفارة البريطانية بالقاهرة الى وزارة الخارجية فى ٢ ديسمبر ١٩٣٧ ان الوفد يبذل الوعود لعمال المصالح الحكومية بالعمل على اصدار تشريعات عمالية متقدمة فان كل الشركات الصناعية الأجنبية والوطنية تتأثر مصالحها كثيرا مما يؤدى الى اضعاف رصيد مصر الدولى ، وان تشجيع الوفد لعمال المدن قد يدفع عمال الزراعة الى المطالبة بزيادة اجورهم بنفس القدر ، وان مثل هذا التدخل فى اقتصاديات البلاد يؤدى الى زيادة خطيرة فى حجم البطالة فى المدن والريف(٤٠٦) .

وبهذا تتضح مخاوف الاجانب من اى تشريعات تصدر من جراء الغاء الامتيازات الاجنبية وهذا يعنى عدم رغبة اصحاب رؤوس الاموال سواء الاجنبية او المتمصرة فى الغاء الامتيازات .

ولقد تعددت المشاكل بين الاجانب والعاملين المصريين فى المصانع بسبب رفض اصحاب الأعمال الاجانب تحقيق مطالب العمال ، وبالتالى قيام العمال بالاضرابات وفصل العديد منهم من اعمالهم ، فعلى سبيل المثال ، ان « شركة النسيج والحياكة » بشبرا بها مهندسون ايطاليون يعاملون اعمال المصريين معاملة سيئة رغبة منهم فى العمال الاجانب بدلا من المصريين ، كما ان المصانع الاجنبية لم توفر للعمال كمامات واقية من الاتربة وزغب القطن حتى لا يصابوا بالسل رغم

الاتفاقيات الدولية العمالية(٤٠٧) . وفى « شـــركة سـباهى اخوان » كان يعمل بها ٥٠٠ عامل ، وكان صـاحب هذا المصـنع يطلب ممن يتقدمون للعمل عنده أن يوقعوا تعهدا بان المصنع غير مسئول عن التعويض اذا ما أصـيبوا اثناء العمل باية اصـابة وأنهم مسـتعدون للعمل خمسة عشر يوما تحت التمرين بدون اجر ، وكان العمال يوافقون على ذلك بسبب الجوع والفقر ، وبذلك كان يعمل لدى المصنع دولاب كامل بدون أجر(٤٠٨) .

ولقد تسبب كثير من الاجانب فى احداث خسائر بمصانعهم بسبب عدم تلبيتهم لمطالب العمال مما ترتب عليه قيام اضرابات عمالية ، الأمر الذى ادى الى قيام المصـانع بفصـل اعداد من هؤلاء العمال مما أدى الى حدوث خسـائر جسيمة بالمصانع ، فعلى سـبيل المثال كان نتيجة الاضـرابات اغلاق مصانع الغزل والنسـيج وتعطيلها عن الانتاج ، كما حدث فى مصانع نسـيج شبرا عام ١٩٣٩ ، ومنذ بداية الحرب والاضـرابات العمالية كانت نشـطة ، ولذلك كان اصـحاب الاعمال الاجانب دائما يخططون لتشريد العمال(٤٠٩) .

كما ان الحرب اثرت على الحركة العمالية فى مصـر حيث تعذر اسـتيراد السلع وزيادة الحاجة الى السـلع المنتجة محليا سواء لنقص الواردات او لاستهلاك الجيوش المحاربة ، فقد جندت كل امكانات مصـر الاقتصـادية فى خدمة قوات انجلترا ، هذا فضـلا عن اثر الحرب على توزيع القطن المصـرى فى المجال الدولى ، فوجود هذه القوات فى مصـر أدى الى زيادة الطلب على المنتجات الصـناعية ، والحق ٢٠٠,٠٠٠ عامل مصـرى بورش الصـيانة والمصـانع التابعة للقوات البريطانية(٤١٠) ، ولهذا لم يتوافر الحد الادنى من المعيشـة للغالبية العظمى من الطبقة

العاملة ، مما ادى الى تقليل الاضرابات فى المصانع بسبب الأجور وساعات العمل(٤١١) .

والصراع بين العمال والراسماليين فى ظل النظام الراسمالى اخذ صورة الصراع الاقتصادى الذى يتمثل فى صراع العمال من اجل تحسين أحوالهم المعيشية عن طريق زيادة الاجور ، وتحديد ساعات العمل(٤١٢) والمطالبة بالديمقراطيات الاقتصادية والاجتماعية من مجانية التعليم والطب والتامين ضد العجز والشيخوخة والمرض وحق العمل والراحة لكل مواطن(٤١٣) ، وكان للنقابات دور بارز فى هذا الصراع ، ففى قانون نقابات العمال رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ لا يجوز للعمال الاجانب ان ينضموا للنقابة الا اذا كانوا مقيمين فى مصر بصفة دائمة وبشرط الا يتجاوز عددهم ربع عدد اعضاء النقابة(٤١٤) .

وكان لهذا القانون أثره بالنسبة للحركة العمالية حيث قام عمال مصنع نسيج القاهرة فى نفس السنة بالتوقيع والموافقة على مطالب العمال الآخرين مما أثار « مسيو بسو » فأغلق مصنعه فى وجه العمال واشترط على كل من يريد الدخول للعمل أن يوقع اقرارا للتنازل عن مطالب العمال وعدم الاضراب عن العمل ، وحدث أيضا فى مصنع « سباهى » بشبرا الخيمة حيث رفض صاحب المصنع تحقيق مطالب العمال فقرروا تخفيض الانتاج(٤١٥) .

ولم تكن الاضرابات مقصورة على العمال فقط ، بل شاركت المرأة المصرية العاملة فى الحركة العمالية فقامت بالاضراب بجانب الرجل المصرى طلبا لتحسين الاوضاع ، فاشتركت العاملات مع العمال بشركة الغزل الأهلية بالاسكندرية ، مما اسفر عن انهاء العمل الليلى للعاملات ورفع أجورهن ، كما

ساندت اعتصام العمال فى نفس الشركة عام ١٩٤٤(٤١٦) ، وكان نتيجة ذلك أنه تم فصل حوالى ٤٧٩ عاملا فى نفس الشركة والسنة(٤١٧) ، لذا صدر القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ بشأن عقد العمل الفردى(٤١٨) لضمان حقوق العمال فى المصانع .

وفى عام ١٩٤٥ تقدم عمال مصنع « فرانسو تاجر » بشبرا الخيمة بطلب زيادة الأجور أسوة بالمصانع المجاورة والمطالبة باعانة غلاء المعيشة لمواجهة ارتفاع الأسعار(٤١٩) .

وما ان وضعت الحرب أوزارها عمل حزب العمل المصرى على الا يتعاون مع الراسمالية ، بل نادى بوجوب العمل على تمصير شركات الاحتكار ، وتشجيع الصناعات القومية والمحلية الصالحة ، واتباع نظام الضرائب التصاعدية على صافى الربح(٤٢٠) ، وذلك لأن كثيرا من الشركات الاجنبية كانت لا تدفع ما عليها من ضرائب للدولة مثل « شركة السكر والسبرتو » التى لم تدفع لمدة عشر سنوات ، وقد بلغت ملايين الجنيهات ، و « شركة الغاز » التى ماطلت فى تنفيذ قرارات الحكومة(٤٢١) .

وفى ٨ أكتوبر ١٩٤٦ تأسست لجنة العمال للتحرر القومى وتحرير الطبقات الشعبية من طغيان الاستغلال الاجنبى(٤٢٢) .

وقد ازداد نشاط الحركة النقابية فى مصر حتى بلغ عدد النقابات عام ١٩٤٦ نحو ٤٨٨ نقابة وعدد أعضائها ٩٥٥٢٨ عضوا بعد أن كانت ١٨٩ نقابة و ٨٩٥٦٠ عضوا فى العام السابق(٤٢٣) ، ولذا فان الحرب كانت فرصة لانتعاش الحركة العمالية والنقابية فى مصر ، كما كانت فرصة لانتعاش الصناعة وتطويرها .

هوامش الفصــل الثـــانى

(١) د . عاصم احمد الدسوقى : المرجع السابق ، ص ٤٣ ، ٤٤ .

ـ يلاحظ ان نسبة الاجانب فى المجال الزراعى لا تزيد على ٢٪ مقابل ٦٠٪ مصريين (من السكان) ورغم ذلك فقد كانت نسبة الاجانب مع قلتها تمتلك اكثر من ١٠٪ من الاراضى حتى العشرينات واكثر من ٨ر٥٪ حتى منتصف الثلاثينات واكثر من ٦٪ حتى أواسط الأربعينات ، وهذا يرجع الى أن جهودهم كانت محصورة فى تكوين شركات الأراضى التى كانت تمثل الجزء الاكبر من ملكية الاجانب .
انظر : محمد محمد عبد النعيم : تطور الزراعة فى مصر فى الفترة من ١٩٤٥ ـ ١٩٦٥ رسالة ماجستير آداب سوهاج ١٩٨٣ ، ص ٥١ .

(٢) مجلس النواب ، جلسة ٢٦ فى ١١/٦ ـ ١٩٤٥/٨/٦ ، ص ١٠٥٢ ، ويوضح محمد محمد عبد النعيم ان ملكية الاجانب سنة ١٩٢٨ انخفضت الى ٨ر٥٪ وبلغ عدد الملاك ٥٨٨٩ مالكا أجنبيا ، وبلغ ما يخص الفرد من الملاك الاجانب ٦ر٧٤ فدان فى مقابل ٢ر٢١ للفرد من الملاك المصريين ، المرجع السابق ، ص ٥١ ، ٥٢ .

(٣) د . راشد البراوى ، محمد حمزة عليش : التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث ، طبعة ثالثة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٤٨ ، ص ٢٩١ .
(٤) مجلس النواب ، جلسة ٣٠ فى ١٩٤٤/٧/١٨ . ص ١٣٧٧ .

(٥) د . رؤوف عباس حامد : حزب الفلاح الاشتراكى ، المجلة التاريخية المصرية ، مجلد ١٩ لسنة ١٩٧٢ الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، ص ١٨٩ .
(٦) ابراهيم عامر : الأرض والفلاح ـ المسألة الزراعية فى مصر ، الدار المصرية للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٥٨، ص ١٣٣ ، ١٣٤ .

(٧) مجلس النواب ، جلسة ٢٠ فى ١٩٤٧/١/٢٧ ، ص ٥٤١ ، وانظر ايضا :

بحث محمد عبد النعيم : المرجع السابق ، ص ٥٣ ، ٥٤ ولقد جاء بهذا القانون « يحظر على كل شيء طبيعي أو معنوي أجنبي الجنسية ان يتملك بأي طريق كان غير الارث عقارا كائنا باحدى المناطق التي تقوم على ادارتها مصلحة الحدود ويسرى هذا الحظر على كل وقف اجنبي وتقرير حقوق عينية له » .

(٨) مجلس النواب : جلسة ٢٦ في ٦/١١ — ١٩٤٥/٨/٦ ، ص ١٠٥٣ .

(٩) د . محمد المتبوى : عقد البيع الابدائي ، مرجع سابق ، ص ٩٤ ، وانظر أيضا : د . محمود متولى : المرجع السابق ، ص ٢٣١ ، ٢٣٢ .

(١٠) مجلس النواب ، جلسة ٢٦ في ٦/١١ — ١٩٤٥/٨/٦ ، ص ١٠٥٢ .

(١١) د . عاصم الدسوقي : المرجع السابق ، ص ٣٤ ، ٣٥ .

(١٢) ابراهيم عامر : المرجع السابق ، ص ٩٥ .

(*) يذكر كرواتشلي انها ٢٠ شركة

Crouchley : The Investement of Foreign Capital i n Egyptian Companies and public debt Op. Cit., P. 110.

ولكن بعد حصرها وجد أن عددها ٢٢ شركة كالآتي :

شركة اراضي أبو قير تأسست سنة ١٨٨٨ برأسمال ٣٠٠٫٠٠٠ ج . م ، وشركة أراضي البحيرة تأسست ١٨٩٤ برأسمال ٧٥٠٫٠٠٠ جم ، والشركة العقارية المصرية سنة ١٨٩٦ ، والشركة المساهمة الزراعية الصناعية سنة ١٨٩٧ ، والشركة المصرية الجديدة سنة ١٨٩٩ ، وشركة أراضي الوردان سنة ١٩٠٣ ، وشركة كوم ابو سنة ١٩٠٤ برأسمال ٢٠٠٫٠٠٠ جم ، وشركة المباحث والأصول المصرية سنة ١٩٠٤ ، والشركة المصرية للمشروعات والتنمية سنة ١٩٠٤ ، وشركة أراضي الغربية سنة ١٩٠٥ برأسمال ٦٠٠٫٠٠٠ جم ، وشركة الشيخ فضل سنة ١٩٠٥ برأسمال ٥٧٨٫٦٢٥ جم ، والاتحاد العقاري المصري سنة ١٩٠٥ ، والشركة الانجليزية المصرية لتقسيم الاراضي سنة ١٩٠٥ ، وشركة الاراضي المصرية المتحدة ليمتد سنة ١٩٠٦ ، وشركة سيد سالم سنة ١٩٠٦ برأسمال ١٢٠٢٨ ، جم ، وشركة اراضي القبارى سنة ١٩٠٧ برأسمال ٦٠٠٫٠٠٠ جم ، وشركة القاهرة الزراعية سنة ١٩٠٧ وشركة كفر الدوار الزراعية سنة ١٩٢٦ ، وشركة أراضي العليا المصرية والانتستمنت ليمتد سنة ١٩٢٩ برأسمال ٤٨٧٫٥٠٠ ج . ك ، وشركة أراضي الدقهلية سنة ١٩٢٩ وشركة نستور جناكليس الزراعية والتجارية ليمتد سنة ١٩٣٤ ، وشركة الكروم والكحول المصرية سنة ١٩٣٦ برأسمال ٥٠٠٫٠٠٠ جم انظر : محفظة ٩٧ بمصلحة الشركات ، ملف ١٨٤ — ٦/٦

Report of the Directors and Balance sheet for the year ended 31/3/1939.

محفظة ٩٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٨٣/٣ ج ١ وثيقة ٣٦ شركة مساهمة البحيرة محفظة ١٠٠ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٥٠ ج ١ ، وثيقة ٢٨ ، د . عاصم الدسوقى : المرجع السابق ، ص ٣٥ — ٣٧ .

محفظة ١٠٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٤ — ٥/١٦ م ١ ، وثيقة ٨٠ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، وثيقة ٢١٠ شركة أراضى الوردان .

د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ١٤٧ ، ١٥٣ ، احصاء شركات المساهمة التى يوجد استغلالها الرئيسى فى مصر ، يونية ١٩٤ ص ١٥٠ ، ٢١٣ ، ٢٦٢ ، ٢٧٤ احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ص ١٠٨ ، ١١٧ ، ١٢٢ ، ١٣٨ ، ٣٤٠ ، ٤٦٢ ، احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ، ص ٤٦ ، ٢٠٤ ، مدحت محمد عبد النعيم : المرجع السابق ، ص ٥٦ ، محفظة ١٠٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٥/٥ ج ١ شركة المباحث والاعمال المصرية ابراهيم عامر : المرجع السابق ، ص ٩٦ — ٩٨ ، محفظة ١١٢ مصلحة الشركات ملف ١٨٢ — ٥٤/٥ ج ١ ، وثيقة ٧١ ؛ محفظة ١١٣ مصلحة الشركات ، ١٨٢ — ٤٦/٣ ج ٢ ، وثيقة ٧٩ شركة اراضى القبارى : محافظ مجلس الوزراء ، تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ؛ مرجع سابق ، ص ٥٧٤ ؛ محفظة ١٢٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٢٢ — ٢١٠/٣ ج ٢ ، ترجمة الوثيقة ١١٤ ، وثيقة ٨٦ ، ١١٢ ، ١٦٠ ، محفظة ١١٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢١/٥ ج ١ ، وثيقة ٤٩ .

(١٣) Crouchley : Op. Cit., PP. 110 — 111.

(١٤) د . عاصم الدسوقى : المرجع السابق ، ص ٣٦ .

(١٥) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ١٥١ ، ٢١٤ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ .

(١٦) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ ، ١٩٥ ، ص ٤٦٢ .

(١٧) مدحت محمد عبد النعيم : المرجع السابق ، ص ٥٨ ، ٥٩ .

(١٨) محفظة ١٢٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٢٢ — ٢١٠/٣ ج ٢ وثيقة ١١٢ ، وترجمة الوثيقة ١١٤ ، وثيقة ١٢٨ ، ١٦٠ — ١٦٣ .

(١٩) د. عاصم الدسوقى : المرجع السابق ، ص ٣٦ .

(٢٠) احصاء شركات المساهمة : يونية ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ص ١٨٥ .

(٢١) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ١٣٥ ، ١٣٦ .

(٢٢) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ص ١١٦ .

(٢٣) محفظة ١٠٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٤ — ٥/١٦ م ١ ، وثيقة ٨٠ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ فى ١٩٥١/٢/٤ ، وثيقة ١٠٣ فى ١٩٥٢/١٠/٩ .

(٢٤) محفظة ٥٨٨ عابدين ، وأوراق خاصة لعلى ماهر ، وثيقة بدون رقم فى ١٩٣٨/٢/٢٨ خطاب من ابراهيم السيد شرف الدين الى على ماهر ، وثيقة بدون رقم فى ١٩٣٨/٥/٢٠ من حسين سرى الى على ماهر — وهذه الاطيان عبارة عن عزبة مشهورة باسم القصر الاخضر — وسميت بذلك لانه يوجد بها منزل لونه اخضر مكون من طابقين كل طابق به اربع غرف على النظام الانجليزى .

(٢٥) محفظة ٩٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٤ — ٩/٦
Report of the Directors and Balance Sheet for the year ended 31 St. March 1939.

(٢٦) نفس المحفظة ، ملف ١٨٤ — ٨/٦ ، ملف ١٨٤ — ١٠/٩ ، وثيقة ٦٠ — اتبعت الشركة نظام التقسيط فى البيع ، الا ان المصريين ردوا الارض مرة اخرى لعدم قدرتهم على تنفيذ شروط البيع ، انظر : د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ١٥٦ .

(٢٧) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٢٨٥ .

(٢٨) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ص ١٤٠ .

(٢٩) د . محمود عبد الفضيل التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى ١٩٥٢ — ١٩٧٠ — دراسة فى تطور المسألة الزراعية فى مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ ، ص ١٦ .

(٣٠) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٢٨٤ ، ٢٨٥ .

(٣١) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ص ١٨٥ .

(٣٢) محفظة ١٣٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٢٢ — ٢١٠/٣ جـ ١ ، وثيقة ٨٦ فى ١٩٥٠/١١/٣٠ ، وثيقة ١١٢ .

(٣٣) محفظة ١١٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢١/٥ جـ ١ ، وثيقة ٤٩ ، وانظر ايضا : ابراهيم عامر : المرجع السابق ، ص ٩٧ .

(٣٤) محفظة ٤٩٦ عابدين ، الالتماسات عمال جماعى ، وثيقة بدون رقم ، شكوى عمال تفتيش وادى كوم امبو ضد مفتش الشركة .

(٣٥) بريد الشركات ، عدد ٧٢٣ فى ١٩٥٦/٣/١٣ .

(٣٦) ابراهيم عامر : المرجع السابق ، ص ٩٨ .

(٣٧) حافظة ١٠٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٤ — ١٦/٥ م ١ ، وثيقة ٨٠ ، ٨٦ — ٨٨ فى ١٩٥١/٢/٤ ، النشرة الاقتصادية الاسبوعية ، العدد الثانى ، فى ١٩٢٨/١/١٣ ، ص ١٢٧ ، ١٢٨ .

(٣٨) بريد الشركات ، عدد ٧٢٣ فى ١٩٥٦/٣/١٣ .

(٣٩) حافظة ١١٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٥٤/٣ ج ١ ، وثيقة ١٠٨ فى ١٩٥٠/١١/٤ .

(٤٠) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ١١٦ ، ١١٧ ، انظر ايضا : د . عاصم الدسوقى : ص ٣٦ ، ٣٧ .

(٤١) ابراهيم عامر : المرجع السابق ، ص ٩٦ .

(٤٢) حافظة ١٠٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٤ — ١٦/٥ م ١ ، وثيقة ٨٠ ، ٨٦ — ٨٨ فى ١٩٥١/٢/٤ .

(٤٣) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ص ١٨٥ .

(٤٤) نفسه ، ص ١١٦ ، ١١٧ .

(٤٥) حافظة ١٣٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٢٢ — ٢١٠/٣ ج ٢ ، وثيقة ٨٦ فى ١٩٥٠/١١/٣٠ ، وثيقة ١١٢ .

(٤٦) مجلس النواب ، جلسة ٥٠ فى ١٩٣٩/٤/٢٥ ، ص ١٧١١ .

(٤٧) نفسه ، جلسة ٢٩ فى ١٩٣٧/٥/١٧ ، ص ٨٦٩ .

(٤٨) حافظة ١١٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٥٤/٣ ج ١ ، وثيقة ١٠٨ فى ١٩٥٠/١١/٤ .

(٤٩) مدحت محمد عبد النعيم : المرجع السابق ، ص ٦١ .

(٥٠) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ١٣٦ .

(٥١) حافظة ١٠٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٢٦/٥ ج ١ ، وثيقة ٥٣ .

(٥٢) النشرة الاقتصادية الاسبوعية ، العدد الثانى ، فى ١٩٢٨/١/١٣ ، ص ١٢٧ ، ١٢٨ .

(٥٣) حافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، حافظة ١١ ، ١٣ ، ١٨ ، ٢٠ مارس ١٩٤٠ جلسة ١٩٤٠/٣/١٣ ، وثيقة ٢٤ عقد تأسيس شركة العامرية للأطيان والمبانى فى ١٩٢٨/٧/٧ .

(٥٤) محفظة ٤٧ عابدين ، رئاسة مجلس الوزراء ، مراسيم وقرارات سلطانية وملكية مرسوم ملكى بتأسيس شركة مساهمة مصرية (شركة بنى مزار لأراضى البناء والزراعة) فى ١٩٢٥/١٢/٣١ .

(٥٥) د . عاصم الدسوقى : المرجع السابق ، ص ٣٦ .

(٥٦) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٢٢٥ .

(٥٧) د . عاصم الدسوقى : المرجع السابق ، ص ٣٦ ، ٣٧ .

(٥٨) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٢٢٥ .

(٥٩) بريد الشركات ، عدد ٧٢ فى ١٩٥٦/٣/١٣ .

(٦٠) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٢٢٥ .

(٦١) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة ١١ ، ١٣ ، ١٨ ، ٢٠ مارس ١٩٤٠ جلسة ١٩٤٠/٣/١٣ ، وثيقة ٣٤ عقد تأسيس الشركة فى ١٩٣٨/٧/٧م احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ص ١١٦ ، ١١٧ ، انظر ايضا : د . عاصم الدسوقى : المرجع السابق ، ص ٣٦ ، ٤٧ .

(٦٢) محفظة ١٠٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٢٦/٥ ج ١ ، وثيقة ٥٢ فى ١٩٥٦/١٢/٣١ .

(٦٣) النشرة الاقتصادية الاسبوعية ، العدد الثلاثى فى ١٩٣٨/١/١٣ ، ص ١٢٧ ، ١٢٨ .

(٦٤) محفظة ١٣٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٢٢ — ٢١٠/٣ ج ٢ ، وثيقة ١٢٩ .

(٦٥) محفظة ٩٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٤ — ٨/٦ شكوى من اهالى كفر الدوار لوزير الشئون الاجتماعية سنة ١٩٤٠ .

(٦٦) نفس المحفظة ، ملف ١٨٤ — ٩/٦

Report of the Directors and Balance Sheet for the year ended 31 st March 1939.

(٦٧) نفس المحفظة ، ملف ع ١٨٤ — ٨/٦ شكوى أهالى كفر الدوار سنة ١٩٤٠ .

انظر الملحق رقم ٢ .

(٦٩) نفس المحفظة ، والملف والعريضة ،

Report of the directors 13/3ü1939.

ملف ع ١٨٤ — ٩/٦ .

(٧٠) محفظة ١١١ مصلحة الشركات ، بلف ع ١٨٤ — ٨/١٤ ، وثيقة ٥٩ فى ١٩٤٠/٥/١٤ .

(٧١) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٦٥ فى ١٩٤٠/٧/٢٨ .

(٧٢) نفس المحفظة ، والملف وثيقة ١٤٢ .

(٧٣) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة بدون رقم فى ١٩٤٣/١/٢٦ .

(٧٤) محفظة ٤٩٦ عابدين ، التماسات عمال جماعى ، شكوى عمال تفتيش وادى كوم امبو ضد مفتش الشركة .

(٧٥) محفظة ١١١ مصلحة الشركات ، بلف ع ١٨٤ ٩/١٤٠ وثيقة بدون رقم .

(*) انظر فى ذلك الفصل الأول ، من هذا الباب .

(٧٦) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٥ مارس ١٩٣٩ ، وثيقة ٥ فى ١٩٣٩/١/١٢ .

(٧٧) محفظة ٤ عابدين ، مجلس الوزراء محافظ جلسات ، وثيقة بدون رقم ملخص جلسة ١٩٤٠/٨/٤ .

(٧٨) محفظة ١١١ مصلحة الشركات ، بلف ع ١٨٤ — ٨/١٤ ، بلف ع ١٨٤ — ٩/١٤ .

(٧٩) محفظة ١٣٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٢٢ — ٢١٠/٣ جـ ٢ ، وثيقة ٦٠ عقد اتفاق بين الشركة وبين « المستر انثاسى زانديلو » المهندس الزراعى ، وثيقة ٨٤ .

(٨٠) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ١٥١ .

(٨١) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ص ١٨٦ .

(٨٢) Population Census of Egypt 1937, General Tables, Op. Cit., PP. 210 — 211.

(٨٣) تعداد سكان القطر المصرى ، جـ ١ جداول عامة ، مرجع سابق ، ص ٢٢٤ ، ٢٢٥ ،

Population Census of Egypt, 1947, General Tables, Op. Cit., PP. 250 — 251).

(٨٤) ابراهيم عامر : المرجع السابق ، ص ١٠٨ وكان الفلاح الملجز عن دفع الضريبة للحكومة وسداد الدين للمرابى تنزع ملكيته ليتحول الى فلاح معدم فقد

نزعت ملكية نحو ۰۰۰ر٤٤ فلاح فيما بين عامى ١٩٢٧ و ١٩٣٧ ، انظر ذلك : د . كمال المنوفى : الفلاح المصرى ومبدأ المساواة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ ، ص ١٥ .

(٨٥) P.R.O. 967, F.O. 407/223 Egypt Sudan, J. 2044/1/16, No. 27, No. 553, 11/5/1939, P. 31.

(٨٦) د . جاد لبيب : بناء الاقتصاد المصرى والعلاقات الاقتصادية والمالية بين مصر وانجلترا ، مرجع سابق ، ص ١١٣ ، ١٧٨ .

(٨٧) مجلس النواب ، جلسة ٢٩ فى ١٩٣٧/٥/١٧ ، ص ٨٦٩ .

(٨٨) د . فؤاد مرسى : النقود والبنوك فى البلاد العربية — مصر والسودان — معهد الدراسات العالية — جامعة الدولة العربية ، ١٩٥٥ ، ص ٥٥ ، ٥٦ .

(٨٩) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٤٢ .

(٩٠) الشهر العقارى باسيوط ، محفظة
Bureau Ceneral Assiout, 1939, Vol. 1, Controle Quitt Cairo 1226 Qalioubia 1475, Assiout 186 — 4 Mars 1939.

محفظة ١ لسنة ١٩٤٥ تالية برهن تحت ٣٨ لسنة ١٩٤٥ . البنك العقارى الزراعى المصرى .

(٩١) احصاء شركات المساهمة : يونية ١٩٤٤ ، ص ٢١ .

(٩٢) المقطم ، عدد ١٦٠٧٥ فى ١٩٤١/١/٣٠ .

(٩٣) مجلس النواب ، جلسة ٤٧ فى ١٢ ، ١٩٤٣/٧/١٣ ، ص ٢٢١٤ .

(٩٤) د . عاصم الدسوقى : مصر فى الحرب العالمية الثانية ، مرجع سابق ، ص ٢١٩ .

(٩٥) محفظة ٢٦٧ عابدين ، مالية ، بنوك وشركات ، وثيقة ٤١٨ .

(٩٦) محفظة ١١١ مصلحة الشركات ، ملف ع ١٨٤ — ٨/١٤ ، وثيقة ٦٥ فى ١٩٤٠/٧/٢٨ .

(٩٧) المقطم ، عدد ١٦٠٧٥ فى ١٩٤١/١/٣٠ .

(٩٨) د . عاصم الدسوقى : المرجع السابق ، ص ٢٢٣ ، وانظر أيضا :
P.J. Vatikiotis : Egypt Since, The Revolution, London P. 67.

(٩٩) شركة المباحث والأعمال المصـــرية : تقارير مجلس الادارة ومراقبى الحسابات الى الجمعية العمومية الاعتيادية للمساهمين المنعقدة فى ١٩٥١/٣/٢٨ ، دار الجمران للنشر ، اسكندرية ١٩٥١ .

(١٠٠) محفظة ١٠٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٤ — ٥/١٦ م ١٠٠، وثيقة ٨٠ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ فى ١٩٥٢/٢/٤ .

(١٠١) د . عاصم الدسوقى : المرجع السابق ، ص ٢٢٣ .

(١٠٢) حازم سعيد عمر : القطن فى الاقتصاد المصرى وتطور السياسة القطنية ، مرجع سابق ، ص ٩١ .

(١٠٣) بنت هانسن ، كريم نشاشيبى : المرجع السابق ، ص ١٨١ ، ١٢٣ .

(١٠٤) حازم سعيد عمر : المرجع السابق ، ص ٧٥ .

(١٠٥) مصطفى رياض بسيونى ، راؤول فرجون : المرجع السابق ص ص ٤٠ ، ١٦١/٤٤ قطن .

(١٠٦) الوقائع المصرية ، عدد ٩١ فى ١٩٣٨/٨/١ .

(١٠٧) نفسه ، عدد ١٢٢ فى ١٩٣٨/١١/٣ .

(＊) القطن المؤاد هو جيزة ١٢ احد اصناف القطن ، انظر : مصطفى رياض بسيونى ، راؤول فرجون : المرجع السابق ، ص ١٦١/٥٢ قطن .

(١٠٨) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة ١٥ ، ٢٠ فبراير و ٤ ، ٧ مارس ١٩٤٠ جلسة ٧ مارس ١٩٤٠ ، وثيقة ٢٤ فى ٣ مارس ١٩٤٠ .

(١٠٩) د . عاصم الدسوقى : المرجع السابق ، ص ١٩٣ ، ١٩٤ ، وانظر ايضا : د . جمال سعيد : التطور الاقتصادى فى مصر منذ الكساد العالمى الكبير ، مطبعة لجان البيان العربى ، القاهرة ، طبعة أولى ١٩٥٥ ، ص ٩٠ ، ٩١ .

(١١٠) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة من ١٩ الى ٣١ مارس ١٩٤١ جلسة ٣١ مارس وثيقة ٣٠ ، مذكرة مرفوعة الى مجلس الوزراء فى مارس ١٩٤٢ ؛ مجلس النواب ، جلسة ٨٤ فى ٦ ، ١٩٤١/١٠/٧ ، ص ٢٤٣٨ .

(١١١) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ١٩٣٩/١٢/٢٠ ، ١٩٤٠/١/١ ، جلسة ١٩٣٩/١٢/٢٠ ، وثيقة ١٠ فى ١٩٣٩/١٢/٣ .

(١١٢) P.R.O. 967, F.O. 407/223 Egypt and Sudan, J. 4567/2/16, No. 66, No. 835, 15/11/1939, P. 177.

(١١٣) محفظة ٩٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٤ — ٩/٦
Report of the Directors and Balance Sheet for the year ended 31/3/1939.

(١١٤) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٢١٤ .

(١١٥) مجلس النواب ، جلسة ٨٣ فى ١٩٤١/١/١ ، ص ٢٣٤٥ ، انظر ايضا : المجلة الزراعية المصرية ، المجلد ١٩ ، العدد الثالث ، يوليو واغسطس وسبتمبر

١٩٤١ ص ٢٦٥ ؛ المجلة الزراعية الشهرية ، المجلد ١٢ السنة الثامنة ، العدد الأول يناير ١٩٥٣ ، ص ٤٩ .

(١١٦) د . محمود متولى : التاريخ الاقتصادى المرجع السابق ، ص ٣٠ .

(١١٧) النشرة الاقتصادية الاسبوعية ، عدد ٤٨ فى ١٩٣٧/١٢/٢ ، ص ٢٤٦١ — ٢٤٦٢ .

(١١٨) مجلس النواب ، جلسة ٨٣ فى ١٩٤٤/١٠/١ ، ص ٢٣٤٥ .

(١١٩) محفظة ٥/د محفوظات مجلس الوزراء ، الوزارات ، نمرة الدوسيه ١٥٠ — ١٧/٨ .

(١٢٠) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١٩٣٩/١٢/٢٠ ، ١٩٤٠/١/١ جلسة ١٩٣٩/١٢/٢٠ ، وثيقة ١٠ فى ١٩٣٩/١٢/٣ ، محفظة ٢١٠ عابدين ، جمعيات صناعية ، وثيقة بدون رقم فى ١٩٤٠/٢/٤ .

(١٢١) سيرالبان ، ص ٣٠ .

(١٢٢) ابراهيم عامر ، ص ١٠٧ .

(١٢٣) مجلس النواب ، جلسة ٢٧ فى ١٩٣٧/٥/٥ ، ص ٧٥٧ .

(١٢٤) د . نبيل عبد الحميد ، ص ١٤٦ .

(١٢٥) مجلس النواب ، جلسة ٦٦ فى ١٩٤١/٧/٢٢ ، ص ١٧٤٥ .

(١٢٦) نفسه ، جلسة ٦٧ فى ١٩٤١/٧/٢٣ ، ص ١٧٩٣ .

(١٢٧) نفسه ، جلسة ٢٧ فى ١٩٤٢/٨/١٠ ، ص ١٢٥٧ .

(١٢٨) د . محمود متولى : الاصول التاريخية للراسمالية المصرية وتطورها ، ص ١٥٨ .

(١٢٩) د . جاد لبيب : المرجع السابق ، ص ٢١٧ .

(١٣٠) مجلس النواب ، جلسة ٢٧ فى ١٩٤٢/٨/١٠ ، ص ١٢٥٧ ، ١٢٥٨ .

(١٣١) محفظة ١١١ مصلحة الشركات ، ملف ع ١٨٤ — ٨/١٤ ، وثيقة ٨٢ شركة كوم امبو . يذكر شارل عيسوى أن الاسعار والفوائد فى شركة السكر Société des Sucreries كانت خاضعة للحكومة .

Charles Jssaus : Egypt an Economic, Op. Cit., P. 86.

(١٣٢) فلص ابادير ، ابراهيم عبد الجواد : مشكلات المجتمع المصرى الحديث، مطابع دار أخبار اليوم ١٩٥ ص ١٠٩ .

(١٢٣) P.R.O. 987, F.O. 407/223, Egypt and Sudan, J. 1350/1/16, No. 37, No. 349, 25/3/1939, P. 44.

(١٢٤) ابراهيم عامر : المرجع السابق ، ص ١٠٨ ، وانظر ايضا : د . يسرى الجوهرى : شمال افريقيا : دراسة فى الجغرافيا التاريخية والاقليمية) ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، ١٩٧٦ ، ص ٢٨٧ .

(١٢٥) P.R.O. 498, F.O. 407/221 Egypt and Sudan, J. 1989/815/16, No. 26, No. 496, 16/4/1937, P. 97.

(١٢٦) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة ١٢ ، ١٩٣٦/٤/٢٤ ، وثيقة ٢٤ .

(١٢٧) مجلس النواب : جلسة ٢٨ فى ١٩٣٧/٥/١١ ، ص ٨٢٠ .

(١٢٨) د . عاصم الدسوقى : كبار ملاك الاراضى الزراعية ، مرجع سابق ، ص ٢٠٠ .

(١٢٩) مجلس النواب ، جلسة ٤٥ فى ١٩٣٩/٤/١٢ ، ص ١٤٨٢ — الكارتل هو احتكار الأوربيين لهذه التجارة (الاسمدة) وسيطرتهم عليها دون اعطاء فرصة لغيرهم من المصريين وهذا ساعد الاجانب على فرض الاسعار التى ترضيهم .

(١٤٠) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٢٨ .

(١٤١) المجلة الزراعية المصرية ، مجلد ١٩ ، العدد الثانى فى ابريل ومايو ويونية ١٩٤١ ، ص ١٣٩ ، ١٤٠ ، الوقائع المصرية ، عدد ١٤٣ فى ١٩٤٠/١٠/٢١ .

(١٤٢) الاهرام ، عدد ٢٠٧٧٨ فى ١٩٤٢/٧/٢٧ م .

(١٤٣) المقطم ، عدد ٦ ، ١٨٩٢ فى ١٩٥٠/٢/٦ .

(١٤٤) P.M. Holt ; Political and social change in Modern Egpyt, London, 1968, P. 192.

(١٤٥) المجلة الزراعية المصرية ، مجلة ٢١ ، العدد الرابع فى اكتوبر ونوفمبر وديسمبر ١٩٤٣ مقال وزير الزراعة : مصطفى نصرت) ، ص ٢٦ — انشىء المجلس الاستشارى سنة ١٩٤١ .

(١٤٦) مجلس النواب ، جلسة ٧ فى ١٩٤٢/١/٥ ، ص ١٥٠ ، مجلس الشيوخ ، جلسة ٦ فى ١٩٤٢/١/١٣ ، ص ٦١ .

(١٤٧) مجلس النواب ، جلسة ٢٤ فى ١٩٤٤/٤/١٢ ، ص ١٤١٠ .

(١٤٨) ابيل فهمى حنا شنودة : تاريخ التعليم الصناعى حتى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، ١٩٦٧ ، ص ٢٧٨ .

(١٤٩) سيرانيان ، ص ٢٦ ، وانظر ايضا : د . محمد جواد العبوسى : البترول فى البلاد العربية ، محاضرات القاها بمعهد الدراسات العالية ، جامعة الدول العربية ، طبعة الرسالة ١٩٥٦ ، ص ٨ ، ٢٤ ، ٦٨ .

(١٥٠) سيرانيان ، ص ٢٦ ، ٢٧ .

(١٥١) نقلا عن ابادير ، ابراهيم عبد الجواد : المرجع السابق ، ص ١٣٠ .

(١٥٢) الحكومة المصرية ، وزارة المالية ، مصلحة عموم الاحصاء والتعداد ، التعداد الصناعى والتجارى لسنة ١٩٣٧ ، المطبعة الاميرية ، ١٩٤٢ ، ص ١٦ ، ويلاحظ فى مضابط مجلس النواب ان جملة رأس المال المستثمر فى الصناعة تزيد على ما هو وارد بالتعداد بكثير حيث بلغ فى المضابط نحو ٥٠ مليون جنيه ، مجلس النواب ، جلسة ٢٦ فى ٦/١١ — ١٩٤٥/٨/٦ ، ص ١٠٥٣ ، وان دل هذا على شيء فانما يدل على عدم دقة الارقام ، ويذكر ايضا د . على الجريتلى . ان رأسمال الشركات المساهمة الصناعية فى نفس السنة ١٨ مليون جنيه من جملة رأس المال المستثمر فى الصناعة وقدره ٤٠ مليون ، التاريخ الاقتصادى للثورة ١٩٥٢ — ١٩٦٦ ، دار المعارف بمصر ١٩٧٤ ، ص ٢٦ .

(١٥٣) Hassan El Saaty and Cordon, K. Hirabayash : Industrialization in Alexandria, some Ecolgical and social Aspects, Cairo, 1959, P. 17.

(١٥٤) د . على الجريتلى : المرجع السابق ، ص ٢٦ .

(١٥٥) الحكومة المصرية ، وزارة الاقتصاد الوطنى مصلحة عموم الاحصاء والتعداد ، احصاء الانتاج الصناعى سنة ١٩٤٧ ، المطبعة الاميرية سنة ١٩٥٢ ، ص V, IV ، وانظر عبد السلام عبد الحليم : المرجع السابق ، ص ١٨٤ ، يذكر ان المصانع ذات الانتاج بلغت ٢٢٫٢٢٠ سنة ١٩٤٤ م .

(١٥٦) د . نبيل عبد الحميد ، المرجع السابق ، ص ١٦٦ .

(١٥٧) عبد السلام عبد الحليم : المرجع السابق ، ص ١٨٧ .

(١٥٨) Hassan El Santy and Godon K. Hirabayashi, Op. Cit., P. 18.

(*) علاوة على ذلك ان لفظ محلى لا يعنى مصريا ، وانما اكثر الاستثمارات كانت من الاجانب والمتمصرين ، د . نوال قاسم : تطور الصناعة المصرية منذ عهد محمد على حتى عبد الناصر ، مكتبة مدبولى ، طبعة أولى ، ١٩٨٧ ، ص ٢٧٢ .

(١٥٩) التعداد الصناعى والتجارى لسنة ١٩٣٧ ، ص IIv. LIII, L. LI

نفس التعداد لسنة ١٩٤٧ ، ص III V IV ، ٣٧ — ٤٠

(١٦٠) طه سعد عثمان : مذكرات ووثائق من تاريخ عمال مصر ــ كفاح عمال النسيج ــ الكتاب الأول ، مرجع سابق ، ص ١٤ ، ٣٦ ، ٤٣ .

(١٦١) د . أحمد محمود أحمد : مقومات الصناعة ، جـ ١ طبعة الأولى ، مطبعة الشمس الحديثة ، القاهرة ، ١٩٥٢ ، ص ٢٨ .

(١٦٢) البلاغ ، عدد ٨٠٦ فى ١٩٤٨/٢/٢٨ .

ــ وقد وجد فى مصر نحو ٩٢٠٢١ مصنعا وان جملة عدد العمال العاملين فى الصناعة سنة ١٩٣٧ حوالى ٢٧٢٤٦٧ عاملا ، انظر : التعداد الصناعى والتجارى لسنة ١٩٣٧ : ص L , LI ، وانظر ايضا : د . جلال ليب المرجع السابق : ص ٢١٩ .

(١٦٣) Journal Official, 81, enic, No. 37, 10 Mai 1954, P. 2.

وانظر ايضا :

احمد الشربينى السيد السيوفى : تجارة مصر الخارجية ١٩١٤ ــ ١٩٣٩ ، رسالة دكتوراه ، آداب القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ١٢٨ ــ تأسست الشركة ١٨٩٤ .

(١٦٤) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٣٥٢ ، ٣٥٣ .

(١٦٥) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٤٣٨ .

(١٦٦) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٣٥٥ ، وانظر ايضا : د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ١٨٠ .

(١٦٧) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة يوليو ــ اغسطس ١٩٣٩ جلسة ١٩٣٩/٨/٦ ، وثيقة ١٩ سنة ١٩٣٩ .

(١٦٨) د . احمد محمود أحمد : المرجع السابق ، ص ٤٧ .

(١٦٩) النشـــرة الاقتصـــادية الاســــبوعية ، عدد ٤٨ فى ١٩٣٧/١٢/٢ ، ص ٢٤٦١ ــ ٢٤٦٣ .

(١٧٠) د . محمد فهمى لهيطة : انظام النقدى بين الراسمالية والاشتراكية ومركز الصناعة المصرية منه جـ ١ ، شركة استاندرد للطباعة ، القاهرة ، ١٩٤٨ ، ص ٢٩٦ .

(١٧١) محفظة ٤٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ٥٨/٣ جـ ٣ ، وثيقة ٢٤ فى ١٩٥٥/١/٢٤ ، مجلس النواب ، جلسة ٣٢ فى ١٩٣٩/٣/٦ ، ص ١١٢٥ ــ تأسست سنة ١٩١٨ .

(١٧٢) محفظة مصلحة الشركات ، ملف ١٣٥ عقود امتياز شركات قديمة ١٨٤/١٦٠/١ .

(١٧٣) محفظة ٣٠ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٣ — ١٨٥/٢ حـ ١ ، كتيب عن نظام وميزانية الشركة المصرية لصناعة المنسوجات — تأسست سنة ١٨٩٩ .

(١٧٤) Hassan El. Seaty and Gardon, K. Harabayashi : Op. Cit., P. 22.

(١٧٥) محفظة ٣١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٩٧/٢ حـ ١ ، وثيقة ٨١ — تأسست الشركة سنة ١٩٣٤ م .

(١٧٦) محفظة ١٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٠١/٢ حـ ١ ، وثيقة ٩٦ فى ١٩٥٨/٩/١٠ — تأسست الشركة سنة ١٩٣٥ .

(١٧٧) طه سعد عثمان : المرجع السابق ، ص ٦٤ ، ٣٦ ، ٤٣ .

(١٧٨) البلاغ ، عدد ٨٠٣٦ فى ١٩٤٨/١/٣١ ، ص ٤ ، وانظر ايضا : الفت محمود فؤاد عاطف : العمال والحركة العمالية فى مصر ٤٢ — ١٩٦١ ، رسالة ماجستير آداب القاهرة ١٩٨٥ ، ص ١١٣ .

(١٧٩) د . احمد محمود احمد : المرجع السابق ، ص ٢٨ — انشىء مصنع الشركة الهندية سنة ١٩٢٥ ومصنع النرش سنة ١٩٢٣ .

(١٨٠) محفظة ٢١ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، وثيقة ١٣ فى ١٩٤٦/٩/١١ .

(١٨١) الاهرام : عدد ١٨٦٩٤ فى ١٩٣٧/١/١٠ .

(١٨٢) النشرة الاقتصادية ، عدد ٥ فى ١٩٣٧/١٢/٢٣ ، ص ٢٥٧٢ .

(١٨٣) النشرة الاقتصادية الاسبوعية ، عدد ٢٩ فى ١٩٣٧/٩/٣٠ ص ١٩٢٥ .

(١٨٤) نفسه ، عدد ٤ فى ١٩٣٨/١/٢٦ ، ص ٢٢٤ .

(١٨٥) ملحق الوقائع المصرية ، عدد ١٠٥ فى ١٩٣٨/٩/٨ م .

(١٨٦) محفظة ٣٦ مصلحة الشركات : ملف ١٨٢ — ٢٥٣/٢ حـ ١ ، وثيقة ٣٢٦ فى ١٩٥٠/١١/٧ م .

(١٨٧) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١ ، ٣ ، ١٩٣٩/٩/٧ جلسة ١٩٣٩/٩/٧ ، وثيقة ٢٧ فى ١٩٣٨/١٢/١٠ م .

(١٨٨) نفس المصدر : محفظة من ٨ الى ١٩ مايو ١٩٤١ جلسة ١٩ مايو ، وثيقة بدون رقم ، عقد تأسيس الشركة فى ١٩٤٠/١١/١٧ ، يذكر د . نبيل عبد الحميد انها تأسست سنة ١٩٤١ ، المرجع السابق ، ص ١٧٤ .

(١٨٩) نفس المصدر ، محفظة ١٣ فبراير ١٩٤٠ ، وثيقة ٧٨ .

(١٩٠) نفس المصدر ، محفظة ١٣ فبراير ١٩٤٠ ، وثيقة ٧٨ .

(١٩١) الوقائع المصرية ، عدد ١٤٩ فى ١٩٤٠/١١/٧ .

(١٩٢) محفظة ٤٠ مصلحة الشركات ٦ (ب) ، ملف ١٨٢ — ٢٧٨/٣ جـ ١ ، وثيقة ٢٢٥ فى ١٩٤٩/١١/٢٥ ، يلاحظ ان الشركة سمت اليها شركة سباهى اخوان المؤسسة قبل عام ١٩٣٩ ، وقد تم الانتقال فى ١٩٤٥/١/١ — نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ — ٢٧٨/٣ جـ ٤ ، وثيقة ١٤٩ فى ١٩٥٣/٢٣ ، وكذلك : مجلس النواب ، جلسة ٥٢ فى ١٩٣٩/٤/٢٧ ، ص ١٧٩٢ .

(١٩٣) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة من ١٤ الى ٢٠ يناير ١٩٤١ ، جلسة ١٤ يناير ، ترجمة الوثيقة ٢ فى ٢/٦ — ١٩٤٠/١٢/٧ .

(١٩٤) محفظة ٢٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣١/٣ جـ ١ ، وثائق ٩٤ — ١١١ اتحاد صناعات المنسوجات الممتازة .

(١٩٥) محفظة ٢٨ مصلحة الشركات ١٧ (ب) ، ملف ١٨٢ — ٢٥٧/٣ جـ ١ ، وثيقة ١٤٦ .

(١٩٦) محفظة ٤٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٤٥/٣ جـ ٤ ، وثيقة ١٦٢ عقد الشركة فى ١٩٤٦/٤/٢٤ ، وانظر ايضا : شهدى عطية الشافعى : تطور الحركة الوطنية المصرية ، مرجع سابق ، ص ٦٩ .

(١٩٧) محفظة ٥٣ مصلحة الشركات ٦ (ا) ، ملف ١٨٢ — ٣٤٩/٣ جـ ٢ ، وثيقة ٧١ .

(١٩٨) Le Journal d'Alexandrie et la Bourse Egyptienne, No. 5, 17 Mars, 1956, P. I.

(١٩٩) د . احمد محمود احمد : المرجع السابق ، ص ٣٢ ، ٣٣ — وفى مجال صناعة الكتان انشئت ثلاثة مصانع عام ١٩٤٢ برؤوس أموال مخططة قدرها مليون ونصف مليون جنيه بسبب الحرب وامداد الجيوش ، انظر : محفظة ٥٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣٤٩/٣ جـ ١ ، وثيقة ٧١ ، وبلغ عدد المغازل خلال فترة الحرب نحو ٢٢٦٥٠٤ مغزلا موزعة فى انحاء مصر ، انظر : د . لبيطة : المرجع السابق ، ص ٢٩٨ .

(٢٠٠) عبد العزيز البراهيم فهمى : العـــلاقات العامة فى قطاع البترول بالجمهورية العربية المتحدة ، رسالة ماجستير ، آداب القاهرة (صحافة) ، ١٩٦٦ ، ص ٧ .

(٢٠١) جمال عبد الناصر : بناء المجتمع الجديد : مرجع سابق ، ص ١٣ .

(٢٠٢) P.R.O. 967, F.O. 407/223, Egypt and Sudan, Part CXXV, 1939, J. 295/2/16, No. 3, No. 26 Secret 21/1/1939, P. 3.

(٢٠٣) بدأت شركة آبار الزيوت العمل فى استخراج البترول فى عدة مواقع منها بئر جمسة عام ١٩٠٨ — مجلس النواب ، جلسة ٤١ فى ١٩٤٦/٧/٢٤ ، ص ٣٦٠٧ — ثم انتجت البترول من بئر الغردقة فى عام ١٩١٣ ، انظر : محفظة ٢٦ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة التجارة والصناعة ، وثيقة ١٧ فى ١٩٥٢/١٠/١٥ — وفى عام ١٩٣٧ منحت الحكومة الشركة ترخيصا بالبحث عن البترول فى منطقة مساحتها نحو ٤٠٠٠ كم^2 بجوار الغردقة لمدة ثلاث سنوات ، انظر : الاهرام ، عدد ١٨٦٩٧ فى ١٩٣٧/١/١٣ .

(٢٠٤) د . محمود أمين : البترول العربى فى المعركة ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٧ ص ١٢ .

(٢٠٥) الشهر العقارى بأسيوط ، محافظة ١ لسنة ١٩٤٥ ، احكام ورهونات ، ترجمة الوثيقة 1785/945 (Assiout 307 — 24/4/1945).

(٢٠٦) نفس المصدر ، محفظة .
Bureau central, Assiout 1939 Vol.I. Controle 23308 Quitt 450, Assiout 5 — 2 Jan 1939.

— يتضح من وثائق الشهر العقارى بأسيوط ان الشركة تعمل فى مصر منذ قبل فترة الدراسة التى نحن بصددها ، حيث قام التعامل التجارى بين الشركة والمواطنين فى كثير من مدن مصر على اساس عقود رهن عقارى فاذا لم يف المواطنون بما عليهم من ديون للشركة تقاضيهم أمام المحاكم ويتم توقيع الحجز على العقارات المرهونة ، حيث وجد طلب اختصاص رهن عقارى ضد مواطنين من أسيوط أمام المحكمة عام ١٩٣٩ وايضا عام ١٩٤٥ ، نفس المصدر ، والمحفظة ، والوثيقة ،
No. Controle 34444, Quitt 593 (Assiout 319 — 26 Avr. 1945).

ايضا يذكر د . البراوى ، انها تأسست عام ١٩٠٢ ، ثورة البترول فى أفريقيا ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٢ ، ص ٢٥٣ — ولكن يبين د . نبيل عبدالحميد، ان الشركات بدأت اعمالها فى مصر بعد أن تنازلت لها شركة آبار الزيوت الانجليزية عن حصة مقدارها النصف من كافة حقولها والتزاماتها البترولية من منطقة سدر للبترول وحدد هذا التنازل والاستغلال عقد ايجار بينهما وقع فى عام ١٩٤٧ ، المرجع السابق ، ص ١٩٠ .

(٢٠٧) النشرة الاقتصادية ، عدد ٤٩ و ٥٠ فى ١٩٣٧/١٢/١٦ ؛ ص ٢٥٤١ .

(٢٠٨) تأسست الشركة عام ١٩١٢ لمدة تنتهى فى ٢١ /١٩٧٢/١٢ ، وقد زيد رأسمالها عام ١٩٣٦ الى ٤٠٠٠٠٠ جنيه ، انظر : محفظة ١٢٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٦٠/٣ جـ ١ ؛ وثيقة ٧٧ فى ١٩٤٨/١/٢٠ ، وثيقة ١٧٦ فى ١٢/٢٩/ ١٩٤٨ ، ملف ١٨٢ — ٦٠/٣ جـ ٢ ؛ وثيقة بدون رقم .

(٢٠٩) مجلس النواب ، جلسة ٢٤ فى ١٩٣٧/٥/٢٦ ، ص ١٠٢٢ .

(٢١٠) محفظة ١١ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات : وثيقة ٣ فى ١٩٥٢/٧/١٣ ؛ وانظر ايضا د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ص ١٩٢ — ١٩٤ .

(٢١١) محفظة ٢١ مصلحة الشركات ، ملف بدون رقم ، وثيقة ٩٣ فى ١٩٥٠/٢/١٢ ، وكذلك : احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٣٩٠ — تأسست الشركة فى ١٩٠٨/١١/٢٠ .

(٢١٢) صحيفة التجارة والصناعة ، العدد الاول فى يناير وفبراير ومارس ١٩٤٥ ، ص ٣١ .

(٢١٣) انور السادات : البحث عن الذات : مرجع سابق ، ص ٦٩ .

(٢١٤) محفظة ٢٠ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، وثيقة ، فى ١٩٤٦/٩/٩ .

(٢١٥) P.R.O. 498, F.O. 407/221, Egypt and Sudan, J. 1969/815/16, No. 25, No. 496, 16/4/1937, P. 79.

(٢١٦) روبرت مابرو ، ترجمة ، د . صليب بطرس : الاقتصاد المصرى ١٩٥٢ — ١٩٧٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦ ، ص ٢٢١ .

(٢١٧) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ١٨٣ — تأسست الشركة فى ١٩٢٩ .

(٢١٨) الشهر العقارى بأسيوط ، محفظة ٢ لسنة ١٩٤٥ احكام ورهونات ، Controle 2628 Quitt 53 (Assiout 401 — 31 Mai, 1945).

(٢١٩) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٤٣٥ .

(٢٢٠) محفظة ١٢٨ مصلحة الشركات ملف ١٨٢ — ٢٨٥/٣ جـ ١ ، وثيقة ١٤٣ فى ٥/١٩٥٢/١٠ ، وثيقة ٢٠٣ فى ١٩٥٣/٤/٢٩ .

(٢٢١) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٦ و ١٩٥٠ ، ص ٥٩٨ .

(٢٢٢) د . أحمد محمود أحمد ، ص ٨٠ .

(٢٢٣) احصاء الانتاج الصناعى لسنة ١٩٤٧ ، مرجع سابق ، ص ٢٢ ، ٤١ .

(٢٢٤) محافظة مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٥ مارس ، وثيقة ٦ مذكرة الى مجلس الوزراء فى يناير ١٩٣٩ .

(٢٢٥) محفظة ١٤٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٧/٢ ج ١ الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية ، وانظر أيضا : ابراهيم سعد عقل : تطور الصناعة المصرية ، مرجع سابق ، ص ١٣٥ .

(٢٢٦) مجلس النواب ، جلسة ٢٧ فى ١٩٣٧/٥/٥ ، ص ٧٥٧ .

(٢٢٧) محفظة ١١١ مصلحة الشركات ، ملف ع ١٨٢ — ٨/١٤ ، وثيقة بدون رقم فى ١٩٤٣/١/٢٦ .

(٢٢٨) احصاء الانتاج الصناعى لسنة ١٩٤٧ ، ص ٦ ، ٧ .

(٢٢٩) د . نبيل عبد الحميد ، ص ١٩٧ .

(٢٣٠) محفظة ١٣٠ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٥٩/٣ ج ١ ، وثيقة ١٥٠ فى ١٩٥١/١٢/٣١ — تأسست عام ١٩٣١ .

(٢٣١) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٦ فى ١٩٤٧/١١/٤ .

(٢٣٢) نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ — ١٨٢/٣ ج ١ ، وثيقة ١٩٨ — أنشئت هذه الصناعة عام ١٩٣٤ .

(٢٣٣) د . نبيل عبد الحميد ، ص ١٩٨ .

(٢٣٤) محفظة ١٧٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣١٥/٣ ج ١ ، وثيقة ٥٩، أيضا : احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٤٧٨ .

(٢٣٥) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة من ١٤ الى ٢٠ يناير ١٩٤١ ، جلسة ١٤ يناير ، وثيقة ١ عقد تأسيس الشركة .

(٢٣٦) نفسه ، محفظة ١٢ ، ١٤ ، ١٦ مايو ١٩٤٢ ، وثيقة ٧ .

(٢٣٧) محفظة ١٣٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٣٦٧ ج ١ ، وثيقة ٥٣ .

(٢٣٨) محفظة ١٣١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٦٠/٣ ج ٢ ، وثيقة ١٨٦ — تأسست الشركة عام ١٨٩٧ .

(٢٣٩) محفظة ١٢٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٨٦/٣ ج ١ ، وثيقة ٢٦٥

فى ١٩٥٠/١١/٤ ، وكذلك : احصاء شركت المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ٢٠٢ ــ تأسست الشركة عام ١٩٢٢ .

(٢٤٠) محفظة ١٣٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ٢٨٧/٣ ج ١ ، وثيقة ٣٠ فى ١٩٤٨/١٢/٩ .

(٢٤١) محفظة ١٢٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ٢٨٠/٣ ج ٦ ، وثيقة بدون رقم شركة الملح والصودا ، وكذلك : احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٥٧٠ ــ تأسست الشركة عام ١٨٩٩ .

(٢٤٢) محفظة ٢٦٧ عابدين ، بنوك وشركات ، وثيقة بدون رقم فى ١٠/٢٩/ ١٩٤٦ .

(٢٤٣) نفســه ، وثيقة بدون رقم عام ١٩٣٧ ، وانظر أيضا : الوقائع المصرية ، عدد ٥٣ فى ١٩٢٤/٦/٢١ ــ تأسست عام ١٩٢٤ .

(٢٤٤) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٢ امارس ١٩٣٩ ، وثيقة ٦ شركة نايل ماتش كومبانى .

(٢٤٥) احصاء الانتاج الصناعى لسنة ١٩٤٧ ، ص ١٩١٨ .

(٢٤٦) محفظة ٢٦٧ عابدين ، بنوك وشركات ، عقد الشركة الابتدائى فى ١٩١٧/٨/٢٧ .

(٢٤٧) محفظة ١٤٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ٨١/٣ ج ٣ ، وثيقة ١٣٩ فى ١٩٥٣/٨/١ الشركة الشرقية ايسترن كومبانى .

(٢٤٨) محفظة ١٢٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ٥٢/٣ ج ٢ ، وثيقة ٢٣ ــ تأسست الشركة عام ١٩١٠ .

(٢٤٩) نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ ــ ٤٢/٣ ج ١ ، وثيقة ٧٥ فى ١١/٤/ ١٩٤٨ .

(٢٥٠) سيرانيان ، ص ٢٧ .

(٢٥١) محفظة ١١٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ١٣٧/٣ ج ٢ ، وثيقة ٦٤ ، وكذلك : احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ١٦١ ــ تأسست الشركة عام ١٩٢٩ .

(٢٥٢) د . نبيل عبد الحميد ، ص ٢٠٩ .

(٢٥٣) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٤٩٠ ، ٤٩١ .

(٢٥٤) د . خليل صابات : تاريخ الطباعة فى الشرق العربى ، دار المعارف بمصر ، طبعة ثانية ، ١٩٦٦ ، ص ٢٦١ ، ٢٧٧ .

(٢٥٥) مايرو ، ص ٢٢ .

(٢٥٦) Hassan El Saaty and Gordon K. Hirabayashi : Op. Cit., P. 10.

(٢٥٧) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ٤٣٨ .

(٢٥٨) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة يوليو — اغسطس ١٩٣٩ ، جلسة ١٩٣٩/٨/٦ ، وثيقة ١٩ .

(٢٥٩) مجلس النواب ، جلسة ٣٢ فى ١٩٣٩/٣/٦ ، ص ١١٢١ .

(٢٦٠) ابراهيم سعد مقل : المرجع السابق ، ص ١٢٦ .

(٢٦١) نوال عبد العزيز مهدى : الحركة العمالية واثرها فى تطور مصر السياسى ١٩٣٠ — ١٩٤٥ ، رسالة دكتوراه ، آداب القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ١٦٣ ، ١٦٤ .

(٢٦٢) صحيفة التجارة والصناعة ، العدد الثانى ، ابريل ومايو ويونية ١٩٤٣ ، ص ٤ (عدد خاص عن عام ١٩٤٤) .

(٢٦٣) مجلس النواب ، جلسة ٤٥ فى ١٩٤٤/٦/٢٦ ، ص ١٨٧٩ ، ١٨٨٠ .

(٢٦٤) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة ١٤ ، ١٧ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٨ فبراير ١٩٤٥ ، جلسة ١٩٤٥/٢/١٤ ، وثيقة ٢٣ .

(٢٦٥) ملحق الوقائع المصرية ، عدد ١٠٥ فى ديسمبر ١٩٣٨ .

(٢٦٦) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة من ٨ الى ١٩ مايو ١٩٤١ ، جلسة ١٩ مايو ، وثيقة بدون رقم ١٩٤٠/١١/١٧ .

(٢٦٧) نفس المصدر ، محفظة من ١٩ الى ٣١ مارس ١٩٤١ ، جلسة ٣١ مارس ، وثيقة ٥ فى ١٩٤٠/٩/٥ .

(٢٦٨) نفس المصدر ، محفظة ١ ، ٣ ، ١٩٣٩/٩/٧ ، جلسة ١٩٣٩/٩/٧ ، وثيقة ٢٧ فى ١٩٣٨/١٢/١٠ .

(٢٦٩) محفظة ٤٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣٤٥/٢ ج ٤ ، وثيقة ١٦٢ عقد الشركة فى ١٩٤٦/٤/٢٤ .

(٢٧٠) الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية ، الاقتصاد المصرى فى عهد الثورة ١٩٥٢ — ١٩٥٧ ، ص ٥٤ .

(٢٧١) ملحق الوقائع المصرية ، عدد ٢٠٨ فى ١٩٤٢/١١/١٦ .

(٢٧٢) الاتحاد العام للغرف التجارية ، مرجع سابق ، ص ٦٣ .

(٢٧٣) النشرة الاقتصادية ، العدد الثانى ، أول فبراير ١٩٤١ ، ص ٢١ ، وانظر أيضا د . البراوى : ثورة البترول فى افريقيا ، مرجع سابق ، ص ٢٣٥ .

(٢٧٤) المصرى ، عدد ١٣٨٨ فى ١٩٤٠/٩/١١ .

(٢٧٥) وقد بلغ عدد المحاضر التى حررها رجال الشرطة خلال يومين ضد باعة الكيروسين لبيعهم اياه باسعار مرتفعة ٢٨ محضرا ، المصرى ، عدد ١٤٢٤ فى ١٩٤٠/١٠/١٧ .

(٢٧٦) مجلس النواب ، جلسة ٤١ فى ١٩٤٦/٧/٢٤ ، ص ٣٦٠٧ ، ٣٦١١ .

(٢٧٧) د . محمد جواد العبوسى : المرجع السابق ، ص ١٢٤ .

(٢٧٨) صحيفة التجارة والصناعة ، عدد خاص لعام ١٩٤٤ ، محاضرة القاها سكرتير عام وزارة التجارة والصناعة فى قاعة يورت التذكارية بالجامعة الامريكية فى ١٩٤٣/١٢/١٧ ، ص ٢٦ .

(٢٧٩) محفظة ٢٦ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة التجارة والصناعة، وثيقة ٤٧ فى ١٩٥٢/١٠/١٥ ، وانظر ايضـــا : د . محمد امين : المرجـــع السابق ، ص ١٢ .

(٢٨٠) محفظة ٢٠ عابدين ، رئاسة مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، وثيقة ٩٥ فى ١٩٤٦/٥/٩ .

(٢٨١) د . البراوى : المرجع السابق ، ص ٢٥٤ .

(٢٨٢) عبد العزيز ابراهيم عيسى : المرجع السابق ، ص ٢٥٢ .

(٢٨٣) د . محمود امين : المرجع السابق ، ص ٣٣ — ٣٦ .

(٢٨٤) يوسف مصطفى الحاروني : قصة البترول ، دار المعارف بمصر ، طبعة ثانية ، بدون تاريخ ، ص ١٠٦ — تأسس المصنع عام ١٩١٢ لتكرير البترول الذى بدأت تستخرجه الشركة من حقل الغردقة ، انظر : د . محمد جواد العبوسى، ص ١٤٩ .

(٢٨٥) النشرة الاقتصادية ، العدد الاول فى ١٩٤٠/٧/١ ، ص ٥١ .

(٢٨٦) مجلس النواب ، جلسة ٣٢ فى ١٩٤٠/٢/١٣ ، ص ١٠٢٤ .

(٢٨٧) صحيفة التجارة والصناعة ، عدد خاص لسنة ١٩٤٤ محاضرة القاها حسن صادق فى ١٩٤٤/٣/١٦ ، ص ٦٢ .

(٢٨٨) مجلس النواب ، جلسة ٤١ فى ١٩٤٦/٧/٢٤ ، ص ٣٦٠٩ .

(٢٨٩) نفسه ، جلسة ٣٢ فى ١٩٤٤/٥/٩ ، ص ١٥٠٧ .

(٢٩٠) المصرى ، عدد ٨٥٢ فى ١٩٣٩/٧/١٦ .

(٢٩١) محفظة ٢٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، وثيقة ٣٩ فى ١٩٥٢/١١/٢ .

(٢٩٢) الاخبار ، عدد ٣٠٠٣ فى ١٩٤٨/١/١٧ .

(٢٩٣) محفظة ٢٢ عابدين ، وثيقة ٣٩ فى ١٩٥٢/١١/٢ .

(٢٩٤) محفظة ١٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٦٠/٣ ج ١ ، وثيقة ٧٧ فى ١٩٤٨/١/١٠ ، وثيقة ١٧٦ فى ١٩٤٨/١٢/٢٩ .

(٢٩٥) P.R.O. 967, F.O. 407/223 Egypt and Sudan, J. 1350/I/16, No. 37, No. 347, 25/3/1939, P. 44.

(٢٩٦) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ١٨٦ .

(٢٩٧) المقطم ، عدد ١٥٣٣٤ فى ١٩٣٩/١/١٠ .

(٢٩٨) محفظة ١٩ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، وثيقة ١٧ فى ديسمبر ١٩٤٣ .

(٢٩٩) مجلس النواب ، جلسة ١٨ فى ١٩٤٦/٣/٥ ، ص ١١٦٧ .

(٣٠٠) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٣٩٠ .

(٣٠١) محفظة ١٢١ مصلحة الشركات ، ملف ع ١٨٤ — ٦/٥١ ، وثيقة ٤ — ومما لا شك فيه أن الشركة لن تخسر شيئا ، بل سوف تحقق ربحا اكثر ، وذلك لأن ما توفره من نولون تدفعه فى الاتاوة ، وبذلك تشبع على الحكومة الزيادة فى النولون .

(٣٠٢) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٣٩٠ .

(٣٠٣) صحيفة التجارة والصناعة ، العدد الاول فى يناير وفبراير ومارس ١٩٤٥ ، ص ٣١ .

(٣٠٤) أنشأ شركة مصر للمناجم والمحاجر « مسيو ج . هابوود ومسيو دانلر ومسيو أندريا تيشيا » ، صحيفة التجارة والصناعة ، السنة الثالثة ، العدد الثانى ، ابريل ومايو ويونية ١٩٤٢ ، ص ٢٧٣ ، ٢٧٥ .

(٣٠٥) F.O. 407/221, J. 1939/815/16, No. 25, No. 496, 16/4/1937, P. 79.

(٣٠٦) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ٤١٠ — تأسست ١٩٢٨ .

(٣٠٧) نفسه ، ص ٤٠٧ — تأسست عام ١٩٣٢ .

(٣٠٨) جابرو ، ص ٢٢١ .

(٣٠٩) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ١٨٣ ، ١٨٤ — تأسست عام ١٩٢٩ .

(٣١٠) محفظة ١٣٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢١٦/٢ جـ ١ ، وثيقة ١٢٣ فى ١٦/٥/١٩٥٠ ، وكذلك : احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ص ٤٣٥ ، ٤٣٦ .

(٣١١) محفظة ١٣٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٨٥/٣ جـ ١ ، وثيقة ١٤٣ فى ٥/١٠/١٩٥٢ ، وثيقة ٢٠٢ فى ٢٩/٤/١٩٥٣ .

(٣١٢) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٨ ، ١١ ، ١٦/٥/١٩٣٩ ، وثيقة ٢ فى ٣٠/٤/١٩٣٩ .

(٣١٣) نفس المصدر ، محفظة ١٠ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧/٤/١٩٤٠ ، وثيقة ٢ فى ٢/٤/١٩٤٠ ، محفظة من ٨ الى ١٦/٩/١٩٤١ ، وثيقة ٢ مشروع قانون رقم — لسنة ١٩٤١ .

(٣١٤) النشرة الاقتصادية ، العدد الأول فى ١/٧/١٩٤٠ ، ص ٣٠ .

(٣١٥) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة ١٩ اغسطس ١٩٣٩ ، وثيقة ٢ فى ٢٦/٨/١٩٣٩ .

(٣١٦) مجلس النواب ، جلسة ٦٧ فى ٢٣/٧/١٩٤١ ، ص ١٧٩٣ .

(٣١٧) النشرة الاقتصادية ، العدد الأول فى ١/٧/١٩٤٠ ، ص ٣٠ .

(٣١٨) محفظة ٢٦ عابدين ، وثيقة ٤ فى ٢٣/١/١٩٤٩ .

(٣١٩) د . لهيطة : المرجع السابق ، ص ٢٦ ، ٢٧ .

(٣٢٠) مجلس النواب ، جلسة ٢٧ فى ١٠/٨/١٩٤٢ ، ص ١٢٥٧ ، ١٢٥٨ .

(٣٢١) محفظة ١١١ مصلحة الشركات ، ملف ع ١٨٤ — ١٨/١٤ ، وثيقة بدون رقم فى ٢٦/١/١٩٤٣ .

(٣٢٢) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٥٦ .

(٣٢٣) مجلس النواب ، جلسة ٥٢ فى ١٨ ، ١٩/٧/١٩٤٤ ، ص ٢٢٨٧ .

(٣٢٤) د . احمد محمود احمد : المرجع السابق ، ص ٥٨ ، ٦٢ .

(٣٢٥) مجلس النواب ، جلسة ٥٠ فى ٢٥/٤/١٩٣٩ ، ص ١٧١١ .

(٣٢٦) محفظة ١٣٠ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٥٩/٣ ج ١ ، وثيقة ١٥٠ فى ٢١/١٢/١٩٥١ — تأسست عام ١٩٣١ .

(٣٢٧) — د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ١٩٨ ، ١٩٩ .

(٣٢٨) محفظة ١٣٠ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٨٢/٣ ج ١ ، وثيقة ١٩٨ .

(٣٢٩) نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ — ١٥٩/٣ ج ١ ، وثيقة ١٢٣ فى ١٨/٦/١٩٥١ .

(٣٣٠) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ١٩٩ .

(٣٣١) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أول أعمال ، محفظة من ١٤ الى ٢٠ يناير ١٩٤١ ، جلسة ١٤ يناير ، وثيقة ١ .

(٣٣٢) نفس المصدر ، محفظة ١٢ ، ١٤ ، ١٦ مايو ١٩٤٢ ، وثيقة ٧ .

(٣٣٣) محفظة ١٣٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٣٦٧ ج ١ ، وثيقة ٥٣ ، وكذلك : الجريدة التجارية المصرية ، عدد ٥٤٨٥ فى ١٣ ، ١٤ يونية ١٩٥٧ ، ص ٨٠ .

(٣٣٤) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة ١٠ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ابريل ١٩٤٠ ، جلسة ٤/١٧ ، وثيقة ٤ .

(٣٣٥) محفظة ١٤٠ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٣/٣ ج ١ ، وثيقة ٨٧ .

(٣٣٦) محفظة ١٣٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢١٦/٣ ج ١ ، وثيقة ١٠٥ ، وثيقة ١٠٨ فى ٤/١١/١٩٤٩ ، وثيقة ١٢٣ فى ١٦/٥/١٩٥٠ .

(٣٣٧) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٢٣٥ .

(٣٣٨) محفظة ١٣١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢/١٦٠ جـ ٢ ، وثيقة ١٨٦ ، وثيقة ١٧٠ — تأسست عام ١٨٩٧ .

(٣٣٩) محفظة ١٣٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٨٦ جـ ١ ، وثيقة ٢٩٥ فى ١٩٥٠/١١/٤ .

(٣٤٠) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ٣٠٢ .

(٣٤١) محفظة ١٣٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢/٢٨٧ جـ ١ ، وثيقة ١٧٣ فى ١٩٥٣/٣/٢ .

(٣٤٢) محفظة ١٢٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٢٨٠ جـ ٦ ، وثيقة بدون رقم (تأسيس شركة الملح والصودا المصرية عام ١٨٩٩) .

(٣٤٣) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٥٧٠ ، ٥٧١ .

(٣٤٤) النشرة الاقتصادية ، العدد الأول فى ١٩٤٠/٧/١ ، ص ٣٥ .

(٣٤٥) محفظة ٢٦٧ عابدين ، بنوك وشركات ، وثيقة بدون رقم فى ١٠/٢٩/ ١٩٤٦ عقد الشركة .

(٣٤٦) El Saaty and Hirabayashi : Op. Cit., P. 18.

(٣٤٧) F.O. 407/221, J. 1989/815/16, No. 25, No. 196 16/4/1937, P. 79.

(٣٤٨) سيرانيان ، ص ٢٦ .

(٣٤٩) الشهر العقارى بأسيوط ، محفظة ١ لسنة ١٩٤٥ ، Debet, Assiout 36, 10/5/1945.

(٣٥٠) المجلة الزراعية المصرية ، مجلد ١٩ ، العدد الثانى فى ابريل ومايو ويونية ١٩٤١ ، ص ١٣٩ ، ١٤٠ ، وكذلك : الوقائع المصرية ، عدد ١٤٢ فى ١٩٤٠/١٠/٢١ .

(٣٥١) النشرة الاقتصادية الاسبوعية ، عدد ٣٩ فى ١٩٣٧/٩/٣٠ ، ص ١٩٣٧ .

(٣٥٢) F.O. 407/223, J. 1350/1/16, No. 37, 349, 25/3/1939, P. 44.

(٣٥٣) محفظة ٢٧١ عابدين ، وزارة المالية ، المجلس الاقتصادى ، محضر الجلسة العامة التى عقدها المجلس الاقتصادى بوزارة المالية فى ١٩٤٧/٢/١٧ .

(٣٥٤) محفظة ٢٨ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة الزراعة ، وثيقة ٤٨ عقد اتفاق فى ١٩٤٥/٨/٨ .

(٣٥٥) محفظة ٢٦٧ عابدين ، مالية بنوك وشركات ، حساب الأرباح والخسائر لعام ١٩٣٧ .

(٣٥٦) محفظة ٤ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، جلسة ١٩٤١/٨/٤ ملخص لمسائل جلسة ٢٩ يوليو .

(٣٥٧) د . خليل صابات : المرجع السابق ، ص ٢٦٣ .

(٣٥٨) النشرة الاقتصادية ، العدد السادس ، أول يونية ١٩٤١ ، ص ١٥٨ — انشىء مصنع الاسكندرية عام ١٩٣٦ .

(٣٥٩) النشرة الاقتصادية الاسبوعية ، العدد الاول فى ١٩٣٨/١/٦ ، ص ٢٠ .

(٣٦٠) Dr. Rashed Al-Barawy : Econmic Development in the United Arab Republic (Egypt), the Angle-Egyptian Bookshop.

(٣٦١) نوال عبد العزيز مهدى : المرجع السابق ، ص ١٦٣ ، ١٦٤ .

(٣٦٢) El Saaty and Hirabayashi : Op. Cit., P. 24.

(٣٦٣) Charles Issawi : Egypt, An Economic and Social analysis, Op. Cit., P. 86.

(٣٦٤) المقطم ، عدد ١٥٣٢٥ فى ١٩٣٩/١/١ .

(٣٦٥) المقطم ، عدد ١٥٣٢٦ فى ١٩٣٩/١/٢ .

(٣٦٦) صحيفة التجارة والصناعة ، العدد الثالث ، اكتوبر ونوفمبر وديسمبر ١٩٤٢ ، ص ١٨٤ .

(٣٦٧) محفظة ٤ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، وثيقة ٢٥ فى عام ١٩٥٢ .

(٣٦٨) محفظة ١٤٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٨١/٣ ج ٣ ، وثيقة ١٣٩ فى ١٩٥٣/٨/١ .

(٣٦٩) محمد حمزة عليش : التجارة الخارجية ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٤٨ ، ص ١١٧ .

(٣٧٠) محفظة ١٢٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ٥٢/٣ ج ٢ ، وثيقة ٢٣ أغسطس عام ١٩١٠ .

(٣٧١) د . جمال الدين محمد سعيد : التطور الاقتصادى ، مرجع سابق ، ص ٥٢ ــ عام ١٩٢٧ تحولت الشركة من شركة بلجيكية الى شركة مصرية مع استمرار رأس المال البلجيكى والادارة الأجنبية . انما هى شركة مصرية اسما فقط ، انظر محفظة ١١٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ١٢١/٣ ، ج ١ ، وثيقة ٦٦ .

(٣٧٢) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٢ و ١٩٥٤ ، ص ١٦١ .

(٣٧٣) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٤٨٦ .

(٣٧٤) د . جمال الدين محمد سعيد : المرجع السابق ، ص ٩٢ .

(٣٧٥) محفظة ٢٦ عابدين ، رئاسة مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة التجارة والصناعة ، وثيقة ٩٦ فى ١٩٤٦/٦/٢٣ ، وانظر أيضا :
Augh, J. Schonfield : the Suez Canal in Peace and War 1869 1969, Florida, P. 110.

(٣٧٦) المقطم ، عدد ١٦٠٨٢ فى ١٩٤٤/٢/٦ .

(٣٧٧) د . على لطفى : التطور الاقتصادى ، مرجع سابق ، ص ٢٧٢ .

(٣٧٨) عبد السلام عبد الحليم : المرجع السابق ، ص ١٧٨ .

(٣٧٩) محفظة ٤٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ٥٨/٣ ج ٣ ، وثيقة ٢٤ فى ١٩٥٥/١/٢٤ ، وكذلك : مجلس النواب : جلسة ٣٢ فى ١٩٣٩/٢/٦ ، ص ١١٢٥ ــ تأسست الشركة عام ١٩١٨ ــ ونتيجة لزيادة رؤوس الأموال الأجنبية وحمل مصانعها بكل طاقتها ان تقدم نصيب الصناعة التحويلية على حساب القطاع الزراعى ، انظر : حمدى علن ديك كيو : التنمية الصناعية فى مصر مع المقارنة بكوريا الجنوبية ١٩٥٢ ــ ١٩٧٥ ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ٤٤ .

(٣٨٠) عبد السلام عبد الحليم : المرجع السابق ، ص ١٧٩ .

(٣٨١) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٥٧١ ــ ويبين د . محمد سعيد عبد الفتاح ، ان حجم التقدم الصناعى فى مصر خلال تلك الفترة كان محدودا ، وان بعض التشريعات التى صدرت خلال تلك الفترة كان لها آثرها فى احجام رؤوس الاموال الاجنبية عن الاستثمار الصناعى ــ اقتصاديات المجتمع العربى ، مؤسسة المطبوعات الحديثة ، ١٩٦١ ، ص ١١٩ ، ١٢٠ .

(٣٨٢) د . عاصم الدسوقى : مصر فى الحرب العالمية الثانية ، مرجع سابق ، ص ٢٠٤ .

(٣٨٣) عبد السلام عبد الحليم : المرجع العربى ، ص ١٨٠ ، ١٨١ .

(٣٨٤) J.C.B. Richmond : Egypt 1899 — 1952 ,London, 1977, P. 210.

(٣٨٥) د . سليمان نسيم : صياغة التعليم المصرى الحديث — دور القوى السياسية والاجتماعية والفكرية ١٩٢٢ — ١٩٥٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٤ ، ص ٧٢ .

(٣٨٦) البنك الأهلى المصرى ١٨٩٨ — ١٩٤٨ ، مطبعة الأهلى المصرى ، ١٩٤٨ ، ص ٨٦ .

(٣٨٧) آمال محمد كامل بيومى : التيارات السياسية فى مصر ١٩٤٥ — ١٩٥٢ ، رسالة ماجستير ، آداب القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ٢٢٧ ، وانظر أيضا : د . محمد الجوهرى ، د . محمود عودة ، د . السيد الحسينى : علم اجتماع التنمية ، مطابع مجموعة مؤسسات الهلال ، مصر ، ١٩٨٦ ، ص ١٢٢ .

(٣٨٨) د . محمد جواد العبوسى : المرجع السابق ، ص ٣٥ ، ١٢٥ .

(٣٨٩) المقتطف ، المجلد ٩٦ ، الجزء الأول ، يناير ١٩٤٠ ، ص ٤٥ .

(٣٩٠) م . بروكس : تعريب ، محمود الشنيط : البترول والاستعمار فى الشرق ، طبعة أولى ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٥٧ ، ص ٢٦ .

(٣٩١) مجلس النواب ، جلسة ٣٢ فى ١٩٣٩/٣/٢٦ ، ص ١١٢٥ .

(٣٩٢) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٤٥٦ .

(٣٩٣) محفظة ٢٠ عابدين ، رئاسة مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، مشروع ميزانية الدولة ١٩٤٥/٤٤ .

(٣٩٤) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٤٣٨ .

(٣٩٥) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٦ و ١٩٥٠ ، ص ٦٥٥ ، ٦٥٦ .

(٣٩٦) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٤٤٥ .

(٣٩٧) د . سعد ماهر حمزة : المقدمة فى اقتصاديات التبعية والتنمية (تجارب أفريقية وعربية) ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٧ ، ص ٦٣ ، ٦٤ .

(٣٩٨) مجلس النواب ، جلسة ٧ فى ١٩٣٨/١٢/١٦ ، ص ٢٣٤ .

(٣٩٩) صحيفة التجارة والصناعة ، عدد خاص عام ١٩٤٤ ، محاضرة ألقاها حافظ عفيفي في ١٩٤٤/١/٢٢ بالجمعية الزراعية ، ص ٤٤ — كان لحافظ دور في ازمة بنك مصر عام ١٩٣٩ .

(٤٠٠) مجلس النواب ، جلسة ٢٧ في ١٩٣٧/٥/٥ ، ص ٧٥٧ .

(٤٠١) الشهر العقارى بأسيوط ، محفظة
Bureau Central, Assiout 1939 Vol. 1, Control 23308 Quitt 450, Assiout 5 — 2 Jan 1939,

محفظة ١ لسنة ١٩٤٥
No. Controle 34444 Quitt 583 (Assiout 318 — 26/4/1945)

(٤٠٢) مجلس النواب ، جلسة ٥٢ في ١٩٣٩/٤/٢٧ ، ص ١٧٩١ .

(٤٠٣) محفظة ١٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٥٢/٣ جـ ١ ، وثيقة ٢٨٨ في ١٩٤٩/٩/٣٠ .

(٤٠٤) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٢٢٦ في ١٩٥٠/١١/٧ .

(٤٠٥) F.O. 407/221, J. 686/20/16, No. 7, No. 172, 4/2/1937, P.6.

(٤٠٦) د . رؤوف عباس حامد : الحركة العمالية المصرية ـ في ضوء الوثائق البريطانية ١٩٢٤ — ١٩٣٧ ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ٣٠ ، ٦١ ، ٦٢ .

(٤٠٧) طه سعد عثمان: مذكرات ووثائق من تاريخ عمال مصر ، الكتاب الثاني ، (العمال والانتخابات البرلمانية) مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٢٩٩ ، ٣٢٣ .

(٤٠٨) مجلس النواب ، جلسة ٥٢ في ١٩٣٩/٤/٢٧ ، ص ١٧٩٢ .

(٤٠٩) طه سعد عثمان : المرجع السابق ، الكتاب الاول ، ص ٣١ — ٣٣ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٨١ .

(٤١٠) نوال عبد العزيز مهدى : المرجع السابق ، ص ١٦٢ .

(٤١١) د . رؤوف عباس حامد : المرجع السابق ، ص ٣٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، وانظر أيضا : الاهرام عدد ١٨٦٨٦ في ١٩٣٧/١/١ ، البلاغ ، عدد ٨٠٣٦ في ١٩٤٨/١/٣١ .

(٤١٢) د . يحيى الجمل : الأنظمة السياسية المعاصرة ، الشركة المصرية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ٢٢١ .

(٤١٣) مصطفى هيكل : مذكرات معتقل ، مطبعة فؤاد حلمى ، مصر ، ص ٦٣ .

(٤١٤) الاهرام ، عدد ٢٠٧٣٧ فى ١٩٤٢/٦/٩ .

(٤١٥) طه سعد عثمان : المرجع السابق ، ص ٤٩ ، ٥١ ، ٨١ .

(٤١٦) د . لطيفة محمد سالم : المرأة المصرية والتعبير الاجتماعى ١٩١٩ — ١٩٤٥ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٤ ، ص ١٣٦ ، ١٣٧ .

(٤١٧) مجلس النواب ، جلسة ٤٥ فى ١٩٤٤/٦/٢٦ ، ص ١٨٧٩ ، ١٨٨٠ .

(٤١٨) د . أنور سلامة : الحركة النقابية فى مصر ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص ١ ، ٦ .

(٤١٩) طه سعد عثمان : المرجع السابق ، الكتاب الثانى ، ص ٩ ، ١٠ .

(٤٢٠) د . رؤوف عباس حامد : الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ — ١٩٥٢ ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٨ ، ص ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢٢٥ .

(٤٢١) طه سعد عثمان : المرجع السابق ، ص ٣٢٩ .

(٤٢٢) د . عبد العزيز الرفاعى : العمال والحركة القومية فى مصر الحديثة ، ١٩٠٠ — ١٩٥٢ ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٨ ، ص ١٥١ ، ١٥٢ .

(٤٢٣) سيراتيان ، ص ٩٩ .

الفصـــل الثـــالث

الاستثمارات الأجنبية فى مجـال التجـارة والمصـارف والتأمين

اولا ـــ فى مجـــال التجـــارة :

(أ) الاستثمارات الاجنبية ودورها فى تجارة مصـــر الداخلية خلال تلك الفترة : فى عام ١٩٣٧ وعندما الغيت الامتيازات الاجنبية بلغ عدد المحلات والمؤسسات التجارية فى مصـــر نحو ١٣٨ر٦٧٥ منها ٧ر٥٩٥ أجنبية ، وقد تركز الأجانب فى بعض الأنشـــطة التجارية خاصة تجارة المواد الغذائية والمحلات العامة(١) ، وكان عددهم فى مجال التجـــارة فى مصـــر نحو ٢١ر٩٣٦ أجنبيا من جملة الاجانب ذوى الاعمال فى مصـــر والبـــالغ عـــددهم نحو ٩٨ر٢٧٤ أجنبيا(٢) ، تركز معظمهم فى الاســـكندرية حيث بلغ عددهم نحو ١١ر٠٧٠ يليها القاهرة ٧ر٤٦٠ ثم مدن القنال ١ر٣١٠ فالقليوبية ٥٠٠ ولم تظل منهم محافظة فى هذا المجال(٣) .

وقد اختلف حجم رؤوس أموال الشركات التجارية الأجنبية فى مصر من شـــركة الى اخرى ما بين رأســـمال كبير وصـــغير ،

فعلى سبيل المثال فى شركات تصدير القطن وبذرته مثل شركة التصديرات الشرقية براسمال ١٥٠,٠٠٠ جنيه(٤) ، وشركة السودان للاستيراد والتصدير براسمال ١٠,٠٠٠ ج.م وشركة الاسكندرية التجارية براسمال ٤٠,٠٠٠ج.م(٥) والشركة التجارية البلغارية المصرية براسمال ٥٠٠٠ ج.م(٦) ، والشركة المصرية المالية للتجارة والصناعة (سينينا) براسمال ١٠,٠٠٠ ج.م(٧) ، وشركة القطجيت براسمال ٥٠٠٠ ج.م(٨) وشركة بهرند للتجارة براسمال ٧٥,٠٠٠ ج.م(٩) .

وفى مجال شركات تجارة الازياء والملبوسات والادوات المنزلية ، شركة سليم وسمعان صيدناوى ٢١٥,٠٠٠ ج.م(١٠) ، ومحلات الملكة الصغيرة براسمال ٣٠,٠٠٠ ج.م(١١) وشركة شيكوريل براسمال ٢٠٠,٠٠٠ ج.م(١٢) .

وفى مجال شركات تجارة البترول هناك الشركة الشرقية للبترول براسمال ١٠٠,٠٠٠ ج.م(١٣) وشركة الغاز المصرية (سب) براسمال ٥٠,٠٠٠ ج.م(١٤) . .

اما شركات تجارة الآلات والسيارات والمعدات الهندسية فهى كثيرة منها على سبيل المثال شركة الدلتا التجارية براسمال ٢٠,٠٠٠ ج . م(١٥) وشركة (كاريا) براسمال ٣٠,٠٠٠ ج.م(١٦) .

وفى شركات المواد الكيماوية شركة مخازن الادوية المساهمة المصرية براسمال ١٠٠,٠٠٠ ج.م(١٧) واما تجارة المواد الغذائية فقد أسس الاجانب الشركة المصرية للماكولات المحفوظة براسمال ١٠,٠٠٠ ج.م(١٨) وهناك الكثير من الشركات الاخرى التى انشئت فى مصر براسمال اجنبى .

ولما كانت الارباح هى اساس جذب رؤوس الأموال الأجنبية، فكان من الضرورى ان نوضح أرباح بعض الشركات التجارية والتى أدت الى التوسع فى نشاطها ، ومن اهم الشركات التى حققت أرباحا عالية خلال تلك الفترة كامثلة على ذلك شركة الاسواق المصرية ليمتد التى حققت ربحا صافيا سنة ١٩٣٧ قدره ٩٠ر٤٤ جنيه انجليزى(١٩) ، وفى سنة ١٩٤٥ استطاعت شركة باتا أن تحقق أرباحا صافية بلغت ٩٢٥ر١١ ج.م(٢٠) .

وفى سنة ١٩٤٦ حققت محلات سليم وسمعان صيدناوى وشركاهم ليمتد أرباحا قدرها ٨٣٥ر١٩٥ ج.م(٢١) ، وفى نفس السنة حققت شركة الملابس والمهمات المصرية صافى ربح قدره ١٧٧ر٣٣ ج.م(٢٢) . ومما لاشك فيه أن تحقيق الأرباح يؤدى الى استمرار الشركات كما يؤدى الى زيادة نشاطها وزيادة رأسمالها .

وتتمثل التجارة الداخلية فى المحل التجارية والشركات التى كان يمتلكها الاجانب فى مصر ، والأعمال التجارية التى كانوا يقومون بها بالجملة أو بالتجزئة وتتميز أيضا ، بالعلاقة بين المنتج والمستهلك سواء أجنبيا أو مصريا ، وهذه العلاقة خلقت فيما بين الطرفين طرفا ثالثا هو الوسيطة او « السمسار » الذى كان أجنبيا فى الغالب ، وكون رأسمالا ضخما بسبب جهل المنتج المصرى بالذات ووقوعه تحت سيطرة الاجنبى(٢٣) .

ولقد ارتبط ظهور طبقة الوسطاء الاجانب بظهور سوق القطن فى مصر ، وقد نشطت هذه الطبقة فى ظل الحماية الاستعمارية وارتباطها بالأجهزة المصرفية الاجنبية فى مصر ، وهذه الطبقة كانت تحاول القضاء على بعض الفئات الأخرى او

القيام بعملها ، فنجد ان المصدر كان يلجا الى انشاء مكاتب فى الارياف ، وفى الوقت نفسه نجد ان السمسار يتطلع الى ان يكون « زهارا » او « تاجرا للشعر » . اما عن دور وسطاء القطن فى رفع مستوى الانتاج ، فمن الطبيعى ان تؤدى هذه الفوضى التى كانت ضارية فى سوق القطن المصرى الى تدهور الانتاج(٢٤) ، فكان السماسرة مثلا يحصلون على ما يلزم المصدرين من التجار المحليين من مناطق الانتاج او من اسواقه الداخلية ثم ينقل الى الموانىء(٢٥) ، فكانوا يقومون بعمليات السمسرة خاصة فى القطن والبذرة والحبوب وغيرها . وكانت لهم توكيلات رسمية بذلك(٢٦) .

وفى بداية فترة الدراسة نجد ان التجارة الداخلية قد تاثرت بالظروف السياسية للدولة (معاهدة ١٩٣٦ واتفاقية مونترو سنة ١٩٣٧) ، بالاضافة الى قيام الانجليز باعتداءات عسكرية فى منطقة القناة ترتب عليها وقف دولاب العمل التجارى فى هذه المنطقة واصابة مواردها بالشلل التام مما ادى الى شكوى التجار ومطالبتهم حماية سمعتهم التجارية بسبب عدم الوفاء بالتزاماتهم فى مواعيدها نتيجة هذه الظروف(٢٧) .

وقد كانت التجارة الداخلية بؤرة تجمع للراسمالية الاجنبية التى ساعدتها الظروف السياسية على ذلك ، ففى سنة ١٩٣٩ رخص مجلس بلدى الاسكندرية لشركة الترام بانشاء مصنع للثلج ، حيث ترتب عليه اتحاد اصحاب المصانع الاخرى للثلج واحتكاره ورفع اسعاره والحاق الضرر بصغار التجار خاصة المصريين وباعة المأكولات الاخرى(٢٨) ، وان دل هذا على شىء فانما يدل على ان سيطرة الاجانب على اى نوع من انواع التجارة الداخلية فى الدولة يؤثر تاثيرا ضارا بالآخرين خاصة

المصـــريين الذين كانوا يمثلون اغلبية بالنسبة لتجارة الداخلية بالذات .

أما عن التعامل التجارى بين الأجانب والمصـــريين فقد كان تعاملا احتكاريا استعماريا ، فكان يعامل صـــغار الملاك فى بيع السـماد مثلا بأثمان اعلى من الاثمان التى كان يباع بها لكبار الملاك خاصـــة الاجانب مثل شـــركة السـكر(٢٩) ، كما أن المصـــرى كان لا يســتطيع الحصـــول على ما يلزمه كالأجنبى فان التجار الاجانب فى مصـــر كانوا أصـــحاب حق فى ٨٠٪ من قيمة ما يوزع على التجار من قبل الحكومة من تراخيص(٣٠) ، مع ان تجار التجزئة الصـــغار من الاهالى كانوا يقومون بدور فعال لتجار الجملة الكبار من الاجانب فى عملية توزيع بضائعهم(٣١) ، بهذا كانوا يحققون أرباحا طائلة دون متاعب ، أما التجار الاهالى فكان لهم الفتات .

أما عن الاســـعار التى كان يتم بها البيع فى الداخل سـواء بالنســـبة للأجانب او الأهالى ، فالحكومة هى التى كانت تقوم بتنظيمها واخضـــاع البضـــائع للتســـعير الجبرى ، فاستنادا الى المواد ٣٢ ، ٣٤ ، ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسـنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية والمادتين ٥ و ٦ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع الغش والتدليس صـــدر فى سنة ١٩٤٢ مرســـوم بتنظيم بيع الصـــابون الذى كان يصـــنع محليا او الذى كان يرد من الخارج ، وان كان ذلك قد قابل صـــعوبات حالت دون تحقيق هذا الغرض لاختلاف مواصـــفات الصـــابون من حيث أصـــناف الزيوت التى تدخل فى صناعته(٣٢) .

وقد انتشـــر التجار الاجانب كافراد فى كل انحاء مصـــر يقدمون القروض للتجار المصـــريين الصـــغار الذين لم يتمكنوا فى

النهاية من السداد فيوقع الحجز على ما قدموه رهنا لذلك سواء من املاك زراعية او عقارات او خلافه ، فعلى سبيل المثال فى سنة ١٩٣٩ تم توقيع الحجز ضد مصرى من ملوى — اسيوط — لصالح الاجنبى « اوجست انطونينى مارك Eugest Antonine Mark (٣٣) .

وفى سنة ١٩٤٥ تم توقيع الحجز ضد مصريين من دبروط — اسيوط — لصالح اسرة يونانية هى اسرة « ديمترى زاراكودى «Dimitri Zaracoudi (٣٤) .

* * *

وكان اهم ما يميز راس المال الاجنبى ويحدده فى مجال التجارة هو مشاركته فى انشاء الشركات التجارية الاجنبية فى مصر ، حيث انشأ الاجانب العديد من الشركات التجارية بمختلف انواعها .

وقد اعتمدت شركات تجارة القطن الاجنبية فى جمع القطن من المزارعين على عمليات التسليف على الاقطان مقدما للمزارعين مباشرة مثل شركة The Union Trading & Co (٣٥) ، والبعض كان يعتمد على تجار القطن الصغار المنتشرين فى الاقاليم المصرية مثل شركة السودان للاستيراد والتصدير التى كانت تقوم باقراض هؤلاء التجار برهون عقارية بفوائد تصل الى ٧٪ (٣٦) ، كما كانت هناك شركات توكيل وسمسرة فى القطن وبذرته مثل شركة Armand Laka & Co. (٣٧) .

كما اعتمد الاجانب فى توزيع اقطانهم وتصريفها على وكلاء اجانب وكان يتم ذلك عن طريق توقيع عقود فيما بينهم عرفت باسم « عقد قومسيون » بين شركات التصدير الموجودة فى

مصـــر وبين الاجنبى الذى تتعاقد معه هذه الشـــركات . فعلى ســبيل المثال جاء فى أحد هذه العقود ان شـــركة أقطان مصـــر المســـاهمة المصـــرية تعتمد وكيلا لها بايطـــاليا وهو انجليزى الجنســـية ولا يحق للوكيل كطرف ثان تمثيل اى مصدر اقطان آخر بالقطر المصـــرى وفى مقابل ذلك يتقاضى الطرف الثانى عمولة محددة ١٠٪ من صـــافى ارباح الشـــركة المصـــدرة بالاضافة الى جميع المصـــاريف الخاصة باقامته وانتقالاته فى ايطاليا ومن مصر الى ايطاليا والعكس(٣٨) وســـاهم ذلك فى أن تحقق الشركات التجارية ارباحا طائلة خاصة ان ثمن الشراء من المنتج المصـــرى كان زهيدا .

اما بالنسبة للجنة القطن المشـــكلة فى مصـــر بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية فقد اعتمدت هذه اللجنة على البيوت التجارية ، ففى ١٧ ســـبتمبر ١٩٤٠ تم الاتفاق بين اللجنـــة ونحو عشرين بيتا تجاريا على شـــراء القطن تنفيذا للاتفاق المبرم بين الحكومتين ، أما بالنسـبة لبذرة القطن فقد تم الاتفاق مع ستة بيوت تجارية لشـــرائها(٣٩) .

وكانت البيوت الالمانية قد تعاقدت على توريد القطن المصرى لها قبل الحرب ، وما ان قامت الحرب وقطعت العلاقة التجارية والاقتصـــادية والســـياسية بين مصر والمانيا وصـــدور الأوامر العسكرية الخاصة بذلك وهى الأمر رقم ٦ لسنة ١٩٣٩ و ١٥٨ لسنة ١٩٤١ بشأن الاتجار مع حكومة الرايخ الالمانى ورعاياه فحالا دون تنفيذ هذه العقود(٤٠) .

أما عن شـــركات تصـــدير القطن وبذرته فقد تعددت وكثير منها انشىء فى مصـــر قبل فترة الدراسة وظل قائما خلال فترة البحث ، وقام بتاسيس معظمها اســـرات اجنبية فعلى ســـبيل

المثال « شـركة الاقطان المتحدة بالاسكندرية التى اسستها أسرة طوربيل الفرنسـية اتجـارة القطن وبذرته فى مصر(٤١) وادار اعمالها « اندريه وهنرى ورينيه طوربيل » وقد عملت الشـركة طوال تلك الفترة(٤٢) ، وانشأت الاسـرة نفسها شـركة أخرى هى شـركة معامل الحليج والزيت المتحدة بالاسكندرية بالاشتراك مع ايطالى وبريطانى وبعض المصريين لتجارة القطن(٤٣) .

كما انشا خمسـة بريطانيين وايطالى وآخر متمصـر شركة الاسكندرية التجارية براسمال ٤٠٠٠٠ ج.م وكان معظم أسهم الشـركة يمتلكها البريطـانيون ومركز الشـركة الرئيسى بالاسكندرية(٤٤) .

اما عن شـركات تجارة القطن التى انشئت خلال تلك الفترة فهى ايضا كثيرة منها الشـركة التجارية البلغارية المصرية تاسست ١٩٣٧ براسمال مشـترك بين خمسـة من البلغاريين وبعض المصريين قيمته ٥٠٠٠ ج.م(٤٥) وشركة Avellino & Co. فى نفس السنة(٤٦) وفى ١٩ فبراير سنة ١٩٣٨ تاسست الشركة المصـرية المالية للتجارة والصـناعة « سيفينا »(٤٧) براسمال ١٠٠٠٠ ج.م ممثلة فى ٢٥٠٠ سهم منهم ١٢٦٥ سـهما يمتلكها اجانب اثنان من اليونانيين وفرنسى وايطالى والباقى لمصـريين ومتمصـريين ، ويلاحظ أن نصـيب المصـريين والمتمصرين ضئيل جدا اذ بلغ ٨٧٥ سـهما فقط(٤٨) ، وفى سنة ١٩٤١ تم تعديل اسـم الشـركة الى « الشـركة المصـرية المالية للتجارة والصناعة »(٤٩) .

وفى سنة ١٩٤٠ تاسست شـركة مسـاهمة تدعى «الشركة القطجيت » لشـراء ومراقبة القطن بين « شركة باطون » وهى شـركة بريطانية مركزها مانشستر ، « وشركة قطاجون » شركة سـويسرية مركزها زيوريخ ، وبعض المصـريين براسـمال

٥٠٠٠ جم قيمة ١٠٠٠ سهم منها ٤٠ سهما فقط للمصريين والباقى وقدره ٩٦٠ سهما للاجانب ، ويتضح من عقد التأسيس أن الأجانب قد سيطروا على راسمال الشركة وادارتها(٥٠) .

ومن اهم الشركات الاجنبية لتجارة الاقطان فى مصر « شركة بهرند للتجارة Behrend Commercial Co. وهى شركة خاصة باسم « شركة بهرند وشركاه ليتمد » بريطانية الجنسية مركزها لندن ، تمت تصفيتها فى ٣٠ نوفمبر ١٩٤٤ ، وفى ٢٧ يونيه ١٩٤٦ صدر مرسوم بتاسيس الشركة مرة اخرى باسم « شركة بهرند للتجارة » وتكونت كشركة مساهمة مصرية وواصلت اعمال المحل المصفى ، وقد تكونت الشركة المساهمة براسمال ٧٥٠٠٠٠ جم لمدة ٢٥ سنة(٥١) .

وفى سنة ١٩٤٥ تاسست شركة وادى النيل التجارية براسمال ٧٠٠٠٠ جم مركزها الخرطوم ، بين شركة عزيز كفورى واولاده ليمتد البريطانية والفريد كفورى ، بقيمة النصف والنصف الآخر لبعض الباشوات والبكوات المصريين ، وقد دفع المكتتبون ربع القيمة فى بنك باركليز بالاسكندرية كل منهم بنسبة اكتتابه ، ومدة امتياز الشركة ٢٥ سنة ، وكانت الشركة تقوم بتصدير جميع المنتجات الزراعية المصرية وجميع السلع المصنوعة بمصر الى السودان واستيراد جميع المنتجات السودانية وجميع انواع الماشية السودانية ، والوساطة فى شراء القطن السودانى وتصديره الى ما وراء البحار ، وفى نفس عام التاسيس طلب محامى الشركة تعديل اسمها الذى كان موجودا من قبل (١٩٤٥ م) وهو « شركة وادى النيل والسودان التجارية » الى « شركة وادى النيل التجارية » ، ولما وجدت شركة اخرى بنفس الاسم طلب المحامى تغيير الاسم مره اخرى « شركة الاسكندرية والخرطوم التجارية »(٥٢) .

هذا بالاضافة الى المحلات التجارية لتجارة الاقطان مثل محلات « ويليام بوير » التى كان يديرها « أ . ج . ووكر Mr. E.G. Walker ، وفى نفس الوقت هو شريك فى هذه المحلات وقد اكتسب خبرة فنية فى فرز الاقطان فى بورصة مينا البصل حيث كان موظفا بها(٥٣) .

وخلال هذه الفترة اهتمت بعض الشركات التجارية الاجنبية الموجودة فى مصر بتجارة بذرة القطن فى مصر والخارج مثل شركة G. Papadimos & Co بالاسكندرية(٥٤) ، هذا بجانب شركات تجارة القطن السابقة .

ومن الملاحظ ان الاجانب الذين سيطروا على تجارة القطن وبذرته كانوا من الانجليز واليونانيين والفرنسيين والبلغاريين فى الغالب وجنسيات أجنبية أخرى اقل حجما ، وفى نفس الوقت لم يتركوا للمصريين الا نسبة محدودة للغاية قام بها اغنياء مصر .

أما عن شركات تجارة الأزياء والملبوسات والخردوات والادوات المنزلية ، فقد ساهمت فيها مجموعة من العائلات الأجنبية برؤوس اموال ضخمة بسبب استفادتهم من القطن المصرى سواء فى تصديره خاما او تصنيعه وتحويله الى ملابس جاهزة فى مصر أو استيراد هذه الملبوسات مصنعة من الخارج ، واقاموا لذلك شركات ضخمة سيطرت على التجارة الداخلية فى مصر مثل محلات شملا الكبرى Grands Magasins Chemla التى اسستها اسرة شملا اليهودية الفرنسية(٥٥)، وهى شركة قديمة ، وقد صدر مرسوم بتشكيلها كشركة مساهمة فى سنة ١٩٤٦ براسمال ٤٠٠,٠٠٠ ج.م لتجارة المنسوجات والاثاثات والزخرفة بالجملة والقطاعى ، ومركز

الشـــركة الرئيسى بالقاهرة ، وســيطر الاجانب على راسمال الشركة وعلى ادارتها(٥٦) .

كما اسست عائلة صيدناوى « محلات سليم وسمعان صيدناوى وشـركاهم ليمتد » انجليزية الجنسية بالقاهرة ، وقد سيطرت عائلة صيدناوى على مجلس ادارة الشـركة التى بلغ راسمالها ٢١٥٠ سهما عاديا قيمة كل سهم منها ١٠٠ ج.م باجمالى قدره ٢١٥,٠٠٠ ج.م زاولت الشـركة اعمالها فى تجارة الملابس والازياء والحراير والاجواخ والخردوات(٥٧) ، وظلت هذه المحلات انجليزية الجنسية طوال تلك الفترة ولم تشاركها اية جنسية اخرى وكانت تسير شئونها طبقا للقانون الانجليزى ، علما بان بعض اصحابها ومديرها من نفس الأسرة قد تمصروا وحصلوا على الجنسية المصرية مثل يوسف والياس وجورج صيدناوى(٥٨) .

ومن العائلات المشهورة فى مصر منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر عائلة شيكوريل وهى عائلة يهودية قامت بتأسيس « محلات شيكوريل الكبرى » Grands Magasins Cicurel وقد اعيد تاسيس هذه المحلات فى خلال فترة الدراسة التى نحن بصددها فى ٧ مايو ١٩٣٨ لمدة ٥٠ سنة(٥٩) ، وشارك فى تاسيسها عائلة طوربيل الفرنسية ، وطول مدة بقاء اسرة شيكوريل جعلها تصبح اسرة مصرية(٦٠) ، ظهرت فى سماء الميدان الاقتصادى المصرى واستطاعت بجانب بعض العائلات الاخرى ان تتحكم فى توجيه الاقتصادى المصرى لفترة طويلة من امثال عائلة منشة وقطاوى وموزراحى وعاداة وعدس وغيرهم(٦١) .

وبالاضافة الى المحلات العائلية هناك ايضا شـركات اخرى غير عائلية مثل محلات الملكة الصغيرة Maison de la Petite

reine أسستها جماعة من اليهود الفرنسيين بالقاهرة لمدة ٥٠ سنة براسمال ٣٠٠٠٠ر٣٠ جـم استمر بدون تغيير طوال تلك الفترة ٣٧ ـ ١٩٤٧ بتجارة الحراير والاصواف والملبوسات وغيرها(٦٢) .

كما قام بعض اليونانيين بانشاء بيت الهدايا (ريفولى) براسمال قدره ٨٠٠٠٠ر٨٠ جـم ويبدو ان الشركة غلب عليها الطابع اليونانى واغلب موظفيها يونانيون ومديرها « مسيو ارنست سالونيكو »وعضو مجلس الادارة المنتدب هو «مسيو اكسينوس» وقامت الشركة بتجارة الملابس والخردوات واستيرادها وتصديرها(٦٣) .

وهناك بعض الشركات دخل فيها بعض المصريين مشاركين مع الاجانب بنسب محدودة للغاية لا تقارن بسيطرة الاجانب الكبيرة ، كما ان هذه المشاركة جاءت متاخرة ، ففى اواخر ديسمبر سنة ١٩٤٦ تاسست شركة الملابس ، والمنسوجات (روانى)(٦٤) براسمال مختلط قدره ٠٠٠ر١٥ جـم بين ثلاثة أجانب من تشيكوسلوفاكيا واربعة من المصريين وكان نصيب الاجانب ٩٠٠٠ جـم ونصيب المصريين ٦٠٠٠ جـم(٦٥) ، وقامت الشركة باستيراد وتصدير وتجارة الجملة ونصف الجملة والتجزئة وبالعمولة واشغال محلات البيع بمصر أو فى الخارج فى كل ما يتعلق بالملابس والأحذية والقمصان والشربات والخردوات ولعب الاطفال والهدايا والروائح العطرية وادوات الرياضة والادوات المنزلية وجميع انواع الحقائب والمصنوعات الجلدية وكافة انواع الملابس(٦٦) .

وقد حققت هذه المحلات ارباحا طائلة ، وترجع أسباب هذه الأرباح الى كثرة الفروع المنتشرة فى أغلب الاقاليم المصرية

مثل « شركة صيدناوى » بفروعها فى القاهرة والاسكندرية وطنطا وبورسعيد والفيوم وأسيوط وغيرها من المحافظات الأخرى(٦٧) فقد حققت الشركة أرباحا صافية سنة ١٩٤٦ نحو ١٩٥٫٨٣٥ ج.م(٦٨) ، وكذلك الحال بالنسبة لشركة شيكوريل وشركات أخرى كان لها العديد من الفروع فى مختلف الاقاليم ، مما كان له اكبر الأثر فى تحقيق ارباح طائلة(٦٩) .

كما ترجع اسباب ارباح هذه الشركات الى أن اغلبها يعتمد فى تجارته للمنسوجات والازياء على ورش الخياطة والتصنيع مثل شركة الملابس والمهمات المصرية التى كانت تمتلك ورشة اتجهيز الملابس تمد الشركة بالملابس الجاهزة والمنسوجات التى تقوم بتجارتها ، وقام بالاشراف على الورشة اخصائى أجنبى بمرتب ٥٠ ج.م بموجب عقد اتفاق وقع سنة ١٩٣٧ ، ويدير الشركة أحد الايطاليين(٧٠) ، كما تعاقدت الشركة مع الحكومة لحياكة ملابس رجال وزارة الحربية والبحرية والبوليس ، وبذلك بلغ صافى ارباح الشركة سنة ١٩٤٦ نحو ٣٣٫١٧٧ ج.م(٧١) هذا بجانب أن الشركة كان لها ثلاثة افرع ، فرع الكرنفال دى فينيس بشارع قصر النيل بالقاهرة ، وفرع ثان بشارع قصر النيل والثالث بشارع سعد زغلول بالاسكندرية وكلها للبيع بالقطاعى ، وقد سيطر الأجانب فى هذه الافرع على الادارة والوظائف بجانب سيطرتهم على راس المال(٧٢) .

وهناك العديد من الشركات التى كان التصنيع سببا فى زيادة أرباحها بجانب انها شركات تجارية مثل شركة الملابس والمنسوجات(٧٣) وبيت الهدايا(٧٤) .

كما أن زيادة الارباح من شانها المساهمة فى زيادة راس المال والمساهمة فى انشاء شركات جديدة اخرى ، فعلى سبيل

المثال ساهمت شركة صيدناوي في تاسيس شركة الجوت المصرية بمقدار ٠٠٠ر١٠ ج.م سنة ١٩٤٢(٧٥) ، اما شركة شيكوريل فقد زيد راسمالها اكثر من مرة فقد زيد من ٠٠٠ر٢٠٠ ج.م عند التاسيس الى ٠٠٠ر٢٢٠ سنة ١٩٤٠ واستمر في الزيادة التدريجية حتى بلغ ٠٠٠ر٥٠٠ ج.م في سنة ١٩٤٥(٧٦) .

اما عن الاحذية فقد اسست اسرة باتا شركة باتا براسمال ٥٠٠٠ ج.م لتجارة الجلود والاحذية والخردوات وجميع الاصناف المصنوعة من الجلد وكان للشركة فروع في مختلف انحاء مصر بلغت سنة ١٩٣٧ عشرة فروع ، وكان يدير اعمال الشركة في مصر اثنان من اسرة باتا نفسها هما (مستر شالتون سبنكس باتا وهو بريطاني الجنسية — رئيسا لمجلس الادارة ، وتوماس باتا كندى الجنسية) ، واغلب موظفي الشركة تشيكيون كالمدير وسكرتيره ورؤساء الاقسام والفروع والمخازن والتوريدات بجانب وظائف اخرى لجنسيات اخرى فرنسية والمانية وبريطانية(٧٧) .

ومن هذه الامثلة يتضح الى أى حد سيطر الاجانب على هذا النوع من التجارة خاصة اليهود والانجليز والفرنسيين واليونانيين وذلك لكثرة محلاتهم ورؤوس اموالهم .

وعن شركات تجارة البترول ومشتقاته ، يعتبر البترول ومشتقاته من اهم مجالات التجارة التى اهتم الاجانب بوضع رؤوس اموالهم فيها ، وكانت شركات البترول الاجنبية الاحتكارية تتعمد خفض انتاج البترول واصبح ذلك ظاهرة مستمرة ، ومعنى ذلك ضرورة الاستيراد من الخارج ، اى ضرورة الاستيراد من نفس هذه الشركات الاحتكارية باسعار عالية ، حيث ان

هذه الشـــركات الموجودة فى مصـــر ما هى الا فروع لشـــركات ضخمة لها نشاط كبير خارج مصر(٧٨) .

وجدير بالذكر ان الشـــركات المنتجة للبترول التى تكلمنا عنها فى مبحث الصـــناعة هى ايضـــا شـــركات تجارية قامت بتجارة وتوزيع البترول ومنتجاته مثل شـــركة كاليفورنيا المصـــرية للبترول ، وشـــركة كالتكس مصر وهذه الشـــركة تاسست فى بداية تلك الفترة (١٩٣٧) ، وتمتلك شـــركة كاليفورنيا تكساس أويل كوربوريشن٩٤٪ من راســـمالها ، وكذلك شركة ستاندرد أويل المصرية التى آلت الى شركة اسو ستاندرد .

ومن الشـــركات التى قامت بتسويق البترول تجاريا بجانب البحث عنه واستخراجه ونقله وتكريره الشركة الشرقية للبترول التى تأســـست براســـمال ١٠٠٠ر٠٠٠ ج.م(٧٩) ، و ٥٠٪ من راســـمال الشـــركة تمتلكه الشركة الدولية للزيت المصـــرى (احدى شركات مؤســـسة اينى الايطالية)(٨٠) ، وكانت شـــركة اجيبت منيراريا الايطالية وشـــركة بتروفينا البلجيكية تمتلك كل منهما ٤٠٪ تقريبا من اسهم الشركة الدولية(٨١) .

وكذلك « شـــركة بترول خليج السويس » ســـاهمت فيها شـــركة بان امريكان » بنسبة ٥٠٪ ، وكذلك « شركة بترول الصـــحراء الغربية » تمتلك فيها شـــركة فيلبس للبترول (امريكية) ٥٠٪ ، وقد اشـــتركت هذه الشـــركات الأجنبية مع المصـــرية بنسبة ٥٠٪ ، حتى لا تنفرد بالعمل ، كما أن الشـــركات الاجنبية المذكورة لا تقوم بالتكرير بل تنفرد به « المؤســـسة المصرية » وشركة « آبار الزيوت » ، ودائما الشـــركات الاجنبية تساهم فى عملية التسويق(٨٢) .

وفى سنة ١٩٣٨ تأسست « الشركة المستقلة المصرية للبترول » لاستيراد وتوزيع المنتجات البترولية والزيوت المعدنية(٨٣) التى بلغت مبيعاتها سنة ١٩٤٥ نحو ٧٫٥٠٨ طنا من الكيروسين و ٣٫١٠٩ طنا من البنزين و ٩٧١ طنا من الديزل ، و٤٠٣ اطنان من الغاز و ٢٫١٧٢ برميلا من الزيوت المعدنية ، هذا بالاضافة الى زيوت التشحيم(٨٤) .

اما عن « شركة الغاز المصرية (سب) » فقد اسسها احد الايطاليين برأسمال ٥٠٫٠٠٠ ج.م بالاشتراك مع اثنين ايطاليين آخرين وبريطانى وبلجيكى واثنين من الباشوات المصريين ، وبعد فترة ساهمت فيها « شركة امنيوم الفرنسية » برأسمال كبير بلغ ٥٤٪ من راس المال ، ونتيجة لرواج الشركة ساهمت فى تأسيس « شركة الغاز الاهلية » بنسبة ٩٧٪ من رأسمالها وادارة هذه الشركات كانت مصرية اسما واجنبية واقعا وفعلا ، حيث ظلت تابعة لشركة الامنيوم فى باريس ، فقد أرسلت شركة الامنيوم مندوبا عنها ليرأس أعمال شركة الغاز المصرية ، واستمر ذلك حتى سنة ١٩٤٦ عندما عينت الشركة اسماعيل صدقى رئيسا لمجلس ادارتها للاستفادة منه فى اتصالاته الحكومية ومساعدة الشركة لدى الحكومة خاصة فى الاعمال غير المشروعة مثل تهريب الأموال الى الخارج ، مما اضر بالاقتصاد المصرى اضرارا بالغة ، كما ان رواج الشركة ادى الى فتح فروع أخرى فى الدول العربية مثل فلسطين(٨٥) .

ومنذ سنة ١٩٢٩ ادخل البترول ضمن السلع الخاضعة للتسعير الجبرى ، وكانت تحدد سعره الحكومة بقرارات من لجنة التموين العليا ، وكانت الشركات الاجنبية تعترض على بعض عناصر تسعيرة المواد البترولية(٨٦) .

أما شــركات تجارة الآلات والسيارات والمعدات الهندسية ، فقد ســـيطرت رؤوس الاموال الاجنبيـــة على هذا النوع من التجارة . وهناك شـــركات تجارية اجنبية فى مصـــر قامت بشـــراء المعادن المصـــرية لتصنيعها بالمصـــانع الاجنبية فى مصر ثم تقوم ببيعها فى مصـــر او خارج مصر ، وان كانت هذه المصانع فى مصـــر عبارة عن ورش صـــغيرة ، وينطبق ذلك ايضا على المواد الخام الزراعية(٨٧) ، كما كانت الشـــركات الاجنبية فى مصر تقوم بالاتجار فى المنتجات الاجنبية كمنتجات الصلب والعربات واجهزة التليفزيون والثلاجات والدراجات والغسـالات(٨٨) .

ومن هذه الشركات « شركة فيات المساهمة للشرق » التى كانت تبيع منتجات شـــركة فيات الايطالية فى مصـــر ، الا ان ظروف الحرب قد دعت الى وضـــع الشـــركة تحت الحراســـة فترة ما ، وكذلك شـــركة فورد (مصر) بالاسكندرية كانت تقوم بشـــراء الســـيارات وجرارات الحرث وبيعها(٨٩) مما جعـــل مصـــر حتى سنة ١٩٤٦ مركزا لتجارة الســـيارات فى الشـــرق الأوسـط(٩٠) .

وســـاهمت رؤوس الأموال الاجنبية وبعض المتمصـــرين فى تاسيس شـــركة الدلتا التجارية The Detla Tranding Company براســـمال ٢٠٠,٠٠٠ ج.م وكانت محلات هذه الشـــركة تعمل فى تجارة الثلاجات الكهربائية والادوات الزراعية والمطابخ والأصناف المصـــنوعة من الصـــاج وللشـــركة كثير من الفروع المنتشـــرة فى معظم انحاء مصـــر ، مما ادى الى زيادة راسمالها الى ٧٥٠,٠٠٠ ج.م سنة ١٩٤٦(٩١) .

كما ســـيطرت رؤوس الأموال الاجنبية على تجارة قطـــع الغيار واسطوانات الاطفاء وكان ذلك عن طريق تأسيس الشركات

فى هذا المجال مثل « الشـــركة المســاهمة المصـــرية كاربا) برأســـمال ٣٠٠٠٠ جـ ٠ م ســاهم فيه بريطانيون ويونانيون وسويسريون ومتمصـــر(٩٢) لمدة ٥٠ سنة ومركزها الرئيسى بالاسكندرية ، ومديرها « يوسف اسكندر باليان » وقد تعرض راس المال لعدة تغيرات طرات عليه ســواء بالزيادة أو النقصان ، ففى ســـنة ١٩٣٨ انخفض الى ٢٠٠٠٠ جـم ثم ارتفع بعـــد تلك الفترة(٩٣) .

وخلال هذه الفترة انشا الاجانب « شركة السيارات المتحدة (يونيتديس) » فى ٧ اغسطس ١٩٣٨ لمدة عشر سنوات وقبل انتهاء أجل الشـــركة فى أول سنة ١٩٤٦ رات الشـــركة أنه من صالحها ولتحقيق مزيد من الربح مد اجلها لمدة ٢٥ سنة ابتداء من تاريخ صدور التاسيس(٩٤) .

أما « شركة سنجر لآلات الخياطة The Singer Sewing Machine Co شـــركة امريكية مقرها نيويورك ، لها فرع فى القاهرة ، ومحلات بيع الاتها منتشـــرة فى معظم انحاء مصر ، وقد ســـيطرت على السوق التجارية المصـــرية بالنسبة لهذا النوع من آلات الخياطة(٩٥) .

أما شـــركات تجارة المواد الكيماوية والادوية والمستحضرات الطبية ، فقد ســيطر الاجانب على هذا النوع من التجارة خاصة تجارة الكيماويات والادوية والكاوتشات المطاطية وسلفات الامنيوم، وغير ذلك من انواع التجارة المتصلة بهذا المجال(٩٦) .

أما عن الادوية فهناك « شركة مخازن الادوية المســاهمة المصـــرية » تاســست لمدة ٥٠ سنة ومركز ادارتها القـــاهرة برأســـمال ١٠٠٠٠٠ جـم قامت بتأسيسها مجموعة من الايطاليين والنمســـاويين والمجريين وبعض المصـــريين لتجـــارة الادوية

والمتحصلات الكيماوية والاقربانيبنية(٩٧) ومارست الشركة نشاطها بفتح الصيدليات والفروع ومخازن تجميع البضائع المستوردة وتوزيعها على المخازن التى سيطر على ادارتها عدد كبير من الاجانب الايطاليين والفرنسيين واليونانيين ، كما سيطر على الشركة عدد كبير من اليهود الذين تمصر بعضهم ، وقد انتشرت الصيدليات والفروع فى معظم انحاء مصر فى بولاق وباب الحديد وبورسعيد والاسكندرية وغيرها من المحافظات الأخرى(٩٨) .

وفى بداية الحرب تم احصاء مخازن الادوية ووكلاء مصانع الادوية الاجنبية الموجودة فى مصر فتبين أن لديهم من عينات الادوية والمستحضرات الطبية التى تعطى للاطباء بالمجان بقصد الدعاية والاعلان ما يقدر ثمنها بنحو ٤٠٫٠٠٠ جنيه ، ولما كانت ظروف الحرب توجب العمل على توفير الادوية لمواجهة ما تحتاج اليه البلاد التى انقطع عنها ورود كثير من هذه الادوية من الخارج، فقد رؤى أن هذه العينات يمكن الانتفاع بها فى العلاج عندما تشح هذه الأدوية(٩٩) ، بما ادى الى العمل على النهوض بالبحوث فى مصر لتيسير الحصول على المستحضرات الطبية والمواد الكيماوية التى تعذر استيرادها من الخارج(١٠٠) .

وفى سنة ١٩٣٧ تأسست شركة«Pierre A. Delidimitri» لتجارة الورق وادوات المكاتب بالاسكندرية ، كما انشئت فى نفس العام « الشركة الامبراطورية الكيماوية الصناعية المساهمة » وهى شركة انجليزية كانت تقوم بالاتجار فى المواد الكيماوية ، ولها فروع فى كثير من المحافظات . وقام بتمثيل الشركة فى أسيوط « شركة أميل والفونس الكسان »(١٠١) .

وبالاضافة الى ذلك هناك « شركة نترات الشيلى ليمتد » فرع مصر والشرق الادنى مركزها القاهرة ، وكانت هذه الشركة تحتكر تجارة الأسمدة فى مصر(١٠٢) ، كما كانت تقوم باقراض المواطنين بفوائد بضمان العقارات ، ففى ٩ فبراير ١٩٣٩ قبلت الشركة ان تفتح اعتمادا لحساب احد المواطنين بأسيوط لمدة تنتهى فى ٣٠ يونيه ١٩٣٩ بفائدة ٤٪ ويجوز امتداد هذا الميعاد الى فترة تنتهى فى ٣٠ يونيه ١٩٤٠ او فترات أخرى كاملة اذا رأت الشركة ذلك ، واذا لم يسدد الدين تسرى عليه الفائدة بواقع ٨٪ سنويا تعلى على الأصلى(١٠٣) ، وان تعدد الافرع وانواع التجارة المختلفة لهذه الشركات يدل على نشاطها وما تحققه من ارباح .

وفى سنة ١٩٤١ قام ايطاليان بالاشتراك مع « شركة المعاملات التجارية المصرية ليمتد » شركة مساهمة انجليزية مقرها الاسكندرية وخمسة مصريين بتأسيس « الشركة المصرية للماكولات المحفوظة » بالاسكندرية لمدة ٢٥ سنة برأسمال ١٠٫٠٠٠ جنيه ساهم فيه الاجانب المذكورون بحصة قدرها ٤٫٤٠٠ جنيه والمصريون بحصة اكبر قدرها ٥٫٦٠٠ جنيه واسهم الشركة من نوعين الأول مكون من ١٤٠ سهما والمكتتب بها من الخمسة المصريين وهذه الاسهم لا يمكن أن تكون الا لمصريين ولا يجوز التنازل عنها الا لمصريين . والثانى مكون من ١١٠٠ سهم والمكتتب بها من الثلاثة الاجانب ، وهذه الاسهم يجوز ان تكون مملوكة لأجانب او لمصريين ويجوز التنازل عنها لأى شخص كان(١٠٤) . وفى هذا محاولة للتمصير وحفظ حصص المصريين فى امتلاكهم لرؤوس اموال الشركات وتشجيعا لهم للمساهمة فيها جنبا الى جنب مع الاجانب ، كما أن تعدد اغراض الشركة يساعدها على تحقيق ارباح طائلة .

تجـارة الاسـماك والاسـفنج :

تدخلت رؤوس الأموال الاجنبية في شتى النواحى التجارية، ولم تترك مجالا ينميها او تستثمر فيه الا وطرقت ابواب العمل فيه ؛ ومن هذه المجالات استثمر الاجانب اموالهم فى عمليات صيد الاسماك والاسفنج واستغلال شواطىء مصر ، وذلك لعدم اهتمام المصريين بالصيد ، أو فقر الصياد المصرى واستعماله الوسائل البدائية ، وفى بداية فترة الدراسة بلغ عدد سفن الصيد ذات المحرك نحو ٥٨ سفينة ، تمتلك منها « شركة مصر لمصايد الاسماك » خمسة مراكب والباقى وقدره ٥٣ سفينة كانت ملكا للصيادين الايطاليين(١٠٥) .

وكانت ادارة المصايد فى مصلحة خفر السواحل تقوم ببيع رخص الصيد سواء فى البحر الأحمر او المتوسط ، ويبدو ان هذه الرخص كانت تعطى للأجانب دون المصريين ؛ ففى سنة ١٩٣٧ اعطت الادارة المذكورة نحو سبع عشرة رخصة للصيد فى البحر الاحمر ؛ اعطت منها ثمانى رخص لشركة مصر لمصايد الاسماك . وستا شركة ايطالية ورخصة واحدة ليونانى ورخصتين فقط لمصريين ، وتقدر قيمة الرخصة بـ ٥٠ جـم(١٠٦) ، وبذلك فان هذه الرخص كانت تعطى كل عام بمعنى ان مدة الرخصة عام واحد تنتهى سنة ١٩٣٨ م .

وفى سنة ١٩٣٩ بلغ محصول السمك فى مصر نحو ٤٠ الف طن ثمنها نحو مليون جنيه مصرى ، وهذا المحصول لم يتقدم كثيرا فيما بعد(١٠٧) ، فمع نشوب الحرب رحل الصيادون الايطاليون بسفنهم (التى كانت الواحدة منها ـ وهى ذات المحرك ـ تتكلف نحو ٢٥٠٠ جـم) وذلك بسبب دخول ايطاليا الحرب(١٠٨) ، ولم ينتهز المصريون هذه الفرصة لانشاء

اسطول مصرى برؤوس اموال مصرية لاستغلال هذا المورد المهم قبل ان يحل أسطول أجنبى آخر للصيد فى المياه المصرية ، وربما يعود هذا الى الاحتكار الاجنبى للاقتصاد المصرى ، ليس ذلك فقط ، ايضا عدم انصـــاف الحكومة للصياد المصـــرى وعدم الاهتمام به خاصـــة فى توزيع الرخص على نحو ما ســبق أو امداده بما يطور حرفته .

وبعد انتهاء الحرب الثانية عاد الايطاليون للعمل واحتكار عمليات الصـــيد فى المياه المصـــرية مرة اخرى ، واتضح ذلك من خلال الشـــكاوى التى تقدم بها الصـــيادون المصـــريون فى منطقة الســويس سنة ١٩٤٩ لانصـــافهم وعددهم نحو ١٢٠٠٠ تاجر وصـــياد يهددهم الفقر بســبب التصـــريح للمراكب الايطالية بالعمل فى المياه المصـــرية ، كما أن الايطاليين كانوا يقومون بجلب مراكب ايطالية للصـــيد فى المياه المصـــرية تحت اسماء مصـــريين مزيفين ، لأن هذه المراكب ليس لديها رخص ، كما ان خليج الســويس لم يكن يتســع لأكثر من مراكب المصـــريين البالغ عددها ٥٠٠ مركب حتى وان كانت بدائية(١٠٩) ، ويتضـــح ذلك ايضا من رفض الحكومة لطلبات المصـــريين . ففى نفس السنة (١٩٤٦) تقدم تاجر اســماك مصـــرى طالبا التصـــريح له باستيراد خمسة مراكب من ايطاليا لاســتعمالها فى صـــيد الاســماك فى مياه البحر الأحمر ، الا أن وزارة الداخلية رفضت طلبه(١١٠) .

اما عن اليونانيين فقد احتكروا مراكز اســتخراج الاسفنج من المياه البحرية الغربية فى البحر المتوســط وكانوا يأتون الى مصـــر ويشـــترون الرخص من الحكومة بمبالغ تتراوح ما بين ٢٠٠٠ و ٣٠٠٠ ج.م فى العام تدفع للحكومة مقـــابل صـــيد الاسفنج وتصـــديره الى بلادهم التى كانت تعتبر منطقة عالميـــة

لتجارة الاسفنج وكانوا يلجأون فى شــــراء الرخص الى سمسار يونانى نظير عمــولة على ذلك ، كما كانوا ايضــا يعتمدون على أصحاب النفوذ فى الدولة مقابل مكافآت مالية .

وفى سنة ١٩٤٦ عملت وزارة التجارة والصـــناعة على تمصـــير هذه المهنة والقضـــاء على احتكار اليونانيين لها ، فاعدت لذلك مشـــروعا على اثره اسس احد المصـريين شـــركة هى « الشـــركة المصـــرية لمصـــايد الاسفنج » بالاسكندرية ، وبسبب محاربة تجار الاسفنج وصـــياديه اليونانيين للشـــركة لم تستطع الصـــمود أمام محاولات اليونانيين الذين وقفت بجانبهم حكومتهم ضـــد محاولات التمصـــير ، وفى النهاية كانت الشـــركة هى الخاســـرة ، ورغم ان الشـــركة كانت تعتمد على الاجانب فى عملها لعدم وجود مصـــريين ذوى خبرة فنية فى عمليات الصيد ، فانهـــا حـــاولت اقناع بعض الفنيين الاجـــانب لانقـــاذها والعمل فى استخراج الاســـفنج مقابل حصـــة عينية قدرها ٢٥٪ للشـــركة اما الباقى وقدره ٧٥٪ فهو لليونانيين الذين يقـــومون بعمليات الصـــيد والتخزين والتسـويق لمحصـــول الاســـفنج ، وقد وافقت الحكومة اليونانية على ذلك مقابل عدم تدريب المصريين على اصـــول هذه المهنة(١١١) ، وذلك حتى تســـتمر هذه المهنة بأيدى اليونانيين يحتكرونها دون غيرهم حتى المصريين ، وكان من شأن هذه الشـــروط القضـــاء على عملية التمصير التى حاولتها الحكومة المصرية .

ومن الشـــركات الاحتكارية التى تكونت فى مصـــر لصـــيد الاسفنج « شركة الجيزة للقطن والتجارة » تأسست كشـــركة مســـاهمة مصـــرية فى ٢٥ ســـبتمبر ١٩٤٦ برأسمال ١٠٠٫٠٠٠ ج.م(١١٢) ويبدو أن الشركة قامت بصيد الاسفنج بجانب اعمال أخرى كتجارة القطن حيث ان اسمها لا يدل على عملها .

وبخلاف ذلك ظهرت شركات اجنبية اخرى تعمل فى مختلف انواع التجارة مثل شركة التسليفات التجارية « تخصصت فى تجارة المواد الاولية وكان لها فروع عديدة فى الاقاليم المصرية(١١٣) ، ولنشـــاط الشركة وتقدمها ساهمت فى انشاء « شركة السودان للاستيراد والتصدير » بمبلغ ٩٠٠٠ ج . م(١١٤) .

ومن الشـــركات التجارية الأجنبية فى مصـــر أيضا الشركة التجارية البلجيكية المصـــرية لمدة ٢٥ سنة قابلة للتجديد برأسمال ٢٥٫٠٠٠ ج.م(١١٥) .

* * *

هذه بعض امثلة لشـــركات قديمة ظلت قائمة خـــلال فترة البحث ، اما عن الشـــركات التى تاسست خلال تلك الفترة للعمل فى تجارات مختلفة فهى كثيرة منها على سبيل المثال « الشـــركة المصـــرية المالية التجارة والصناعة (سيفينا) » تاسست فى ١٩ فبراير ١٩٣٨ بين جماعة من اليونان وايطالى وآخر فرنسى ومعهم « المصريين والمتمصرين » برأسمال ١٠٫٠٠٠ ج . م قيمة ٢٥٠٠ ســـهم امتلك الاجانب منها ١٦٢٥ ســـهما والباقى وقدره ٨٧٥ ســـهما كان نصيب المصـــريين والمتمصرين فيه نسبة محدودة بالنسبة للملكية الاجانب ، وكان من اهم اعمال الشـــركة القيام بجميع الاعمال التجارية لكل الســـلع على اختلاف انواعها(١١٦) وفى سنة ١٩٤١ صـــدر مرسوم بتعديل تسميتها الى « الشـــركة المصـــرية المالية للتجارة والصناعة(١١٧) .

كما أسس اربعة اجانب وثلاثة مصـــريون « شركة الصناعة والتجارة المصـــرية (سيكو) » سنة ١٩٣٩ برأسمال ٢٥٫٠٠٠ ج . م لمدة ٥٠ سنة خص المصريون ١٥٫٠٠٠ ج.م للقيام بالأعمال التجارية عموما والحصول على الترخيصات والامتيازات واجراء اية

عملية تجارية او صناعية او عقارية أو مالية فى مصر أو خارجها(١١٨) ، كما تكونت « شركة سلفا جوبيت للتجارة بالاسكندرية التى قامت بالاعمال التجارية فى مصر واقراض التجار المتعاملين معها تجاريا بفوائد معينة(١١٩) ، وكذلك « شركة اسلاتس التجارية » فى مصر The Commerical Eslates Co. of Egypt بالاسكندرية للعمل فى جميع المعاملات التجارية فى مصر(١٢٠) .

كما قامت مجموعة من الاجانب والمتمصرين بتأسيس « الشركة التجارية الآسيوية والأفريقية (ازاترا) » فى القاهرة برأسمال ٢٤٠٠٠ جـ.م للقيام بالاعمال التجارية ، وقد ظلت الشركة فى تخفيض رأسمالها الى أن بلغ النصف سنة ١٩٣٧ ، ثم دخلت دور التصفية فى نوفمبر ١٩٣٨ ثم اعيد تأسيسها فى ١٥ يوليو ١٩٤٣ ، كما ساهمت جماعة من اليونانيين والمصريين فى تأسيس « شركة بونيتاس التجارية والمالية » برأسمال ١٠٠٠٠٠ جـ.م للقيام بكافة الاعمال التجارية(١٢١) ، كما انشا الاجانب « الشركة التجارية المصرية برأسمال ٦٠٠٠٠٠٠ فرنك ، بلغت فى سنة ١٩٤٥ ١٢٠٠٠٠ جـ.م(١٢٢) .

ايضا انشا الاجانب خلال تلك الفترة « شركة جواكيمو جنو التجارية » بالاسكندرية للأعمال التجارية ، المؤسسون من جنسيات مختلفة(١٢٣) ، وقامت مكتبة هاشيت Hachette الفرنسية بانشاء فرع لها فى مصر لبيع المؤلفات الاجنبية فى مصر برأسمال قدره مليار و١٢٥ مليون فرنك ، ومدير الفرع المسئول هو « مسيو راؤول روسو »(١٢٤) .

هذا بخلاف الشركة التجارية الانجليزية الايطالية التى رخص لها بمرسوم فى نهاية الفترة (١٩٤٦) بتغيير اسمها الى

« شركة التجارة والصناعة (انترا)(١٢٥) ، وكذلك شـــركة المبادلات التجارية فى نفس السنة(١٢٦) وشـــركة الاعلانات التى تملكها اســـرة (تينى) التى كان يصدر عنها جريدة الاجيبشيان جازيت وهى اكبر الصـــحف الاجنبية التى كانت تصدر فى مصر ، وكان احد محرريها « سكوت واطسون »(١٢٧) .

وبجانب الشـــركات التى انشاها الاجانب فى مصـــر كانت توكيلات لشـــركات اجنبية مثل توكيل « شـــركة «David Colville and Co. Ltd. وهى احـــدى الشـــركات الهندســـية البلجيكية المهمة المتخصصة فى الحديد والصلب(١٢٨) ، كما انشات « شركة ولفردف ابلا » تمثيل Representation محلات الراديو والتليفزيون فى محافظة الغربية سنة ١٩٣٧(١٢٩) .

وبلاحظ ان رؤوس الاموال الاجنبية ليست ثابتة فى خلال تلك الفترة ، انما فى بعض الاحيان نجد ان نتيجة الظـــروف الســـياسية والقرارات الحكومية وغيرها تؤدى الى نقص هذه الاموال ، وفى بعض الاحيان يشـــهد شـــهر واحد تاسيس اكثر من شـــركة ســـواء تجارية او غير تجارية وســـواء اجنبية ١٠٠٪ او مختلطة ، ففى خلال شـــهر يونية ١٩٤٠ على سبيل المثال لا الحصـــر ، تكونت ١١ شـــركة اجنبية فى القاهرة و٧ شـــركات فى الاســـكندرية وشـــركة واحـــدة فى القنال واخـــرى فى المنصـــورة(١٣٠) ، كما يلاحظ ان معظم الشـــركات التى تأسست كان مركزها دائما القاهرة او الاســـكندرية ، اما المحافظات الاخرى فنصيبها محدود بالنسبة لتاسيس الشركات المختلفة .

اما عن شـــركات الاســـواق ومخازن الابداع فقد تمثلت فى « شركة الاسواق المصرية ليمتد .The Egyptian Markets Ltd وهى شـــركة بريطانية الجنسية مركزها الرئيسى فى لندن(١٣١) ،

وفى سنة ١٩٣٧ بلغت أملاك الشـــركة التى آلت للحكومة حسب تقدير آخر ميزانية لها ١٧٠,٠٠٠ ج.م ، كما بلغ عدد الأسواق التى تديرها الشـــركة فى ذلك التاريخ حوالى ١٢٣ سوقا وعدد السلخانات التى تستغلها حوالى ٤٠ سلخانة(١٣٢) .

وعلى اثر انتهاء امتياز الشـــركة فى ٣١ مايو ١٩٣٨ آلت الى الحكومة الاسواق والمذابح التى كانت فى حيازة الشـــركة لاستغلالها ، وقد وافق مجلس الوزراء فى ٣٠ أكتوبر ١٩٣٨ على طرح تلك الأســـواق فى مزاد عام مع فصـــل المذابح عن الاسواق ووضعها تحت اشـــراف القســـم الطبى التابع لوزارة الزراعة وقد بلغ عدد المذابح التى شـــيدتها الشـــركة من مالها الخاص ٢٦ من مجموع المذابح السـابقة ، اخذت الحكومة حق شرائها(١٣٣) وقد رسى المزاد على أحد المصريين وهو « وهيب بك دوس » ملتزم أسواق الحكومة وذلك لان العطاء الذى قدمه يزيد على عطاء شركة الأسواق المصرية بنحو ٢٠,٠٠٠ ج . م ومنذ ذلك التاريخ انفصـــلت الشـــركة بأسواقها الخاصة ووجهت نشاطها بالاتفاق مع بعض المصريين لاقامة اسواق اخرى فى الريف(١٣٤) .

أما عن راسمال الشـــركة فقد بلغ سنة ١٩٣٨ ٧٥,٠٠٠ ج.م هبط سنة ١٩٣٩ الى ٢١,٨٣٧ ج.م بسبب انتهاء الشركة واستيلاء الحكومة على معظم ممتلكاتها ، ثم استمر راس المال من عام ١٩٤٠ حتى نهاية تلك الفترة ثابتا لم يتغير وهو ٢٢,٣٣٧ ج . م(١٣٠) .

وكانت الشـــركة تدفع ضرائب مزدوجة وعالية فى بريطانيا وفى مصـــر ، وقد بلغت هذه الضرائب فى أواخر تلك الفترة كالآتى :

السنة	في انجلترا					مصر
	بنس	شلن	ح.ك	بنس	شلن	ح.ك
١٩٤٦/٤٥	—	—	٣٤٠٠	١٠	١٣	١٣٩٤
١٩٤٧/٤٦	—	—	٣٣٠٠	١٠	٣	١٣٠٠

المصدر : محفظة ٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣٨٦/٣ عقود الشركات وامتيازات الاجانب ، ملف ٢٩ ، وثيقة ١٥ فى ١٩٤٩/٤/١١ .

ومن الملاحظ ان الضريبة التى كانت تدفعها الشركة فى بريطانيا بلغت اضعاف ما كانت تدفعه فى مصر ، كما يلاحظ استمرار الشركة وعدم توقفها بعد ان سلمت الأسواق والمذابح للحكومة ، وكان الاستمرار من طريق الأسواق الخاصة بها والتى اقامتها فى الارياف ولم تسلمها للحكومة .

اما عن مخازن الايداع فقد استغل التجار الاجانب ، كما استغلت الشركات الانشطة التي انشاوها فى مصر فى اقامة المخازن لايداع البضائع والآلات المستوردة والمصدرة منها، ومن الشركات التى اهتمت ببناء المخازن فى مصر « شركة فورد موتور » التى انشأت مستودعات فى مناطق مختلفة ووضعت مخازنها تحت نظام الايداع حيث يقضى نظام الشركة بوجوب استصدار قرار من مجلس الوزراء للترخيص فى اقامة المستودعات الخاصة التى توضع تحت نظام الايداع وذلك اسوة بالمستودعات العامة ، ومن اهم المخازن التى انشاتها الشركة مخزن الايداع

خارج الدائرة الجمركية بميناء البصل بالاسكندرية فى مارس ١٩٣٧ لتخزين السيارات واجزائها ، كما انشات مستودعا آخر فى سموحة بالاسكندرية لنفس الغرض(١٣٦) ، وذلك طبقا لتخصص الشركة وهو العمل فى تجارة السيارات واجزائها .

كما تكونت « شركة الشرق الأدنى للمراجعة The Near East Superintending Co. وهى شركة انجليزية كبيرة براسمال ٢٥٠٠٠ جنيه استرلينى ، قامت باعمال الايداع والتخزين وشحن السفن وتفريغها ، واعمال الملاحظة والادارة على كافة انواع البضائع بمحلات الايداع والمخازن ، واعمال النقل والتصدير واخذ التوكيلات الجمركية ، وكان المسئول عن الشركة انجليزيا تساعده مجموعة من الاجانب البريطانيين والايطاليين ، وكان للشركة نشاط كبير خلال فترة الحرب ، ولذلك استطاعت ان تضم اليها مخازن ايداع اخرى مثل مخزن ايداع جمركى بالاسكندرية لصاحبيه « مسيو فكتوجين ومسيو بيز » (المرخص لهما بانشاء هذا المخزن منذ سنة ١٨٨٥) ، وكانت للشركة علاقة عمل مع شركة مخازن الاستيداع العمومية المصرية بواسطة عقد مبرم بينهما ، وفى هذا الاتفاق تم بناء دورين علويين فى مخازن الشركة(١٣٧) .

أما « شركة سيموندس فارسون ليمتد Simonds Farsons Ltd. شركة انجليزية فكانت تقوم بتوريد البيرة لكانتينات الجيش البريطانى والمصلحة البحرية البريطانية فى مصر ، وقد طلبت الشركة من مدير مصلحة الجمارك فى ٣ يوليو ١٩٣٩ التصريح لها بتخزين البيرة بمعرفتها بمخزن ايداع خارج الدائرة بالجمركية لتعبئتها فى زجاجات قبل تسليمها للجيش البريطانى على أن يستخلص برسم الوارد على الكميات المعدة للاستهلاك

المحلى عند سحبها من الدائرة الجمركية وقد تمت الموافقة على ذلك(١٣٨) ، بشرط استيفاء القواعد الموضوعة لتطبيق نظام الايداع على المخازن ، وايداع تأمين يعادل قيمة الرسوم الجمركية ورسوم الانتاج المستحقة على كميات البيرة المزمع تخزينها بالايداع، ودفع عوائد الملاحظة التى تقررها مصلحة الجمارك نظير أجور الموظفين اللازمين لمراقبة أعمال مخزن الايداع(١٣٩) .

وفى سنة ١٩٤٢ مع تحرج الموقف الدولى فى الشرق الأقصى حيث تستمد البلاد حاجتها من القصدير اقترحت وزارة التموين شراء ٤٥٠ طنا من هذا المعدن للاستعانة بها عند خلو السوق المصرية منها ، وتم الاتفاق مع الشركة التجارية للمملكة المتحدة ـ صاحبة مخازن ايداع بالسويس ـ على شراء ١٥٠ طنا يوريا مخزنة بالسويس بسعر ٣٣٠ ج.ك تسليم مخازن الايداع هناك ، على أن تقوم الشركة بنقلها من السويس الى القاهرة على حساب الوزارة المذكورة(١٤٠) .

وفى ديسمبر ١٩٤٣ كون تركى ولبنانى وخمسة مصريون « الشركة الشرقية للايداع Oriental Bond Stores برأسمال ٧٥٠٠٠ ج.م بهدف انشاء او استئجار اماكن للايداع او مخازن فى الدائرة الجمركية ومباشرة عمليات مالية وتجارية وصناعية بقصد استغلال محلات الايداع كالتخزين واستئجار الاراضى والشحن والتفريغ وتصدير ونقل البضائع(١٤١) ، وفى سنة ١٩٤٥ وافقت الحكومة على تأجير الأراضى اللازمة لانشاء ثلاثة مخازن ايداع للشركة فى الاسكندرية وبورسعيد والسويس(١٤٢) .

وفى ٣ نوفمبر ١٩٤٥ حصلت شركة المستودعات المصرية العامة The General Warehouses of Egypt من الحكومة على

عقد ايجار لاقامة مخزن أيداع ومحطة تبريد على قطعة ارض بجمرك الاسكندرية(١٤٣) .

والجدير بالذكر ان الحرب العالمية الثانية كان لها اثرها بالنسبة لمخازن الايداع فقد وضعت هذه المخازن تحت تصرف السلطات البريطانية واصبحت كمكاتب لها تستغلها لصالحها خلال فترة الحرب . ورأت شركات التخزين ان الرسوم التى تتقاضاها مصلحة المنائر والموانى كثيرة فخزنت آلات الرفع والمصاعد بالمخازن حتى نهاية الحرب حتى لا تقع تحت طائلة الرسوم ، كما اهتمت وزارة المالية بالشئون الجمركية فنادت بتشديد الحراسة على الارصفة والمخازن المذكورة(١٤٤) ، مع ملاحظة ان هذه المخازن التى وضعت تحت السيطرة البريطانية كانت تدر دخلا كبيرا للدولة ، حيث انها كانت تمثل موردا من اكبر موارد الدولة التى تشرف عليها مصلحة الجمارك ، الا ان هذا المورد قد ضاع من جراء السيطرة البريطانية ، كما اضر ذلك بالاقتصاد المصرى ، كما يلاحظ ايضا ان راس المال البريطانى هو المسيطر على هذا النوع من التجارة ، كما سيطر على ادارتها .

(ب) دور الرأسمالية الاجنبية فى تجارة مصر الخارجية خلال تلك الفترة :

قد يزيد راس المال الأجنبى من موارد الدولة ويخفف من الاختناقات الموجودة لديها فى التعامل مع العالم الخارجى ، كما يؤدى الى سلسلة من التدفقات الضخمة الى الخارج فى شكل الارباح التى يحق لاصحاب رأس المال الأجنبى الحصول عنيها، كما يؤدى الى الاستفادة من الموارد المتاحة واستغلالها ، كما قد تزيد المهارات الادارية والتسويقية من الانتاجية والحصول

على المزيد من السلع(١٤٥) ، هذا متى كان رأس المال الاجنبى يخدم الصالح العام (أصحاب رأس المال والدولة التى يعمل فيها رأس المال) .

ففى بداية تلك الفترة التى نحن بصددها حدث نوع من التعارف التجارى وتصريف الحاصلات المصرية فى الأسواق الأجنبية فتقدم مستوردو النخالة الاجانب أمثال « أ . فان جيردنج A. Van Gerdinge» و « أرنست مارتيه Ernest Martier وهم من بلجيكا للاتصال بتجار النخالة فى مصر ، وكذلك « شركة Jean C. Papaionou & Partas Grèce لاتصال بتجار الحبوب والبقول فى مصر(١٤٦) ، وكذلك « شركة Zafiridis & Co. Mataxas للاتصال بتجار الزبدة والزيت والصابون(١٤٧) .

وكان لالغاء الامتيازات الاجنبية اثره على تجارة مصر الخارجية بسبب مخاوف التجار الأجانب من صدور تشريعات ضريبية بعد حصول مصر على سيادتها مما ادى الى هبوط الواردات والصادرات(١٤٨) .

وقد اهتم التجار الاجانب بتصدير مختلف السلع من مصر الى الخارج ، فعلى سبيل المثال كان التجار الأسبان يأتون الى مصر لشراء كميات كبيرة من البيض المصرى وتصديره الى اسبانيا(١٤٩) ، كما قام غيرهم من الاجانب بتصدير البرتقال والعسل الأسود والكتان والذرة والنخالة والبصل والسجاير والكسب والأرز(١٥٠) الذى تأثرت تجارته بالحرب حيث اصبح استيراد التجار الاجانب للأرز ممنوعا ، وقد تمت مفاوضات بين الأطراف الفرنسية والمصرية فى هذا الشأن ، وتم الاتصال بالملحق الفرنسى بالقاهرة لنفس الغرض(١٥١) .

وكان لفرنسا غرفة تجارية فرنسية فى مصر (مقرها القاهرة هدفها تسهيل هذه المفاوضات والعلاقات الاقتصادية بين التجار الفرنسيين والمصريين ، وجميع اعضاء هذه الفرقة فرنسيون(١٥٢) .

أما عناصر الاستيراد الرئيسية فى مصر فقد تمثلت فى المنسوجات وبعض الواردات الأخرى التى قام بها الاجانب كالمواد الغذائية وبعض الواردات الجديدة كالآلات والأجهزة والمنتجات المعدنية واطارات العربات والطلمبات والمواتير الكهربائية ومحركات العربات وقطع الغيار(١٥٣) .

وكان التجار الاجانب يسعون الى تحقيق الربح بأى شكل كان سواء كان مشروعا أو غير مشروع ، ففى سنة ١٩٣٩ اتضح أن المستوردين الاجانب كانوا يضيفون كميات من الماء على النبيذ الأجنبى ، لهذا عولت الحكومة على رفع الحد الادنى المقرر على الانبذة المستوردة من الخارج(١٥٤) ، كما عملت على تنظيم استيراد الاجانب لهذه الانبذة عن طريق منح تراخيص لذلك ، مما ادى الى تحصيل رسوم جمركية عالية لصالح الحكومة ، فعلى سبيل المثال لا الحصر تم سنة ١٩٤٤ منح تراخيص حيث بلغت كمية الويسكى المستورد ٣٤ الف صندوق من اسكتلندا و ٧٨٣٠ صندوقا من أمريكا ، وبلغ ما حصلته الحكومة على كميات الويسكى المستورد فى خلال شهرين (أكتوبر ونوفمبر ١٩٤٤) من الرسوم الجمركية نحو نصف مليون جنيه(١٥٥) .

وكانت شركات البواخر الأجنبية خلال فترة الحرب لا تعتنى بصيانة ما تشحنه من الخضر والفاكهة من الموانى المصرية لقلة كمياته وعدم انتظام حركة شحنه ووصوله الى

الأســـواق الخارجية تلافيا لعدم وجود غرف تبريد ومعدات للحفظ ، مما ادى الى اهتمام الحكومة بذلك بعد الحرب عن طريق بناء مخازن تبريد مكونة من عدة طوابق بميناء الاســكندرية ومطالبة الشركات الاجنبية بتجهيز سفنها بعنابر التبريد اللازمة(١٥٦) ، كما تم الاهتمام بتشـــجيع شـــركات الســـيارات الأجنبية الموجودة فى مصـــر باســـتيراد الســـيارات والشاسيهات المفككة ونصف المفككة الى مصر لضمان وصول هذه المواد الى مخازن التبريد بسهولة(١٥٧) .

ومن حيث التوزيع الجغرافى لتجارة مصـــر الخارجية كانت المملكة المتحدة قبل الحرب تمثل المركز الاول تليها بلجيكا ثم شيلى والمانيا والهند وايران فايطاليا(١٥٨) ، وفى خـــلال فترة الحـــرب ظلت بريطـــانيا تمثل المركز الأول تليها الولايات المتحدة ثم فرنسا وبلجيكا وشيلى والهند(١٥٩) ، وبســـبب الحرب تعرضـــت تجارة الصـــادرات لتدخل الحكومى ، حيث تعين الحصـــول على تراخيص اذا ما اريد تصـــدير بعض الحاصـــلات لتوفير المواد الغذائية ، كما هبطت واردات مصـــر وصـــادراتها من اوربا مقابل ارتفاعها مع آسيا(١٦٠) ، وبعد الحرب زادت المنافسة لكثير من السلع التجارية بالأسواق المصرية(١٦١) .

اما عن الاتفاقات التجارية بين مصـــر والدول الأجنبية خلال تلك الفترة التى كانت تحكم التجارة الخارجية لمصـــر ، فكان أهمها معاهدة الاقامة بين مصـــر وتركيا فى ١٥ مايو ١٩٣٨ وفيها يحق لرعايا الطرفين ممارســـة كل تجارة وصناعة وحرفة أو مهنة(١٦٢)، وفى ١٩٣٨ و ١٩٣٩ جرت مفاوضـــات بين مصـــر ورومانيـــا لاســـتمرار الاتفاق التجارى المؤقت وملحق به بروتوكول سرى بشأن منح رخص باســـتيراد بضـــائع مصـــرية بما يعادل قيمة الصـــادرات الرومانية الى مصـــر فيما عدا البترول ومشتقاته مع

تعديل بعض البنود(١٦٣) ، وقد تقرر على كل من يستورد بضائع من رومانيا ان يودع ٣٠٪ من ثمنها مقدرا بالعملة المصرية فى البنك الأهلى المصرى باسم بنك رومانيا الأهلى فى حساب خاص يسمى « صدرى مصر »(١٦٤) .

ومن الاتفاقات التجارية مد العمل بالاتفاق التجارى المؤقت بين مصر وايرلندا الى ١٦ فبراير ١٩٤٢(١٦٥) ، كما عقدت مصر خلال فترة الحرب اتفاقا تجاريا مع يوغسلافيا(١٦٦) .

أما عن دور الاجانب فى مجال تجارة القطن ، فقد سيطر التجار الانجليز على شراء القطن وتصديره الى بلادهم ، وأدى اعتماد صناعة النسيج الانجليزية على القطن المصرى الى تفضيل التجار الانجليز على سواهم من اتجار الأجانب بسبب سيطرة حكومتهم على الاقتصاد المصرى(١٦٧) ، والجدير بالذكر أن القطن وبذرته يكونان حوالى ٩٥٪ من قيمة صادرات مصر(١٦٨) ، ولكن قبل نشوب الحرب الثانية اتبعت مصر نظام الحصص بالنسبة للمنسوجات التى كان يجلبها التجار الانجليز لتحافظ على تجارة لانكشير معها ، وهى التجارة التى كانت تهددها اليابان ، وبهذا وضع حد لمنافسة المنسوجات اليابانية للمنسوجات الانجليزية فى مصر ، بسبب تهديد التجار الانجليز بعدم شراء القطن المصرى اذا لم تتبع مصر نظام الحصص، فى حين ان انجلترا لم تكن تستطيع تنفيذ ذلك ، حيث أن لانكشير بنت شهرتها على القطن المصرى طويل التيلة ، فلم تكن لتخاطر بهذه الشهرة(١٦٩) .

ولم يكن هناك تنظيم ثابت للبيع فى سوق القطن وانما خلق الوسطاء الأجانب نوعا من الفوضى لتحقيق الربح والبيع بأسعار زهيدة لدولهم ، فكان نظام البيع على المكشوف ، مما

أدى الى سـيطرة هؤلاء البائعين على المكشـوف على السـوق بسـهولة(١٧٠) .

وهناك بعض العوامل التى اثرت على سوق القطن واسعاره كسلعة متداولة فى السوق العالمية واهمها سياسة أمريكا القطنية باعتبارها اكثر الدول انتاجا لهذه السلعة ، أضف الى ذلك الموقف السـياسى الدولى وقيام الحرب الثانية(١٧١) التى ادت الى اضـطراب سـوق القطن واختلال ميزان المدفوعات اضـعف صـادرات القطن(١٧٢) فتدخلت الحكومة وطلبت من البنوك وهى اجنبية فى الغالب تقديم السـلفيات للزراع بضـمان اقطانهم ، كما عملت على تأمين القطن اثناء نقله الى الاسكندرية ، او تخزينه بها ضـد الاخطار الناجمة عن اعمال الحرب(١٧٣) ، وهذا بعد ان احجمت شركات التامين وهى ايضا اجنبية عن مزاولة التأمين ، الأمر أدى الى توقف التجار الاجانب عن شـراء كميات القطن التى اعتادوا شـراءها وامتناع البنوك عن اعطاء سلفيات برهن القطن ، لهذا تدخلت الحكومة فى التأمين وتقديم السلفيات(١٧٤) .

وبعد ان اعلنت ايطاليا الحرب على الحلفاء وتوقف طـريق البحر المتوسـط وانقطع الارتباط الطبيعى بين الأسـواق ثم تفويض بعض البيوت التجارية لشـراء القطن لحسـابها ؛ ولما كانت هذه البيوت اجنبية غالبا ما أعطت للمزارعين حق التظلم من السـعر المعروض عليهم . حيث كان القطن يباع اما لبيوت مرخص لها بالتصـدير لحساب الغزالين اما للتجار الموجودين فى الخارج(١٧٥) ، وكان عدد البيوت التى سيطرت على تجارة القطن نحو عشـرة بيوت بلغ نصـيبها ١٨ر٩٠٪ من مجمـوع الصادرات(١٧٦) .

وكان شـــراء القطن يتم بواســـطة لجنة بريطانية ، وقد اذاعت وزارة المالية بيانا بعدم بيع القطن الا بواســـطة شخص او بيت للتصدير فى الاسكندرية ومعظمها اجنبية ، على ان البيوت التى تقوم بالشـــراء نيابة عن اللجنة كان يطلق عليها اســـم « البيوت المفوضة » . وعلى البائعين مسئولية التامين على اقطانهم حتى اليوم الذى يؤشـــر فيه على البالات بانها بيعت للجنة الشـــراء(١٧٧) ، وقد نتج عن تدخـــل الحكومة فى بيع القطن لهذه البيوت الاجنبية تحقيق ربح كبير ، ولما كانت الحكومتان المصرية والبريطانية قد اتفقتا على ان تتحملا مناصـــفة اية خسارة وتتقاســـما أى ربح ، فكان من حق بريطانيا ان تاخذ نصـــيبها فى هذا المبلغ الا انها تنازلت عن نصـــفه لتعويض المصـــريين الذين الحقوا بالســـلطة العســـكرية او لتعويض عائلات المعوقين منهم(١٧٨) ، والحقيقة ان هذا التنازل لم يكن كرما منها ، انما كى تكســـب ود الملحقين بخدمتها او عائلات المعوقين منهم ، وعلى اية حال فان هذا التنازل لم يضـــرها بشىء حيث اعفت مصـــر الاقطان التى تشـــتريها الحكومة البريطانية بواســـطة بيوت التصـــدير المذكورة من التامين الاجبارى ضـــد اخطار الحرب ، على ان تتحمل بريطانيا ما قد يصيب هذه الاقطان من اضـــرار بسبب الحرب(١٧٩) .

وبجانب البيوت الاجنبية المذكورة كانت هناك الشـــركات الاجنبية التى انشئت بهدف تصـــدير القطن ، فعلى سبيل المثال « شـــركة التصـــديرات الشـــرقية » اسستها اســـرة عادة اليهودية بالاسكندرية ، وقد تمصـــر بعض افرادها خـــلال تلك الفترة حتى سنة ١٩٤٥ وكانت تقوم بشـــراء القطن ثم فرزه واعداده للتصـــدير ، وكذلك « شـــركة الاســـكندرية التجارية اسستها اســـرة يونانية لتصـــدير القطن(١٨٠) ، وشـــركة

السودان للاستيراد والتصدير » قامت بتجارة القطن وبذرته فى مصر والسودان حيث كان للشركة أكثر من فرع فى السودان اما مركزها الرئيسى ففى القاهرة(١٨١) .

وبذلك تحكم التجار الاجانب خاصة الانجليز فى الاقتصاد المصرى عن طريق سيطرتهم على التجارة الخارجية للقطن اكثر من اى قطاع آخر من قطاعات التجارة الخارجية(١٨٢) .

اما عن بورصة القطن فى مصر فقد كانت التجارة الدولية فى محصول القطن تتم من خلال مجموعة من بورصات القطن المتقدمة مثل بورصات العقود الآجلة بالاضافة الى الاسواق الحاضرة ومع ذلك فان بورصات العقود الآجلة كانت دائما مرتعا للمضاربين الأجانب ؛ ولقد كانت بورصة الاسكندرية للعقود الآجلة تحت سيطرة عدد محدود من كبار مصدرى القطن الاجانب والمتعاملين الذين يستفيدون من المضاربة على اسعار القطن(١٨٣) .

وقد وجدت فى الاسكندرية بورصتان تعملان فى تجارة القطن وقد ظلت تعتمدان على الاجانب طوال تلك الفترة ، والاولى هى بورصة العقود ، وتعتبر من أقدم بورصات العالم ويجرى فيها التعامل فى القطن على اساس العقود التى تنفذ شروطها فى آجال مستقبلة ، اما الثانية فهى بورصة البضائع الحاضرة بميناء البصل ، وقد تحولت فيما بعد الى شركة تجارية على يد جماعة من الوسطاء الاجانب تعرف باسم « شركة مينا البصل التجارية المصرية(١٨٤) .

وكانت تقوم جماعة من المضاربين الاجانب على نزول السعر فى البورصة فى وقت معين ويطلق عليهم « حزب النزول »

وهؤلاء هم الذين يبيعون اعتقادا منهم بان الاسعار سوف تنزل فيكسبون الفرق . كما تقوم جماعة اخرى بالعكس وهؤلاء هم الذين يشترون املا فى تحسن الاسعار(١٨٥) ، ويطلق على هؤلاء المضاربين لقب « جماعات الجوبر » اى « المضاربون المحترفون » ومهما حدث من نزول فى الأسعار فانه يوجد « قومسيون » فى البورصة مهمته السعى الى التوفيق فى ايجاد توازن بالسوق وعدم عرقلة حركة حرية التجارة(١٨٦) ومنعا لهبوط سعر القطن بالبورصة فى الاسكندرية كانت تتقدم الحكومة مشترية فى البورصة(١٨٧) فضلا عن اشراف الحكومة على البورصة بواسطة مندوب من قبلها ، والجدير بالذكر ان المندوب الحكومى كان اجنبيا يتقاضى مرتبا ضخما ومن الملاحظ ان الحكومة كانت تدخل البورصة كمنافس التجار اجانب او مصريين ولم يكن هناك اشراف دقيق من قبلها والدليل على ذلك انها كانت تعين المندوب اجنبيا ولذلك كانت تتم المضاربات خاصة من التجار الاجانب ولم تستطع الحكومة وضع حد لذلك .

وكان يتم بيع القطن فى اسواق بيع البورصة عن طريق السماسرة وهم من الاجانب ، ودور هؤلاء السماسرة انهم كانوا يقومون بالتوسط فى تحديد السعر وكتابة عقود شراء القطن بين البائع والمشترى . وللبورصة عمارة كبيرة ومبان بميناء البصل يشرف عليها مجلس ادارة برأسه سويسرى ويساعده أعضاء يونانيون وتقع المبانى بالقرب من ارصفة شحن الاقطان بالجمرك وبها حوالى ١٤٠ مكتبا يستأجرها المصدرون وشركات الغزل المشترية والبنوك والتجار ومعظمهم اجانب كما سبقت الاشارة ، وتشمل هذه المبانى مقر ادارة البورصة ، وبالقرب من البورصة توجد المخازن (الشون)

التى تمتلكها البنوك غالبا وشـركات التصـدير الأجنبية الكبرى لتخزن بها الاقطان حتى يتم شحنها(١٨٨) .

وبذلك سيطر الاجانب على معظم المشـروعات التجارية الكبيرة والصغيرة فى مصـر سـواء من حيث رأس المال أو الادارة أو الموظفين ، كما سـيطروا على منافذ البيع والتصدير والاستيراد الرئيسية كالبورصة وغيرها .

* * *

ثانيا : فى مجـال المصـارف

تعتبر مصـر حديثة العهد بالنظام المصـرفى ، وهى متأخرة فى هذا المجال عن الدول الاجنبية الاخرى بفترة طويلة من الزمن ، وكان المرابون الأجانب خاصـة اليهود منهم قبل انشـاء البنوك فى مصـر يمدون المزارعين بما يحتاجون اليه من قروض بشروط قاسـية وربا فاحش(١٨٩) مما نتج عنه الاستيلاء على اراضى وعقارات من يقرضونهم من المصريين وفاء للديون .

وفى خلال القرن التاسـع عشر نشأ عدد كبير من فروع البنوك الأجنبية وشـركات الاستثمار ، وظهرت بورصـات الأوراق المالية لتسـويق سندات الحكومة وأسـهم الشـركات المساهمة وأسـواق البضـاعة الحاضـرة فى المحاصـيل وسـوق القطن(١٩٠) ، وكان لسـيطرة الاجانب الكاملة على فروع هذه البنوك لفترة طويلة أثره فى ابعاد المصـريين عن دائرة التعامل مع البنوك ، كما أن انخفاض مسـتوى الدخل القومى وضـآلة حجم الادخار الوطنى اخر نمو النشاط الاقتصادى، وكذلك اعتياد الافراد على الاحتفاظ بارصـدتهم النقدية فى منازلهم

للاعتقاد بان الفائدة التى تقدمها البنوك هى ربا ، وان الشـريعة الاسلامية قد حرمتها(١٩١) .

وقد اعتمد الجهـاز المصـرفى الاجنبى فى مصر على تشـغيل العنصـر الاجنبى دون المصرى وبالتالى عدم اشتراك المصـريين فى رؤوس الأموال ، وكان يوجد طرازات من البنوك خلال الفترة التى نحن بصـددها اولها البنوك التجارية مثل : البنوك الانجليزية والفرنسـية والايطالية واليونانية والبلجيكية والالمانية والأمريكية والبنوك المختلطة .

أما الطراز الثانى فهو البنوك المتخصصة فى مصر مثل : البنوك العقارية والزراعية . وبالاضـافة الى ذلك شـركات التأمين فى مصر .

اولا : البنـوك التجـارية

عرفها القانون بانها كل شخص طبيعى او اعتبارى يكون عمله الرئيسى قبول ودائع من الجمهور تدفع تحت الطلب(١٩٢) .

(ا) البنـوك الانجليزية :

١ ــ البنك الأهلى المصرى : National Bank of Egypt (*)

من اغراضه مباشرة جميع الاعمال المصرفية لحساب الافراد والشركات والمؤسسات العامة وعمليات شراء الاقطان وتصديرها وفتح الاعتمادات الجارية والتسليف على الأوراق المالية ، والاشـتراك فى جميع الاعمال التجارية والمالية والصناعية فى مصر عدا الاعمال العقارية(١٩٣) .

كما انفرد باصــدار البنكنوت المصــرى بأمر بريطانيا دون تدخل الحكومة المصــرية كى تحصــل بريطانيا على ما تحتاج اليه من ســلع وخدمات فى مصــر(١٩٤) ، وقد اتاحت له ذلك سلطات قانونية لارغام البنوك التجارية على الاحتفاظ باحتياطى نقدى ثابت وأســهم وودائع(١٩٥) ، وعدم التعادل مع بنوك اخــرى دون ذلك ، والغرض من هذا هو أن يكون للبنوك دائما أموال فى مصــر ، فالمال لا يبقى بمصــر الا بالقدر اللازم لاستثماره فيها وقد ينقل الى الخارج لأن للبنوك فى مصر نظاما يجيز نقل النقود منها للخارج دون أية تكاليف ، ويقوم البنك بتنظيم السوق المالية فى مصر والعمل على استقرارها(١٩٦) ، وله الســلطة على تحــديد معدلات الفائدة ، ومعدلات مخصصات البنوك التجارية للاسكان والصيانة(١٩٧) .

وبجانب ذلك كان للحكومة المصــرية حســاب خاص فى البنك الأهلى تودع فيه باسمها الضــرائب وما شابه ذلك من مدفوعات أخرى(١٩٨) .

وفى ســبتمبر ١٩٣٨ وابريل ١٩٣٩ وافق مجلس الوزراء على الترخيص البنك الاهلى مؤقتا ولمدة ثلاثة اشــهر على ان يودع لتغطية البنكنوت ســندات من قرض الحرب البريطانى ، أو من الدين الموحد المصــرى ، بدلا من ايداع اذونات الخزانة البريطانية . وذلك نظرا لما كان يلاقيه من صــعوبات فى الحصــول على هذه الأذونات(١٩٩) ، وكان موسم القطن يحظى دائما بزيادة محسوسة فيما يصــدره البنك من أوراق النقد ، والجدول التالى يوضح مدى استمرار الزيادة فى البنكنوت المتداول والذى قام باصداره البنك الاهلى المصرى خلال تلك الفترة .

(بالألف جنيه مصرى)

السنة	البنكنوت المتداول	السنة	البنكنوت المتداول
١٩٣٧	٢٢ر٤٠٠	١٩٤٢	٧٩ر٢٠٠
١٩٣٨	٢٢ر٢٠٠٠	١٩٤٣	١٠١ر٤٠٠
١٩٣٩	٢٨ر٠٠٠	١٩٤٤	١٢٢ر٠٠٠
١٩٤٠	٢٩ر٥٠٠	١٩٤٥	١٤٨ر٠٠٠
١٩٤١	٥٢ر٧٠٠	١٩٤٦	١٤٥ر٠٠٠

المصدر : مجلس النواب ، جلسة ٣٢ فى ١٩٤١/٣/١٣ ، ص ١٠٢١ ، احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٥٤ ، البنك الاهلى المصرى ١٨٦٨ ــ ١٩٤٨ ، مرجع سابق ، ص ٨٢ ، د . البراوى ، عليش : المرجع السابق ، ص ٢٨٢ ، كمال الدين صدقى : البنوك فى مصر ، مكتبة النهضة المصرية ، طبعة اولى ، ١٩٥٥ ، ص ١١٧ .

يلاحظ من الجدول أن أوراق النقد المتداول وصلت الى ما يزيد على ستة اضعاف فى فترة عشر سنوات ، فقد كان النقد المتداول سنة ١٩٣٧ ٢٢ر٤٠٠ ألف جنيه وصل سنة ١٩٤٦ ١٤٥ر٠٠٠ اى بزيادة قدرها ١٢٢ر٧٠٠ ، اما عن اسباب الزيادة التى حدثت خلال هذه الفترة خاصة الحرب فقد كانت بسبب وجود الجيوش الاجنبية فى البلاد ومطالب الصناعة والتجارة المحليتين والاكتناز لمواجهة الحالات الطارئة ، ونتيجة لمخاوف

الناس من زحف الجيوش الالمانية والايطالية سنة ١٩٤٢ ، والتى ادت بالتالى الى سحب الودائع والبنكنوت من البنوك ، مما ادى الى زيادة البنكنوت المتداول يوما بعد يوم حتى اشرف المخزون منه لدى البنك الاهلى على النفاذ .

وبهذا نجد ان البنك تحول الى جهاز للتضخم النقدى حيث ساعدت الية نظام الاصدار المصرى تحت نظام الاسترلينى على اخضاع التغيرات فى كمية النقود ومستويات الأسعار ، فزاد طلب القوات العسكرية الانجليزية على النقد المصرى بسبب زيادة النقود المتداولة فى مصر ونتيجة لتراكم الأرصدة الاسترلينية فى حيازة البنوك احدث تضخما نقديا كبيرا(٢٠٠) .

ومن شروط اصدار ورق البنكنوت ، منح البنك هذا الحق منذ تأسيسه بشرط ان يكون نصف الأوراق المصدرة مضمونا بالذهب ، والنصف الآخر مضمونا بأوراق مالية مملوكة للبنك تقدر بقيمتها الاسمية وتختارها الحكومة المصرية(٢٠١) .

كما اسندت الحكومة المصرية مهمة الرقابة على النقد الأجنبى ماعدا الاسترلينى الى البنك الأهلى المصرى فى سبتمبر ١٩٣٩ وكان ذلك بناء على طلب بريطانيا(٢٠٢) فكان يقوم بصرف مرتبات الموظفين الملحقين بالمراقبة العامة على عمليات النقد الأجنبى سدادا لحساب وزارة المالية(٢٠٣) .

اما عن الودائع فقد بلغت جملتها ما بين حكومية واهلية حوالى ٢١ر١ مليون ج.ك سنة ١٩٣٧ ؛ وهبطت الى ٥ر٥ مليون ج . ك فى سنة ١٩٣٨ ثم الى ٥ر٢ مليون ج . ك فى سنة ١٩٣٩، ويرجع السبب فى هذا الهبوط الكبير الى ما سحبته الحكومتان المصرية والسودانية من الأموال المودعة باسميهما ، وما سحب من أموال المؤسسات الاجنبية بسبب الحرب العالمية الثانية ،

وفى نفس الوقت زادت قيمة السلف المقدمة من البنك من جميع الانواع من ٦ر٦ مليون جـ.ك سنة ١٩٣٧ زادت الى ١٢ مليون جـ . ك سنة ١٩٣٩ .

كما زادت موارد البنك سنة ١٩٤١ زيادة كبيرة وتضاعفت ودائع الجمهور حتى بلغت فى تلك السنة ما يزيد على سبعة ملايين من الجنيهات ، وبلغت الحسابات الجارية والودائع معا ٥٥٢ر٤٠٨ر٣٣ جـ . م زادت سنة ١٩٤٣ حيث بلغت ودائع الجمهور بالبنك نحو ٣٦٠ر١٤١ر٥٨ جـ . ك . كما بلغت حسابات البنوك ٥٩٩ر٥٨٢ر١٨ جـ . م ، والقسم الاكبر من اموال البنك يستثمر فى اوراق مالية بلغت قيمتها سنة ١٩٤٣ نحو ٣٣٦ر٢٥٦ر١١٤ جـ . م(٢٠٤) .

والجدير بالذكر ان جميع هذه الأموال والودائع المصرية كانت ترسل الى انجلترا(٢٠٥) حيث يقوم بتزويد البنوك الاخرى فى مصر بحاجتها من النقد الاجنبى ، وذلك بالسحب على بنك انجلترا ، فكان يشترى من هذه البنوك الفائض لديها من العملات الأجنبية ويعيد بيعها الى بنك انجلترا(٢٠٦) .

وفى مقابل الاعمال التى كان يقوم بها البنك كان يتقاضى عمولة بواقع واحد فى الالف ، الا ان وزارة المالية اتفقت مع البنك على عدم تقاضى عمولة على سنداته او على سندات عملائه(٢٠٧) كما كان يتقاضى عن اصدار سندات القرض اتعابا بنسبة ¼٪ عن الخمسة المليون جنيه الاسمية الاولى ، و١/٥٪ عن الخمسة المليون جنيه الاسمية الثانية او جزء منها ، يضاف الى ذلك نفقات وعمولة البنك مع عدم احتساب عمولة على ما يقوم بتصريفه مباشرة من سندات القرض(٢٠٨) ، ومن الملاحظ أن النسب

المذكورة ضئيلة فى ظاهرها ، ولكنها كبيرة بالنسبة للكم الهائل من الاموال التى يتقاضى عنها البنك هذه العمولة .

وفى ٨ اغسطس ١٩٤٠ صدر القانون رقم ٦٦ بمد اجل الامتياز الخاص باصدار ورق النقد الممنوح للبنك الأهلى لمدة اربعين عاما تبدأ من ١٢ اغسطس وتنتهى سنة ١٩٨٠ ، وقد اقر ذلك مجلس الشيوخ والنواب(٢٠٩) ، وذلك لوجود فرصة سانحة انتهزها البنك حينما انكشف حساب الحكومة الجارى فى البنك سنة ١٩٤٠ بمبلغ مليونين من الجنيهات فاشترط البنك لتسوية هذا الحساب أن تصدر الحكومة قانونا بمد هذا الامتياز(٢١٠) ، وقد انكشف حسابه الحكومة بسبب الأحداث الجارية وضعف الحكومة من ناحية ، وعدم سير البنك فى تاريخه الطويل سيرة واحدة او اتباعه نهجا واحدا من ناحية اخرى ، فتارة يقدم خدمات للبلاد ، وتارة اخرى يستلهم مصالحه الخاصة او مصلحة الخزانة البريطانية حيث ان البنك اجنبى استعمارى(٢١١) ، مع عدم المقارنة بين الخدمات الاولى والثانية مع أن الامتياز الأصلى كان ينتهى (سنة ١٩٤٨) ، وهذا المشروع الذى دعم السيطرة الاجنبية عامة والبريطانية خاصة على الاقتصاد المصرى كان من اعداد وتنفيذ السلطات التابعة ، خاصة وزارات محمد محمود وعلى ماهر وحسن صبرى(٢١٢) ، مع ملاحظة انه كان من الأفضل التريث حتى ينتهى امتياز البنك وبعدها تكون للحكومة حرية انشاء بنك مركزى جديد بالشروط التى تراها بعيدا عن سيطرة البنك الاهلى ، اما موافقة الحكومة للبنك على تجديد الاصدار فمعنى ذلك أن الحكومة قيدت نفسها بأن يكون البنك الاهلى هو البنك المركزى فيما بعد وأطلقت له العنان مرة اخرى بعد الغاء الامتيازات الاجنبية .

وبذلك أعيد تنظيم ادارة البنك فأصبح يديره مجلس ادارة مؤلف من ٢٢ عضــوا على الاكثر و ١٢ عضــوا على الاقل بما فى ذلك محافظ البنك مع جواز أن يكون اثنان منهم خارج القطر ، ووجوب أن تكون اغلبية اعضــاء المجلس من المصريين(٢١٣) ، وبذلك فان هذا القانون اقر بتمصير الجهاز الادارى للبنك .

وقد نص اتفاق ٨ مايو ١٩٤١ بين الحكومة والبنك الخاص على توزيع الأرباح الناتجة عن جميع الســندات وأذونات الخزانة المودعة فى غطاء ورق النقد والذى كان يسرى ابتداء من أول ديسمبر ١٩٤٠ على أن فائدة هذه الســندات واذونات الخزانة بعد خصم تكاليف عملية الاصــدار تقسم بنسبة ٨٥٪ للحكومة و١٥٪ للبنك ، وقد بلغت حصــــة الحكومة من هذه الارباح ٦٢٫٧٨٧ جـ . م فى ٣١ ديسمبر ١٩٤٢(٢١٤) ، وبذلك يصبح نصــيب البنك نحو ١١٠٫٧٨٦ جـ . م تقريبا والاجمــــالى نحو ٧٣٨٫٥٧٣ جـ . م .

ولما كان البنك بنكا اجنبيا واقعا وعملا يعمل على خدمة اغراض انجلترا فى مصــر ، فلم يكن من المنتظر بالتالى أن يعمل على خدمة الاقتصــاد المصــرى ، بل اقدم على كثير من المخالفات واســتغل مصــر بما اعطته له من امتيازات ، وقد بدأ البنك فى ارتكاب مخالفاته عندما اقدم على ربط الاقتصاد المصرى بالاقتصاد البريطانى عندما اتيحت له فرصــة اخراج مصــر عن قاعدة الذهب كغطاء للنقد المصرى اثناء الحرب العالمية الأولى واعتبار الســندات المصــدرة على الخزانة البريطانية ذهبا ، وبذلك خرج البنك عن اتفاق مرســوم تأسيســه الذى اعطاه حق اصدار البنكنوت على أن يكون النصــف مضــمونا بالذهب والنصــف الاخــر مضــمونا بأوراق مالية ، ونتج عن ذلك التخلى بما اضطلع

على تسميته قاعدة الصرف بالاسترليني ، واصبح هناك ارتباط بين الجنيه المصرى والجنيه الاسترلينى ، وبين سوق لندن المالية وسوق التحويل التجارى فى مصر ، وبذلك حرم الجنيه المصرى من مظهر من مظاهر الاستقلال(٢١٥) .

وتبين ميزانية البنك ان الودائع المصرية ١٩٤١/٤٠ بلغت ٤٥ مليون جنيه منها ٤١٫٧٧٧٫٠٠٠ جنيه وظفت فى سندات انجليزية وقليل جدا وظف فى سندات مصرية(٢١٦) . وبهذا يكون البنك قد استغل اموال المصريين لحساب انجلترا ، فى حين انه كان من الأفضل ضمانا لودائع المصرية أن يوظف الجانب الأكبر منها فى سندات مصرية بدلا من توظيفها فى سندات انجليزية ، وهنا نجد ان الغالبية العظمى من اموال المصريين وظفت فى السندات الانجليزية مما اضعف بالتالى الاقتصاد المصرى .

ونظرا لتبعية البنك لأوامر الحكومتين الانجليزية والمصرية فبالنسبة لما يخص القرض وتغطيته فى الوقت الذى لا تستطيع الحكوة أن تعطى فيه القرض او تلزم البنك الاهلى برد الودائع الى أصحابها فى مصر ، فلا اقل من انها تضع الاحتياطى فى عطاء اوراق بنكنوت تصدرها بهذه القيمة ، حيث ان مصر كان لديها فى ذلك الوقت احتياطى ليس له نظير فى بلدان العالم ، ولكن نجد ان موضوع القرض أحيط بمخاوف الناس وشكوكهم ، وهنا نجد أن الحكومة قد اشتركت مع البنك الاهلى فى ذلك حيث تمت مخاوف الناس من عدم بيع القطن حتى يتسنى للحكومتين المصرية والنجليزية « الممثلة فى البنك الأهلى » أن تشتريا قطن الفلاح بأبخس الأثمان وبأقل التكاليف(٢١٧) ، وقام البنك بعملية اصدار سندات القرض ٤٫٥٪ و ٤٪ لمحصول سنتى ١٩٤١ و ١٩٤٢(٢١٨) .

ومن أهم المخالفات التى ارتكبها البنك الاهلى وأساءت الى سمعته أنه قام بتبديل نقود انجليزية مزيفة(٢١٩) ، وهذا ما اضر بالاقتصاد المصرى والنقد الأجنبى فى مصر كعملة اجنبية والبلاد فى حاجة اليها .

وطوال فترة نشاطه وقف موقفا مضادا من الصناعة فى مصر ، فلم يستثمر الودائع الضخمة المودعة لديه فى المشاريع الصناعية التى تساهم فى نهضة مصر الصناعية ورفع مستواها المعيشى(٢٢٠) ، بل انه استخدم اغلب هذه الودائع فى توظيف السندات الانجليزية دون المصرية على نحو ما سبق ، كما ان موقفه من بنك مصر سنة ١٩٣٩ كبنك وطنى ورفضه تقديم القرض لحل أزمته يعتبر من أهم مساوئه .

وبالرغم من كل هذه المخالفات والمساوىء فقد جاء فى مذكرة بشأن انشاء بنك مركزى أن البنك قد افاد الاقتصاد المصرى من حيث تنظيم السوق المالية المصرية وعدم وجود اضطراب فيه وعمله كبنك للحكومة تلقى اليه مقاليد العملة فى الحدود التى ترسمها له الحكومة واشرافه على المؤسسات المالية الأخرى من بنوك وغيرها(٢٢١) ، والحقيقة ان مضار البنك بالنسبة للاقتصاد المصرى كانت اكثر من فوائده ، وقد بينا بعضا منها ، حيث كان عونا للحكومة الانجليزية ساهم فى حل كثير من ازماتها المالية والاقتصادية فى مصر خاصة فى فترة الحرب الثانية فى الوقت الذى اساء فيه الى الاقتصاد المصرى ، ومع هذا فان الحكومة حاولت تحويله الى بنك مركزى للدولة وذلك لاتساع نشاطه وهيمنته على كافة البنوك فى مصر .

وقد ولدت خلال تلك الفترة فكرة تحويل البنك الاهلى المصرى الى بنك مركزى حيث كانت الأحوال المحلية فى مصر تدعو الى

سرعة ايجاد بنك مركزى للاشراف على اعمال المؤسسات المالية وتنسيق جهودها وتوجيهها وجهة قومية(٢٢٢) ، وقد اشار احمد ماهر باشا الى هبوط الاسعار المصرية والاسهم المالية التابعة للحكومة المصرية ، ورأى أن خير وسيلة لتحقيق الاشراف على المؤسسات المالية والحفاظ على عدم هبوط هذه الأسعار والأسهم المالية فى المستقبل هو تحويل البنك الأهلى الى بنك مركزى(٢٢٣) ، وقد دعا طلعت حرب الى انشاء بنك مركزى لمصر ، وظل ينتظر انتهاء امتياز البنك الأهلى ليحل بنك مصر محله فى اصدار البنكنوت ويكون بنكا مركزيا(٢٢٤)؛ ولكن الازمة التى حلت به سنة ١٩٣٩ حالت دون ذلك .

وفى سنة ١٩٣٩ فكرت الحكومة فى ايجاد بنك مركزى وكتبت فعلا الى البنك الأهلى تقترح عليه منحه الاختصاصات القانونية للبنك المركزى خاصة ان امتياز اصدار البنكنوت كان قد قارب على الانتهاء(٢٢٥) ، وكان الباعث لاختيار البنك الأهلى بالذات هو انه بحكم الواقع كان بنكا مركزيا للبلاد يقوم فيها باغلب الخدمات التى تقوم بها البنوك المركزية عادة ، وكما جاء بمذكرة انشاء البنك « انه مؤسسة متينة ووطيدة الدعائم وله تقاليد سما بها عن مستوى المؤسسات التجارية المجردة ، فكانت سياسة البنك فى الازمات مثلا سياسة بنكية رائدة ، وهى سياسة لا تنهجها البنوك التى لا هدف لها الا الربح ، وتاريخه يشف عن رغبة صادقة فى التعاون مع الحكومة ، وللبنك ثقة وشهرة دوليتين ، فلو ان الحكومة اختارت بنكا آخر لهذه المهمة لحرمت من هذه المزايا »(٢٢٦) ، والواقع ان كل ما ذكر بشان المذكرة التى رفعت لانشاء بنك مركزى ، انما هى مذكرة مدعاها الحصول على الموافقة على جعل البنك الأهلى بنكا مركزيا ، لان البنك كان راغبا فى ذلك رغم ماله من مخالفات ومساوىء .

ولكى توافق الحكومة على جعل البنك الاهلى بنكا مركزيا وضعت شروطا الغرض منها تمصير ادارة البنك وضمان استقلالها ومنع تأثرها بغير العوامل الاقتصادية والمالية(٢٢٧) (اى عدم التدخل السياسى) ، كما ان فرصة البنك التى استغلها بالنسبة لمساعدة بنك مصر على اجتياز أزمته وامهال الحكومة فى دفع دينها حينما انكشف حسابها سنة ١٩٤١ اشترط أن تستصدر الحكومة قانونا بمد امتيازه لمدة اربعين عاما ، وتعهد البنك بأن يتحول الى بنك مركزى ، وقد قبلت الحكومة ذلك مرغمة تحت ضغط الحوادث(٢٢٨) ، لهذا تقدمت الحكومة فى يولية سنة ١٩٤٠ الى البرلمان بمشروع قانون لتحويل البنك الأهلى الى بنك مركزى ، وفى ١٠ أغسطس صدر مرسوم بادخال عدة تعديلات على نظام البنك بقصد تمصيره(٢٢٩) .

وقد تعددت الآراء والمناقشات حول تحويل البنك الاهلى الى بنك مركزى أو انشاء بنك مركزى جديد أو فكرة تأميم البنك الاهلى ، وفى اثناء هذه الفترة تقدم أحد أعضاء مجلس الشيوخ وهو العضو « زكريا مهران » فى يناير سنة ١٩٤٦ بمشروع قانون بتحويل البنك الاهلى الى بنك مركزى على أساس أن يكون شركة شبه حكومية رأسمالها عشرين مليونا من الجنيهات تشارك فيه الحكومة بنسبة ٥١٪ ، وكان مآل هذا المشروع الرفض لأن الحكومة رأت ضرورة أن تمتلك البنك لكى تتمكن من السيطرة عليه(٢٣٠) .

٢ ــ البنك العثمانى :

له فروع فى جميع ارجاء الشرق الأدنى(٢٣١) ، وكان للبنك وفروعه اثر كبير خلال الحربين العالميتين ، حيث النفوذ

الانجليزى الاقتصــادى والســياسى ، وقام بدور كبير خــلال الحرب الثانية حيث قدم الكثير من الخدمات لكثير من الدول خاصة فى الاعمال المصــرفية لتمويل التجارة الخارجية ، فعلى ســبيل المثال لا الحصـــر ، أودعت الحكومة الاسبانية فيه مبلغ ٣٧٠ الف جنيه لشـــراء نحو ١٢ الف طن أرز مصرى(٢٣٢) .

٣ ـ بنك « باركليز دى . سى . او Barclays Bank (D.C.O.)

تأسس برأســمال انجليزى قدره عشـــرة ملايين جنيه استرلينى ، وله العديد من الفروع فى مختلف انحاء القطر المصرى وفرعه الرئيســى بالقاهرة ، وكان هذا البنك فرعا لبنك انجليزى مقره الرئيسى فى لندن ، وكانت ودائع البنك ضــخمة تاتى اليه بصــفة خاصــة من الجيش البريطانى الذى كانت تربطه به صلات وثيقة ، كما قام البنك بتوظيف عدد كبير من المصريين والأجانب بلغ عددهم نحو ١١١٤ موظفا مصريا وأجنبيا(٢٣٣) .

٤ ـ بنك ايونيان ليمتد :

شركة انجليزية مقرها لندن له فرع فى الاسكندرية(٢٣٤) .

(ب) البنــوك التجــارية الفرنســية :

ويعتبر البنك الأهلى البارسى اقدمها فى مصـــر ، وكان من اهم بنوك الايداع بالنسبة للأســـهم وهو فرع من احد البنوك الفرنســـية الكبيرة والذى يعرف فى فرنسا بنفس الاســم ، وكان للتسهيلات الكبيرة التى منحها المركز الرئيسى بفرنسا لفرعه فى مصـــر أثرها الكبير على ثبات هذا البنك ورواجه ، مما ادى الى مســاهمته بنصــيب كبير فى تمويل تجارة القطن واعمال

المقاولات خلال فترة ما بين الحربين ، واستمر نشاط البنك المتنوع حوال تلك الفترة(٢٣٥) .

وبنك الكريدى ليونيه الذى نقل الاسكندرية(٢٣٦) ، ثم اصبح له فروع فى القاهرة وبورسعيد ، وزاول الاعمال المصرفية العادية ، فضلا عن تمويل محصول القطن(٢٣٧) .

اما عن البنك التجارى المصرى Commercial Bank Of Egypt فقد تأسس برأسمال ٣٠٠,٠٠٠ ج . ك ، وفى سنة ١٩٣٨ حلت عناصر أجنبية بمصرة محل بعض الفرنسيين ، ولكن البنك تكبد خسائر فادحة بلغت ١٤٤,٥٦ ج . ك فى نفس السنة وقد نشأت هذه الخسائر من استهلاكات مختلفة وهى خسارة تزيد قليلا على نصف راس المال مما دعا الى ان يقدم البنك دفاتر حساباته الى المحاكم المختصة فى سبتمبر ١٩٣٩ ، وانعقدت الجمعية العمومية فى ديسمبر ١٩٣٩ وقررت سحب دفاتر حسابات البنك لمتابعة اعماله ، وقد صدقت المحكمة التجارية بالاسكندرية على ذلك فى فبراير ١٩٤٠ م .

اما عن رأسمال البنك فقد تغير هبوطا وصعودا اكثر من مرة ففى سنة ١٩٤٢ هبط الى ١٠٧,٢٥٠ ج . م بسبب الخسائر التى لحقت به(٢٣٨) ، ثم زاد الى ٦٠٠,٠٠٠ ج . م سنة ١٩٤٥ ثم الى ٩٠٠,٠٠٠ ج.م سنة ١٩٤٦ وهذه الزيادة كانت بسبب كثرة الاموال فى البلاد بسبب الحرب ، ويلاحظ ان البنك كان دائما يحقق ارباحا سواء فى حالة ارتفاع راس المال او انخفاضه ، وكانت أرباح سنة ١٩٤٥ نحو ١٢٢,٦٠٠ ج . م(٢٣٩) ، وهى ارباح كبيرة بالنسبة لراس المال .

ثم « البنك الشرقى » تأسس بالقاهرة وهو فرع البنك الوطنى للتجارة والصناعة أفريقيا الذى يوجد مركزه فى

فرنسا(٢٤٠) ، وكان البنك باسم البنك العقارى الشرقى (للقطر المصرى) Credit Foncier d'orient وقد قام باعمال رهونات على عقارات فقط طوال تلك الفترة(٢٤١) .

اما البنك الفرنسى الاخير هو « الكنتوار المصرى للصناعة والتجارة » برأسمال ١٥٠,٠٠٠ ج . م بين مجموعة من الفرنسيين وبعض المصريين فى نهاية ١٩٣٨(٢٤٢) .

(ج) البنـــوك الايطـــالية :

واهمها البنك الايطالى المصـــرى Banco Italo Egiziano وكانت اســـهمه فى حيازة مؤسستين ايطاليتين هما بنك روما وبنك الكريدى الايطـــالى(٢٤٣) ، وبعض الافراد الايطـــاليين(٢٤٤) ، والمصريين(٢٤٥) ومركزه الرئيسى فى الاسكندرية وله فرعان فى الاسكندرية والقاهرة ، ويتعامل باللغة الايطالية فى مكاتباته(٢٤٦) .

ومع بداية الحرب الثانية وضع البنك تحت الحراســـة لانضـــمام ايطاليا الى جانب المانيا ضد بريطانيا(٢٤٧) ؛ وفى سنة ١٩٤٥ ، قام بالحجز على مال عمومى لنساجين ايطاليين ضد مدينيه التجار بأسيوط(٢٤٨) .

والبنك الايطالى الثانى « هو البنك التجارى الايطالى للقطر المصرى

Banco Commerciale Italiona Perl, Egitto sede Social Cairo d'Egitto.

المركز الرئيسى فى الاســـكندرية وله فرع فى القاهرة(٢٤٩) ، تأسس سنة ١٩٢٥ ، لمدة ٥٠ سنة ، برأسمال مليون جنيه(٢٥٠) ، وقد وضـــع ايضا تحت الحراسة العامة سنة ١٩٤٠(٢٥١) .

اما بنك موصيرى ش . م . م Banque Masseri S.A.E.

فقد تأسس بمرســـوم ملكى لمدة ٥٠ سنة(٢٥٢) بمعرفة أسرة موصـــيرى الايطالية اليهودية والتى اســـتمرت طوال تلك الفترة وبعدها(٢٥٣) وكان راسمال البنك عند التاسيس ١٠٠٠٠٠ جـ.م زيد الى ربع مليون جنيه فى الفترة من ١٩٣٨ الى ١٩٤٤(٢٥٤) ، وكما ســيطر الايطاليون على راسمال البنك فانهم ايضا سيطروا على ادارته ووظائفه(٢٥٥) وكان لنشـــاط البنك اثره فى تحقيق ارباح طائلة بلغت ٣٦٦١٢ جـ.م سنة ١٩٤٦(٢٥٦) ، ومن الملاحظ أن البنك اســتمر فى نشـــاطه دون أن يرد ما يفيد وضعه تحت الحراســـة كالبنوك الايطالية الاخرى وذلك لدخول عناصـــر انجليزية وفرنسية فى مجلس الادارة والوظائف(٢٥٧) .

(د) البنـــوك اليونانية :

ومنها « البنك الاهلى اليونانى » مقره الرئيســى فى اثينا وله فروع فى مصـــر ، كالقاهرة(٢٥٨) والاسكندرية وبورســـعيد ، وبلغ راســـمال البنك ٢٩٧٥٨٦٨٠٠ دراخمة(٢٥٩) وكان البنك يقوم بالاعمال المصـــرفية والتجارية لليونانيين لكثرة عددهم فى مصـــر وتنوع نشاطهم .

والبنك الثانى هو «بنك التجارة (ن تيجبوزى وشركاه) » تاسس براســـمال ٧٠٠٠٠٠ جـ . م(٢٦٠) وهذا البنك يونانى فى راسماله وفى ادارته ولم يوظف شيئا من أمواله فى ســـندات الحكومة المصـــرية ، ولا يعود نشـــاطه بمنفعة على الاقتصاد المصـــرى ، وكان يقوم بمختلف الاعمال المصرفية العادية والتجارية ومقره القاهرة(٢٦١) .

كما ظهرت بنوك لأفراد يونانيين ســـميت باســـمائهم ، فهناك البنك الذى انشاه اليونانى « ديمترى زوتس بالقاهرة وسمى باسمه Dimitri Zotos Banquier وكان يقوم بالاعمال

المصـــرفية والتجارية ، وقد طاب صـــاحب البنك تنفيذ الحكم الصادر بواسطة الغرفة التجارية بالمحكمة المختلطة بالقاهرة فى ٤ يونيه ١٩٣٨ ضد مدينيه باسيوط لدفع ما عليهم من اموال حيث كان للبنك نشاط مالى فى أغلب انحاء مصر(٢٦٢) .

(هـ) البنوك البلجيكية والالمانية :

وقد وجد فى مصر خلال تلك الفترة بنك بلجيكى وآخر المانى ، أما الأول فهو « البنك البلجيكى والدولى بمصر Banque Belge et International en Egypte مركزه الرئيسى بالقـــاهرة ، وله فروع فى مصـــر الجديدة والاســـكندرية ، يمارس كافة اعمال البنوك التجارية والمالية والعادية ، اصدر اذونات على الخزانة لحاملها بالاطلاع وبالأجل بشـــروط مغرية ، كما كان يؤجر خزائن خصوصية(٢٦٣) ، وكان راس المال المدفوع عند التأسيس نصف مليون جنيه(٢٦٤) .

وقد افادت ظروف الحرب البنك حيث اقبل عليه المودعون لوفرة المال داخل البلاد حتى بلغت الودائع فى ١٩٤٣/٤٢ نحو ٣٨٣ر٧٩٤ر٥ ج . م بينما بلغت الحسابات الجارية المدينة نحو ٣٩٧ر٨٤٢ر١ ج . م وقدر ما فى خزانته من الاموال لحســابه لدى البنوك بمبلغ ٥٩٥ر٩٦٠ر٢ ج . م ، ونتيجة لتلك الظروف كان نشـــاط البنك عظيما فحقق أرباحـــا لم يســـبق لهـــا مثيل(٢٦٥) ، وقد ســـاعد اســـتمرار البنك فى تحقيق المزيد من الأرباح الى رفع نســـبة الأرباح الموزعة على المســـاهمين والتى بلغت ٥٪ نصـــيب الســـهم سنة ١٩٤٢(٢٦٦) .

أما عن البنك الالمانى فى مصر فهو « بنك درسدن الالمانى » الذى وضـــع تحت الحراســـة واغلق اجباريا فى بداية الحرب الثانية(٢٦٧) شـــأنه فى ذلك شـــأن البنوك الايطالية على نحو

ما سبق ، وبعد انتهاء الحرب ورفع الحراسة لم يعد البنك الى العمل مرة اخرى كالبنوك الايطالية ، ولم تفتح المانيا بنوكا اخرى فى مصر بل اكتفت بتعيين ممثل مقيم لتسهيل عمليات الشركات الالمانية الكبرى ومتابعة الاعمال المتبادلة لها بين المركز الرئيسى ببرلين وبين البنوك المصرية(٢٦٨) .

(و) البنـــوك المختلطة :

وهى عبارة عن بنوك اجنبية ساهم فى تاسيسها جنسيات اجنبية مختلفة بالاضافة الى بعض المصريين والمتمصرين او الراسماليين الاحتكاريين ، وجنسيتها مصرية ، واهم هذه البنوك « بنك سوارس (اولاد سوارس وشركاهم سابقا) Banque Suares (Ltd Ed. Suares Fils & Cie) ظل يعمل كبنك خاص باسم اولاد سوارس وشركاهم ، واسرة سوارس يهودية بعضها يحمل الجنسية الايطالية وبعضها يحمل الجنسية الفرنسية(٢٦٩) وساهم فى هذا التاسيس بجانب اسرة سوارس بعض الايطاليين وبعض المتمصرين من عائلة قطاوى اليهودية(٢٧٠) براسمال ٢٠٠,٠٠٠ ج . م زاد حتى سنة ١٩٤١ الى ١٠٠,٠٠٠ ج . م ومدة امتياز البنك ٥٠ سنة ، ومركزه الرئيسى فى الاسكندرية وله فرعان احدهما فى القاهرة والآخر فى طنطا(٢٧١) .

وقد بدأ البنك اعماله بعمليات مصرفية بحتة ، غير انه رغبة منه فى توسيع نطاق اعماله عمد الى الاشتراك فى الاعمال الاقتصادية فاشترك فعلا فى ١٩٤٢/٤١ بالتوصية فى شركة Nissim Oil Mills بينها بمبلغ ٩٠٠٠ ج . م ، ومع مصنع احذية Joe بمبلغ ٥٢٥٠ ج . م زيد فيما بعد الى ٨٠٠٠ ج . م ، ومع Henri Soria & Co بمبلغ ١٣,٠٠٠ ج . م زيد الى ١٥,٠٠٠ ج . م العام التالى . وقد نجحت هذه الشركات فى تحقيق أرباح كبيرة(٢٧٢) .

وبالاضافة الى اعمال المصارف قام البنك بتمثيل شركات التامين والملاحة والاخص حيازة مصرف أولاد أ . سوارس وشركاهم شركة تضامن مركزها بالاسكندرية والاستمرار فى اعماله والتكفل بمطلوباته(٢٧٣) .

وثانى البنوك المختلطة اهمية « بنك زلخة Banque Zilkha صدر مرسوم تاسيسه فى ٢٣ مارس ١٩٤٤ لمدة ٢٥ سنة براسمال ١٠٠٠٠٠٠ د.م(٢٧٤) ، وذلك بعد ان طلب مؤسسو البنك من وزير التجارة والصناعة فى ٢٢ نوفمبر ١٩٤٣ الموافقة على الدكريتو بالمؤسسة المذكورة كشركة مساهمة مصرية ، وتعهدوا بالاستعداد فى مشاركة بنك مصر بمبلغ ١٠٠٠٠٠ د.م وادخال مساهمين مصريين آخرين ومشاركتهم فى مجلس ادارة البنك ، وزيادة نسبة الموظفين المصريين فى المركز الرئيسى والفروع(٢٧٥) ، ومع ذلك يتضح من عضوية مجلس ادارة البنك ان مؤسسيه هم اسرة زلخة اليهودية العراقية وبعض الأجانب ومصرى واحد(٢٧٦) ، وقد مارس البنك جميع الأعمال المصرفية التجارية والمالية واصدار الشيكات(٢٧٧) ، وجميع العمليات التى لها صلة بتجارة القطن(٢٧٨) .

ومن البنوك المختلطة فى مصر « بنك الاستراد والتصدير المصرى Import & Export Bank of Egypt براسمال ٣٠٠٠٠٠ د . م ويلاحظ ان البنك ارتبط فى نظامه (عقد الالتزام) بنسبة ٦٠٪ للموظفين المصريين ، فى حين بلغت نسبة عددهم الفعلية ٥٠٪ بعجز قدره ١٠٪(٢٧٩) ، وقد اسس البنك لفيف من اليهود المقيمين بمصر ومن جنسيات أجنبية مختلفة(٢٨٠) .

ايضا من البنوك المختلطة « المصرف المصرى الواردات والصادرات » تاسس لمدة ٥٠ سنة براسمال ٤٠٠٠٠٠ د . م ونشاط البنك وكلاء فبارك ومستوردين(٢٨١) .

واخيرا « شركة الشرق الادنى العالمية » تأسست أول نوفمبر ١٩٣٧ بين اربع شركات كندية وثلاثة افراد (مصريين واجنبى) ، برأسمال ٥٠٠،٠٠٠ ج . م لمدة ٥٠ سنة ، وقام البنك بجميع عمليات البنوك والصندوق والخصم والقومسيون وبيع اوراق القطع والأوراق التجارية وسندات الدين العام ، واسهم وسندات الشركات المصرية والأجنبية واصدار الشيكات والسندات(٢٨٢) .

وجميع هذه البنوك كانت تدار بواسطة اجانب ، وكانت جميعا اما فروعا لبنوك اجنبية واما شركات مساهمة مسجلة محليا باموال أجنبية وتحت ادارة اجنبية هدفها خدمة رعايا الدول التى ينتمى اليها البنك(٢٨٣) ، والسيطرة على جميع افرع النشاط الاقتصادى نتيجة التوسع المصرفى فى البلاد ، كما كان للحرب العالمية الثانية اثرها فى زيادة الاحتكارات الأجنبية المصرفية(٢٨٤) .

وقد تركز معظم هذه البنوك فى المدن الرئيسية الثلاث فى مصر ، القاهرة والاسكندرية وبورسعيد ، مع وجود افرع لكثير من هذه البنوك فى المدن الاخرى(٢٨٥) ، هذا بالاضافة الى وجود بنوك نشأت برؤوس اموال مختلطة على نحو ما سبق .

وقد انصرف نشاط البنوك التجارية الاجنبية الى التمويل قصير الاجل للانتاج الزراعى وبصفة خاصة القطن والاستثمار خارج البلاد وجميع الخدمات المصرفية التى تحتاج اليها التجارة الخارجية ، مثل فتح الحسابات الجارية وتحصيل الشيكات وخصم الكمبيالات وشراء وبيع الاوراق المالية والتسليف عليها وشراء وبيع العملات الأجنبية(٢٨٦) .

وبالرغم من أن البنوك التجارية قد قامت على اســـاس اســتثمار اموالها فى تمويل التجارة الخارجية حتى بعد الحرب الثانية ، فانها قد وجهت جزءا من نشــاطها نحو التجارة الداخلية مثل منح القروض قصــيرة الأجل لكبار التجار وحدهم فى صورة ســحب على المكشــوف او بضــمان اوراق مالية ، وكذلك عن طريق خصــم بعض الكمبيالات المحلية ، وتمويل عمليات ســوق الاوراق المالية ، وقد وجهت الانتقادات ضد منح القروض لكبار التجار دون صغارهم(٢٨٧) .

وتعتمد البنوك التجارية على موارد ثلاثة فى تمويل عملياتها ، اولها موارد ذاتية متمثلة فى رؤوس الاموال والاحتياطيات والارباح غير الموزعة ، وثانيها الودائع ، وثالثها مبالغ مقترضة(٢٨٨) ، حيث تقوم البنوك التجارية بعمليات اقتراض بضــمان اقطان أو خلافه خاصة لتمويل القطن(٢٨٩) .

ومن العوامل المؤثرة على الودائع لدى البنوك التجــارية نجد أنها تختلف من فترة الى اخرى ، فمثلا خلال فترة الحرب كانت مصــــروفات جيوش الحلفاء فى مصــر عاملا مهما حيث الانفاق الضخم مع صعوبة الحصول على الســلع المطلوبة غير الحربية وذلك لمشــاكل الشــحن واغلاق البحر المتوسط الذى ادى الى قلة الواردات ، مما جعــل الودائع تزيد فى البنوك ، وكذلك النقد المتداول على نحو ما سبق ، وكان نتيجة ذلك تجميع ما يزيد على ٤٠٠ مليون جنيه استرلينى من الارصــدة ، اما العامل الثانى فهو ارتفاع اســعار القطن التى تزيد من الودائع ومن النقد المتداول(٢٩٠) ، وان كان هذا العامل لم يكن ملموسا بصــــورة واضحة خلال تلك الفترة ، انما ظهر فى الفترة التالية .

ثانيا : البنوك المتخصصة فى مصر

وتشمل البنوك الزراعية وبنوك الاقراض العقارى ، وهى تختلف عن البنوك التجارية من حيث نشاطها فهى لاتزاول الأعمال المصرفية كما لا تقبل الودائع الجارية كالبنوك التجارية ، ويمثل الاقراض متوسط وطويل الأجل اهمية كبيرة من الاستخدامات التى تضع فيها هذه البنوك مواردها(٢٩١) فالبنوك الزراعية متخصصة فى الائتمان الزراعى مثل بنك التسليف الزراعى والتعاونى(٢٩٢) ، اما البنوك العقارية فنشاطها هو اقراض أصحاب الأراضى والمبانى بضمان عقاراتهم وتسدد على آجال طويلة قد تصل الى ٢٠ أو ٢٥ سنة مثل البنك العقارى المصرى(٢٩٣) ، والبنك العقارى الزراعى المصرى(٢٩٤) وبنك الأراضى المصرية(٢٩٥) ، وشركة الرهن العقارى المصرية ليمتد(٢٩٦) ، والبنك العقارى العربى(٢٩٧) .

وقد بدأ الائتمان العقارى فى مصر فى اواخر القرن التاسع عشر وحيث تدفقت رؤوس الاموال الأجنبية على مصر ساعية وراء الاستثمار المربح ومعتمدة على الامتيازات الأجنبية(٢٩٨) ، وكان المالك العقارى المصرى والمزارع خاصة الصغار فى حاجة دائمة الى المال فكانوا يقعون فريسة سهلة للمرابين الذين كانوا يقرضونهم بفوائد تصل فائدتها الى ٢٠٠٪ أو اكثر .

وكان هؤلاء « المرابين » من غير المصريين غالبا ، وان كان بعض الاقباط واليهود المصريين قد مارسوا الربا(٢٩٩) ، وكان اهم نشاط للأجانب بالنسبة لهذا النوع من البنوك هو الاهتمام بالمساهمة فى تأسيس بنوك الاقراض العقارى والزراعى .

كما أن هذا النوع من البنوك المتخصصة قد وجد مساندة من جانب الدولة ، فالائتمان الزراعى مثلا بصفته من أهم مصادر الدخل القومى الى جانب الصعوبات التى تلقاها الوحدات الزراعية فى الحصول على الائتمان لم يكن فى مصر مؤسسة متخصصة فى الائتمان الزراعى حتى سنة ١٩٣١ حيث أنشىء بنك التسليف الزراعى الذى ساندته الحكومة بالاضافة الى التجربة الفاشلة للبنك الزراعى المصرى الذى صفى اعماله سنة ١٩٣٧(٣٠٠) .

وقد لعب هذا النوع من البنوك خاصة العقارية منها دورا بارزا ، خاصة مع ظهور مشكلة الديون العقارية ، والديون العقارية هى التى كانت للبنوك والشركات العقارية فى مصر — وهى اجنبية — لدى الأهالى المصريين ، وهذه الديون أثقلت كاهل المصريين خاصة قبل مؤتمر مونترو ، واخطر ما فى هذه الديون هو الفوائد التى كانت تضاف على الدين الأصلى واستفاد منها الأجانب كثيرا .

واصبح البنك العقارى والشركات العقارية تملك جل عقار البلاد ، رهنا على ديون الأهالى ، وتحكموا فيها عن طريق بيع مقادير عظيمة منها(٣٠١) .

وفى سنة ١٩٣٩ تم تشكيل لجنة بوزارة المالية سميت « لجنة تسوية الديون العقارية »(٣٠٢) وتوالت بعد ذلك تطورات المشكلة ، فانعقدت لجنة تسوية الديون المذكورة سنة ١٩٣٩ وهو التاريخ المحدد لوقف البيوع الجبرية للبت فى طلبات التسوية المقدمة ، حيث بلغت هذه الطلبات ٢٨٢٨ طلبا قبل منها ٢٣٠٤ طلبات لاستيفائها الشروط الشكلية ، أما

الطلبات التى رفضـــت فقد رؤى رأفة بأصـــحابها ورغبة فى تحقيق العدالة اعادة النظر فيها(٣٠٣) .

وفى سنة ١٩٤١ صـــدر مرســـوم بقانون بتعديل القانون رقم ٣ لسنة ١٩٣٩ بتســـوية الديون العقارية والغاء القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٩(٣٠٤) ، وفى سنة ١٩٤٢ صـــدر قانون رقم ١٢ بتســـوية الديون العقارية والغاء القانونين ٣ ، ٣٥ لسنة ١٩٣٩ بشأن الترخيص للحكومة فى أن تضمن الســـندات التى يصدرها البنك العقارى الزراعى المصـــرى بمقدار ثلاثة ملايين من الجنيهات المصـــرية(٣٠٥) ، وفى سنة ١٩٤٤ صـــدر قانون بتعديل أحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ بتســـوية الديون العقارية ، حيث اعطيت للجنة تســـوية الديون العقارية ســـلطات اوســـع فى التسوية لصالح المواطنين(٣٠٦) .

وبهذا يمكن القول بأن الحكومة المصـــرية حاولت ان تحل مشـــكلة الديون العقارية خاصة بعد أن تحطمت صخرة الامتيازات الاجنبية واصبحت للدولة سيادتها وان كانت تلك الحلول فى حدود معينة خلال فترة الانتقال التى تنتهى (سنة ١٩٤٩) ، وذلك لمنع تســـرب الأرض من ايدى المصـــريين الى ايدى الأجانب ، ومحاولة صون الثروة العقارية المصرية .

وتمثل البنوك العقارية جنســـيات اوربية مختلفة رغم انها تأسست فى شـــكل شـــركات مســـاهمة مصرية . فان رأسمالها كان اجنبيا فيما عدا بنك التســـليف الزراعى المصـــرى الذى شاركت فيه الحكومة المصرية وبعض عناصر مصرية .

ولنتناول هذه البنوك كلا على حدة ونبدأ بأهمها واشـــهرها وهى : البنوك العقارية : واول هذه البنوك « البنك العقـــارى

المصرى Crédit Foncier Egyptien مركزه الرئيسى القاهرة ، تأسس برأسمال فرنسى قدره ٤٠ مليون فرنك زيد اكثر من مرة حتى بلغ ٢٠٠ مليون فرنك حتى نهاية تلك الفترة ، موزعة على ٤٠٠٫٠٠٠ ســـهم قيمتها الاسمية ٥٠٠ فرنك دفع نصـــفها والباقى تحت الطلب(٣٠٧) ، وقد قام بتأسيســه بعض كبار الماليين المقيمين فى مصـــر مثل مخال ســوارس ورولو وقطاوى مع ثلاثة من البنوك الكبيرة بفرنســـا وهى بنك الكريدى ليونيه والســـوسيتى جنرال وبنك الكنتوار ناسيونال دى سكونت(٣٠٨) .

وقد ســـاعد البنك اصـــحاب رؤوس الأموال على تشـــييد مبان كثيرة فى كل من القاهرة والاسكندرية وكان اغلب قروض هذا البنك طويلة الأجل من ١٠ ـــ ٥٠ سنة وهى مضمونة برهن ، وتصـــل قيمة القرض الممنوح الى ٦٠٪ من قيمة العقـــار على الاكثر ، غير انه لم يكن يقرض ســـوى كبار الملاك ـــ وبالتالى لا يتعاون مع طبقة صـــغار الملاك ، مع ان هذه الطبقة هى التى كان يجب التعاون معها طبقا لنظامه الاساسى ـــ وقد ســـيطر البنك على مســـاحة كبيرة من أراضى مصـــر نتيجة توســـعه فى قروضه ووصـــل الأمر الى امتلاك بعضها ، ومع قيام الحرب الثانية وزيادة الدخول النقدية ووفرة رؤوس الأموال فى مصـــر ادى ذلك الى تضـــاؤل قروض البنك ، فمن ١٥٥ر١٣ الف جنيه سنة ١٩٣٩ الى ١٩٣ر١٠ الف جنيه سنة ١٩٤٣ الى ٠٥٣ر٦ الف جنيه سنة ١٩٤٦ ، ولكن ازاء ارتفاع اســـعار الأوراق المالية فى البورصـــة باع البنك ما لديه منها واســـتبدل البعض الآخر مما اســـفر عن تحقيق ربح كبير بلغ حوالى ربع مليون جنيه فى كل من سنتى ١٩٤٢/٤١ و ١٩٤٣/٤١ ، الأمر الذى ادى الى اتجاه البنك الى توظيف امواله فى اعمال جديدة كاشـــتراكه فى تأسيس شركة للانشاءات الحديثة باسم « شركة الشمس(٣٠٩)

و « شــركة مصــر الجديدة العقارية » بقيمة ٧٢٦٫٠٠٠ ج.م فى الشــركتين المذكورتين ، وللبنك نحو ١٫٠٠٠٫٠٠٠ ج.م مستثمرة فى بنك التسليف الزراعى .

اما البنك العقارى الثانى فهو « البنك العقارى الزراعى المصــرى » الذى كان يعتبر قســما من بنك التســليف الزراعى المصـــرى بعد الاتفاق الذى تم بين الحكومة المصــرية وبنك التســليف الزراعى المصرى (ســنة ١٩٣٢) ، على انشــاء قسم للتسليف العقارى تحت اشــراف البنك المذكور ، لاقراض الزراع بضــمان عقارى من المرتبة الاولى على الاطيان الزراعية(٣١٠) ، بفائدة ٧٪ فى السنة والقســط الذى لا يدفع كله او بعضــه فى ميعاد استحقاقه تســرى عليه الفوائد بواقع ٩٪ سنويا حتما de Plein droit (٣١١) ، وان الســلف التى كان يقـــدمها البنك كانت برهن اول على اطيان زراعية بشــرط الا يقل مبلغ السلفة عن خمســين جنيها ولا يزيد على ٤٠٠٠ جنيه(٣١٢) ، وان كل ما امكن البنك تحصيله منها سنة ١٩٣٧ بلغ ١٣٪ ، وكان البنــك قد اشــترى كل قروض البنك الزراعى القديم (البنــك الزراعى المصرى) ، وحصل منها سنة ١٩٣٧ نحو ١٦٪(٣١٣) ، ايضا كان البنك يقدم قروضا برهن تأمينى لصالح البنوك العقارية والزراعية الاخرى ، وقد حلت محل شــركة الرهن العقارى المصرى ومحل الحكومة المصرية(٣١٤) .

وفى سنة ١٩٣٩ صدر قانون يرخص للحكومة بأن تضــمن الســندات التى يصدرها البنك بمقدار ٣ ملايين جنيه فقد كانت الحكومة يدا طيعــة للأجانب رغم الغاء الامتيازات(٣١٥) ، وفى ٢٩ يوليه ١٩٤١ صدر مرســوم خاص بتنظيم ادارة البنك بحيث اصبح بنكا مستقلا له الشخصية المعنوية ومجلس ادارة خاصا به

مؤلفا من وكيل المالية ورئيس مجلس ادارة بنك التسليف الزراعى وخمسة اعضاء يكون تعيينهم من مجلس الوزراء لمدة خمس سنوات(٣١٦) براسمال ١ ½ مليون ج.م(٣١٧) .

وثالث البنوك العقارية فى مصر اهمية هو « بنك الاراضى المصرية The Land Bank of Egypt مركزه الرئيسى بالاسكندرية(٣١٨) ، وكان البنك يقدم قروضا برهن تامينى لصالحه(٣١٩) ، ويشترى ديونا عقارية ويفتح حسابا جاريا على رهن عقارى ، ويقدم سلفيات للمزارعين الملاك بدون اختصاص عقارى بمبالغ لا تزيد على قيمة محاصيل أراضيهم ، ويستلم مبالغ من النقود بصفة وديعة بفائدة وبدون فائدة(٣٢٠) .

وبسبب قيام الحرب الثانية ارتفعت اسعار المحاصيل الزراعية ، كما ارتفعت اثمان الاطيان وتوافرت الأموال فى البلاد ، فاصبح بيعها سهلا ، واقبل المدينون على دفع اقساطهم للبنك فى حينه فتوافرت لديه اموال كثيرة سمحت بعقد قروض جديدة(٣٢١) ، ففى ١٩٣٩/٣٨ بلغت قروض البنك ٥٣ قرضا زادت الى ١٥٣ فى ٤٣ / ١٩٤٤ ثم هبطت الى ١٢١ فى ٤٦ / ١٩٤٧(٣٢٢) ، ومع زيادة قروض البنك خلال الحرب ، فان قيمتها انخفضت ، فقيمة القروض سنة ١٩٣٨ بلغت ١٦٠ر٦٢٢ر٥ ج.م انخفضت سنة ١٩٤٣ الى ١٩٠ر٤١٤ر٣ ج.م ثم هبطت الى ٧٦٨ر٨٢٢ر٢ فى ١٩٤٦(٣٢٣) ، كما انخفضت قيمة الديون التى لم تسدد له من ٦٩٢ر٣ ج.م فى ١٩٣٩/٣٨ الى ١٧٥ر٢ ج.م فى ١٩٤٤/٤٣ ثم الى ٨٠٠ر١ ج.م فى ١٩٤٧/٤٦(٣٢٤) .

ايضا انخفضت اثمان سندات البنك ٤ر٥٪ الى احد عشر جنيها بامر عسكرى صدر فى سوق الأوراق المالية فى اول سنة ١٩٤١ وقبل صدور الامر كانت تتداول بأربعة عشر جنيها

ومع نزول اثمان السندات هكذا . الا أن أسهم البنك ارتفعت من ٣٨٠ قرشا الى ٤٥٥ قرشا ثم انخفضت عند اقفال البورصة الى ٤١٢ قرشا(٣٢٥) .

ونتيجة لوفرة الأموال لدى البنك بلغت مساحة مجموع الأراضى المرهونة البنك فى القطر المصرى فى نهاية سنة ١٩٤٣ نحو ٧٨١٠٩ر٧٨ افدنة ، منها ٥٢٣٨٢ر٥٢ فى الوجه البحرى ، و ١٦١ر٧ فى الوجه القبلى ، والباقى فى جهات مختلفة ، وبلغت مساحة املاك البنك التى رسا مزادها عليه فى هذه السنة نحو ٥٦٠ر٤ فدان قيمتها ٢٩٨٤٢٩ر٢٩٨ ج.م(٣٢٦) .

ومن البنوك العقارية الفرنسية ايضا « بنك الرهونات المصرى » ، بقر استغلاله فى القاهرة والاسكندرية وطنطا والمنصورة وبورسعيد وكان يقوم بالتسليف مقابل رهن على وبضائع وأوراق مالية حكومية ، وقبول اموال بصفة ودائع بفوائد واصدار سندات رسمية قابلة للتحويل ، ويتكون مجلس ادارته من ثمانية اعضاء ورئيس المجلس وجميعهم اجانب فرنسيون(٣٢٧) ، أما عن راسمال البنك فقد بلغ سنة ١٩٣٩ نحو ٤١٨٧٥٠ر٤١٨ فرنكا وفى سنة ١٩٤٢ بلغ نحو ٢٧٣١٩٦ر٢٧٣ ج.م(٣٢٨).

ومن المؤسسات المالية الفرنسية التى قامت باعمال البنوك العقارية فى مصر ايضا الشركة الفرنسية المصرية للتسليف تأسست فى الاسكندرية براسمال ٧٥٠٠٠ر٧٥ ج.م ، وكانت الشركة تقوم بأعمال الاعتمادات على العموم والسلفيات على اشياء منقولة او ثابتة بالقطر المصرى وبالخارج وجميع اعضاء مجلس الادارة أجانب « ومتمصرين »(٣٢٩) .

اما فيما يتعلق بالراسمال البريطانى فى هذا المجال فقد تمثل فى انشاء « شركة الرهن العقارى المصرية ليمتد

The Martgage Company of Egypt Ltd. وهى شركة بريطانية مقرها القاهرة تقوم بتقديم القروض لآجال طويلة تصل الى ٢٠ سنة ، بفائدة ٥٪ سنويا ، تصل الى ٩٪ سنويا فى حالة عدم السداد فى المواعيد القانونية(٣٣٠) .

واخيرا البنك السويسرى المصرى للقروض العقارية Crédit Immobilier Suisse-Egyptien سويسرى الجنسية تأسس فى جنيف ، مركزه الرئيسى فى جنيف والادارة فى القاهرة، برأسمال ٢٥٠٠٠٠٠ر١ فرنك سويسرى(٣٣١) ، وكان يقوم بالتسليف على الأملاك المبنية وعلى الأراضى الزراعية ، فضلا عن التسليف على ايرادات اوقاف وكان يتولى نيابة عن الغير وخاصة السويسريين ادارة املاكهم فى مصر(٣٣٢) والخارج ، كما كان يقوم بفتح اعتمادات مؤمن عليها بضمانات عقارية(٣٣٣) .

ولصيانة حقوق البنك كدائن عين حارسا قضائيا سنة ١٩٣٧ لادارة ٩٨٧ر٩ فدان و ١٢٤ عمارة منها ٤٦ فى القاهرة و ٣٤ فى الاسكندرية و ٢٤ فى طنطا .

اما عن قروض البنك فقد بلغ عددها سنة ١٩٤١ نحو ٥٣ قرضا قيمتها ٣٣١ر١٥١ر٣ فرنك سويسرى بعضها مضمون برهن عقارى والبعض الآخر برهن حيازى(٣٣٤) .

وبجانب هذه البنوك هناك ايضا البنك الشرقى الذى كان يقوم بالاعمال العقارية والتجارية وسبق الحديث عنه .

ويلاحظ أن الرأسمالية الفرنسية ركزت نشاطها فى هذا المجال من البنوك عن غيرها من رؤوس الأموال الأجنبية الأخرى .

اما عن البنوك الزراعية الاجنبية فى مصر فلم يكن يوجد سوى « بنك التسليف الزراعى المصرى » ، الذى تأسس

لتقديم المال اللازم لحاجة الزراعة(٣٣٥) ، وخلال تلك الفترة والبنك يقوم بعمليات لأجل قصير لا يتجاوز ١٤ شهرا ، وتقديم سلفيات للجمعيات التعاونية وصغار المزارعين ، وبيع الاسمدة والبذور ، وعمليات لمدة لا تتجاوز عشر سنوات لتقديم سلفيات لشراء الآلات الزراعية والماشية ، واصلاح الاراضى الزراعية ، والقيام بالعمليات المصرفية للجمعيات التعاونية(٣٣٦) ، ومساعدة صغار الملاك ، الا ان البنك كان يعمل عكس ذلك ، فكان يبيع السماد لصغار الملاك باثمان تزيد عما كان يبيع لكبار الملاك بما يعادل ما بين ٥ و ١٠ قروش(٣٣٧) .

وفى سنة ١٩٣٧ اصبح البنك خاضعا القانون الاهلى بعد عقد مؤتمر مونترو ، وعدل حدود الملكية التى تخول للزراع حق الاقتراض تجعلها ٢٠٠ فدان بدلا من ٩٠ فدانا كما رفع نسبة التسليف على القطن فصارت ٨٥٪ بدلا من ٨٠٪ ثم زيدت الى ٩٠٪ فى السنة التالية(٣٣٨) ، وفى سنة ١٩٣٩ منحت الحكومة حق ضمان بعض القروض الممنوحة على القطن(٣٣٩) .

ومع نشوب الحرب تاثر اقتصاد البلاد الزراعى لنقص كمية المستورد من السماد الكيماوى فاثر ذلك فى غلة الأرض واضطرت الحكومة الى التدخل لموازنة الانتاج والاستهلاك حتى لا تتعرض البلاد الى خسارة جسيمة كالتى حدثت فى اثناء الحرب العالمية الاولى(٣٤٠) ، فقام البنك باستيراد السماد والاتفاق باسم الحكومة المصرية(٣٤١) ، حيث قام بتوزيع نحو ٢٠٠,٠٠٠ طن من السماد الكيماوى سنة ١٩٤٠ وهى كمية تفوق ما اعتاد البنك توزيعها فى السنين السابقة للحرب(٣٤٢) .

اما بالنسبة للقمح فقد تم الاتفاق سنة ١٩٤٠ بين الحكومة والبنك على التسليف بضمان الحكومة بمعدل ١٥٥ قرشا عن

اردب القمح الهندى و ١٤٥ عن اردب القمح البلدى(٣٤٣) وقام البنك بتموين المدن بالقمح المرهون لديه بأسـعار مناسبه على نحو ما سـبق ، كما خفض سـعر الفائدة الى ٥٪ وانقص رسـوم التخزين بمقدار الثلث وتوسـع فى التسـليف لنفقات الزراعة والحصاد(٣٤٤) .



يتضـح مما سـبق مدى تسـلط راس المال الاجنبى فى قطاع البنوك والمال ، فالبنك الأهلى المصـرى الذى كان يؤدى بالفعل كافة وظائف البنك المركزى لم يكن له من المصـرية سوى الاسم فقط ، وكان فى الواقع مؤسسة بريطانية تخدم المصالح البريطانية فى مصر ، ويديره مجلس ادارة من لندن ، أما البنوك التجارية الأخرى فقد بلغ عددها خلال تلك الفترة اكثر من ٢٠ بنكا تجاريا مسـجلا فى مصـر بعد الحرب ، وباسـتثناء بنك مصر الذى دخلته العناصـر الأجنبية بعد ازمته سنة ١٩٣٩ كانت كلها تابعة لراس المال الاجنبى (كفروع لبنوك اجنبية) او تخضع لاشـرافها ، وكانت البنوك البريطانية والفرنسـية هى التى لعبت الدور الرائد بها فى تلك الفترة من تاريخ مصـر .

كما يتضـح أن اهم مجال لنشـاط هذه البنوك هو تمويل عمليات التجارة الخارجية فى نفس الوقت الذى كانت تعرقل فيه التطور الصـناعى للبلاد ، وان عددا ضـئيلا من البنوك الانجليزية والفرنسـية هى التى تسـيطر على اموال المودعين بما فيهم المصـريين ، لذا حققت هذه البنوك ارباحا طائلة من وراء عملياتها التى قامت بها خلال تلك الفترة .

كما لعبت البنوك العقارية دورا كبيرا فى السـيطرة على ملكيات وعقارات المصـريين عن طريق تقديم القروض للمصريين،

مما ادى الى حدوث مشكلة الديون العقارية ، كما أن اهم هذه البنوك برؤوس اموال بريطانية وفرنسية وهى التى استطاعت نهب الفلاحين عن طريق الربا الفاحش .

تبعية الجنيه المصرى للجنيه الانجليزى :

كان الجنيه الانجليزى العملة الرسمية فى التداول فى مصر ، وقد عمد الاستعمار البريطانى الى اصدار نقود ورقية مصرية تابعة للبنك الأهلى المصرى ، ولكن ينظم الاصدار وغطاءه وسياسة هذا البنك بطريقة تجعل النقد المصرى تابعا كلية لبريطانيا ، وهذا الوضع ساد مصر فترة طويلة من ١٩١٦ الى ١٩٤٨ ومهما كان شكل التبعية النقدية فان من اهم آثارها انها ابعدت مصر عن ادارة نظامها النقدى بنفسها وجعل هذه الادارة فى ايد اجنبية انجليزية مستغلة(٣٤٥) ، فقد ظهرت مشكلة العملة الصعبة فى مصر بفرض الرقابة على الصرف سنة ١٩٣٩ ، الامر الذى ادى الى انضمام مصر الى منطقة الاسترلينى ، فصارت تودع ايراداتها من العملات الأجنبية كلها فى صندوق لندن الذى يضم كل ما يحصل عليه اعضاء المنطقة من عملات اجنبية ، وفى مقدمتها الدولار الأمريكى حتى لقد سمى الصندوق (مجمع دولارات منطقة الاسترلينى) ، وكانت مصر تتلقى من هذا الصندوق حصة سنوية على حسب التقديرات المعدة عن حاجتها من الواردات ، وكان بنك انجلترا هو الذى يسمح لمصر بالاستيراد من خارج المنطقة الاسترلينية فى حدود الحصة المقررة(٣٤٦) .

ولما اضطربت سوق القطن بعد نشوب الحرب الثانية تدخلت الحكومة لدى البنوك واصدرت تشريعا بمراقبة تداول الجنيه الاسترلينى فى الخارج منعا لتسرب الاموال الى بلاد

اعدائها ، وبصــدور هذا التشــريع رفعت انجلترا الحظر على ارســال الجنيه الاســترلينى الى مصر فساعد ذلك على تمويل زراعة القطن(٣٤٧) .

وكان من آثار فرض الرقابة على الصــرف فى مصــر أن ازداد ارتباط الجنيه المصــرى بالاســترلينى مما أدى الى انخفاض قيمة الجنيه المصــرى مع الاسترلينى من ٥ر٠٧ دولار قبــل الحرب الى ١٣ر٤ دولار اثناء الحرب(٣٤٨) ، التى كان لهــا اثرها فى انكماش بين فى الايرادات والمصــروفات ثم انعكس الامر بعد ذلك فانقلب الانكماش الى تضــخم شــمل كل الأمور كالدخل والصادر والوارد(٣٤٩) الذى اثر بالتــالى على العملة المصــرية ، كما ترتب عليه ايضا تجمع الارصــدة الاســترلينية لحســاب مصــر نتيجة للانفاق التضخمى لقوات الحلفاء ولتوقف اســتيراد كثير من الســلع(٣٥٠) ، وفى مقابل الاحتفاظ لحساب مصــر بســندات اســترلينية فى لندن ، وهكذا تمكنت بريطانيا من الحصــول على ما تحتاج اليه من المؤن والخدمات فى مصر مقابل الدفع بهذه الأرصــدة .

ولما كانت أرصــدة مصــر لدى جميع الدول تتحول الى لندن ، حيث تحصــل عليها بريطانيا وتعطى مصــر فى مقابلها اســترلينيا ، فقد تجمع لحساب مصــر حقوق فى لندن محبوســة عن التصــرف الا بالقدر الذى تســمح به بريطانيا وفى داخل بلاد المنطقة الاسترلينية(٣٥١) ، وبذلك تحولت مصر الى بلد دائن بالاســترلينى بعد أن كانت مدينا به(٣٥٢) ، حيث بلغت الأرصدة التى تجمعت لمصــر لدى انجلترا عند نهاية الحرب نحو ٤٠٠ مليون جنيه اســترلينى(٣٥٣) وفى نهاية سنة ١٩٤٦ بلغت نحو ٤٣٠ مليون جنيه استرلينى(٣٥٤) .

الأجانب وبورصة الأوراق المالية فى مصر :

تنظم البورصة عمليات بيع وشراء الأوراق المالية (الاسهم والسندات) فى سوق الأوراق المالية (بورصة الأوراق المالية(*) وتختلف العمليات فى البورصات باختلاف اهدافها فهناك عمليات تهدف الى المضاربة ، واخرى ترمى الى الاستثمار الحقيقى لرؤوس الأموال ؛ ففى الاولى يعمل التجار على رفع او خفض الأسعار ليحصلوا على كسب خاطف وربح سريع نتيجة لفروق الأسعار ، اما الثانية فيتجه اصحاب رؤوس الاموال فى استثمار اموالهم ببورصة الاوراق اتجاهات مختلفة ، فمنهم من يعمل على ضمان دخل منتظم عن طريق الأرباح التى توزعها الشركات على المساهمين ولا يدخل هذا الفريق دائرة المضاربة أو المخاطرة لاحتفاظه بأوراق بقدر الامكان ؛ ومنهم من يعمل على تحقيق ارباح خاطفة كلما سنحت الفرصة بالبيع فى حالة الارتفاع والشراء فى حالة الانخفاض(٣٥٥) ، حيث تدر هذه الأوراق دخلا عاليا على من يحوزها ، ولذلك تجد منها البنوك التجارية وسيلة فعالة لاستثمار مواردها وسهولة تحويلها الى نقود سائلة بامكان بيعها فى البورصة ؛ مع ملاحظة امكان حدوث خسائر ، فقد لا يتسع السوق لامتصاص كل الأوراق المالية المعروضة للبيع فتقل قيمتها كثيرا عن القيمة الشرائية ، ولذلك كثيرا ما تحتفظ البنوك ببعض الأوراق المالية الأجنبية المضمونة(٣٥٦) .

وكانت توجد شركات تضامن او توصية نشاطها هو السمسرة فى بورصات العقود(٣٥٧) ولم يكن شراء الاوراق المالية من البورصة مقصورا على الشركات الاجنبية فقط بل شارك الأجانب فى تاسيس شركات هدفها شراء وبيع الاسهم والسندات والاوراق المالية والاتجار فيها(٣٥٨) زد على ذلك

ان اليهود كانوا من أحذق السماسرة والمضاربين فى سوق الاوراق المالية وجنوا من وراء ذلك الثروات الطائلة(٣٥٩) ، ففى كل هذه الاعمال يكون دور السمسار رئيسا فى نشر تعاليم الادخار بامتلاك الاسهم والسندات لكى يشجع المدخر على استغلال ماله فى الأوراق المالية بعد ان يعمل على افهامه ماهية هذه الاوراق وطريقة التعامل بها وضماناتها ، ولهذا كان هؤلاء السماسرة الاجانب ، ادارة البورصة الرئيسية ويتوقف عليهم وعلى معرفتهم بالسوق واحوالها والبائع والمشترى انجاح عمليات البيع والشراء فى البورصة ، فهم عنصر الحركة وهمزة الوصل ومروجو الاسهم والسندات بالدعاية لها ، كما كان لهؤلاء السماسرة عملاء وهم ايضا اجانب من أصحاب رؤوس الاموال ، وقد ظلت تجارة القراطيس المالية فى ايديهم فترات طويلة خاصة فترة الدراسة(٣٦٠) ، وبذلك يتضح ان تجارة الأوراق المالية فى البورصة المصرية من الاعمال الرائجة تجاريا حيث حققت للأجانب ارباحا طائلة .

وقد وجدت فى مصر بورصتان للأوراق المالية احداهما فى الاسكندرية وكان يراسها سنة ١٩٣٧ اجنبى يدعى « مسيو امون ريز وليفى » وهذه البورصة لعبت دورا كبيرا فى الحياة الاقتصادية لمصر ، لان الادخار الأهلى ذو اهمية كبيرة فيما يختص بالاوراق المالية(٣٦١) ، اما البورصة الثانية فى مصر فهى « شركة مصر للأوراق المالية » وهى توجد بميدان سوارس بالقاهرة(٣٦٢) .

وكانت البورصـــة هى الســـوق المالية للدولة وفيها تعرض الأوراق المالية للبيع والشـــراء ، ومن هذه الاوراق ســـندات الدين الموحد الذى هبط ســـعرها ليس فى ســـوق مصر المالية فحســـب بل فى اســـواق دولية اخرى كسوق لندن وباريس ، الا أن هبوطها فى الخارج لم يكن بالقدر الذى هبطت اليه فى مصـــر ، اذ أن أوراق الكونسولديه Consolide التى تربح ٤٪ كان ســـعرها فى يناير ١٩٣٧ نحو ١٠٦ جنيه ثم نزلت سنة ١٩٣٨ الى ٨٨ جنيه مقابل ٩٨ فقط فى الخارج(٣٦٣) ، فبسبب الادارة السيئة للحكومة المصـــرية كانت السوق المالية المصرية تابعة للأســـواق الخارجية ، بمعنى أن اســـعار الاسهم المالية التابعة للحكومة المصـــرية تتبع اســـعار الاســـواق المالية فى بريطانيا وفرنســـا من حيث الهبوط والارتفاع(٣٦٤) .

كما وجد عامل آخر يؤثر فى ســـعر الاوراق المالية فى مصـــر وبالذات اســـعار ســـندات الدين الموحـــد ، فالحكومة الفرنســـية قد رفعت الضـــريبة سنة ١٩٣٨ على كوبونات الســـندات الأجنبية بنســـبة ٣٦٪ تقريبا واعفت منها الاوراق الفرنســـية ، وهذا العمل ترتب عليه أن حملة الســـندات المصرية من الفرنســـيين ـــ وهم يملكون منها ما قيمته عشرة ملايين من الجنيهات ـــ يحاولون التخلص منها ، فاذا لم يكن فى الســـوق المصـــرية المال الكافى لشـــرائها هبطت قيمتها حتما تبعا لقانون العرض والطلب(٣٦٥) .

وفى غضـــو نالســـنتين الماليتين ١٩٤٢/٤١ ، ١٩٤٣/٤٢ قل نشـــاط البنوك من ناحية الاقراض العقارى وذلك لتحســـن الحالة المالية والاقتصـــادية داخل البلاد ، ولكن ازاء ارتفـــاع اســـعار القراطيس المالية فى البورصـــة باعت البنوك بعض

ما لديها منها واستبدلت البعض الآخر بغيره مما اسفر عن تحقيق ربح كبير(٣٦٦) .

ومن هذا يتضح ان العمل في تجارة الاوراق المالية في مصر عمل رائج حقق للأجانب الذين مارسوه سواء كانوا افرادا او جماعات ارباحا طائلة وعلى وجه الخصوص الاجانب الذين اصبحت لديهم خبرة في استثمار هذا النوع من العمل التجارى ، كما استفاد كثير من وراء ذلك لعمل السماسرة الذين تمرسوا على هذا العمل وهم في الغالب اجانب ايضا .



شركات التأمين في مصر

تعتبرشركات التأمين الاجنبية في مصر امتدادا لاعمال البنوك من حيث انها أوعية تجميع المدخرات التى تستثمر في كثير من المشروعات المختلفة(٣٦٧) ، وكان قطاع التأمين اكثر خضوعا للسيطرة الاجنبية من الجهاز المصرفى(٣٦٨) ، فقد ظهرت فيه صورة التبادة للرأسمالية الأجنبية والتبعية من جانب الراسمالية المصرية(٣٦٩) ، فحتى سنة ١٩٣٩ بلغت شركات التأمين نحو ٥٠ فرعا لشركات اجنبية بريطانية وفرنسية وأمريكية والمانية وثلاث شركات مصرية هي « شركة التأمينات التى انشاها بنك مصر » وشركة الشرق ، وشركة الاسكندرية(٣٧٠) .

وكانت شركات التأمين خلال السنوات الأولى التى اعقبت الحرب كما كانت الحال قبل الحرب تتركز أساسا في أيدى الأجانب ، ولم تكن هناك سوى ٨ شركات مصرية (بعد ان كانت ثلاثا قبل الحرب) من اجمالى شركات التأمين التى

بلغ عددها ٨٦ شــركة ، بينما كانت هناك ٤٢ شــركة انجليزية و ١٣ فرنســية و ٧ شــركات امريكية(٣٧١) ، مع ملاحظة ان شــركات التأمين المصــرية هي شــركات مصرية الجنسية مع دخول مســاهمين اجانب في رأس المال وكذلك الوظائف .

وكان النظام المتبع في فروع شــركات التأمين الأجنبيــة هو نفس النظام المتبع في بلدانها وكثيرا ما ضــاعت اموال كثيرة على مؤمنين على حياتهم . اما بسبب افلاس الشركة مثل « شركة فينكس انمســاوية » واما بسبب طلب الشركات لخفض قيمة النقد الذى كتب به العقد ، أو بسبب كتابة عقود التأمين بحروف صــغيرة فلا يستطيع المؤمن عليه استيعاب كل ما في العقد من شــروط ، ولهذا تدخلت الحكومة المصــرية حماية لاموال المؤمنين على حياتهم لتجعل الشــركات الأجنبية أو فروعها مســئولة أمام محاكم البلاد بقواعد معينة فلا تكون الشركة الخصم والحكم في آن واحد وتتولى وحدها مهمة الفصــل فيما قد ينشأ بينها وبين عملائها من خلاف وهناك شــركات اجنبية رات تعزيزا لعملها في مصــر ان يكون لها فيها مال يكفل للمؤمن عليهم عندها حقوقهم وتطمئنهم عليها ، كما فعلت « شركة جريشام الانجليزية »(٣٧٢) .

ولما كانت هذه الشــركات الاجنبية بعيدة عن اية رقابة فعلية على اعمالها واصــبحت الحاجة ملحة الى وضــع نظام لمراقبة هيئات التامين لحماية المؤمنين ومدخراتهم . خاصــة بعد أن تأكد من أن هذه الشــركات تعمل بلا رقابة مما شــجع الاجانب على انشــاء هيئات تأمينية لا تتوافر فيها الضــمانات اللازمة للمؤمن عليهم خاصــة في أداء التعويضــات اللازمة لهم لذا اهتمت الحكومة بذلك وقامت باصــدار القوانين الخاصــة بذلك ، ففي سنة ١٩٣٩ صــدر مرســوم للاشــراف والرقابة

على جميع هيئات التامين التى تزاول نشـــاطها فى مصـــر ماعدا هيئات التامين البحرى والتأمين على التامين (اعادة التامين) ومع ان اغلب هذه الشـــركات اجنبية فان المرســـوم اشترط بأنه لا يجوز تســـجيل اية هيئة الا اذا كانت متخذة شـــكل شركة مســـاهمة مصـــرية ، وان تكون معتمدة من وزير المالية ضمانا قدره ١٠،٠٠٠ جـ.م عن كل قســـم من التامينات(٣٧٣) (عن كل فرع من فروع التامين) وبذلك فالقانون عمل على تنظيم النشـــاط التامينى وحفظ حقوق الجمهور نوعا ما ، خاصـــة ان القانون اشـــترط على الهيئات التى تباشـــر اعمال التامين على الحياة ان تكون لها اموال فى مصـــر لا تقل قيمتها عن ٦٠٪ من الاحتياطى الخاص بالعقود المبرمة فى مصر .

ومنذ ذلك التاريخ وشـــركات التامين تؤسس فى شـــكل شـــركات مســـاهمة مصـــرية ، وقد كانت أولى الشركات التى طبق عليها ذلك هى شـــركة اســـكندرية للتامين على الحياة التى تأسست فى نفس العام(٣٧٤) ، كما طالب اعضـــاء مجلس النواب سنة ١٩٤٠ بأن تعد الحكومة التشـــريعات اللازمة لمراقبة توظيف شـــركات التامين لاموالها فى مصر(٣٧٥) .

كما ألزم اصحاب الاعمال بالتامين على عمالهم من حوادث العمل لدى شـــركات التامين طبقا للقانون ٨٦ لسنة ١٩٤٢(٣٧٦) وفى سنة ١٩٤٤ صدر القانون رقم ٤١ الذى يقضى بأن المبالغ التى كان يدفعها صـــاحب العمل فى صـــندوق الادخار او التوفير هى مقابل التزامه بمكافاة نهاية الخدمة للعمال (المادة ٣٩)(٣٧٧) .

اما عن اهم هذه الشـــركات فهى « شركة اسكندرية للتأمين The Alexandria Insurance Company رأسمالها ٣٠٠،٠٠٠ جـ.م وهى شـــركة مختلطة ، كما يتضـــح من عقد التاسيس انه من

بين المؤسسين وعددهم ١٤ « مؤسسان مصريان فقط » ، وباقى المؤسسين اكثرهم من البريطانيين والسويسريين والايطاليين ثم المانى ويونانى ومجرى ، أما عن غرض الشركة فهو مباشرة جميع انواع التأمين الاصلى والفرعى Réassurance (بمعنى انه بعد التأمين لديها يجوز لها أن تؤمن لدى غيرها من الشركات لتغطية نفسها) ما خلا التأمين على الحياة فانه ممنوع(٣٧٨) .

وقد سيطر الأجانب على مجلس ادارة الشركة ماعدا المصريان المؤسسان احدهما « على امين يحيى » كان برأس مجلس الادارة ، والثانى « عبد الفتاح يحيى » احد اعضاء مجلس الادارة(٣٧٩) .

ومع قيام الحرب ساهمت الشركات فى عمليات التأمين الحكومى على القطن من اخطار الحرب ، فعلى سبيل المثال لا الحصر ، فى الفترة من اول يناير ١٩٤٢ الى ٢٨ فبراير ١٩٤٢ قامت الشركة بالتأمين على القطن المباع الى « شركة الكومفتير الأهلى للاسكومفيت فى باريس Le Comfitair National d'Escomfite de Paris خلال نقل البضاعة عن المدة المذكورة(٣٨٠) .

اما شركة التامين الاهلية المصرية National Insurance Co. of Egypt (Life Insurce Co.) تاسست براسمال اجنبى خالص قدره ٥٠٠٠٠٠ جنيه استرلينى ، وجميع المؤسسين اجانب من جنسيات مختلفة اكثرها الانجليزية وتليها اليونانية والسويسرية والنمساوية ولم يوجد بينهم مصرى واحد ، وقد أصبح للشركة خلال تلك الفترة العديد من الفروع فى القاهرة والمنصورة وبورسعيد والمنيا وغيرها الى جانب المركز

الرئيسي في الاسكندرية ، وقد سيطرت على ادارة الشـــركة عناصـــر اجنبية من جنســـيات مختلفة في المركز الرئيسي والفروع(٣٨١) .

وخلال هذه الفترة لم تؤسس شـــركات كثيرة ســـوى شـــركتين اثنتين ويبدو ان الحرب كان لها اثرها في ذلك ، حيث كانت الشـــركات القائمة تخشى حدوث الخســـائر بسبب التعرض للحرب ، الامر الذي ادى الى التراجع عن تأسيس شـــركات جديدة ، اما عن الشـــركتين اللتين تاسستا فهما « شـــركة اسـكندرية للتامين على الحياة » سنة ١٩٣٩ براســمال قدره ١٠٠,٠٠٠ ج.م قيمة الســهم ٥٠ ج.م ، وكانت تتبع شـــركة اسكندرية للتأمين السابق ذكرها ، حيث نجد أن « مستر جورج اليمان » ســـويسرى الجنســية يشغل منصــب رئيس مجلس ادارة هذه الشـــركة ونائب رئيس شـــركة اسكندرية للتأمين ، والمدير العام للشـــركتين هو « مســـتر هـ رايتوس » انجليزى الجنســية ، واعضـــاء مجلس ادارة الشـــركة الاولى هم أنفسهم أعضـــاء مجلس ادارة الشـــركة الثانية واغلبهم أجانب من جنســـيات مختلفة انجليزية وســـويسرية ويونانيــة وبعض المصـــريين(٣٨٢) .

والشـــركة الثانية تاسست في نهاية الفترة (١٩٤٦) وهى « شـــركة التامينات التجارية المصـــرية » براسمال ٢٠٠,٠٠٠ ج . م وقد سيطر الاجانب على راسمال الشركة وادارتها(٣٨٣) .

وبالاضـــافة الى قلة الشـــركات التى تاسست خلال تلك الفترة فان الحرب أدت الى توقف الشـــركات التابعـــة للدول المعادية للحلفاء ، (الالمانية والايطالية) مثل : شـــركة التأمينات العمومية (تريستا) « شـــركة ايطالية وضـــعت أموالها تحت

الحراســـة مع قيام الحرب الثانية لانها تتبع جنســية معـادية لبريطانية هى ايطاليا وأما بالنســـبة لأموال المؤمن عليهم فان المادة ٢٦ من الأمر العســكرى رقم ١٥٨ الخاص بالاتجار مع الرعايا الالمان و٣لايطاليين كانت تضـــمن لحملة بوالص التأمين الحصـــول على حقوقهم كاملة من أقســـاط التامين التى يدفعها المؤمنون من أموال الشـــركة المؤمن لديها ، فاذا لم تكن تكفى تؤخذ من أموال شـــركات التامين الاخرى الموضـــوعة تحت الحراســـة والتى هى من جنســية الشـــركة ، ومن الأموال التى بيد الحارسين العامين بعد موافقة وزير المالية عند الاقتضاء(٣٨٤).

والشـــركات الأجنبية فى مصـــر فى الواقع كانت كثيرة ، فبجانب ما ســـبق وجدت فى مصر (شـــركة المعاملات المصرية ، وشـــركة مانيو فكتشرز للتأمين ، وهما شـــركتان بريطانيتان للتأمين فى مصـــر(٣٨٥) ، وشـــركة رويال السيشينج للتامين بالاســـكندرية(٣٨٦) ، وشـــركة فينكس النمســـاوية(٣٨٧) ، وشـــركة البروزنشيال والجنرال دى بارى وعلفيسيان ، وشركة جنرال اكسدنت للتأمين ضـــد الحوادث والحريق والتأمين على الحياة(٣٨٨) .

وبهذا اســـتغلت شـــركات التأمين الأجنبية العـــاملة فى مصـــر كثيرا من موارد البلاد والعكس من ذلك صـــحيح بالنسبة لمصـــر والمصريين خلال تلك الفترة .



أما عن فكرة اتجاه الحكومة الى تحويل البنوك وشـــركات التأمين الى شـــركات مســـاهمة مصرية فقد ظهرت هذه الفكرة

قبل بداية دراستنا لهذا البحث وذلك حينما أعيد تأسيس البنك البلجيكي والدولي بمصر سنة ١٩٢٩ في شكل شركة مساهمة مصرية في حين أن البنك أجنبي في رأسماله وادارته(٣٨٩) ، وفي سنة ١٩٣٩ صدر قانون خاص بالاشراف والرقابة على هيئات التأمين في مصر وكان يقضي بالا يجوز تسجيل أية هيئة الا اذا كانت متخذة شكل شركة مساهمة(٣٩٠) وليس معنى تحول البنك أو شركة التأمين الى شركة مساهمة مصرية انه اصبح مصريا ، بل هو اجنبي في رأسماله وادارته ومعظم موظفيه ، ومصري اسما فقط .

ويبدو ان هذه الظاهرة كانت بسبب القوانين التي ظهرت بعد الغاء الامتيازات الأجنبية في مصر بشأن تنظيم الشركات الأجنبية في مصر ، لذا رأت هذه البنوك ضرورة التحول الى هذه الظاهرة لما رأته من الشعور المصري الذي يميل الى مساندة كل الشركات التي تسمى نفسها مصرية لكي تبدو ظاهريا وكأنها تسير في هذا الاتجاه لترضى الشعور الوطني ، وبالتالي تحافظ هذه البنوك على بقائها واستمرار أعمالها ونشاطها في مصر .

اما عن مبدأ الاعتراف بالشركات المالية والتأمينية الاجنبية في مصر فقد اكدته المعاهدات التي عقدتها مصر مع الدول الأجنبية ، ومن ذلك معاهدة الاقامة بينها وبين تركيا في ٧ ابريل ١٩٣٧ والتي تضمنت نصا يقضي بأن كل الشركات المساهمة سواء كانت مالية او تأمينية او غير ذلك من الشركات الاخرى التي يكون مركزها في مصر أو تركيا والتي انشئت وفقا لقانون الدولة التي اسست فيها يعترف بها في الدولة الاخرى .

كما أكدت هذا المبدأ محكمة النقض المصرية في حكم لها في ٣١ يناير ١٩٤٦ حيث قررت أن كل شركة تجارية غير شركة المحاصة تعد في مصر شخصا اعتباريا لابد لها من جنسية يتحدد بها وضعها القانوني وهذه الجنسية يعينها القانون(٢٩١) .

ومما لاشك فيه أن الجهاز المصرفي والتأميني في مصر كان أجنبيا باستثناء القليل من الشركات التي أنشأها بنك مصر وان كان قد تخلله العنصر الأجنبي سواء بالنسبة لرأس المال أو الادارة .

هوامش الفصل الثالث

(١) محمد رشدى : المرجع السابق ، ص ٨٩ .

(٢) تعداد سكان القطر المصرى سنة ١٩٣٧ جداول عامة جـ ٢ ، ص ١٧٣ .

(٣) Population Census of Egypt, 1937 General tables, P. 212. — 213.

(٤) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٢٣٢ .

(٥) أحمد الشربيني : المرجع السابق ، ص ١٤٥ ، ١٤٦ .

(٦) الوقائع المصرية ، عدد ١٠٩ فى ١٩٣٧/١١/٢٥ .

(٧) نفسه ، عدد ٣٠ فى ١٩٣٨/٣/١٠ .

(٨) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة ١ ، ٣ ، ٦ ، ٩ ، ١٩٤٠/١/١٣ ، وبنفسه ٣٦ .

(٩) محفظة ٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣٧٦/٣ جـ ١ عقود الشركات وامتيازات الاجانب ، شركة بهرند للتجارة ، ص ١٢ ، ١٣ ، ١٢ فى ١٩٤٨/٦/٣٠ .

(١٠) أحصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ص ٧٩٨ .

(١١) محفظة ٧٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٢٥/٣ جـ ١ ، وثيقة ٣٥ ، ٢٦٣ محلات الملكة الصغيرة .

(١٢) محفظة ٧٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٣٧/٣ جـ ٥ ، وثيقة ٦٣ .

(١٣) د . البراوى : ثورة البترول فى أفريقيا ، مرجع سابق ، ص ٢٥٤ .

(١٤) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٢٤٣ .

(١٥) محفظة ٨٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٧٨/٢ جـ ٢ ، وثيقة ٨٥ ، الوقائع المصرية ، عدد ٦٤ فى ١٩٤٦/٦/٢٧ م .

(١٦) محفظة ١٣٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٨٥/٢ جـ ٢ ، وثيقة ١٠٧ .

(١٨) محفظة ٢٦٧ عابدين ، مالية ، بنوك وشركات ، عقد تأسيس شركة مخازن الأدوية .

(١٨) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة من ١٤ الى ٢٠ يناير ١٩٤١ جلسة ١٤ يناير ، وثيقة ١ عقد تأسيس الشركة المصرية للمأكولات المحفوظة .

(١٩) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٢٦٤ .

(٢٠) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ص ٦٧٥ ، ٦٧٦ .

(٢١) نفسه ، ص ٧٩٩ .

(٢٢) نفسه ، ص ٨٠٤ .

(٢٣) محمد رشدى : المرجع السابق ، ص ٨٩ .

(٢٤) حازم سعيد عمر : المرجع السابق ، ص ٧٣ .

زهلر : هو مشترى القطن مقدما وقت التزهير أى قبل النضج بأسعار رخيصة لحاجة المزارعين .

(٢٥) سعيد أحمد عبده : الآثار الاقتصادية للسكك الحديدية فى جمهورية مصر العربية — دراسة فى الجغرافيا الاقتصادية ، رسالة دكتوراه : عين شمس ١٩٨٠ ، ص ١٦٥ .

(٢٦) النشرة الاقتصادية الاسبوعية : عدد ٢٩ فى ١٩٣٧/٩/٣٠ ، ص ١٩٣٦ .

(٢٧) محفظة ٢٦ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة التجارة والصناعة ، وثيقة ٦٥ .

(٢٨) مجلس النواب ، جلسة ١٥ فى ١٩٣٩/١/٣ ، ص ٤٨٧ .

(٢٩) مجلس النواب ، جلسة ٢٨ فى ١٩٣٧/٥/١١ ، ص ٨٢٠ .

(٣٠) البلاغ ، عدد ٨٠١٣ فى ١٩٢٨/١/٤ .

(٣١) د . محمد عبد الله أبو على : الصناعة والمجتمع ، دار المعارف بمصر ، طبعة أولى ١٩٧١ ، ص ١٨٦ ، ١٨٧ .

(٣٢) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة ١٩٤٢/٦/٢١ ، وثيقة ه فى ١٩٤٢/٦/١٥ .

(٣٣) الشهر العقارى بأسيوط ، محفظة
Bureau Ceneral Assiout 1939, Vol. 1 controle 27173 quitt P. 19, Assiout 115, 2 , fev. 1939.

(٣٤) نفس المصدر ، محفظة ١ لسنة ١٩٤٥
No. du controle 2125 quitt 42 (Assiout 383, 6 May 1945).

(٣٥) النشرة الاقتصادية الاسبوعية ، عدد ٣٩ فى ١٩٣٧/٩/٣٠ ، ص ١٩٣٦ .

(٣٦) الشهر العقارى بأسيوط محفظة
Bureau central Assiout 1939, Vol. 1, Controle 27552, quitt 527 Assiout 125, 14 fev. 1939.

(٣٧) النشرة الاقتصادية الاسبوعية ، عدد ١٩٣٧/٩/٣٠ ، ص ١٩٣٦ .

(٣٨) محفظة ٦٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٠٩/٣ ج ١ ، وثيقة ٢٢ ، ١ه شركة اقطان مصر المساهمة المصرية .

(٣٩) اما العشرون بيتا التى اتفق معها لشراء القطن فهى : شركة الاسكندرية التجارية — اندرسون كليتون وشركاه — شركة القطن البريطانية ليمتد — كارفر اخوان وشركاه — شركة قطن بنياكى — شركة المحاصيل المصرية — بيت كوبر — شركة شيكوريل — بيت احمد فرغلى — ليفى رومنو وشركاه — شركة بيل ليمتد — بلاتنا وشركاه — راينهارت وشركاه ، رودوتاش وشركاه — رولو وشركاه — سلفاجو وشركاه — شركة بنك مصر لتصدير القطن — شركة مصر للقطن — بنوتدى ابلى وشركاه — بيباسى وشركاه .

اما البيوت الستة التى اتفق معها لشراء بذرة القطن فهى : يهرنت وشركاه — شركة الزيوت والمحاصر — جوهر وولده — سلفاجو — شركة دانامس التجارية — البازجى .

المصرى ، عدد ١٢٩٤ فى ١٩٤٠/٦/١٧ م .

(٤٠) د . محمد المتجى : المرجع السابق ، ص ٢٧٠ .

(٤١) محفظة ٦٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٩٢/٣ ج ١ ، وثيقة ١٩٤ — تأسيست الشركة سنة ١٩١٩ م .

(٤٢) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٧٦٥ .

(٤٣) محفظة ٦٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٩٢/٣ حـ ١ ، وثيقة ١٩٤ ، ٢٠٥ ، الوقائع المصرية ، عدد ٤٥ فى ١٩٢٣/٤/٣٠ — تأسست سنة ١٩٢٣ .

(٤٤) الشهر العقارى بأسيوط ، محفظة ٣٩ لسنة ١٩٥٠ صورة عقد رهن رقم ٣٨١٤ مستخرجة من مكتب توثيق الاسكندرية ، وانظر ايضا : احمد الشربينى : المرجع السابق ، ص ١٤٦ — تأسست الشركة سنة ١٩٢٣ .

(٤٥) الوقائع المصرية ، عدد ١٠٩ فى ١٩٣٧/١١/٢٥ .

(٤٦) النشرة الاقتصادية الاسبوعية ، عدد ٣٩ فى ١٩٣٧/٩/٣٠ ص ١٩٣٧ .

(٤٧) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة من ٣ الى ١٢ نوفمبر ١٩٤١ وثيقة ٢ فى ١٩٤١/٤/٢٤ م .

(٤٨) الوقائع المصرية ، عدد ٣٠ فى ١٩٣٨/٣/١ م .

(٤٩) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة من ٣ الى ١٢ نوفمبر ١٩٤١ م ، وثيقة ٢ فى ١٩٤١/٤/٢٤ م .

(٥٠) نفس المصدر ، محفظة ١ ، ٣ ، ٦ ، ٩ ، ١٠ ، ١٩٤٠/٧/١٣ ، وثيقة ٢٦ .

(٥١) محفظة ٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣٧٦/٣ حـ ١ عقود الشركات وامتيازات الاجانب ، شركة بهرند للتجارة ، ص ١٢ ، ١٣ ، ١٤ فى ١٩٤٨/٩/٣٠م .

(٥٢) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة ٣١ يناير و ٣ ، ١٠ فبراير ١٩٤٥ م ، وثيقة ٣ فى ١٩٤٥/٢/٦ .

(٥٣) نفس المصدر ، محفظة من ٢٥ يناير الى ١٠ فبراير ١٩٤١ ، وثيقة ٧ فى ١٩٤١/١/٢٧ .

(٥٤) النشرة الاقتصادية الاسبوعية ، عدد ٣٩ فى ١٩٣٧/٩/٣٠ ، ص ١٩٣٦ ، وانظر ايضا :

Charles Issawi : Egypt in Revolution an Economic analysis London, New York, P. 39.

(٥٥) محفظة ٧٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٥١ هـ ١ ، وثيقة ١٠٥ فى ١٩٤٩/٢/٨ محلات شملا الكبرى .

(٥٦) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٨١٠ ــ تأسست عام ١٩٠٧ .

(٥٧) نفسه ، ص ٧٩٨ ــ تأسست سنة ١٩٠٧ م .

(٥٨) محفظة ٧٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ٣/٦٠٢ حـ ١ ، وثيقة ١٩٨ ، ٢٠٢ .

(٥٩) محفظة ٧٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ٣/٢٣٧ حـ ٥ ، وثيقة ٦٣ ، وانظر أيضا : محمد حسنين هيكل : قصة السويس ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، لبنان ، طبعة سادسة ، ١٩٨٥ : ص ٣٩ .

(٦٠) محفظة ٧٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ٣/٢٣٧ حـ ٥ ، عقد تأسيس الشركة .

(٦١) د . محمود متولى : الأصول التاريخية ، مرجع سابق ، ص ٢٤٢ .

(٦٢) محفظة ٧٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ٣/١٤٥ حـ ١ ، وثيقة ٣٥ ، ١٦٣ ، محلات الملكة الصغيرة تأسست سنة ١٩٢٩ م .

(٦٣) محفظة ٧٢ مصلحة الشركت ، ملف ١٨٢ ــ ٣/٤٠١ حـ ١ ، وثيقة ٢٢٠ بيت الهدايا (ريفولى) .

(٦٤) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة من ١٩٤٦/١٢/٢٢ الى ١٩٤٧/١/١ جلسة ١٩٤٦/١٢/٢٢ ، وثيقة ١٢ .

(٦٥) محفظة ٧٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ٣/٤٠١ حـ ١ ، وثيقة بدون رقم شركة الملابس والمنسوجات ، الوقائع المصرية ، عدد ٨ فى ١٩٤٧/١/٢٧ .

(٦٦) الوقائع المصرية ، عدد ٤٨ فى ١٩٥٣/٦/١٥ .

(٦٧) محفظة ٧٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ٣/٦٠٢ حـ ١ ، وثيقة ٤٧ ، ٤٨ .

(٦٨) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ص ٧٩٦ .

(٦٩) محفظة ٧٥ مصلحة الشركت ، ملف ١٨٢ ــ ٣/٢٣٧ حـ ٥ ، وثيقة ٦٣ .

(٧٠) محفظة ١٦٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ٣/٧٧ حـ ١ ، وثيقة ١٠٨ ، ١١٢ .

(٧١) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ص ٨٠٤ ، ٨٠٥ .

(٧٢) محفظة ١٦٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ٧٧/٢ ج ١ ، وثيقة ٧٩ ، ١٠٨ ؛ ملحق الوقائع المصرية ، عدد ٢٠٨ فى ١٩٤٢/١١/١٦ .

(٧٣) الوقائع المصرية ، عدد ٤٨ فى ١٩٥٣/٦/١٥ م .

(٧٤) محفظة ٧٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ٢/١-٤ ج ١ ، وثيقة ٢٢٠ .

(٧٥) الوقائع المصرية ، عدد ٢٠٨ فى ١٩٤٢/١١/١٦ م .

(٧٦) محفظة ٧٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ٢٣٧/٢ ج ٥ ، وثيقة ٦٣ .

(٧٧) محفظة ١٦٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ١٥٥ /٢ ج ١ ، وثيقة ٢١ ، ٦٧ ، ١٣٤ ، تأسست سنة ١٩٣٠ ، احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٦ ، ١٩٥٠ ص ٦٧٥ ، ٦٧٦ ، ولم يكن للمصريين دور كبير فى المساهمة برؤوس أموالهم فى هذا النوع من المحلات سريعة الربح العالى الا بقدر محدود مثل شركة بيع المصنوعات التى تأسست برأسمال مصرى ١٠٠٪ ، وكذلك مجلس الادارة والموظفين والعمال ، لذا كانت الشركة دائما ملتزمة بالقوانين المصرية الخاصة بالشركات المساهمة فى مصر .

محفظة ٧٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ١٧٠/٢ ج ١ ، وثيقة ١١٣ فى ١٩٤٩/٤/١٦ ، ملف ١٨٢ ــ ١٧٠/٢ ج ٢ ، وثيقة ٩٥ ، وانظر ايضا : الوقائع المصرية ، عدد ٣٥ فى ١٩٥٣/٤/٢٧ ، تأسست سنة ١٩٣٢ م .

(٧٨) شهدى عطية الشافعى : المرجع السابق ، ص ١٤٠ .

(٧٩) د . البراوى : ثورة البترول ، مرجع سابق ، ص ٢٥٤ .

(٨٠) د . محمود أمين : المرجع السابق ، ص ٣٥ .

(٨١) د . البراوى : المرجع السابق ، ص ٢٥٤ .

(٨٢) د . محمود أمين : المرجع السابق ، ص ٣٦ .

(٨٣) د . البراوى : المرجع السابق ، ص ٢٥٤ .

(٨٤) احصاء الشركات المساهمة ، يونية ١٩٤٦ ، ١٩٥٠ ، ص ٨٢٦ ، ٨٢٧ .

(٨٥) د . نبيل عبد الحميد ، ص ٢٤٣ ــ ٢٤٦ ــ تأسست شركة الفار (سعب) سنة ١٩٣٠ .

(٨٦) محفظة ٢٦ عابدين ، مجلس الوزراء ، وزارة التجارة والصناعة ، وثيقة ٤٧ فى ١٩٥٢/١٠/١٥ .

(٨٧) Vatikiotis : Op. Cit., PP. 67 — 68.

(٨٨) Dr. Rashed Al-Barawy : Op. Cit., P. 138.

(٨٩) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٢ ، ١٩٥٤ ، ص ٤٠٧ ، ٤١٠ .

(٩٠) محفظة ٢٠ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، وثيقة ٤ فى ١٩٤٦/٩/٩ م .

(٩١) محفظة ٨٢ مصلحة الشركات ملف ١٨٢ — ٧٨/٣ حـ ٢ ، وثيقة ٨٥ ، الوقائع المصرية ، عدد ٤٦ فى ١٩٢٦/٦/٢٧ — تأسست سنة ١٩٢٠ .

(٩٢) محفظة ١٣٩ مصلحة الشركات : ملف ١٨٢ — ١٨٥/٣ حـ ٢ ، وثيقة ١٠٧أ الشركة المساهمة المصرية (كاريا) تأسست سنة ١٩٣٤ .

(٩٣) نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ — ١٨٥/٢ حـ ١ ، وثيقة ١٢١ .

(٩٤) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة ٦ — ٢٣ يناير ١٩٤٦ جلسة ١٩٤٦/١/٢٣ وثيقة ٢٠ تنتهى سنة ١٩٦٣ .

(٩٥) الشهر العقارى باسيوط ، محفظة :

Bureau Central 1937, Inscription Assiout No. 1, No. 390 Vol. 1 Control 30167 quitt 560 (Assiout 152, 19 Fev. 1937).

(٩٦) Dr. Rashed Al-Barawy : Op. Cit., P .138.

(٩٧) محفظة ٢٦٧ عابدين ، مالية ، بنوك وشركات ، عقد الشركة الابتدائى ، تأسست سنة ١٩١٤ .

(٩٨) محفظة ١٤٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٦٢/٣ حـ ١ ، وثيقة ١٦٢ ، ١٨٩ .

(٩٩) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال بمحفظة ١٤ ، ١٩٣٩/٩/٢٠ ، وثيقة ١٠ فى ١٩٣٩/٧/١٩ م .

(١٠٠) المقتطف ، مجلد ٩٦ ، الجزء الرابع ، ابريل ١٩٤٠ ص ٣٨٥ .

(١٠١) النشرة الاقتصادية الاسيوطية ، عدد ٣٩ فى ١٩٣٧/٩/٣٠ ، ص ١٩٣٦ ، ١٩٣٧ .

(١٠٢) F.O. 407/211, J. 1989 815/16, No. 25, No. 490, 16/4/1937, P. 70.

(١٠٣) الشهر العقارى بأسيوط ، حفظة
Bureau central Assiout 1939, Vol. 1, Controle 28741 quitt 153 Assiout 165, 25 Fev. 1939.

(١٠٤) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة من ١٢ الى ٢٠ يناير ١٩٤١ جلسة ١٤ يناير ، وثيقة ١ عقد تأسيس الشركة .

(١٠٥) صحيفة التجارة والصناعة ، العدد الثانى ، ابريل ومايو ويونية ١٩٤٣ ، ص ٢٨٥ .

(١٠٦) الاهرام ، عدد ١٨٧٢١ فى ١٩٣٧/٢/٤ .

(١٠٧) فلتس ابادير ، ابراهيم عبد الجواد : المرجع السابق ، ص ١٢٢ .

(١٠٨) صحيفة التجارة والصناعة ، العدد الثانى ، ابريل ومايو ويونية ١٩٤٣ ، ص ٢٨٢ ، ٢٨٥ .

(١٠٩) محفظة ٣٠٥ عابدين ، التماسات فئات أخرى « جرلبون » ، وثيقة بدون رقم ، تلغراف من السودانين الى صاحب المعالى كبير الامناء فى ١٩٢٦/١٠/٢ .

(١١٠) محفظة ٥٣٩م عابدين ، التماسات التجار ، وثيقة بدون رقم فى ١٩٢٦/١١/٢٣ م .

(١١١) محفظة ١٨٩ ،مصلحة الشركات ، ملف ع ١٨٤ — ١/٢٦٦ ، وثيقة ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ .

(١١٢) محفظة ٢٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٤ — ١/٢٢٦ ، وثيقة ٨ .

(١١٣) بريد الشركات ، عدد ٧٣٦ فى ١٩٥٦/٣/١٦ .

(١١٤) احمد الشربينى : المرجع السابق ، ص ١٤٥ .

(١١٥) محفظة ٧٩ مصلحة الشركات ١٨ (١) ملف ١٨٢ — ١١٥/٣ ح ٢ ، وثيقة ١٢٣ .

(١١٦) احمد الشربينى : المرجع السابق ، ص ١٥٢ .

(١١٧) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة من ٣ الى ١٢ نوفمبر ١٩٤١ ، وثيقة ٢ فى ١٩٤١/٤/٢٤ .

(١١٨) نفس المصدر ، محفظة ١ ، ٢ ، ١٩٣٩/٩/٧ جلسة ١٩٣٩/٩/٧ ، وثيقة ٢٨ فى ١٩٣٩/٤/١٤ .

(١١٩) الشهر العقارى بأسيوط ، محفظة ١ لسنة ١٩٤٥
Control 4320 Quitt 67 (Assiout 433, 19 Juin 1945) .

(١٢٠) نفس المصدر ، والمحفظة ،
No. Control 31546 quitt 1470 (Assiout 211, 28/3/1945).

(١٢١) احمد الشربيني : المرجع السابق ، ص ١٥٠ ، ١٥٢ .

(١٢٢) محفظة ٨٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٤ جـ ١ ، وثيقة ٣٠ في ١٩٤٨/١/٢٩ .

(١٢٣) الشهر العقاري بأسيوط ، محفظة ١ ،
Bureau Central Assiout 1939 Vol. I, Control 25266 Quitt.. Assiout 56, 19 Jan. 1939.

(١٢٤) محفظة ٨٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣٢٥/٣ جـ ١ ، وثيقة ٩٥ .

(١٢٥) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٦ — ٢٣ يناير ١٩٤٦ ، وثيقة ٢١ .

(١٢٦) نفس المصدر ، محفظة من ١٩٤٦/١٢/٢٢ الى ١٩٤٧/١/١ جلسة ١٩٤٦/١٢/٢٢ وثيقة ١٣ .

(١٢٧) محمد حسنين هيكل : بين الصحافة والسياسة ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، لبنان ، طبعة خامسة ، ١٩٨٤ ، ص ٢٦ .

(١٢٨) F.O. 407/211, J. 1989/615/16, No. 25, No. 496. 16/4/1937, P .79.

(١٢٩) النشرة الاقتصادية الاسبوعية ، العدد الاول في ١٩٣٨/١/٦ م ، ص ٢٢ .

(١٣٠) النشرة الاقتصادية ، العدد الثاني في ١٩٤٠/٨/١ ، ص ٨٧ — ٨٩ .

(١٣١) محفظة ٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣٨٦/٣ عقود الشركات وامتيازات الاجانب ، ملف ٢٩ ، وثيقة ١٥ في ١٩٤٩/٩/١٢ .

(١٣٢) مجلس النواب ، جلسة ٢٩ في ١٩٣٧/٥/١٧ ، ص ٨٦٨ .

(١٣٣) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة ٥ مارس ١٩٣٩ ، وثيقة ٨٣ في ١٩٣٩/٢/١٢ ، محفظة ١٢ مارس ١٩٣٩ ، وثيقة ٥ .

(١٣٤) محفظة ٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣٨٦/٣ عقود الشركات وامتيازات الاجانب ، ملف ٢٩ ، وثيقة ١٥ في ١٩٤٩/٤/١١ م .

(١٣٥) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ص ٨٦٢ .

(١٣٦) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ، ٢٥ يناير ١٩٥٠ جلسة ٢٥ يناير وثيقة ٤٠ .

(١٣٧) نفس المصدر ، محفظة ٣١ يناير و ٣ ، ١٠ فبراير ١٩٤٥ ، وثيقة ٢٥ فى ١٩٤٥/٦/٦ محفظة ١٩٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٥ هـ ١ عقد تأسيس شركة مخازن الاستيداع العمومية المصرية ، احصاء شركات المساهمة يونية ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ص ٨٦٧ تأسست الشركة سنة ١٩٢٩ .

(١٣٨) محفظة ١٣٣ ,صلحة الشركات ، ملف ٨١٤ — ١/١٥٣ ، وثيقة ١ فى ١٩٣٦/٧/٣ .

(١٣٩) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٢ ، ٣ فى ١٩٣٦/٧/٦ .

(١٤٠) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة ٢٩ يناير ، ٢٤ فبراير ١٩٤٢ جلسة ٢ فبراير ، وثيقة ٨ فى ١٩٤٢/١/٢٨ م .

(١٤١) محفظة ٤٨ عابدين ، مجلس الوزراء ، قرارات وزارة ، عقد الشركة الابتدائى .

(١٤٢) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة ٣١ يناير و ٣ ، ١٠ فبراير ١٩٤٥ ، وثيقة ٢٥ فى ١٩٤٥/٢/٦ م .

(١٤٣) محفظة ١ مصلحة الشركات ، عقود امتياز شركات قديمة ، ملف ١٨٤ — ١/١٦٠ عقود امتياز ، وثيقة بدون رقم فى ١٩٥٠/١٠/٢٨ .

(١٤٤) محفظة ٣٠ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، وثيقة ١٣ فى سبتمبر ١٩٤٦ م .

(١٤٥) تقرير مجموعة كبار الأمم المتحدة ، ترجمة ، محمد عبد الرحمن : اثر الشركات المتعددة الجنسية على التنمية والعلاقات الدولية ، مرجع سابق ، ص ٥١ ، ٥٢ .

(١٤٦) النشرة الاقتصادية الاسبوعية ، عدد ٣٦ فى ١٩٣٧/٩/٩ ، ص ١٧٨٦ .

(١٤٧) نفسه ، عدد ٣٩ فى ١٩٣٧/٩/٣٠ ، ص ١٩٣٦ .

(١٤٨) هبطت قيمة الواردات من ١٧٦٣٩٢٤٩ جنيه فى النصف الاول من عام ١٩٣٧ الى ١٧٦٠١٧٧٤ جنيه فى نفس الفترة من عام ١٩٣٨ ، بنقص قدره ٣٧٤٧٥ جنيه ، وكذلك الصادرات هبطت قيمتها من ٢١١٢٢٢٥٩ جنيها فى النصف الاول من عام ١٩٣٧ الى ١٤٨٠٩٢٣٤ جنيها فى نفس الفترة من عام ١٩٣٨ ، بنقص قدره

اكثر من سبعة ملايين جنيه انظر :
P.R.O. 450, F.O. 407/222 Egypt and Sudan, J. 2811/10/16, No. 37, No. 795 E, 4/7/1938; P. 125.

وانخفضت الواردات من ٣٦٨٠٤٠٠٠ جنيه عام ١٩٢٨ الى ٣٤٠٢٣٠٠٠ جنيه عام ١٩٣٩ ، وارتفعت الصادرات من ٢٨٥٨٧٠٠٠ جنيه عام ١٩٢٨ الى ٣٢٧٠٤٠٠٠ جنيه عام ١٩٣٩ ، مع ملاحظة ان هذه الزيادة مرضية حيث بلغت اكثر من اربعة ملايين من الجنيهات ، واعادة التصدير قيمت بنحو ٧٧٧٠٠٠ جنيه عام ١٩٢٨ بلغت ٧٤٣٠٠٠ جنيه عام ١٩٣٩ ، انظر :
F.O. 407/224, Egypt and Sudan, J. 1218/29/16, No. 24, No. 368 E, 10/4/1940, P. 53.

(١٤٩) الاهرام ، عدد ١٨٦٩٢ في ١٩٣٧/١/٨ .

(١٥٠) F.O. 407/223, J. 1349/2/16, No. 47, No. 341 E 25/3/1939, P. 59.

وانظر ايضا : د . عبد النبي حسن يوسف ، عبد الحميد الحسيني هاشم : الاقتصاديات المعاصرة ، مرجع سابق ص ٢٥١ .

(١٥١) النشرة الاقتصادية ، العدد التاسع ، أول سبتمبر ١٩٤١ ، ص ٢٥٣ ، ٢٥٤ .

(١٥٢) Journal du Commerce et de la Marine, Année 47 E, No. 14015, 16/3/1956, P. 6.

(١٥٣) F.O. 407/223, J. 1349/2/16, No. 47, No. 341 E, 25/3/1939 P. 59.

وانظر ايضا : د . محمد فهمي لهيطة : الاقتصاد الصناعي والبنك المركزي — الصناعة والبنوك في التوجيه القومي : شبكشي بالأزهر ، مصر ، ص ٤٩ .

(١٥٤) محافظ مجلس الوزراء ، جداول امبق ، محفظة ١٩٣٦/٢/١٩ جلسة ١٩٣٦/٢/٢٥ وثيقة ٢ .

(١٥٥) مجلس النواب ، جلسة ٢٦ في ١٩ ، ٢٠ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ يونية و ٢ ، ٣ ، ٤ يولية ١٩٤٥ ، ص ٩٧٤ .

(١٥٦) محفظة ٢٦ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة التجارة والصناعة وثيقة ١٤٧ في ١٩٤٦/٧/١٩ م .

(١٥٧) محفظة ٢٠ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية : وثيقة ٤ في ١٩٤٦/٩/٩ م .

(١٥٨) F.O. 407/222, J. 100/16/16, No. 78, No. 1468 E, 10/1/1938, P. 172.

(١٥٩) الحكومة المصرية ، وزارة المالية ، مصلحة الاحصاء ، الملخص الشهرى للتجارة الخارجية ، فى ابريل ١٩٤٢ ، المطبعة الاميرية ، بولاق ، القاهرة ١٩٤٢ م ، ص ١ — ١٥ ، نفس المصدر ، الملخص الشهرى للتجارة الخارجية نوفمبر ١٩٤٤ ، المطبعة الاميرية ، بولاق ١٩٤٥ ، ص ٢٣ — ٢٧ ، وانظر أيضا : د . على لطفى التطور الاقتصادى ، مرجع سابق ، ص ٢٩٩ .

(١٦٠) د . البراوى ، عليش : المرجع السابق ، ص ٢٧٨ ، ٢٧٩ .

(١٦١) حمدى هان ديك كيو : المرجع السابق ، ص ٤٤ .

(١٦٢) مصطفى رياض بسيونى : راؤول فرجون :المرجع السابق ، ص ٢٠٨/٣ — ا معاهدة مودة وصداقة بين مصر وتركيا .

(١٦٣) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٢٤ ابريل ١٩٣٩ ، وثيقة ٥٨ فى ١٩٣٩/٢/١٨ — الاتفاق التجارى المؤقت — معقود فى سنة ١٩٣٥ م .

(١٦٤) مجلس النواب ، جلسة ٤٧ فى ١٩٤٠/٤/١٠ ، ص ١٥٧٩ .

(١٦٥) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة من ١٩ الى ٣١ مارس ١٩٤١ م ، وثيقة ٣ فى ٣ مارس ١٩٤١ م — الاتفاق التجارى المؤقت بين مصر وايرلندا معقود فى سنة ١٩٣٢ .

(١٦٦) د . على لطفى : المرجع السابق ، ص ٢٩٩ .

(١٦٧) د . صلاح الدين نامق ، د . أمين مصطفى عبد اللاه ، د . عبد الحميد لطفى : الاشتراكية العربية ، دار المعارف بمصر ، طبعة ثانية ١٩٦٦ ، ص ٢٤٩ ، وانظر أيضا : Crouchley : Op. Cit., PP. 181 — 182.

(١٦٨) د . عبد النبى حسن يوسف ، عبد الحميد الحسينى هاشم : المرجع السابق ، ص ٢٥١ .

(١٦٩) محمد حمزة عليش : المرجع السابق ، ص ٨٩ .

(١٧٠) محفظة ٢٧١ عابدين ، وزارة المالية : محضر الجلسة التى عقدت فى ١٩٣٧/٦/٢٧ .

(١٧١) مجلس النواب ، جلسة ٣٧ فى ١٩٤٠/٣/١٣ ، ص ١٠٢٢ .

(١٧٢) Charles Issawi : Egypt in a Revlution, Op. Cit. P. 39.

(١٧٣) د . عاصم الدسوقى : المرجع السابق ، ص ١٩٣ .

(١٧٤) مجلس النواب ، جلسة ٨٤ فى ٦ ، ٧/١٠/١٩٤١ ، ص ٢٤٣٨ .

(١٧٥) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة ٢٩ يونية ٣ ، ٨ ، ١٠ ، ١٥ ، ٢٩ يولية ١٩٤٠ ، وثيقة ١٢ فى ١٦/٦/١٩٤٠ م .

(١٧٦) د . على الجريطلى : التاريخ الاقتصادى للثورة ، مرجع سابق ، ص ٥٨ .

(١٧٧) المصرى ، عدد ١٣٨١ فى ٤/٩/١٩٤٠ م .

(١٧٨) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة ٢٩ يونية و ٣ ، ٨ ، ١٠ ، ١٥ ، ٢٩ يولية ١٩٤٠ ، وثيقة ١٢ فى ١٦/٦/١٩٤٠ م .

(١٧٩) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة من ١٩ الى ٢١ مارس ١٩٤١ ، وثيقة ٣٠ فى مارس ١٩٤١ م .

(١٨٠) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٢٣٢ ، تأسست شركة التصديرات الشرقية سنة ١٩٢٠ ، أما شركة الاسكندرية التجارية فتأسست سنة ١٩٢٣ .

(١٨١) الشهر العقارى بأسيوط ، محفظة :
Bureau Central Assiout 1939, Vol. 1, Control 27552, Quitt 527 Assiout 125, 14 Fev. 1939.

وانظر ايضا : احمد الشربينى المرجع السابق ، ص ١٤٥ ، تأسست شركة السودان للاستيراد والتصدير سنة ١٩٢٠ م .

(١٨٢) Charles Jssaw; Egypt : An Economic, and Social Analysis Op. Cit., P. 112.

(١٨٣) د . محمود عبد الفضيل : المرجع السابق ، ص ١٦٧ .

(١٨٤) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٢٢٨ — بورصة العقود انشئت سنة ١٨٦١ ؛ وبورصة البضائع الحاضرة بميناء البصل انشئت سنة ١٨٧٢ على شكل سوق يبيع فيها خديو مصر القطن (الدومين) التى كان يزرع فيها اغلب القطن المصرى .

(١٨٥) مجلس النواب ، جلسة ٧ فى ١٩/١٢/١٩٣٨ ، ص ٢٢١ .

(١٨٦) المقطم عدد ١٥٣٤١ فى ١٧/١/١٩٣٩ م .

(١٨٧) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة ٢٥ اكتوبر حتى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٩ جلسة ٢٥/١٠/١٩٣٩ ، وثيقة ٣ .

(١٨٨) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٢٢٨ ، ٢٢٩ .

(١٨٩) كمال الدين صدقى : البنوك المصرية ودورها فى الائتمان المصرفى ، مكتبة النهضة المصرية ، طبعة أولى ، ١٩٥٨ ، ص ١ .

(١٩٠) د . ابراهيم مختار : بنوك الاستثمار (دراسة تحليلية للنظريات والاساليب والمشكلات) ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٨٢ ، ص ١٧٠ .

(١٩١) د . امين محمد بدر : الاوراق التجارية فى التشريع المصرى ، المطبعة العالمية ، بمصر ، ١٩٥٢ ، ص ٤٢٦ .

(١٩٢) محفظة ٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٢/٣ ح ٢ ، وثيقة ١ القانون ٥٧ لسنة ١٩٥١ .

(*) تأسس فى ٢٥ يونيو ١٨٩٨ برؤوس أموال انجليزية فى صورة شركة مساهمة مصرية مدتها خمسين عاما ليعمل كبنك تجارى ، وقد منحته الحكومة المصرية منذ تأسيسه امتياز اصدار البنكنوت واسندت اليه القيام بأعمال بنك الحكومة ، انظر :
FO. 407/224, J. 1939/23/16, No. 119. No. 825 E, 14/8/1940, P.120.

حيث أودعت فيه الحكومة المصرية أموالها وكذلك الحكومة السودانية وتجار القطن الأثرياء انظر : البنك الاهلى المصرى ١٨٩٨ — ١٩٤٨ ، مرجع سابق ، ص ٢٥ ، ٢٦ وبلغ راسمال البنك مليون جنيه استرلينى موزعة على ١٠٠,٠٠٠ سهم قيمة كل منها ١٠ جنيهات استرلينى ، حصل منها « المستر ا . كاسل » من لندن على ٥٠,٠٠٠ سهم ، ودفعت كل من « شركة س . م سلفاجو بالاسكندرية » واخوان سوارس وشركاه « نصف مليون جنيه بالتساوى ، لكل منهما ٢٥ الف سهم ، انظر : محفظة ٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢/٣/١٢ ح ١ ، عقد تأسيس البنك الاهلى المصرى فى ١٨٩٨/٦/٩ ، وانظر ايضا : كمال الدين صدقى : المرجع السابق ، ص ١٠٨ .

(١٩٣) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ، ص ١٧ ، وانظر ايضا : د . عبد العزيز مرعى : النظم النقدية والمصرفية ، طبعة ثانية ، مكتبة الانجلو المصرية ١٩٥٦ ، ص ٢٣١ .

(١٩٤) مجلس النواب ، جلسة ٢٦ فى ٦/١١ ، ١٩٤٥/٨/٦ ، ص ١٠٠٢ ، وقد وجه البنك اهتمامه تمويل التجارة الخارجية وما يهم بريطانيا على حساب التصنيع خاصة تصنيع الريف المصرى ، . لهيطة : النظام النقدى بين الرأسمالية والاشتراكية ، مرجع سابق ص ٢٨٧ .

(١٩٥) الاهرام ، عدد ١٨٦٩٥ فى ١٩٣٧/١/١١ ، عدد ١٨٧٦٩ فى ١٩٣٧/٢/٤ ، وانظر ايضا : د . حسين عمى ؛ د . على الجريطى : البنك المركزى الجديد طبعة اولى ، دار نشر الثقافة ، ١٩٥١ ، ص ٤١ .

(١٩٦) مجلس النواب ، جلسة ١٢ فى ١٩٣٨/١٢/٢٦ ، ص ٤٠٣ .

(١٩٧) باتريك اوبريان : المرجع السابق ، ص ١٢٥ .

(١٩٨) F.O. 407/221, J. 2984/36/18, No. 55, No. 780, 19/6/1937, P. 142.

(١٩٩) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٣ ، ٤ مايو ١٩٣٦ جلسة ٣ مايو وثيقة ٣ فى ١٩٣٦/٤/٢٥ ، محفظة ٧ ، ٩ سبتمبر ١٩٣٩ جلسة ١٩٣٩/٩/٦ ، وثيقة ٢ فى ١٩٣٩/٩/٩ م .

(٢٠٠) د . صبحى تادرس قريصة : النقود والبنوك ، طبعة ثانية ، دار المعارف بمصر ١٩٦٢ ، ص ١٨٤ .

(٢٠١) ولصعوبة نقل الذهب من لندن الى القاهرة فى اثناء الحرب العالمية الاولى وافقت وزارة المالية بقرار منها على اعتبار السندات المصدرة على خزانة الحكومة البريطانية كانها ذهب وقد استمر هذا القرار نافذا حتى الحرب العالمية الثانية .

احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٥٣ .

احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ، ص ١٧ .

(٢٠٢) د . على عبد الرسول : البنوك التجارية فى مصر ، طبعة اولى ، مؤسسة المطبوعات الحديثة ١٩٦١ ، ص ٦٨

(٢٠٣) محفظة ٢٦٩ ، عابدين ، مالية ، ادارة الحسابات ، وثيقة بدون رقم فى ١٩٥٠/١/٥ .

(٢٠٤) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٥٣ .

(٢٠٥) البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد ٣ ، عدد ٢ لسنة ١٩٥٠ ، ص ١٠٦ .

(٢٠٦) ظل هذا التطور معمولا به حتى ١٩٤٧/٧/١٤ م مجلس النواب ، جلسة ٧٤ فى ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ١٩٤١/٨/٢١ ص ٢٠٥٨ .

(٢٠٧) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة ٢٩ يناير ، ٢٤ فبراير ١٩٤٢ ، وثيقة ٢ فى ١٩٤٢/١/٢٨ .

(٢٠٨) نفس المصدر ، محفظة من ١١ الى ٢٩ أكتوبر ١٩٤١ جلسة ٢٩/١٠/١٩٤١ ، وثيقة ٢٠ فى ٢٨/١٠/١٩٤١ ، محفظة ٢١ مايو ، ٧ يونية ١٩٤٢ جلسة ٢١ مايو ١٩٤٢ ، وثيقة ١٢ فى ١٩/٥/١٩٤٢ .

(٢٠٩) نفس المصدر ، محفظة ٢٩ يوليو ١٩٤٠ ، وثيقة ١ بشأن بداخل الامتياز الخاص باصدار ورق النقد الممنوح للبنك الأهلى ، محفظة ٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٢/٣ = ٢ فرعى ، وثيقة ١ قانون ٦٦ لسنة ١٩٤٠ فى ٨/٨/١٩٤٠ وقد أجريت عدة محادثات غير رسمية بخصوص مد أجل امتياز البنك الأهلى منذ سنة ١٩٣٢ ولكن هذه المحادثات سارت ببطء ثم أرجئت ، وعندما جاء الوفد الى الحكم سنة ١٩٣٦ واصبح أحمد ماهر باشا وزيرا للمالية عادت المفاوضات ، وفى مارس سنة ١٩٣٩ قدمت الحكومة شروطها « للسير ادوارد كوك Sir Edward بشأن مد أجل الامتياز الى أن صدر بشأنه القانون ٦٩ لسنة ١٩٤٠ المذكور : انظر : F.O. 407/224, J. 1939/23/16, No. 119, No. 820 F, 14/8/1940, P. 120.

(٢١٠) د . عبد العزيز مرعى : المرجع السابق ، ص ٢٤١ .

(٢١١) د . حسين فهمى ، د . على الجريتلى : المرجع السابق ، ص ٦ .

(٢١٢) د . عاصم الدسوقى : المرجع السابق ، ص ١٦٥ .

(٢١٣) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ص ٥٤ .

(٢١٤) احصاء شركات المساهمة يونية ١٩٤٤ ، ص ٥٣ .

(٢١٥) نفسه ، وانظر أيضا : د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٣٢٢ .

(٢١٦) مجلس النواب ، جلسة ٧٤ فى ١١ ، ١٢ ، ١٨ ، ٢١/٨/١٩٤١ ، ص ٢٠٥٧ يذكر أن ما وظف فى السندات المصرية بلغ مليونا أو مليونا ونصف المليون تقريبا ، ولم يوضح فيما وظف باقى المبلغ .

(٢١٧) نفسه ، ص ٢٠٥٨ .

(٢١٨) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٥٣ .

(٢١٩) قام البنك بتبديل مبلغ ٤٠ الف جنيه انجليزى مزينة بجنيهات مصرية ، وكان الوسيط يهوديا مقابل ٣٠٪ من قيمة ما تم تبديله ، محمد حسنين هيكل : خريف الغضب طبعة ١٣ ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص ٤٦ .

(٢٢٠) د نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٣٢٧ .

(٢٢١) محافظ مجلس الوزراء : جداول اعمال ، محفظة ١٦ يولية ١٩٣٩ ، وثيقة ١٩ مذكرة بشأن انشاء بنك مركزى .

(٢٢٢) مجلس النواب ، جلسة ٣٢ فى ١٩٤٠/٣/١٣ ، ص ١٠٧٣ .

(٢٢٣)
F.O. 407/223, J. 496/1/16. No. 41, No. 111, 6/2/1939 P. 52.

(٢٢٤) زكريا مهران : البنك المركزى فى العصور المختلفة ، مطبعة مصر شركة مساهمة مصرية ١٩٤٨ ، ص ٣٨ .

(٢٢٥) د . جمال الدين محمد سعيد : التطور الاقتصادى فى مصر ، مرجع سابق ص ٦٥ .

(٢٢٦) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة ١٦ يولية ١٩٣٩ وثيقة ١٩ مذكرة بشأن بنك مركزى .

(٢٢٧) مجلس النواب ، جلسة ٣٢ فى ١٩٤٠/٣/١٣ ، ص ١٠٧٣ .

(٢٢٨) زكريا مهران : المرجع السابق ، ص ٣٨ .

(٢٢٩) د . حسين فهمى ، د . على الجريتلى : المرجع السابق ، ص ٨ .

(٢٣٠) زكريا مهران : المرجع السابق ، ص ٩ ، ١٠ ، ٣٩ ، ٤٢ .

(٢٣١) تأسس سنة ١٨٦٤ بأموال انجليزية قدرها عشرة ملايين من الجنيهات . التجارة العربية الانجليزية ، المجلد ٣ ، العدد ٢ يناير وفبراير ١٩٥٠ ، ص ٧٩ ، وانظر أيضا : د . فؤاد مرسى ، النقود والبنوك فى البلاد العربية ، مرجع سابق ، ص ٦٤ ، ٧٢ ، وقد اختلف د نبيل عبد الحميد فى تاريخ تأسيس البنك حيث ذكر أنه تأسس سنة ١٨٦٤ ، المرجع السابق ، ص ٢٧٧ .

(٢٣٢) المصرى ، عدد ١٣٧٩ فى ١٩٤٠/٦/٢ ، البلاغ ، عدد ٨٠١٧ فى ١٩٤٨/١/٨ .

(٢٣٣) محفظة ٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٦٣٢/٣ جـ ١ ، وثيقة ٢ بنك باركليز فرع الزقازيق ، الشهر العقارى واسيوط ، محفظة ،
Bureau Central 1937, Inscription, Assiout No. 1, No. 399, Vol. 1, Controle 36634 Quitt 672, Assiout 355 — 20 Avr. 1937.

وانظر ايضا : د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٢٧٦ ، ٢٧٩ ، تأسيس البنك سنة ١٨٦٤ .

(٢٣٤) الشهر العقارى بأسيوط ، نفس الحفظة السابقة ، وثيقة
Control 000026 Quitt 1, Assiout 381, Meneh 602, Mai 1937.

يذكر د . نبيل عبد الحميد ان بنك ايونيان جنسية يونانية تأسس سنة ١٩٠٥ ، المرجع السابق ، ص ٢٧٧ ، ٢٨٤ .

(٢٣٥) الاهرام ، عدد ١٨٦٦٥ فى ١٩٣٧/١/١١ ، وانظر ايضا : د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٢٧٧ — تأسس البنك سنة ١٨٦٩ .

(٢٣٦) المصرى ، عدد المصرى ١٩٨ — ١٩٤٨ ، مرجع سابق ، ص ١٦ .

(٢٣٧) البنك الأهلى المصرى ١٨٩٨ — ١٩٤٨ ، مرجع سابق ص ١٦ .

(٢٣٨) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٦٨ ، تأسس البنك سنة ١٩٢٠ م .

(٢٣٩) محفظة ٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٨٣/٣ حـ ١ ، وثيقة ١٨٤ نتائج السنين من ١٩٤٥ الى ١٩٥٣ .

(٢٤٠) محفظة ١٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٦١/٣ حـ ١ ، وثيقة ١٦٢ فى ١٩٥٢/٦/١٦ احصاء شركات المساهمة ، يونيه ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ص ١٢ تسس البنك سنة ١٩٣١ ، ويذكر د . نبيل عبد الحميد أن البنك تأسس سنة ١٩٥١ وهو أحدث البنوك الفرنسية فى مصر . وقد تأسس بأموال فرنسية وهو أحد البنوك الفرنسية الأربعة الكبرى المؤممة فى فرنسا وهو البنك الوطنى للتجارة والصناعة ، المرجع السابق ص ٢٨٢ — نقلا عن د . على عبد الرسول ، المرجع السابق ص ٧٥ .

(٢٤١) محفظة ١٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٦١/٣ حـ ١ ، وثيقة ١٠ فى ١٩٤٨/١١/٧ ، وثيقة ٤٧ ، وثيقة ٧٦ فى ١٩٤٩/٦/١ .

(٢٤٢) محفظة ٢٦٧ عابدين ، بقية بنوك وشركات ، وثيقة بدون رقم ، الكنتوار المصرى للصناعة والتجارة فى ١٩٣٨/١٢/١٩ ويناير ١٩٣٩ م .

يذكر د . نبيل عبد الحميد ان البنك تأسس سنة ١٩٠٥ وصفى اعماله فى سنة ١٩٢٢ ، المرجع السابق ، ص ٢٧٦ .

(٢٤٣) محفظة ١٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٤٦٥/٣ حـ ٢ ، وثيقة ٦٥ فى ١٩٥٠/١٢/١٤ ، وثيقة ٨٦ فى ١٩٥٢/٨/١ ، البنك الايطالى المصرى ، تأسس البنك سنة ١٩٢٢ ، الشهر العقارى بأسيوط ، محفظة
Bureau central 1937 Inscription, Assiout, No. 1, No. 399, Vol, 1. Assiout 311, 9 Avr. 1937, Vol, 32, Fol, 199.

(٢٤٤) F.O. 407/221, J. 1989/815/16, No. 25, No. 496, 16/4/1937 P. 77.

(٢٤٥) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ص ٥٧ .

(٢٤٦) محفظة ١٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٦٥/٣ ، جـ ٢ ، وثيقة ٦٥ فى ١٩٥٠/١٢/١٤ ، وثيقة ٨٦ فى ١٩٥٢/٨/١١ م.

(٢٤٧) المقطم ؛ عدد ١٦٠٤٨ فى ١٩٤١/١/١ م .

(٢٤٨) الشهر العقارى بأسيوط ، محفظة ١ لسنة ١٩٤٥

Debet, Assiout 48, 4/1/1945.

(٢٤٩) نفس المصدر ، محفظة

Assiout, No. 1, No. 399, Vol. 1, Control 31481
Quitt 582 (Assiout 188, 6 Mars 1937).

(٢٥٠) محفظة ٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٩٦/٣ جـ ١ ، وثيقة ٢٣ البنك التجارى الايطالى للقطر المصرى ، تأسس البنك سنة ١٩٢٤ م .

(٢٥١) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٥ فى ١٩٤٨/١/٢٩ ، وانظر ايضا : المقطم عدد ١٦٠٤٨ فى ١٩٤١/١/١ م .

(٢٥٢) محفظة ٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٠٣/٥ جـ ١ وثيقة ٣٢ ص ٢٠ ، ملف ١٨٢ — ٢٠٣/٣ جـ ٢ ، وثيقة ١٦٤ بنك موصيرى — تأسس البنك سنة ١٩٣٥ م .

(٢٥٣) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٣٢ ص ٢٨ فى ١٩٥٦/٩/١٩ .

(٢٥٤) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٣٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٧٠ ، ملف ١٨٢ — ٢٠٣/٣ جـ ٢ ، وثيقة ١٦٣ ، ١٦٤ فى ١٩٥٦/٥/٢٦ .

(٢٥٥) محفظة ٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٠٣/٣ جـ ٢ ، وثيقة ٣٧ .

(٢٥٦) محفظة ٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٠٣/٣ جـ ٢ ، وثيقة ٩٧ تقرير مجلس الادارة عن السنة المالية ١٩٥٤/٥٣ ، وثيقة ١٦٣ تقرير مجلس الادارة عن السنة المالية ١٩٥٥/٥٤ ، وانظر ايضا : احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٧٧ .

(٢٥٧) محفظة ٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٠٣/٣ جـ ١ ، وثيقة ٣٢ ، ٦٢ .

(٢٥٨) الشهر العقارى بسيوط محفظة ١ لسنة ١٩٤٥ .
Controle .. Quitt. Debet, Assiout 230, 4/4/1945.

(٢٥٩) الجريدة التجارية المصرية ، عدد ٥٤٨٥ فى ١٣ ، ١٤ ١٩٥٧ ، ص ٧

(٢٦٠) محفظة ٩٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٣٦/٣ ﻫ ١ ، وثيقة ٢٦٠ فى ١٩٥٠/٧/٨ ، وانظر ايضا : د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٢٨٣ ، ٢٨٤ تأسس البنك سنة ١٩٢٠ م .

(٢٦١) الشهر العقارى بأسيوط ، محفظة ١ لسنة ١٩٤٥
Controle 2828 Quitt 53 (Assiout 401 — 31 Mai 1945)

وانظر ايضا : د . على عبد الرسول : المرجع السابق ، ص ٢٨٣ .

(٢٦٢) الشهر العقارى بأسيوط ، محفظة
Bureau Central Assiout 1939, Vol. Controle 25011 Quitt 481, Assiout 53 — 18/6/1939.

(٢٦٣) تأسس البنك فى سنة ١٩١٢ واعيد تأسيسه فى شكل شركة مساهمة مصرية سنة ١٩٢٩ ، محفظة ١٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٣٦/٣ ﻫ ١ وثيقة ٧٩ ، ملف ١٨٢ — ١٣٦/٣ ﻫ ٥ ، وثيقة ١ ، البصير ، عدد ١٦٦٦١ فى ١٩٥٢/٤/١٨ .

(٢٦٤) زيد رأسمال البنك تدريجا حتى وصل مليون جنيه سنة ١٩٥٨ ، محفظة ٨ مصلحة الشركات ، ملف بدون رقم ، وثيقة ٩٩ بيان بقيمة رأس المال المدفوع للبنك البلجيكى والدولى بمصر ، احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ص ٦٠ .

(٢٦٥) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٦١ .

(٢٦٦) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٦١ .

(٢٦٧) د . على عبد الرسول ، ص ٦٤ .

(٢٦٨) د . نبيل عبد الحميد ، ص ٢٨٩ .

(٢٦٩) محفظة ٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٨٣/٣ ﻫ ١ ، وثيقة ٢١٢ محفظة ٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢١٢/٣ ﻫ ١ ، وثيقة ١٠ — ١٩ بنك موارس تأسس البنك سنة ١٩٢٢ واعيد تأسيسه سنة ١٩٣٦ م .

(٢٧٠) محفظة ٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٨٣/٣ ﻫ ١ ، وثيقة ٢١٢ ، احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ٢٣ .

(٢٧١) محفظة ٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢١٢/٣ ﺣ ١ ، وثيقة ١٠ — ١٩ .

(٢٧٢) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٧١ .

(٢٧٣) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ٢٣ .

(٢٧٤) محفظة ١٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٩٠/٣ ﺣ ٢ ، وثيقة ٧٠ بنك زلخة .

(٢٧٥) محفظة ٥ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، وثيقة بدون رقم فى ١٩٤٣/١١/٢٢ ، وثيقة ٤ (ب) فى ١٩٤٣/١١/٢٨ م .

(٢٧٦) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٦٧ ، وانظر ايضا : د . على عبد الرسول : المرجع السابق ، ص ٧٥ .

(٢٧٧) محفظة ٢٦٦ عابدين : مالية ، منشورات ، خطاب المالية النورى رقم ن ١٥٣/١/١١٠-١ فى اغسطس ١٩٤٥ م .

(٢٧٨) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٦٧ .

(٢٧٩) محفظة ١٠ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣٢٤/٣ ﺣ ١ ، وثيقة ٢٠ فى ١٩٤٨/١٠/١٨ ، وثيقة ٢٨ .

(٢٨٠) د . على عبد الرسول : المرجع السابق ، ص ٧٥ .

(٢٨١) محفظة ١٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٣٣/٣ ﺣ ١ ، وثيقة ٥٦ا فى آخر مايو ١٩٥٥ ، تأسيس المصرف سنة ١٩٢٨ م .

(٢٨٢) النشرة الاقتصادية الاسبوعية ، عدد ٥٢ فى ١٩٣٧/١٢/٣٠ ، ص ٢٦٢٣ .

(٢٨٣) د . خليل حسن خليل : دور رؤوس الأموال الاجنبية فى تنمية الاقتصاديات المتخلفة ، مع دراسة خاصة بالقليم مصر ، مطابع مؤسسة اخبار اليوم ١٩٦١ ، ص ٢٦٣ ، وانظر ايضا : كمال الدين صدقى : البنوك المصرية ، مرجع سابق ص ٥ .

(٢٨٤) Charles Issawi : Egypt in Revolution, Op. Cit., P. 31.

(٢٨٥) الشهر العقارى بأسيوط ، محفظة
Bureau Central 1937, Inscription Assiout No. 1, No. 399, Vol. 1, Controle 36634 Quitt 672, Assiout 355 — 20 Avr. 1937.

(٢٨٦) كمال الدين صدقى : البنوك فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٨ .

(٢٨٧) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٣٠١ .

(٢٨٨) د . صبحى تادرس قريصة : المرجع السابق ، ص ٣٩٢ .

(٢٨٩) محمد عبد المنعم رشدى : قروض وسلفيات البنوك التجارية ، المطبعة العالمية ، مصر ١٩٦١ ، ص ١٣ ، ١٤ .

(٢٩٠) محمد سامى محمد : البنوك التجارية فى مصر ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، ١٩٥٧ ، ص ١٧ .

(٢٩١) د . نبيل عبد الحميد ، المرجع السابق ، ص ٣٠٦ .

(٢٩٢) د . صبحى تادرس قريصة : المرجع السابق ، ص ١١٥ .

(٢٩٣) كمال الدين صدقى : البنوك فى مصر، ص ٩ .

(٢٩٤) الشهر العقارى بأسيوط ، محفظة ا لسنة ١٩٤٥ ، سجل رقم ١٨٥ فى ١٩٤٥/٣/٨ ، محفظة ٢١ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، وثيقة ٤٧ فى ١٩٤٩/١٢/٢٧ ، وانظر ايضا :
Crouchley : The Investment, Op. Cit., P. 166.

(٢٩٥) الوقائع المصرية ، عدد ٣٤ فى ١٩٤٩/٣/٧ ، وانظر ايضا :
Crouchley : Op. Cit., P. 66.

(٢٩٦) الشهر العقارى بأسيوط ، محفظة ،
Bureau Central 1937, Inscription Assiout No. 1, No. 399, Vol, 1, Controle 26651 Quitt 504 (Assiout 61 — 21 Jan. 1937).

(٢٩٧) محفظة ١٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٨٢٨ هـ ١ ، وثيقة ٢٣١ فى ١٩٥٦/٨/١٢ .

(٢٩٨) د . صبحى تادرس قريصة : المرجع السابق ، ص ١٢٨ .

(٢٩٩) ابراهيم عامر : المرجع السابق ، ص ٩٩ .

(٣٠٠) د . صبحى تادرس قريصة : دراسة مقارنة للنظام المصرفى فى الجمهورية العربية المتحدة ، ضمن مجموعة المحاضرات العامة ، مطبعة جامعة الاسكندرية ، ١٩٦٢ م ، ص ٣٨٨ .

(٣٠١) وقد اقترح « تلينى فهمى » أن تقوم الحكومة بسداد جميع الديون العقارية وتحل هى محل البنوك فى وضع يدها على العقار المرهون تأمينا لها وتقسط الدين على مائة عام ، لصون ملكية البلاد من عقار ، وللمزيد من التفاصيل انظر مذكرات تلينى جـ ٢ ، طبعة ثانية ، مطبعة صادق بالمنيا ، ١٩٥١ م ، ص ١٤٤ — ١٤٨ ، وانظر ايضا اقتراحا مماثلا « لاسماعيل مظهر » د . عاصم الدسوقى :

كبار ملاك الأراضي الزراعية ، مرجع سابق ، ص ١١٩ ، ١٩١ ؛ وقد حاولت الحكومة تسوية هذه المشــــكلة منذ بداية الثلاثينات مع البنوك العقــــارية المختصة بذلك مثل شركة الرهونات المصرية والبنك العقارى المصرى حيث تنازلت شركة الرهونات عما لها من ديون لبنك التسليف العقارى المصرى سنة ١٩٣٥ ، انظر فى ذلك : محفظة ١٩ عابدين ، رئاسة مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية بمشروع ميزانية ١٩٣٦/٣٥ ، ص ٢٠ ، ٢١ ، ومحافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة أول يناير ١٩٣٩ ، وثيقة ١ مشروع قانون بتسوية الديون العقارية وكذلك مذكرات نجيب قلينى ص ١٥٦ — ١٦٢ .

كما عملت الحكومة على تخفيض ديون البنك العقارى المصرى بنسبة هبوط قيمة الاطيان وتخفيض النقدة ، وصرحت الحكومة لبنك التسليف العقارى بإصدار سندات جديدة لتسوية ديونه : انظر : الاهرام ، عدد ١٨٧١٥ فى ١٩٣٧/١/٣١ . كما تدخل بنك التسليف الزراعى لصالح المواطنين المقترضين على حساب القمح الذى اتلفته الامطار فى شون البنوك لان القمح أصبح فى حوزة هذه البنوك ، انظر : محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة ١٢ ، ٢٤ ابريل ١٩٣٩ : وثيقة ٢٢ فى ١٩٣٩/٣/٢٧ ، وكثير من الجهات الوطنية اهتمت بهذه المشكلة واهمها « حزب الفلاح الاشتراكى الذى تأسس سنة ١٩٣٨ للمزيد انظر : د . رؤوف عباس حامد : حزب الفلاح الاشتراكى ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد ١٩ لسنة ١٩٧٢ الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، ص ١٧٩ .

(٣٠٢) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة أول يناير ١٩٣٩ ، وثيقة ١ بشأن تسوية الديون العقارية .

(٣٠٣) مجلس النواب ، جلسة ٣٢ فى ١٩٤٠/٣/١٣ ، ص ١٠٧٣ وللمزيد بالنسبة للذين رفضت طلباتهم ، انظر : مجلس الشيوخ ، جلسة ٥٩ فى ١٩٤١/٩/١٠ ص ٢ .

(٣٠٤) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة من ٧ الى ١٥ يوليو ١٩٤١ جلسة ١٤ يوليو ، وثيقة ٣ .

(٣٠٥) نفس المصدر ، محفظة ١٢ ، ١٤ ، ١٦ مايو ١٩٤٢ ، وثيقة ٢٥ بشأن تسوية الديون العقارية والغاء القانونين ٣ و ٣٥ لسنة ١٩٣٩ .

(٣٠٦) مجلس النواب ، جلسة ٥١ فى ١٩٤٤/٧/١٧ ، ص ٢٢٦٣ ، وللمزيد انظر : محفظة ٢٧، عابدين ، مالية ، مصلحة عموم الاحصاء ، وثيقة بدون رقم فى ١٩٤٥/١٠/٢٠ م .

(٣٠٧) محفظة ٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ م ٣/٢ حـ ١ ، وثيقة ٧٠ فى ١٩٤٨/١١/٣٠ ، وثيقة ١١٨ فى ١٩٥٠/٩/٢ ـ تأسس البنك سنة ١٨٨٠ لمدة ٩٩ عاما ينتهى سنة ١٩٧٨ م .

(٣٠٨) د . محمد فهمى لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، مرجع سابق ، ص ٥٢٠ .

(٣٠٩) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٤١ ، ٤٢ ، وانظر ايضا : د . فؤاد مرسى : المرجع السابق ، ص ٥٥ ، ٥٦ .

(٣١٠) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٢٤ ، وانظر ايضا : د . خليل حسن خليل : المرجع السابق ، ص ٣٦٧ .

(٣١١) الشهر العقارى بأسيوط محفظة ١ لسنة ١٩٢٥ ، احكام ورهونات ، قائمة قيد رهن رقم المسجل ٣٨ لسنة ١٩٤٥ ، البنك العقارى الزراعى المصرى .

(٣١٢) د . راشد البراوى ، محمد حمزة عليش : المرجع السابق ، ص ٢٥١ ، وانظر ايضا : د . خليل حسن خليل ، ص ٣٦٧ .

(٣١٣) مجلس النواب ، جلسة ٣٢ فى ١٩٣٨/٧/١٨ ، ص ١٢٠٢ ، ١٢٠٣ .

(٣١٤) الشهر العقارى بأسيوط ، محفظة

Bureau Central 1937 Inscription Assiout No. 1, No. 399 Vol. 1, Assiout 120, 8 Fev, 1937, Bureau Central Assiout 1939, Vol. 1, Controle .. Quitt... Assiout 127, 16 Fev. 1939.

(٣١٥) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة ١٩ ، ٣٦ ، ٣٠/٣/١ ١٩٣٩ جلسة ١٩٣٩/٣/٢٦ ، وثيقة ٢٥ .

(٣١٦) محفظة ٤ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، وثيقة ٧١١ ، احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٢٨ .

(٣١٧) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٢٥ .

(٣١٨) الوقائع المصرية ، عدد ٣٤ فى ١٩٤٩/٣/٧ ، تأسس سنة ١٩٠٥ برأسمال مليون جـ.م محفظة ٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣/٢٦ حـ ١ ، وثيقة ٥٠ .

(٣١٩) الشهر العقارى بأسيوط ، محفظة

cBureau Central Assiout 1939, Vol. 1, Controle ... Quitt ... Coire 1226, Colloubia 1975, Assiout 186, 4 Mars, 1939.

(٣٢٠) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ص ٢٦ .

(٣٢١) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٢١ ، وانظر ايضا : المقطم ، عدد ١٦٠٧٥ فى ١٩٤١/١/٣٠ .

(٣٢٢) د . عاصم الدسوقى ، ص ١٩١ ، ١٩٢ .

(٣٢٣) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٢٧ .

(٣٢٤) د . عاصم الدسوقى ، ص ١٩٢ .

(٣٢٥) المقطم ، عدد ١٦٠٥٥ فى ١٩٤١/١٠/١٠ م .

(٣٢٦) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٢١ .

(٣٢٧) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٨٤ ، تأسس البنك ١٨٦٠ .

(٣٢٨) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٩٤ .

(٣٢٩) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٩٤ تأسيس سنة ١٩٣٤ .

(٣٣٠) الشهر العقارى بأسيوط ، حفظة ،
Bureau Central 1937 Inscription Assiout No. 1, No. 399, Vol. 1, Controle 26651 Quitt 504 (Assiout 61 — 21 Jan. 1937).

(٣٣١) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٣٦ ، تأسيس ١٩٢٨ .

(٣٣٢) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ، ص ١١ .

(٣٣٣) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٣٦ .

(٣٣٤) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٣٣ .

(٣٣٥) لقد اوردت كثير من الكتب بانه بنك مصرى مثل بنك مصر ، مع اختلاف الغرض ولم يرد ضمن مجموعة البنوك الأجنبية او المختلطة فى مصر ، والواقع ان البنك ليس مصريا مائة فى المائة مع انه اتخذ شكل الشركة المساهمة المصرية مثل كل المؤسسات الأجنبية الاخرى ، أو معظمها ، والعقد الابتدائى يدل على ان البنك ليس مصريا حيث شارك الاجانب فى تأسيسه كالآتى :

ساهمت الحكومة المصرية بنصف راس المال البالغ قدره مليون جنيه (اى أن نصيب الحكومة نصف مليون جنيه) والنصف الآخر موزع كالآتى :

البنك الأهلى المصرى	٢٠٠ر٠٠٠ جنيه
بنك مصر	١٠٠ر٠٠٠
البنك العقارى المصرى	١٠٠ر٠٠٠
البنك الشرقى الألمانى	٢٣ر٠٠٠
بنك الكريدى ليونيه	١٠ر٠٠٠
بنك الأراضى المصرى	١٠ر٠٠٠
البنك العثمانى	٥ر٠٠٠
بنك أثينا	٥ر٠٠٠
بنك الأناضول	٥ر٠٠٠
بنك الخصم الأهلى الباريسى	٥ر٠٠٠
البنك الإيطالى المصرى	٥ر٠٠٠
بنك باركليز	٥ر٠٠٠
البنك البلجيكى والدولى بالقطر المصرى	٥ر٠٠٠ جنيه
بنك التجارة الإيطالى	٥ر٠٠٠
شركة الغاز (ليبون وشركاه)	٥ر٠٠٠
موصيرى وشركاه	٤ر٠٠٠
البنك العقارى الشرقى	٣ر٠٠٠
بنك أيونيان	٢ر٠٠٠
صندوق الرهونات العقارية بمصر	٢ر٠٠٠
الجملة	٥٠٠ر٠٠٠ جنيه

وجميع المساهمين فى النصف الثانى من رأس المال بنوك وشركات أجنبية عدا بنك مصر ، وقد تخللته العناصر الأجنبية بعد أزمة ١٩٢٩ ، انظر : محفظة ٢٦٧ عابدين مالية بنوك وشركات ، عقد الشركة الابتدائى بنك التسليف الزراعى المصرى ، محفظة ١١ مصلحة الشركات ملف ١٨٢ — ٣/١٧ جـ ٢ ، وثيقة ١٢٧ بنك التسليف

الزراعى المصرى صدر المرسوم فى ١٩٣١/٧/٢٥ وعدل نظام الشركة بالمرسوم الصادر فى ١٩٣٩/٤/١٣ انظر فى ذلك : جاك بيرك تعريب ، خيرى حماد : العرب تاريخ ومستقبل ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٩٧١ م ، ص ٢٠٢ .

(٣٣٦) محفظة ١١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٧/٣ حـ ٢ ، وثيقة ١٤٧ ، وانظر ايضا محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة ١٢ ، ١٩٣٦/٤/٢٤ ، وثيقة ٢٤ .

(٣٣٧) مجلس النواب ، جلسة ٢٨ فى ١٩٣٧/٥/١١ ، ص ٨٢٠ .

(٣٣٨) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٢٨ .

(٣٣٩) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة من ١٠/٢٥ الى ١٩٣٩/١١/١٥ جلسة ١٠/٢٥ ، وثيقة ٢ .

(٣٤٠) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٢٨ .

(٣٤١) الاهرام ، عدد ٢٠٧٧٨ فى ١٩٤٢/٧/٢٧ م .

(٣٤٢) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٢٨ .

(٣٤٣) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة من ١٤ الى ٢٠ يناير ١٩٤٠ وثيقة ١ فى ١٩٤١/١/٥ .

(٣٤٤) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٢٨ .

(٣٤٥) د . صلاح الدين نامق وآخرون : المرجع السابق ، ص ٢٦١ .

(٣٤٦) محمود صدقى مراد ، د . فؤاد مرسى : ميزانية النقد الأجنبى والتمويل الخارجى للتنمية ، مع دراسة خاصة عن الجمهورية العربية المتحدة ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٧ ، ص ٨٩ ، ٩٠ .

(٣٤٧) د . عاصم الدسوقى : المرجع السابق ، ص ١٩٣ .

(٣٤٨) محمود صدقى مراد ، د . فؤاد مرسى : المرجع السابق ، ص ٩٠ .

(٣٤٩) محفظة ٢٠ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، مشروع ميزانية ١٩٤٥/١٩٤٤ .

(٣٥٠) د . اسماعيل صبرى عبد الله : نحو نظام اقتصادى عالمى جديد (دراسة فى قضايا التنمية والتحرر الاقتصادى والعلاقات الدولية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، طبعة أولى ١٩٧٧ ، ص ٨٣) .

(٣٥١) محمود صدقى ، د . فؤاد مرسى : المرجع السابق ، ص ٨٩ .

(٣٥٢) د . محمد فهمى لبيطة : الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى ، مرجع سابق ، ص ٢٨٣ .

(٣٥٣) د . محمد لبيب شقير : المرجع السابق ، ص ٥٠ .

(٣٥٤) د . محمد زكى شافعى : المرجع السابق ، ص ١٦٩ .

(*) يرجع تاريخ كلمة (بورصة) الى القرن السادس عشر فقد كان من عادة تجار مدينة بروج Bruges فى بلجيكا ان يجتمعوا بقصر احد اغنيائها ويدعى (فان دن بورص (Van den Bourse لعقد صفقاتهم التجارية ؛ ولعل هذه الكلمة ترمز الى اجتماع التجار فى منزل صراف كان قد اعتاد تعليق ثلاثة اكياس على بابه Trois Bourses وسواء كان مأخذ هذه التسمية (فان دن بورص) او كلمة كيس التى تدعى بالافرنجية (بورص) فقد اصبحت بورصة الاوراق تطلق على المكان الذى يجتمع فيه مندوبو البائعين والمشترين لعقد صفقات الاوراق المالية (الاسهم والسندات) انظر فى ذلك د . عبد العزيز مرعى ؛ المرجع السابق ، ص ١٥٣ ، ١٥٤ .

(٣٥٥) لم تصل السوق المالية فى مصر من حيث السعة والقوة الى ما وصلت اليه سوق لندن او نيويورك مثلا لأن البنوك الخزانة المصرية مازالت حديثة العهد حيث كان تجار او سماسرة هذه الاوراق المالية يلتقون بعملائهم فى احد المحلات فى القاهرة انظر : د . عبد العزيز مرعى : المرجع السابق ، ص ١٥٤ ، ١٥٥ .

(٣٥٦) د . عبد النبى حسن يوسف : عبد الحميد الحسينى هاشم : المرجع السابق ص ١٨٣ .

(٣٥٧) د . محمد حسنى عباس الشركات والمؤسسات العامة التجارية ، مرجع سابق ، ص ٩٠ .

(٣٥٨) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٩٦ ، ١٠٠ .

(٣٥٩) د . محمود متولى : الأصول التاريخية ، مرجع سابق ، ص ٢٤٣ .

(٣٦٠) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٢٢٥ .

(٣٦١) الاهرام : عدد ١٨٦٨٧ فى ١٩٣٧/١/٣ .

(٣٦٢) الاهرام : عدد ١٨٧٢٢ فى ١٩٣٧/٢/٧ .

(٣٦٣) مجلس النواب ، جلسة ١٢ فى ١٩٣٨/١٢/٢٦ ، ص ٣٩٣ .

(٣٦٤) F.O. 407/223, J. 496/1/16, No. 41, No. 111, 6/3/1939, P. 52.

(٣٦٥) مجلس النواب ، جلسة ١٢ فى ١٩٣٨/١٢/٢٦ ، ص ٣٩٣ .

(٣٦٦) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٤٢ .

(٣٦٧) د . سعيد عبد الماجد : المرجع السابق ، ص ٣٧١ ، ٣٧٢ .

(٣٦٨) Issawi : Egypt in Revolution, Op. Cit., P. 41.

(٣٦٩) د . محمود متولى : الاصول التاريخية ، ص ٢٤٨ .

(٣٧٠) المقطم ، عدد ١٥٢٦٩ فى ١٩٣٩/٢/١٥ .

(٣٧١) سيرانيان ، ص ٢٥ ، ٢٦ .

(٣٧٢) المقطم ، عدد ١٥٣٦٦ ، فى ١٩٣٩/٢/١٥ .

(٣٧٣) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة ١٢ ، ٢٤ ابريل ١٩٣٦ ، وثيقة ٢٦ .

(٣٧٤) محفظة ١٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨١ — ١٦٥/٣ حـ ٢ ، وثيقة ٨٦ فى ١٩٣٩/١١/٢ .

(٣٧٥) مجلس النواب ، جلسة ٣٢ فى ١٩٤٠/٣/١٣ ، ص ١٠٢١ .

(٣٧٦) محمد نجيب توفيق ، عبد الله محمد بازرعة : العلاقات الصناعية فى الشركات والمؤسسات العامة ، الطبعة الاولى ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٦ ، ص ٣٣٣ .

(٣٧٧) يوسف فخرى ، سعد حنا : شرح قانون صندوقى التامين والادخار للعمال ، الطبعة الاولى ، الانجلو المصرية ، ١٩٥٦ ، ص ٨٤ ، ٩٧ ، وانظر ايضا : محمد نجيب توفيق ، عبد العزيز محمد بازرعة : المرجع السابق ، ص ٣٣٥ .

(٣٧٨) محفظة ٢٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٢٨/٣ حـ ٢ ، وثيقة ٢٦ عقد تاسيس الشركة سنة ١٩٢٨ .

(٣٧٩) نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ — ١٢٨/٣ حـ ١ ، وثيقة ٦ .

(٣٨٠) محفظة ٢٧٠ عابدين ، مالية ، مصلحة عموم الاحصاء ، وثيقة ٣٢٢ فى ١٩٤٢/٣/١١ (استمارة اخطار حروب ٦) .

(٣٨١) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ص ٣٣١ ، ٣٣٢ — تاسست الشركة سنة ١٩٠٠ .

(٣٨٢) محفظة ٢٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٦٥/٣ حـ ١ ، وثيقة

١٧١ ، محفظة ١٩ ،مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ٣/٢٦٥ ح ٢ ، وثيقة ٧٩ ، ١٧٥ .

(٢٨٣) اختلفت الوثائق في تحديد تاريخ تأسيس ومدة الشركة ، فقد نجد أن : محفظة ١٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ٣/٦٥ ، ح ٢ ، وثيقة ٦٩ ، وثيقة ٨٦ ــ مرسوم تأسيس الشركة هو ١٩٣٦/١١/٢ ، ومدتها ٥٠ سنة ، ومحافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١ ، ٣ ، ٧ سبتمبر ١٩٣٦ جلسة ١٩٣٦/٩/٧ وثيقة ٢٥ عقد تأسيس الشركة بتاريخ ١٩٣٩/٤/١٣ ومدتها ٩٩ سنة .

(٢٨٤) مجلس النواب ، جلسة ٨٣ ، في ١٩٤١/١٠/١ ص ٢٣٤٢ .

(٢٨٥) الاهرام ، عدد ٢٠٧٢٣ في ١٩٤٢/٦/٤ .

(٢٨٦) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١ ، ٢ ، ٤ ، ٦ ، ٩ ، ١٠ ، ١٣ يناير ١٩٤٠ جلسة ٣ يناير وثيقة ٢٩ في ١٩٣٩/١٢/٢٠ م .

(٢٨٧) المقطم ، عدد ١٥٢٦٩ في ١٩٣٦/٢/١٥ م .

(٢٨٨) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٣٣١ .

(٢٨٩) محفظة ١١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ٣/١٣٦ ح ١ ، وثيقة ٧٦ البنك البلجيكي والدولي بمصر ملف ١٨٢ ــ ٣/١٣٦ ح ٥ ، وثيقة ١ .

(٢٩٠) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١٢ ، ٢٢ ، ابريل ، ١٩٣٩ ، وثيقة ٢٩ .

(٢٩١) د . سعيد عبد الماجد : المرجع السابق ، ص ١٢٤ .

الفصل الرابع

الاستثمارات الأجنبية فى مجال الخدمات والمرافق العامة

كان لرؤوس الاموال الأجنبية التى تأتى فى مقدمتها الانجليزية والفرنسية ثم البلجيكية والامريكية وغيرها من الجنسيات الاجنبية الاخرى دور كبير فى مجال الخدمات والمرافق العامة حيث المجال واسعا لتحقيق ارباح طائلة بكل سهولة ويسر بخلاف المجالات الاخرى السابقة وسوف نقسم الموضوع الى العناصر الآتية :

- وسائل النقل والاتصال
- وقطاع التشييد والبناء
- وشبكات توزيع الماء والكهرباء
- والخدمات الفندقية والسياحية

اولا : وسائل النقل والاتصال

وتشمل اعمال النقل بالسكك الحديدية بأنواعها المختلفة والنقل بالسيارات والاتوبيسات والنقل البحرى والجوى وكذلك وسائل الاتصال السلكى واللاسلكى .

فأما عن وسائل النقل البرى ، فقد دخلت رؤوس الأموال الاجنبية فى كثير منها فأسسوا الشركات بأموالهم الخالصة او بالاشتراك مع المصريين ، هذا بالاضافة الى سيطرتهم على مجالس الادارة واهم الوظائف بها .

والملاحظ من خلال الوثائق منذ بداية فترة الدراسة ان شركات السكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات جميعها تحت ادارة واحدة باسم « مصلحة السكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات » وان جميع وسائل النقل والانتقال تخضع لاشراف هذه المصلحة الحكومية المصرية ، ومع هذا فان هذه المصلحة خضعت للسلطات البريطانية الاستعمارية فى البلاد التى كانت دائما تجبر الحكومة على الانفاق على هذه المصلحة لصالح هذه السلطات الاستعمارية ، فعلى سبيل المثال قامت المصلحة المذكورة بفتح اعتماد اضافى بمبلغ ٩٠٠٠ ج.م فى ميزانيتها عن السنة المالية ١٩٣٧/٣٦ لتكاليف عملية تركيبات تلغرافية وتليفونية فى مدينة الاسكندرية والصحراء الغربية ، وذلك لخدمة القوات البريطانية الموجودة فى هذه المناطق(١) .

ولكى يميز بين السكك الحديدية وبين التلغرافات والتليفونات اطلق على الأولى « بالفرع ١ » وعلى الثانية « بالفرع ٢ »(٢) .

ومن الملاحظ ايضا أن مصلحة السكك الحديدية مصلحة مصرية ، وانما دورها هو الاشراف على شركات السكك الحديدية الأجنبية فى مصر وتحصيل ما يخص الحكومة من اتاوة او ايرادات والعمل على تحسين الخطوط الحديدية وغير ذلك من المهام الأخرى ، ويؤكد ذلك معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا التى تضمنت ضرورة تحسين السكك الحديدية فى مصر

وتحسين وانشاء الطرق البرية والمطارات (المادة السادسة من المعاهدة)(٣) .

اما عن مجلس ادارة المصلحة فلم يستمر على حال ثابت ، انما تغير اكثر من مرة ، ففى ٧ يونيه ١٩٣٩ صدر مرسوم بانشاء مجلس ادارة السكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات (وهذا المرسوم معدلا للقانون ٣٥ لسنة ١٩٣١ الخاص بانشاء مجلس ادارة هذه الشركة) .

كما كان للمصلحة مجلس استشارى انشىء سنة ١٩٤٢(٤) من اختصاصاته ابداء الراى فى الطلبات المقدمة للحصول على امتيازات انشاء السكك الحديدية الزراعية او لمد اجل هذه الامتيازات او لتعديلها ، والاشراف على انشاء هذه السكك ومراقبة اعمال الصيانة والاستغلال والتحقق من تنفيذ شروط الامتياز(٥) .

وقد بلغت اطوال خطوط السكك الحديدية عام ١٩٤١/٤٠ نحو ٣٦٢٩ كم وبلغ عدد القطارات نحو ٦٥٥ قطارا وعدد عربات البضاعة نحو ١٦١٧٧ عربة وعدد عربات الركاب نحو ١١١٥ عربة فى نفس العام(٦) ، وبالاضافة الى ذلك انشأ الانجليز خط سكة حديد اسكندرية مرسى مطروح — السلوم الى ليبيا عام ١٩٤٢ ابان حملتهم على ليبيا ، كما مدوا خطا آخر فى الصحراء الشرقية من قنا الى القصير على البحر الاحمر واستعملوه كميناء للامدادات فى الشرق خلال فترة الحرب من ١٩٤١ الى ١٩٤٣ ولم تفكر الحكومة المصرية ١٩٤٦ فى شرائه حين اخذت انجلترا فى خلعه ونسف جميع منشآت الميناء بل لم تطالب به مقابل المساعدات التى قدمتها مصر لانجلترا فى محنتها عامى ١٩٤١ و ١٩٤٢ ، ولم تعرضه انجلترا على مصر

بسبب تعمير الصـحراء الشـرقية وكنوزها المعدنية التى كانت تتمتع بها الشـركات الانجليزية وتتنذ(٧) .

وعن ايرادات المصـلحة فحتى عام ١٩٣٩ كانت ميزانية الشـركة منفصـلة عن ميزانية الدولة اسوة بما هو متبع بالدول التى بها سـكك حديدية لانها منشأة تجارية(٨) ومنذ ذلك التاريخ اصـبح للمصلحة باب من ابواب الايرادات فى ميزانية الدولة ، وفى عام ١٩٤٥ تم فصـل ميزانية السـكك الحديدية عن ميزانية الدولة مرة اخرى بشـرط ان تدفع السـكك الحديدية للدولة فائدة معقولة عن راس المال ، وقد بلغ راس المال فى تلك السـنة ٧٣٫٣٩٠٫٠٠٠ جـ م(٩) ، كما بلغت ايرادات الدولة من السـكك الحـديدية والتلغرافات فى بداية الحرب سنة ١٩٣٩ نحـو ٦٫٥٤٨٫٠٠٠ جـ . م زادت الى ١٣٫٩٠٠٫٠٠٠ سنة ١٩٤٤(١٠) بزيادة قدرها ٧٫٣٥٢٫٠٠٠ جـ . م ومما لا شك فيه أن الحرب كان لها اثرها فى زيادة هذه الايرادات .

ومع زيادة ايرادات المصـلحة هكذا الا انها لم تبلغ الزيادة التى يجب ان تكون خلال فترة الحرب ، وذلك بسبب النقل الخاص بالسلطات الانجليزية ، مع ملاحظة زيادة عدد الركاب وزيادة زنة البضـائع(١١) ، وهذا يدل على اسـتخدام القوات الانجليزية لخطوط السـكك الحديدية بدون مقابل او عدم دفع آجر مقابل اسـتغلالها لتلك الخطوط مما اثر على ايرادات المصلحة .

وبعد انتهاء الحرب انخفضت ايرادات السكك الحديدية الى ١٢٫٤٦٦٫٠٠٠ جـ . م سنة ١٩٤٦ ، فى حين انه كان مقدرا لها أن تصـل الى ١٣٫٥٠٠٫٠٠٠ جـ . م ويرجع ذلك العجز فى الايرادات الى انهاك قوة الخطوط الحديدية اثناء الحرب(١٢) ، وذلك بسبب كثرة استخدام القوات المتحاربة لها .

وتعتمد السكك الحديدية في ايراداتها على البضائع اكثر من اعتمادها على الركاب ، الا انه بعد الحرب زادت حركة الركاب لزيادة القوة الشرائية حتى كانت الايرادات فى البضائع والركاب تميل نحو التوازن(١٣) .

وقد نصت عقود امتياز شركات السكك الحديدية الأجنبية التى أنشئت فى مصر على ان يكون للحكومة ٥٠٪ من ارباحها السنوية و ١٪ للموظفين الذين تعينهم الحكومة للاشراف على حسابات هذه الشركات ، وعلى سبيل المثال « شركة سكة حديد الدلتا الضيقة ليمتد » وشركة سكة حديد الوجه البحرى » ، ومع ذلك فهناك شركات لم تنفذ شروط العقد بالنسبة لحصة الحكومة والموظفين المشرفين على حسابات هذه الشركات ، مثل شركة سكة حديد الفيوم التى لم تدفع نصيب الحكومة والموظفين لمدة اربعين عاما حتى سنة ١٩٤٥ وكانت تكتفى بان ترسل كل عام خطابا لوزارة المالية بانها لم تربح شيئا(١٤) ، علما بان الشركة زادت ايراداتها مع بداية الحرب ١٩٣٩ زيادة محسوسة على السنتين السابقتين(١٥) وبهذا تكون الشركة وامثالها قد اضرت بالاقتصاد المصرى حيث انها اضاعت على الحكومة ٥٠٪ من صافى ربحها فضلا على ١٪ نصيب الموظفين لمدة ٤٠ عاما .

اما عن تعريفة الأجور فقد اقتضت ظروف الحرب ارتفاع تكاليف التشغيل مما ادى الى فرض زيادة تدريجية على اجور السفر بالسكك الحديدية بلغ أقصاها ٨٠٪ من فئات اجور ما قبل الحرب(١٦) ، هذا بالاضافة الى فرض إعانة خلال فترة الحرب قدرها نصف قرش على تذاكر السكك الحديدية لاتحاد جمعيات فؤاد الأول للاسعاف وجمعية فؤاد الأول للهلال

الأحمر المصـــــرى للصـــــرف منها على المستشفى المتنقل الذى انشأته ، والمنشآت الطبية الأخرى ومســـاعدة مرضى وجرحى الجنود(١٧) ، ومما لاشك فيه ان هذه الزيادات تعتبر تعويضـــا عن اجور السفر التى لا تدفعها القوات البريطانية نظير سفرها على خطوط السكك الحديدية .

ومع انتهاء الحرب بدأت الأجور فى الانخفاض حيث انخفضت بنسبة ١٠٪(١٨) . كما انتت الى موافقة مجلس الوزراء على منح موظفى وعمال مصـلحة الســـــكك الحديدية الذين يعملون فى المناطق الخطرة بالنسبة للحرب مرتبات اضافية بنسبة ٢٠٪ من مرتباتهم أو اجورهم اليومية(١٩) .

اما عن نشـــاط المصـــلحة فقد ساهمت فى كثير من شركات السـيارات الأجنبية مثل «شـــركة ســـيارات السكك الحديد ، وشـــركة ســـيارات الشمال »(٢٠) ، وكانت للمصـــلحة ورش خاصـــة بها تقوم بصيانة وعمرة القاطرات التى تعمل لديها(٢٢) ، وهذا ساعد على تحقيق ارباح طائلة لاشركة .

ومن أهم شـــركات السكك الحديدية التى قام بتأســـيسها الأجانب فى مصـــر « شـــركة سكك حديد الحكومة المصرية » أسسها الانجليز وعملوا على تشـــغيل خطوطها لحساب الحكومة المصـــرية وتحت اشـــرافها ، وبلغت نفقاتها حوالى ١٫٥ مليون جنيه(٢٣) ، وقد استعانت الحكومة بعد فترة بشركة فرنســـية أخرى لتدعيم هذه الخطوط هى « شركة عربات النوم الدولية » وهذه الشركة ظلت تعمل طوال فترة الدراسة(٢٤) .

ومع ان الشركة مصرية . فان الشـــركة الفرنسية سيطرت على ادارتها ولم تستطع الحكومة التدخل فى حسابات الشـــركة التى كانت تعتمد فى باريس(٢٥) ، ولهذا كانت ارباح الشـــركة

الفرنسية ضخمة ، وذلك لصعوبة مراقبة الحكومة المصرية او مصلحة السكك الحديدية المصرية لاعمال الشركة الفرنسية .

ومن اهم التزامات الشركة الفرنسية لشركة سكك حديد الحكومة المصرية اجراء جميع اعمال الصيانة والترميم والتجديد لعربات الشركة على نفقتها على ان تضع المصلحة تحت تصرف الشركة محطات مصر والاقصر واسوان والقنطرة والأمكنة اللازمة لمكاتبها ولمخازن قطع الغيار والمواد اللازمة للصيانة(٣٦) ، وفى مقابل ذلك تحصل الشركة الفرنسية مبلغا يقدر بمليم ونصف المليم على التذاكر لكل كيلو متر بشرط الا تقل عن ٥٠ قرشا بالليل و ٢٥ قرشا بالنهار ، وكانت الشركة تقوم بتقديم الخدمات اللازمة للركاب مثل الوجبات الغذائية ، وبذلك حققت الشركة أرباحا عالية .

وكان للشركة عدة خطوط تسير عليها قطاراتها السريعة مثل خطوط القاهرة والاسكندرية واسوان وبورسعيد ، وكانت الشركة الفرنسية تقوم دائما بتزويد الخطوط بعربات البولمان وعربات النوم(٢٧) .

وكان كبار موظفى الشركة من الاجانب الذين سيطروا على ادارتها مثل وظيفة كبير مفتش الوابورات بقسم الوابورات ووظيفة ملاحظ ورشة القزانات بقسم هندسة الوابورات « مستر ج . هـ . موريل Mr. G.H. Morrell» (٢٨) .

وتلى سكك حديد الحكومة المصرية ، « شركة سكة حديد الدلتا الضيقة ليمتد » وهى شركة انجليزية(٢٩) يدير اعمالها مجلس ادارة برئاسة انجليزى يساعده بعض الانجليز الآخرين وبعض المصريين والمتمصرين ومقر الشركة الرئيسى بلندن(٣٠) واحتفظت الحكومة لنفسها بحق شراء المؤسسة فى

أى وقت تشاء بعد اول ابريل سنة ١٩٣٨ على أن تمهل المؤسسين سنة قبل الشراء وذلك فى مقابل دفع تكاليف التأسيس مضافا اليها ما يستجد سنويا مستبعدا منها أموال الاستهلاك والسندات(٣١) .

وكان الطابع المسيطر على الشركة هو الطابع الانجليزى فقد استغلت الشركة حاجة موظفيها اليها واضطرارهم الى العمل فاستبدلت العقود المبرمة بينها وبينهم بعقود أخرى تحرمهم المكافأة اذا ما تقاعدوا عن العمل ، فى حين ان الشركة تشغل العمال فترات طويلة من الساعة الخامسة صباحا الى الساعة التاسعة مساء ، ويقضون ثلاث ليال فى كل اسبوع بعيدين عن منازلهم ولا يتقاضون بدل سفر اسوة بأمثالهم فى الشركات الأخرى ، وهذا ضرب من ضروب الاحتكار الأجنبى ، والعجيب انه عندما سئل وزير المواصلات فى مجلس النواب عن ذلك اجاب مدافعا عن الشركة بأنها لجأت الى ذلك نظرا للصعوبات المالية التى كانت تواجهها ، حيث انها صرفت لجميع عمالها ومستخدميها المكافآت المستحقة لهم طبقا لنظام المكافآت الذى الغى لغاية ابريل سنة ١٩٤٠ وهذا تاريخ ادخال التعديل المشار اليه (عملية استبدال العقود)(٣٢) ، وان دل هذا على شىء فانما يدل على تبعية كبار الدولة للسيطرة الأجنبية .

وكانت الشركة تسير لحسابها مجموعة من السيارات كما كانت تساهم مع شركات أخرى فى تسيير سيارات على خطوط موازية لخطوطها الحديدية(٣٣) ، ومن ثم كانت الشركة تدفع اتاوة سنوية للحكومة بلغ مقدارها فى العام المالى ١٩٤٥/٤٤ نحو ١٧٥٠٠ جـ . م(٣٤) .

وثالث شـركات السكك الحديدية التى تاسست برؤوس أموال أجنبية فى مصـر « شـركة سـكك حـديد الفيـوم The Fayoum Sight Railways Co.» وقد مثل هذه الشركة وسيطر على ادارتها عناصر ايطالية ، خاصـة أسـرة موصيرى وجنسيات اخرى مع بعض المتمصـرين والمصـريين لاسـتغلال الخطوط الحديدية بمدينة الفيوم وضواحيها(٣٥) او فى اية جهة اخرى فى مصر .

ومما هو جدير بالذكر ان الشـركة عمدت خلال فترة الحرب الى تحويل عدد من قاطراتها التى تدار بالفحم الى قاطرات بالمازوت أو زيت الديزل . وقد اجرى هذا التحويل فى ورش الشـركة ، وقد ادى ذلك الى زيادة ايرادات الشـركة منذ بداية الحرب زيادة كبيرة على السـنتين السـابقتين للحـرب ، وبالعكس تاثرت ايرادات سـيارتها لصـعوبة الحصول على قطع الغيار(٣٦) .

اما عن موظفى الشـركة فقد كانت تفصـل اعدادا كبيرة منهم دون أن تصـرف لهم مكافآتهم عن مدة خدمتهم ، ففى سنة ١٩٤٠ على سـبيل المثال تقدم عمال الشـركة بشـكوى لهذا السـبب الى كبير الامناء الذى اتصـل بدوره بمدير الشـركة (مسيو جوزيف كاڤورى) الذى وافق على منح كل عامل يفصل من خدمة الشـركة عشرة شهور عن مدة خدمته(٣٧) .

اما الشركة الرابعة فهى « شـركة سـكة حديد الوجه البحرى » وهى شركة بلجيكية قامت باسـتعمال خطوط الوجه البحرى(٣٨) .

وعلى وجه العموم خرجت السـكك الحديدية من الحرب العالمية الثانية منهوكة القوى حيث استخدمتها قوات الحلفاء طوال فترة الحرب ، وقد كان لقوات الحلفاء فى مصـر مسـئول عن

عمليات النقل له حق الاتصال بكبار الدولة المصرية للعمل على تحقيق مطالب جيوش الحلفاء فى مصر ، وكانت مطالبه محلا التنفيذ والتى كانت تشمل كثيرا من المجالات كالمواصلات او حفر الترع او تطهيرها أو فتح الكبارى والاهوسة أو خلاف ذلك(٣٩) مما كان له اكبر الاثر فى خدمة هذه الجيوش .

* * *

ومن وسائل النقل البرى ايضا خطوط الترام ، وقد حصل الأجانب على امتيازات مد وتشغيل خطوط الترام ، وكانت مدينتا القاهرة والاسكندرية هما موطن هذا المرفق ، حيث وجدت فى كل مدينة شركتان اجنبيتان تحتكران خطوط كل مدينة ، ففى القاهرة وجدت شركة ترام القاهرة(٤٠) ، وشركة سكك حديد مصر الكهربائية وواحات عين شمس »(٤١) وفى الاسكندرية وجدت « شركة سكة حديد الرمل(٤٢) و « شركة سكة حديد اسكندرية» »(٤٣) .

وبالاضافة الى خطوط الترام التى كانت تسيرها هذه الشركات كانت تسير بجانبها خطوط سيارات ، فعلى سبيل المثال كان لشركة ترام القاهرة نحو ٦٠ تروليبوسا و ٢٨٠ أتوبيس زيدل من الحجم الكبير و ١٦٠ اتوبيسا بالبنزين للخطوط الضيقة حتى نهاية تلك لفترة(٤٤) .

كما نشطت بعض هذه الشركات فى انشاء شركات نقل بالاتوبيس مثل شركة سكة ترام اسكندرية التى انشأت شركة نقل الاسكندرية المساهمة بجوار الترام سنة ١٩٣٨ وذلك لما رأته الشركة من منافسة بين الاتوبيس والترام(٤٥) .

وكانت فرصة الاستثمار فى هذا المرفق تتم بشروط امتيازية احتكارية طويلة الأجل تتيح للشركات الأجنبية ان تحصل على

أرباح طائلة ، وعلى سبيل المثال بلغ متوسط نسبة العائد من رأسمال شركة ترام القاهرة البلجيكية خلال فترة أحد عشر عاما تنتهى سنة ١٩٣٩ حوالى ٣٣ر٥٪ ومتوسط احتياطياتها ١٢١ر٦٥٪(٤٦) .

أما عن تعريفة أجور الركاب فقد وافق مجلس الوزراء على طلب شركة ترام القاهرة على زيادتها بواقع ٢٠٪ من قيمتها على أن تستخدم المبالغ الناتجة من هذه الزيادة بعد خصم أتاوة الحكومة وذلك بوضع جزء على سبيل الاحتياطى لمواجهة تكاليف الاستغلال (تجديد العربات — وكل زيادة جديدة فى علاوة غلاء المعيشة الممنوحة للعمال — وعدم التوازن المالى) وذلك حتى يكون الربح الموزع موازيا للربح الموزع فى السنوات الثلاث السابقة للحرب ، وبوضع الجزء الباقى تحت تصرف الحكومة لمساعدة شركات الامنيبوس الثلاث فى مدينة القاهرة لمواجهة اية زيادة فى نفقات التشغيل(٤٧) ، ولمواجهة التكاليف اللازمة لاصلاح وتجديد المنشآت ، ولايجاد الأموال الكافية عندما تصبح الظروف الاقتصادية طبيعية(٤٨) .

وفى ١٦ نوفمبر ١٩٤٤ وافق مجلس الوزراء على زيادة التعريفة بواقع ٢٠٪ أخرى أى مليم آخر يخصص لصالح عمال الشركة لمدة عامين ، ولما كانت هذه الزيادات تعود بالفائدة على الشركات الأجنبية . لذا رأت مد فترة الزيادة فترة أخرى ، فتقدمت احدى هذه الشركات وهى شركة ترام القاهرة فى ٥ سبتمبر ١٩٤٥ قبل انتهاء فترة الزيادة بطلب لاستمرار العمل بزيادة التعريفة لمدة عامين آخرين ابتداء من ٩ مارس ١٩٤٦ ، وذلك لأن الأسباب التى دعت الى تقرير الزيادة مازالت قائمة ، فوافق مجلس الوزراء على ذلك(٤٩) ويبدو ان تبعية كبار موظفى الدولة

للأجانب جعل الشـــركات الاجنبية تحقق كل ما تريد حيث كانت طلبات شـــركة ترام القاهرة دائما مجابة اذ كانت الشـــركة تضع اعذارا مؤثرة لها فاعليتها مع جهاز الدولة الوظيفى .

اما ما يعود على الدولة مقابل هذه الزيادات فهو اضـــافة زيادة بســـيطة على الاتاوة التى تحصل عليها من هذه الشركات ، فقد بلغت الاتاوة التى اضيفت على الاتاوة المفروضـــة على شركة ترام القـــاهرة للحكومة ١٩٤٥/٤٤ نحو ٧٠٠و٣٢ ج . م(٥٠) ، والواقع أن الحكومة لم تنظر الى هذه الزيادة بالنسبة للشـــعب الذى ارهق بسبب الغلاء خاصة فترة الحرب .

اما عن النشـــاط الذى قامت به هذه الشـــركات فقد تمثل فى مساهمتها فى انشـــاء شـــركات أجنبية أخرى . فعلى سبيل المثال قامت شركة ترام الاسكندرية ليتد بتأسيس « شركة نقل الاسكندرية المساهمة » سنة ١٩٣٨ ولكنها لم تزاول عملا حتى نهاية ١٩٤٤ ، وفى نفس السنة قررت الشـــركة ابدال اسمها باســـم شـــركة اسكندرية للنقل والصناعة(٥١) ، كما ساهمت شـــركة ســـكك حديد مصـــر الكهربائية وواحات عين شمس فى انشـــاء شـــركة الاعمال والمباحث الافريقية وشـــركة الكهرباء المصرية ، وشركة الامنيبوس المصـــرية العامة وشـــركة سوبريان بلدنج لندمى وشـــركة الفنادق المصـــرية وذلك حتى نهاية سنة ١٩٤٦ ، وقد بلغ ايراد الشـــركة من ذلك خلال العام نفســـه نحو ٣٩٢٫٠٢٨ ج . م(٥٢) .

وهناك شـــركات غيرت غرضـــها بعد انتهاء فترة امتيازها مثل شـــركة ترام الاســـكندرية التى انتهى امتياز اســـتغلال خطوط ترام الاسكندرية فى ٣١ مارس ١٩٤٦ حيث وجهت الشركة نشـــاطها الى اعمال الصـــناعة المختلفة ، ففى ١٩٤٧/٤٦ انشأت

مستودعا للتبريدات وآخر للثلج ، وهذا المصنع كانت الشركة قد صرح لها بانشائه منذ سنة ١٩٢٨ قبل انتهاء امتياز الشركة ، الا ان وزارة المواصلات قد رفضت ذلك ، ولكن نفذت الشركة انشاءه بعد انتهاء امتيازها ، غير ان هذا المصنع لم يصادف رواجا كبيرا بخفض ثمن البيع منعا للمنافسة لكثرة مصانع الثلج فى الاسكندرية(٥٣) .

اما عن شركات الترام فى مصر فكان اولها « شركة ترام القاهرة » وهى شركة بلجيكية ومديرها سنة ١٩٣٧ بلجيكى الجنسية(٥٤) ، وقد جرت عادة الشركة على اقتطاع نسبة من الارباح فى كل سنة مقابل استهلاك موجوداتها ، وبهذا ظلت مالكة للعقارات التى اشترتها وللمنشآت المقامة عليها ، وتصبح ايلولة جميع المهمات والمنشآت التى تستخدم فى شئون الاستغلال للحكومة فى نهاية الالتزام(٥٥) .

وفى خلال فترة الحرب الثانية لم تتمكن الشركة من القيام بالأعمال المعتادة من الصيانة والتجديد نظرا لصعوبة التموين وارتفاع اسعار المهمات ، فضلا عما تابت به عربات ومنشآت الشركة من ضربات غير عادية بسبب شدة ازدحام الأهالى بالقاهرة سنة بعد أخرى ، وفى ١٩٤٤/٤٣ زاد عدد الركاب المنقولين بنسبة ١٦٪ على السنة السابقة(٥٦) .

اما الشركة الثانية فهى « شركة سكك حديد مصر الكهربائية وواحات عين شمس » بالقاهرة(٥٧) وهى شركة بلجيكية لانشاء خط ترام ليصل كوبرى الليمون باراضى واحة العباسية (مصر الجديدة حاليا) لمدة ٧٠ سنة ، ثم اخذت الشركة تصريحا بمد الخط الى شارع عماد الدين وانشاء مواصلة من نهاية

خط ترام العباسية الى واحة عين شمس المذكورة وقد سيطر البلجيكيون وبعض الفرنسيين على اعمال الشركة حيث قاموا بنشاط كبير خاصة فى منطقة مصر الجديدة(٥٨) ، لذا حصلت الشركة من الحكومة على ٦٠٠٠ فدان زيدت فيها بعد الى ١٢٠٠٠ فدان وذلك لانشاء مدينة جديدة فى صحراء العباسية(٥٩) وقد بلغ راسمال الشركة فى نهاية الفترة حسب ميزانية ٣١ ديسمبر ١٩٤٦ نحو ٢,٠٣٠,٠٠٩ جـ م(٦٠) .

أما شركات الاسكندرية فكان أولها « شركة سكة ترام الرمل » تاسست برأسمال ١١٠,٠٠٠ جـ . ك وهى شركة انجليزية ، انشئت لتسيير قاطرات الترام بين الرمل والاسكندرية(٦١) .

وقد انتهى امتياز الشركة قبل بدء فترة الدراسة ، لذلك قامت الشركة سنة ١٩٣٨ بتأسيس شركة نقل الاسكندرية للنقل بالاتوبيس بجوار الترام لمنافسته(٦٢) .

وكانت شروط استغلال ادارة النقل المشترك بالرمل لخطوط ترام واتوبيس الشركة ان تضمن الحكومة للبلدية كل نقص فى صافى ايرادات الخطوط يقل عن ٥٠,٠٠٠ جـ . م فى السنة ، وان يصرف صافى ايرادات الخطوط للبلدية لغاية ٥٦,٠٠٠ جـ . م ، وتحتفظ الادارة بما لديها من المبالغ المتجمدة من صافى ايرادات الخطوط فى السنوات السابقة على أول يناير ١٩٤٠ بصفة نقود للتشغيل وذلك لمدة ثلاثين عاما ابتداء من اول يناير ١٩٤٠(٦٤) حيث سينتهى دور الشركة الانجليزية وتصبح ادارة الشركة تحت يد بلدية الاسكندرية (اى أن خطوط الترام أصبحت مصرية) مع تحويل الشركة من شركة ترام الى شركة اتوبيس .

والشركة الثانية فى الاسكندرية هى « شركة سكة ترام اسكندرية » وهى ايضا شركة انجليزية ، كانت تستخدم فحم الحكومة كلما تيسر امدادها به ، مادام سعره لا يتجاوز سعر السوق(٦٥) ، ولما كانت الشركة اجنبية فقد كانت تفضل الأجانب على المصريين فى كثير من النواحى ، فعلى سبيل المثال ، كان توجد اكشاك لبيع المأكولات بجوار السكة يديرها اجانب ومصريون ، وبايعاز من الأجانب لهندسة السكة بازالة اكشاك المصريين انفرت هندسة السكة المصريين بضرورة ازالة اكشاكهم(٦٦) .

وقد انتهى امتياز الشركة سنة ١٩٤٦ وتحولت الى شركة ذات اغراض أخرى كالنقل والصناعة(٦٧) .

ويلاحظ ان هذا المرفق قد سيطرت عليه رؤوس اموال جنسيتين اجنبيتين فقط هما البلجيكية والانجليزية ، كما يلاحظ ان كل جنسية احتكرت المرفق فى مدينة دون أن تشاركها اية جنسية اخرى ، فكانت البلجيكية فى القاهرة والانجليزية فى الاسكندرية .

* * *

ومن مرافق النقل البرى شركات الاتوبيس والسيارات الاجنبية التى تعددت فى مختلف انحاء القطر المصرى ، لنقل الركاب والبضائع خاصة القطن كمحصول نقدى .

وكان لمصلحة السكك الحديدية علاقة ببعض شركات السيارات مثل « شركة سيارات اتوبيس الشمال » وذلك لان المصلحة ساهمت فى راسمال الشركة بنحو ٥١٪ ، وكانت العلاقة تتمثل فى أن يكون للمصلحة الرأى اولا ، ولمجلس الوزراء ثانيا ، ولذلك عملت المصلحة على زيادة رأسمال الشركة سنة

١٩٣٨ من ٩٠٠٠ ج . م الى ٣٤٠٠٠ ج . م ، ايضا شـــركة اتوبيس النبوم لا كانت تمتلك فيها المصلحة ٥١٪ من راسمالها البالغ ١١٧٦٤ ج . م(٦٨) .

وكان يفرض على شـــركات الســـيارات أن تضـــع مبالغ تأمين لدى البنك الأهلى المصـــرى لحســـاب وزارة الأشـــغال العمومية ، وكان قدر التأمين ١٠٠ ج . م عن كل اتوبيس من الطراز الخفيف و ١٥٠ ج . م عن كل اتوبيس من الطراز الثقيل(٦٩) .

اما عن اتاوة الحكومة من هذه الشـــركات فقد اختلفت من شـــركة الى اخرى فعلى ســـبيل المثال بلغت الاتاوة المفروضة على شـــركة الاتوبيس العمومية المصـــرية ٦٪ ســـــنويا من اجمالى الايراد(٧٠) بينما بلغت ١٥٪ ســـنويا من اجمالى ايرادات شـــركة ســـيارات اتوبيس القاهرة(٧١) ويبدو أن اختلاف نسبة الاتاوة من الشـــركة الأولى الى الثانية ، ان الأولى تأسست سنة ١٩٢٢ ، ومعنى هذا انها تأسست فى وقت لم يكن للحكومة نظام قوى للســـيطرة على هذه الشـــركات لذلك كانت الاتاوة قليلة ، اما الثانية فقد تأسست سنة ١٩٣٧ وقت حصـــول مصر على سيادتها مما أدى الى زيادة هذه الاتاوة .

كما ارتبطت الراسمالية المصـــرية بالراسمالية الاجنبية عن طريق تعيين الراسماليين المصـــريين فى الشـــركات الاجنبية فكان على ســـبيل المثال أحمد عبود رئيسا لشركة السيارات والاميتبوس بالقاهرة(٧٢) .

وهذه الشـــركات كانت تمتلك ورشا لاصـــلاح وصـــيانة سياراتها ، مما ادى الى تحقيق أرباح كبيرة لها ، ففى شـــركة ســـيارات أتوبيس الشـــمال حققت ارباحا صافية ١٩٣٧ نحو ٧١٩٥ ج . م(٧٣) زادت الى اكثر من ٩٩٧٦ ج . م ســـــنة

١٩٤٢(٧٤) ، اما شـركة اتوبيس القاهرة فقد حققت أرباحا سنة ١٩٣٧ نحو ١٦٣٧٦ ح ٠ م واستمرت فى تحقيق الأرباح حتى سنة ١٩٤٠ ، وفى آخر سنتين من امتيازها ١٩٤١ و ١٩٤٢ منيت الشـركة بخسـارة قدرها ٢٣٥٤٢ و ٨٦١٩٤ ح ٠ م على التوالى ، وقد رغبت الحكومة فى استقلال خطوط هذه الشركة بعد انتهاء امتيازها الا آن ظروف الحرب حالت دون ذلك لصعوبة استيراد مستلزمات سيارات هذه الشـركة من آلات محركة وشاسيهات ومختلف قطع الغيار ، لهذا رأت الحكومة مد امتياز الشـركة لمدة خمس سنوات اخرى ، لان الشـركة اشترطت لذلك ان تعمل وزارة الاشـغال على معالجة المسائل التى تشكو منها لتحقيق توازنها المالى ، مثل تقديم السلف ، ورفع سعر تعريفة الأجور بنسبة ٤٠٪ ويسمح لها بادارة محركات سياراتها بمزيج من البنزين والكيروسين بدلا من البنزين فقط ، ثم تلغى تذاكر الاشتراك المجانية(٧٥) .

وفى الواقع فان الشركة وضعت الحكومة امام الامر الواقع ، اما أن تنفذ الحكومة هذه الشـروط ، واما أن الخطوط التى تسيرها الشـركة تتوقف عن العمل ، وفى كلتا الحالتين خسارة على الحكومة والاقتصاد المصرى ، كما ان حجم الخسـارة الذى منيت به الشـركة فى آخر عامين من امتيازها كان ضخما لا يقارن بأرباحها التى بلغت اقصاها سنة ١٩٣٨ وهى حوالى ٣٦٠٩٥ر٣٦(٧٦) وهذا يعنى أن سجلات الشـركة ليست سليمة وهناك تلاعب فيها حتى يمكنها التهرب من التزاماتها تجاه الحكومة كالاتاوة ونصيبها فى الارباح ... الخ .

وكان للحرب اثرها على شـركات السيارات الموجودة فى مصـر بسبب صعوبة استيراد مهمات السيارات وقطع الغيار اللازمة لها فهناك شـركات توقفت عن الاستمرار فى العمل

مثل شـــركة الامنيبوس العمومية المصـــرية (ثورنيكروفت) فقبل أن تبدأ الحرب بادرت الشـــركات باســـتيراد لوازمها لتستطيع ان تســـتمر وتقاوم ظروف وأزمات الحرب ، الا أن هذه الشـــركة أبت أن تحترم ما وقعت عليه من أتفاقات لدى وزارة الاشـــغال العمومية بخصوص هذا الامر ، لذلك وقعت فى أزمة قلة السيارات وعجزت عن تسيير ما يلزمها به عقد التزامها . لدرجة انها اصبحت تشغل سيارة واحدة على كل من الخطوط ، ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٨ ، ٩ ، ١١ ، ١٢ فقد كتبت الى وزارة الاشغال مبدية عجزها عن تســـيير خطوطها الملتزمة بها ، الا ان الوزارة رفضـــت ذلك ، وبعد تكرار طلب الشـــركة تقدم احد أصـــحاب شركات السيارات الوطنية لاســـتغلال الخطين ٤ ، ١٢ ، كما تقدم كل من « رودلف بليس » و « سابا غبريال » لاســـتغلال الخطين ١ ، ٢ وقد بدأت هذه الشـــركات العمل فى هذه الخطوط فى شـــهر مايو ١٩٤٦ بعد التعاقد مع شركة ثورنيكروفت بموافقت الوزارة المذكورة(٧٧) .

وهناك شـــركات منيت بخســـائر فادحة بســـبب ظروف الحرب وعدم اســـتيراد ما يلزم من مهمات وقطع غيار ، وقد حدث ذلك فى شـــركة اتوبيس القاهرة حيث أن الشـــركة كانت تعمل على ١٤ خطا يلزمها ١٦٠ ســـيارة لصـــعوبة الاستيراد اصـــبح لا يوجد لدى الشـــركة ســـوى ٩٠ سيارة(٧٨) وهذا أدى الى ســـرعة استهلاك هذه السيارات لقلتها عن المطلوب وعدم تحقيق أرباح .

وبجانب ذلك هناك شـــركات حققت أرباحا بســـبب وجود ورش تابعة لها مما ســـهل عملية اصـــلاح وصـــيانة سياراتها . أو انها عملت فى مجالات اخرى بجـــانب النقل مثل مباشـــرة العمليات التجارية والصـــناعية والعقارية والمالية التى لها علاقة لاســـتغلال أعمالها الخاصـــة بالنقل ، وهذا ما انطبق على شركة

السيارات اتوبيس الشمال(٧٩) ، أو حققت أرباحا بسبب مساهمة شركات كبيرة فيها مثل مساهمة شركة أتوبيس الشرقية والدقهلية فى راسمال الشركة المصرية للنقل على الطرق(٨٠) ومساعدة شركة ترام القاهرة لشركات الامنيبوس بالقاهرة للاستمرار فى القيام باستغلال خطوطها(٨١) .

اما عن دور الاجانب فى انشاء هذه الشركات فقد اسس الاجانب شركة سيارات اتوبيس الشمال فى شكل شركة خاصة ولم تكن شركة مساهمة(٨٢) ، ساهمت فيها الحكومة بنسبة ٥١٪ والاجنبى « بولتاور وشركاه » بنسبة ٤٩٪ .

وفى ١٨ نوفمبر ١٩٤٢ تم حل الشركة وتنازلت مصلحة السكك الحديدية عن حصتها بأن تحصل المصلحة على نصف راس المال الذى وصل الى ٣٤٫٠٠٠ ج . م ، كما تحصل على ما تستحقه من ارباح ١٩٤٢ وقدرها ٤٫٩٨٨ ج . م ، كما تحصل على نصيبها من الاحتياطى وقدره ٢٣٢٥ ج . م ، وكان للمصلحة وقت حل الشركة ٤٣٢٥ سهما فى راس المال قيمة السهم ٤ ج . م(٨٣) .

وفى ٣ يونيه ١٩٤٣ تحولت الشركة الى شركة مساهمة مصرية تأسست من جديد براسمال ٥٠٫٠٠٠ ج . م لمدة ٢٥ سنة ، مركزها الرئيسى فى الاسكندرية ، وقام بتأسيسها مجرى وايطالى وخمسة من المصريين ، ويلاحظ ان المصريين شركاء بنسب محدودة فى راس المال حيث كان راسمال احد الاجانب اكثر من راسمال الخمسة المصريين جميعهم ، فقد كان راسمال المصريين ٣٨٩٢ سهما بينما بلغ راسمال المجرى « لانيسلاس باتى » وحده نحو ٤٧٣١ سهما والايطالى « اوجواومباردو » ٣٨٧٦ سهما ، اى ان الاجنبيين ساهما فى ٨٦٠٧ اسهم (اكثر من الضعف) .

كما يلاحظ ان الشــركة تاسست خلال فترة الحرب وبها عضــو ايطالى (فى حين فرض الحراســة على اموال الرعايا الايطاليين) ، ولكنه عضــو مجلس ادارة شــركات مستثناه من تطبيق الأمر العسكرى رقم ١٥٨ بموجب قرار وزارى رقم ٧٨ لسنة ١٩٤١ .

وكانت الشــركة تقوم بنقل الأشخاص والبضــائع بعربات اتومبيل وبعربات نقل وشراء المهمات وبيعها(٨٤٦) .

كما قام الاجانب بانشاء الشركة المصرية للنقل بالســيارات لمدة ٥٠ سنة براســمال ٢٠,٠٠٠ ج . م وقد غلب على الشركة الطابع اليونانى(٨٥) .

كما وجدت فى مدينة القــاهرة ثلاث شــــركات امنيبوس ساهمت فيها شــركة ترام القاهرة البلجيكية(٨٦) وجدير بالذكر ان هذه الاتوبيســات كانت تســير فى خطوط خارج المدينة ، ففى سنة ١٩٣٧ تقدم اهالى « نمبرة وكفر نميرة » مركز طلخا ـ غربية ـ يلتمســون اســتمرار ســير ســيارات الامنيبوس التابعة للسكك الحديدية على الخط من طلخا الى بلقاس(٨٧) .

وشــركة الامنيبوس العمومية المصــرية (ثورنيكروفت) بمدينة القاهرة ، وهى شــركة اجنبية يديرها بلجيكى حتى سنة ١٩٣٧(٨٨) رفضت سنة ١٩٣٨ الموافقة على تســيير سيارتها من السيدة زينب الى الجامعة بخمسة مليمات تســهيلاً للطلاب ومطلبهم العلمى ، فاثار ذلك اعضــاء مجلس النواب داخل المجلس ضــد الشــركة(٨٩) ، ولم توضــح المضابط ما اذا كان قد اتخذ بشأن الشركة اجراء ام لا .

ومن شــركات الســيارات الاجنبيــة « شــركة كافورى للسيارات » كانت تســير سياراتها فى مركز الصف ، ولكن يبدو

ان الشـــركة صـــغيرة ولم تكن سياراتها كافية لنقل ركاب المركز ، لذا شـــكا اهالى المركز من قلة الســـيارات وانتظارهم اوقاتا طويلة ، حيث لا يوجد ســـوى هذه الشركة فى المركز وسياراتها لا تكفى(٩٠) .

ومن الشـــركات ايضا شـــركة اتوبيس الفيوم التى كان لمصـــلحة الســـكة الحديد فيها اسهم بنحو ٦٠٠٠ ج . م ، وهى نسبة ٥١٪ من قيمة راس المال (وبهذا فان اجمالى راســـمال الشركة نحو ٧٦٤ر١١ ج . م)(٩١) .

وفى خلال عام ١٩٣٧ اسس الاجانب اكثر من شـــركة للسيارات فى مصر منها شركة سيارات اتوبيس القاهرة قامت باســـتغلال ثلاثة خطوط لسيارات الاتوبيس بالمدينة ومدة الامتياز عشر سنوات تنتهى سنة ١٩٤٧(٩٢) .

كما ابرمت وزارة الاشـــغال عقدا مع شـــركة الاتوبيس العمومية المصـــرية فى سنة ١٩٣٧ برأسمال ٢٢٠٠٠٠ ج . م لاستغلال ١٤ خطا من خطوط الاتوبيس بمدينة القاهرة لمدة عشر سنوات وان يكون للمصـــريين ثلث الاســـهم على الاقل والثلثان للأجانب او يطرح للاكتتاب العام(٩٣) ولهذا سيطر الأجانب على الشركة سيطرة تامة .. على راس المال والادارة .

وفى سنة ١٩٣٧ رخص لشـــركة ســـيسليا للاتوبيس بالاسكندرية للعمل لمدة ٦ شـــهور تنتهى فى اول يونية ١٩٣٧ ثم تجدد الترخيص لمدة ستة اشـــهر اخرى ثم لمدتين اخريين كل منها ثلاثة شـــهور تنتهى فى ٣٠ يونيه ١٩٣٨ ، وقد اخلت الشـــركة بالشـــروط التى اخذتها عليها بلدية الاسكندرية مثل الحفاظ على صـــحة العمال والمحافظة على حقوقهم(٩٤) ، ورغم ذلك فان بلدية الاسكندرية جددت عقد استمرار العمل للشركة المذكورة(٩٥) .

وفى ٧ اغسطس ١٩٣٨ انشأت جماعة من الاجانب « شركة السيارات المتحدة (يونيتديس) لمدة عشر سنوات ، وفى اول سنة ١٩٤٦ وقبل انتهاء اجل الشركة مد اجلها لمدة ٢٥ سنة ابتداء من تاريخ صدور التأسيس(٩٦) .

وآخر شركة اجنبية تأسست خلال تلك الفترة « الشركة المصرية للنقل على الطرق » سنة ١٩٤٣ بالاسكندرية لمدة ٢٥ سنة برأسمال ١٠٠٫٠٠٠ قيمة ٢٥٫٠٠٠ سهم ساهم فيها المجرى « لاديسلاس باتى » بنحو ٤١٦٧ سهما والايطالى « لمباروو » بنحو ٤١٦٦ سهما وشركة اتوبيس الشرقية والدقهلية بنحو ١١٫٠٠٠ سهم (اجمالى الأجانب ٨٣٣٣ سهما ، والباقى وقدره ١٦٫٦٦٧ سهم لمصريين) وكان يحق للشركة أن تبيع تلك الاسهم فى بورصة الاسكندرية(٩٧) ، وبذلك انفرد الأجنبيان بثلث رأسمال الشركة وسيطرا على شركة اتوبيس الشمال من قبل ، واصبح الطابع الأجنبى مسيطرا على الشركة .

وبسبب مخالفات الشركات الاجنبية واحتكارها للمشروعات الاقتصادية فى مصر طالب اعضاء مجلس النواب فى صدر تلك الفترة (١١٣٨) بعدم تجديد أى عقد لشركات الاتوبيس الاجنبية ، على ان تتولى الحكومة حق الاستغلال او تمنح امتيازها لشركات مصرية بحتة ، الا انه لم يعمل بهذه المطالب والدليل على ذلك تجديد عقود شركات اجنبية بعد هذا التاريخ على نحو ما سبق ، ومن ناحية اخرى فان وزير المواصلات لم يجب على هذه المطالب(٩٨) .

ويلاحظ أن معظم الشركات كان امتيازها ينتهى بانتهاء تلك الفترة مثل شركة سيارات اتوبيس القاهرة ، وشركة الاتوبيس العمومية المصرية ، ولكن لم يكن هذا يعنى أن كل شركات

السيارات كان امتيازها ينتهى بنفس التاريخ فهناك الكثير منها كان ينتهى بعد ذلك التاريخ ، والكثير منها أثرت عليه الحرب اعدم ورود قطع الغيار من الخارج مما ادى الى توقفها او تصفيتها او خسارتها .

ليس هذا فحسب فهناك ايضا شركات اندمجت فى شركات اخرى ، مثل اندماج فرع نقل البضائع التابع لشركة رودلف بليس فى شركة سيارات اتوبيس الشمال(٩٩) .

ويلاحظ ان دور الاجانب فى هذا المجال كبير جدا ولم يكن للمصريين الدور الذى بلغه الاجانب انما هو دور محدود للغاية ، كمساهمتهم للأجانب فى بعض الشركات التى اسسوها ، بالاضافة الى بعض الشركات التى انشاها المصريون باموالهم مثل شركة اتوبيس الصعيد التى احتكرت خطوط الصعيد بالكامل(١٠٠) وكذلك شركة اتوبيس الشرقية والدقهلية(١٠١) .

* * *

اهتم الاجانب باستثمار اموالهم فى مجال النقل الجوى ، فساهموا وأنشأوا شركات للطيران منها « شركة مصر للطيران » التى انشئت برأسمال ١٥٫٠٠٠ ج . م كان نصيب بنك مصر ٥٤٠٠ ج . م ، كما ساهم الأجانب الانجليز بمبلغ ٨٠٠٠ ج . م والباقى وقدره ١٦٠٠ ج . م لمصريين والمركز الرئيسى للشركة بالقاهرة(١٠٢) ، ومع مساهمة بنك مصر فى الشركة فان اجمالى نصيب البنك والمصريين معا لم يصل النصف ، مما يجعل لرأس المال الاجنبى السيطرة خاصة انه انجليزى .

بدأ رأسمال الشركة سنة ١٩٣٧ ٨٠٫٠٠٠ ج.م ، وبسبب

نشاط الشـركة المتزايد استمر راس المال فى الزيادة الى ان بلغ سنة ١٩٤٦ حوالى ٢٠٠،٠٠٠ جـ . م(١٠٣) .

وقد اتسـع نشـاط الشركة لدرجة دخولها مساهمة فى انشاء شركات اخرى ؛ ففى ١٩٣٩ ساهمت فى انشاء شركات طيران اخرى مثل شركة Terminal Air Lines وقد دخلت الحكومة ايضا شريكة فى هذه الشـركة بنسبة ٥١٪ من قيمة راس المال وكذلك « الشـركة الامـبراطورية الجـوية Imperial Air Wir ونظـرا لأن شـركة مصـر للطيران شـركة انجليزية ـ مصـرية فدخولها فى الشـركة الثانية المزمع انشـاؤها بجانب الحكومة كان ينقص من نصـيب راس المال المصـرى فى هذه الشـركة ، ومن ثم فان زيادة راس المال الاجنبى اتاح للأجانب السـيطرة على مجلس الادارة بجـانب سـيطرتهم على راس المال ، ولهذا قدم اقتراح بأن تدخل شـركة مصـر للطيران بمقدار ١٧٪ فقط من الاسـهم والباقى يقسـم بين الحكومة والشـركة الامبراطورية الجوية على ان تكون كفة مصر هى الراجحة(١٠٤) .

وكان من المقرر ان تنشأ فى سنة ١٩٤٦ بالاشـتراك بين شـركة مصـر للطيران والشـركة الامبراطورية الجوية ويديرها مجلس ادارة من الجمعية العمومية للشـركتين ، ويتألف من سبعة مديرين منهم اربعة مصـريون اقترحت شـركة مصـر للطيران انتخابهم على ان يكون احدهم رئيسـا لمجلس الادارة ، اما الثلاثة الآخرون فمن الاجانب وتنتخبهم شركة الخطوط الامبراطورية وبهذا الشـكل اعطيت الاولوية للمصـريين ، او اعطيت رسميا على الاقل ، فان الاتفاقية لم تنص صـراحة على نسبة راس المال التى تسـاهم بها كل من الشـركتين والذى حدث ان الراسـمال الانجليزى اصبح الغالب بالنسبة للادارة(١٠٥) .

وبعد ازمة بنك مصر ودخول العنصر الأجنبى فيه وتولى حافظ عفيفى رئاسة مجلس ادارة البنك أصبح ايضا عضو مجلس ادارة منتدبا بشركة مصر للطيران وممثلا عن بنك مصر(١٠٦) .

وفى ٢٨ يناير ١٩٤٦ وافق مجلس الوزراء على تجديد عقد استخدام مستر ا . و . سافاج A.W. Savage مراقب قسم تفتيش الطائرات لمدة عام (١٠٧) .

* * *

كما استثمر الأجانب اموالهم فى مجال النقل البحرى والنهرى وانشأوا لذلك الشركات الملاحية وحققوا من وراء ذلك ارباحا طائلة ، واهم هذه الشركات « شركة بواخر البوستة الخديوية » التى تأسست بواسطة ثمانية بريطانيين ، ولها فروع فى مصر والخارج بهدف المقاولات البحرية(١٠٨) .

وكانت آخر ميزانية للشركة فى ٣٠ يونيه ١٩٣٧ حيث وجهت الدعوة لمساهمى الشركة فى ١٣ سبتمبر ١٩٣٨ للنظر فى تصفيتها(١٠٩) ، وقد اقام « المستر ج . دى بوطون Mr. G. de Poton بصفته مساهما فى الشركة دعوى على الشركة امام الدوائر التجارية بالاسكندرية لتصفيتها ووضع الحراسة عليها ، وقد صدر الحكم بعدم الاختصاص بنظر الدعوى(١١٠) .

وفى ٨ مايو ١٩٣٩ قرر مجلس الوزراء الاتصال بلندن للحصول على عقد تكوين الشركة المذكورة من مقر عقود الشركات المساهمة Somerset House بلندن لمعرفة آخر ميزانية لها وشروط تصفيتها والبيانات التى تفيد فى نقل موجوداتها الى شركة اخرى هى « شركة البريد الفرعونية » ، وتمت

تصفية الشركة وحلول الشركة الفرعونية محلها فى نفس السنة(١١١) ، كان هذا يعنى أن عقد الشركة غير محتفظ به فى مقرها بمصر ، انما هو موجود خارج مصر (فى لندن) ، وبالتالى لم تكن باستطاعة الحكومة تطبيق شروط العقد على الشركة ، والدليل على ذلك تأخر تصفية الشركة عن الميعاد المحدد لها وهو سنة ١٩٣٧ حيث تنتهى مدة امتياز الشركة .

ويذكر « أحمد عبود » الراسمالى المعروف فى احدى رسائله الى « على ماهر » انه اشترى جميع اسهم شركة البوستة الخديوية حيث اصبحت فى دور التصفية كى تستولى عليها شركة البريد الفرعونية فهو احد مؤسسيها(١١٢) .

والجدير بالذكر ان شركة البريد الفرعونية تأسست تحت اسم « شركة البواخر الفرعونية » « كشركة مساهمة مصرية(١١٣) براسمال انجليزى ٥٠٠،٠٠٠،١ ج . م(١١٤) منها اسهم الشركة القديمة التى اشتراها أحمد عبود(١١٥) وقامت الشركة بعمليات الملاحة والنقل البحرى وبيعها واستغلالها وبنائها وتصليحها(١١٦) ، وكان عقد التزام الشركة يبيح انتقال وتداول ملكية ربع راسمالها بين ايدى الاجانب(١١٧) .

ونظرا للمصالح المتشابكة ساند كبار الدولة تلك الشركات الاجنبية ، ومما يدل على ذلك ان « احمد ماهر » وزير المالية طلب بمنح الشركة المذكورة اعانة مالية من اموال الدولة تقدر بنحو ٥٠٠،٠٠٠،١ ج . م ، الا ان بعض الوزراء اعترضوا على ذلك لان الشركة ليست مصرية . انما هى انجليزية ، ولكن الشركة كانت تستتر وراء احمد عبود كمساهم فيها ، وقد دافع وزير المالية بأن الشركة قد تمصرت بالفعل ، كما انها مصرية بالقانون حيث انها شركة مساهمة مصرية(١١٨) ، وفى ظل هذه

المساندة من جانب وزير المالية تتضح مدى التبعية وامداد الشركة بأموال تساوى راسمالها ، ومما لا شك فيه ان هذه الاموال عادت على الأجانب قبل المصريين فى شكل ارباح ، كما تتضح آثار التشريعات الصادرة بشأن عدم تأسيس شركات الا اذا اتخذت شكل شركة مساهمة مصرية ، حيث اصبحت فى نظر المساندين للشركات الاجنبية بأنها مصرية قانونا فى حين ان مصرية هذه الشركات ليست الا اسما وشكلا .

وكان للحرب الثانية اثرها على أعمال الشركة وخطوطها ونشاطها على العموم فحددته من نواح وزادته من نواح اخرى ، وقد رأى مجلس ادارة الشركة انه من الواجب بسبب الحالة الدولية الحاضرة ان توقف كل الخطوط المنتظمة باستثناء خط قبرص نظرا لوجود عقد بين الشركة وبين الحكومة القبرصية يقضى بذلك ، وكذلك كان الحال فى خط البحر الأحمر ، وقد أجرت الحكومة البريطانية جميع بواخر الشركة ماعدا ثلاث بواخر هى الفؤادية التى تسير بين مصر وقبرص وباخرتين اخريين كانتا تشتغلان فى البحر الأحمر ، ثم توقفتا عن العمل مؤقتا بعد دخول ايطاليا الحرب .

وقد اغرقت باخرتان من افخم بواخر الشركة هما « الباخرة محمد على الكبير » والباخرة ابو قير » وقد اغرقت الاولى فى ١١ اغسطس ١٩٤٠ فى المحيط الاطلنطى ، واغرقت الثانية فى ٢٨ مايو ١٩٤٠ اثناء اشتراكها فى اعمال الجلاء عن دنكرك(١١٩) .

ومن شركات الملاحة ايضا شركة قنال المنزلة والملاحة (شبنج) ليمتد
The Menzaleh Canal and Navigation Company (shipping)

شركة انجليزية تأسست بلندن برأسمال ٢٦٢٠٠ ج . ك ومقرها الادارى بالقاهرة . كانت تقوم ببناء وترميم السفن وصنع العدد اللازمة لها واعمال الرى والمواصلات البرية والبحرية والجوية ، ونقل الركاب وشحن البضائع بالبر والبحر وبجانب اعمال الملاحة كانت الشركة تقوم بشراء وتاجير الأراضى والعقارات(١٢٠) .

وفى خلال الحرب أوقفت الصادرات والواردات من طريق بورسعيد فتأثرت الشركة الانجليزية بذلك ، بسبب تعطل نقلها النهرية عن اعمال نقل البضائع هذا وان استمر طريق بورسعيد المائى البرى فى نشاط مستمر ، مما جعلها تستمر لممارسة بعض من نشاطها(١٢١) .

كما وجدت خلال تلك الفترة « شركة مصر للملاحة البحرية » تأسست بالقاهرة ، وقد التزمت الشركة بأن تمتلك عددا من المراكب المصرية التى ترفع العلم المصرى لا تقل حمولتها عن ٣٠٫٠٠٠ طن فى خلال تسع سنوات من تاريخ الاتفاق (التأسيس) تنتهى سنة ١٩٤٤ كما تعهدت بأن تسير سفنها بانتظام ما بين مصر وايطاليا وفرنسا مرة كل أسبوعين(١٢٢) .

ايضا انشأ الاجانب شركة الاسكندرية للملاحة ، وقد ساهمت هذه الشركة فى اواخر الحرب مع بريطانى ويونانى وبلغارى وبعض المصريين فى انشاء شركة ملاحية جديدة هى « شركة الملاحة العامة المصرية » وبلغ رأسمال الشركة الجديدة ٢٠٠٫٠٠٠ ج . م قيمة ٥٠٫٠٠٠ سهم ، كان نصيب الاجانب فيها ٢٠٫٠٠٠ سهم وشركة الاسكندرية ٨٧٥٠ سهم والباقى وقدره ٢١٫٢٥٠ سهما لمصريين بينهم متمصر ، وقد

انشئت الشركة لبيع وشراء وبناء واصــلاح الســفن والمراكب للملاحة البحرية(١٢٣) .

* * *

اما عن دور رؤوس الأموال الأجنبية فى وســائل الاتصــال السلكى واللاسلكى ، فقد كان من آثار التقدم الحضــارى فى اوربا بأن ادخل الأجانب فى مصـــر وســائل الاتصال السلكية واللاسلكية وكان ذلك خلال النصــف الأخير من القرن التاســع عشـــر .

وخلال تلك الفترة احتكرت هذا المجال شــركة اجنبية هى « شــركة ماركونى راديو التلغرافية المصــرية » (المتحدة مع شركة ايســـترن تلغراف ليمتد) Marconi Radio Telegraph Company of Egypt (Associated with the Eastern Telegraph Ltd)
تأسست فى القاهرة برأسمال ١٠٠٠٠٠ جـ . م(١٢٤) وهى شركة انجليزية تمثل فيها عنصـــر الاســـتغلال الأجنبى والتفرقة بين المصــريين والاجــانب خاصـــة الانجليز بالنســبة للمعــاملة والمرتبات(١٢٥) .

وقد امتد نشـــاط الشــركة الى خارج مصر ، فقد منحت ترخيصـــا بانشــاء اتصال لاسلكى بالعراق(١٢٦) ولارتباط الراسمال المصـــرى بالأجنبى فقد كان حافظ عفيفى عضـــو مجلس ادارة الشـــركة(١٢٧) ، اما عن الرســوم التى كانت تحصلها الشركة ، ففى سنة ١٩٤٠ قررت الشـــركة تحصـــيل رسم اضـــافى قدره خمســـة قروش عن كل برقية تســـلم فى مكاتب بالقطـــر المصرى(١٢٨) .

وكانت الشـــركة تدفع ضـــريبة ســـنوية للحكومة ، وفى سنة ١٩٤١ تنازلت الحكومة ــ بناء على طلب السفارة البريطانية ــ من حقها فى مبلغ ٤ جـ . م اتاوة Layalty من شركة ماركونى ، وبالتالى تتنازل الشـــركة عن هذا المبلغ الذى تتقاضاه من السفارة البريطانية نظير اذاعة الاخبار الصحفية على الجيوش البريطانية فى مصـــر(١٢٩) وبذلك فان اعمال الشـــركة كانت تخص الجيوش البريطانية اكثر من اختصاصها بالاعمال التى تفيد المجتمع المصرى او خلاف ذلك ، هذا بالاضـــافة الى ســـيطرة القوات البريطانية وتمتعها بصلاحية فرض ارادتها على ارادة الحكومة المصرية بمنع اتاوة الحكومة من عدمه .

كما تتضـــح ســـيطرة القوات البريطانية فى مصـــر على اعمال الشـــركة فى اصـــدار الاوامر العســـكرية التى تحـــدد هذه الاعمال ، لهذا نجد انه بموجب الأمرين العســـكريين رقمى ٢٨٥ و ٢٨٦ فى ٢ يوليه ١٩٤٢ والامر رقم ٥١٥ فى ٢٥ يوليه ١٩٤٤ تم الترخيص للشـــركة بنقل الصـــور باللاسلكى بين القاهرة من جهة ولندن ونيويورك ومدينة الكاب من جهة أخرى ، وفى ٤ مايو ١٩٤٦ طلبت الشركة من مجلس ادارة سكك حديد وتلغرافات وتليفونات الحكومة الاستمرار على أساس دائم وبشروط جديدة فى أجور نقل الصـــور بالاسلكى على ان تحصـــل من الحكومة نصف ما يحصـــل من الجمهور ، وقد وافق المجلس فى ٥ يونيه ١٩٤٦(١٣٠) .

وبانتهاء الحـــرب طلبت شـــركة ماركونى الترخيص لها بالاســـتمرار فى التقاط الانباء فى القدس وبيروت وبغداد على ان تدفع الشـــركة الضـــريبة المقررة عليها للحكومة المصرية ، وقد وافق على ذلك مجلس الوزراء فى ٥ يونيه ١٩٤٦ وذلك لمدة تنتهى فى ٣١ ديسمبر ١٩٤٦(١٣١) .

ولم تكن الادارة المصرية لهذه الشركة الا ادارة شكلية فقط ، اما الادارة الفعلية فكانت للأجانب وخاصة الانجليز الذين سيطروا عليها منذ بداية الحرب .

وبجانب شركة ماركونى الانجليزية ، هناك شركة تلغراف انجليزية أخرى هى « شركة تلغراف رويتر » وهى وكالة انباء عالمية مركزها الرئيسى فى لندن ، ولها فروع فى مختلف انحاء العالم ، ولها فرع فى مصر ، وللشركة العديد من الأقسام مثل قسم خاص بالأوضاع الاقتصادية فى لندن ، وآخر عن الأوضاع التجارية الأمريكية ، وثالث عن عمل احصاءات اقتصادية مختلفة(١٣٢) ، وكانت الشركة تقوم بارسال نسخة يومية باللغة الانجليزية من تلغرافاتها التى تتلقاها من مركزها فى لندن وفروعها فى مختلف انحاء العالم الى اقسام الوزارات والمصالح الحكومية المختلفة فى مصر(١٣٣) وخاصة ما يتعلق بالأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالعواصم العالمية مثل أثينا وواشنطن ولندن وباريس وبرلين وغيرها(١٣٤) .

وفى سنة ١٩٤٠ وافق مجلس الشيوخ ومجلس النواب على انشاء شركة مساهمة مصرية تسمى « وكالة برقية مصرية للاخبار العامة » برأسمال مختلط بين مصريين وأجانب(١٣٥) .

هذا بالاضافة الى تلغرافات وتليفونات الحكومة المصرية التى سيطرت عليها السلطات البريطانية خاصة فى فترة الحرب الثانية عن طريق تخفيض أجور البرقيات اللاسلكية التى تبادلها رجال الحملة البريطانية فى مصر مع أهاليهم فى لندن(١٣٦) ، والواقع أن هذه الشركات وان كان قد سيطر

عليها الأجانب وعادت لصالحهم فى كثير من النواحى فانها عادت على مصر بفوائد كثيرة أهمها ادخال بعض مظاهر المدنية فى مصر .

ثانيا : شبكات توزيع الماء والكهرباء

أمام ابتعاد المصريين عن هذا المجال قام الاجانب باحتكار هذا العمل فى مصر وانشأوا شبكات توزيع الماء والكهرباء استثمارا لاموالهم .

وبالنسبة لشبكات الماء فقد كانت حكرا على شركتين اجنبيتين فقط ، واحدة فى القاهرة والأخرى فى الاسكندرية ، ففى القاهرة كانت « شركة مياه القاهرة » وهى من الشركات القديمة وكانت تضع يدها على الأراضى التى كانت عليها عمليات المياه الحكومية ، وكان عقد الامتياز لمدة طويلة بلغت ٩٩ عاما(١٣٧) .

ومن خلال هذه العمليات استطاعت الشركة أن تحقق ارباحا طائلة ففى سنة ١٩٣٧ انفقت نحو ٥٥٠ الف جنيه وكان ربحها من هذا المبلغ يزيد على ٣٢٠ الف جنيه ، ومع هذا فالشركة لم تعط العمال اجورهم(١٣٨) .

وفى نفس الوقت نجد أن وزير المالية يثنى على الشركة بما حققته من خطوات واسعة فى سبيل تحقيق المنفعة العامة من خلال الأعمال الكثيرة والخدمات الجليلة ، وفى مقابل هذا يرجو مجلس النواب موافقته على ما تقوم به الحكومة من اتفاقات مع الشركة(١٣٩) وان دل هذا على شىء فانما يدل على خضوع كبار الدولة للرأسمالية الاجنبية والعمل على منفعتهم الخاصة من وراء هذه الشركات .

ولما كان للحكومة حق شـراء عمليات المياه من الشـركة لجأت الشـركة الى مفاوضـة الحكومة التى قبلت الا تستخدم حقها هذا الا ابتداء من أول يناير ١٩٣٨ ، وفى مقابل هذا تأخذ الحكومة حصة من الارباح ، ويكون لها مندوب فى مجلس ادارة الشـركة(١٤٠) .

اما عن اسـعار المياه ففى سنة ١٩٣٨ تم الاتفاق على ان يكن ثمن المتر المكعب من المياه للأفراد ١٤٫٥ مليم ؛ والحكومة المصـرية والجيش البريطانى ١١٫٨ مليم وكذلك لمنشآت العبادة والاعمال الخيرية(١٤١) .

ومع أن عمل الشـركة كان عملا تجاريا بحتا — فى حين انه عمل يتناول خدمة عامة — فان الحكومة كانت توافق الشركة فى تنفيذ جميع طلباتها حيث قبلت أن تفرض على المستهلكين نظام العدادات بدلا من نظام الاشتراك لأن الشـركة ادعت انها وحدها صـاحبة حق الاختيار بين الاشـتراك والعداد ، وأن المحكمة المختلطة بالقاهرة ايضا تضـت بهذا(١٤٢) ، وفى هذا زيادة فى الاعباء على كاهل المشـتركين وارباح تعود على الشـركة التى تقوم بتوريد هذه العدادات وبيعها للمشتركين .

وفى بداية سنة ١٩٣٩ اعدت الحكومة مشـروعا لتقييد ما تضـطر الى منحه من امتيازات لشـركات او افراد اجانب فى اعمال عامة تقتضيها مصـلحة البلاد ، وذلك حماية لمرافقها من مخاطر الاجانب وامتيازاتهم ، مما ادى الى قيام شـركة مياه القاهرة بخفض اسـعار الماء الى نحو نصـف ما يقتضـيه عقد امتيازها(١٤٣) .

ولما كانت الحكومة مساهمة فى راسمال الشركة(١٤٤) فكان ما يزيد على ٤٠٠٫٠٠٠ ج . م من الايراد الكلى المحصل من بيع المياه فى مدينة القاهرة وضواحيها بنسبة ٦٠٪ للشركة و ٤٠٪ الحكومة سنة ١٩٣٨(١٤٥) .

وفى سنة ١٩٤٦ تم الاتفاق على تخفيض اسعار المياه مرة اخرى من ١٤٫٥ مليم الى ١٠ مليمات ومن ٨٫١١ الى ٨٫٧ ومنها الى ٧ مليمات ثم الى ٦ مليمات وهكذا ، ومع هذا فقد وجدت الحكومة ان هذا الاتفاق لم يحد من فوائد الشركة الضخمة لهذا فرضت الحكومة حدا اعلى لارباح الشركة وهو الا يزيد على ٣٥٠٫٠٠٠ ج . م وما يزيد على ذلك يوزع بنسبة ٦٠٪ للشركة و ٤٠٪ للحكومة(١٤٦) وبذلك خفضت الحكومة مقدار ربح الشركة من ٤٠٠٫٠٠٠ ج . م سنة ١٩٣٨ الى ٣٥٠٫٠٠٠ ج . م سنة ١٩٤٦ ومازاد على ذلك يوزع بين الحكومة والشركة بالنسب المذكورة .

وفى الاسكندرية كانت « شركة مياه الاسكندرية » وهى شركة انجليزية مركز ادارتها بلندن(١٤٧) ولما كانت الشركة اجنبية بحتة فى راسمالها وادارتها فقد سيطرت على شئون الشركة ماليا واداريا(١٤٨) وفى سنة ١٩٤٤ عملت الشركة على زيادة كمية المياه الموزعة من ١٦٠٫٠٠٠ متر مكعبا الى ٢٥٩٫٠٠٠ مترا مكعبا فى اليوم . كما اهتمت الشركة بتطوير معداتها المستخدمة فى توزيع المياه فغيرت الآلات والمضخات البخارية بمولدات كهربائية(١٤٩) .

وبهذا التطوير استطاعت الشركة ان تحقق ارباحا مالية بلغت سنة ١٩٤٦ نحو ١٧٠٫٤٥٧ ج . م(١٥٠) ، ومن الملاحظ أن هذه الشركة اقل من الشركة السابقة .

أما عن دور الاجانب فى انشاء شبكات توزيع الكهرباء فقد تأسست الشركات الاجنبية الاحتكارية التى كانت تقوم على استغلال الجمهور بأسعار عالية ترضى اطماعهم ، كما لم تساهم هذه الشركات فى تطوير الصناعة المصرية .

وقد تركز نشاط الاجانب فى مجال توزيع الكهرباء فى العديد من المدن كالقاهرة والاسكندرية وبورسعيد والاسماعيلية ، ففى القاهرة كانت شركة توزيع النور والقوى الكهربائية وهى شركة سويسرية وخلال فترة الدراسة الاولى التى نحن بصددها قامت الشركة بامداد كثير من مناطق القاهرة بالكهرباء خاصة منطقة الأزبكية ، الا ان الشركة انتهى امتيازها سنة ١٩٤٦ ، وقد حاولت الشركة مد اجل امتيازها بعد ذلك(١٥١) .

وبجانب هذه الشركة انشأ الفرنسيون فى القاهرة « شركة ليبون لتوريد الطاقة الكهربائية » وقد بدأت الشركة عملها منذ فترة طويلة قبل بدء فترة الدراسة ، وكان للشركة فرع فى الاسكندرية(١٥٢) .

وفى ٢٧ سبتمبر ١٩٣٩ وافق مجلس الوزراء على مشروع الاتفاق بين مجلس الاسكندرية البلدى والشركة بشأن تحديد سعر الوحدة الكهربائية ، وكان الجمهور السكندرى يدفع سعرا قدره ١٩ مليما للكيلوات ساعة على الضغط المنخفض للانارة و ١٥ مليما للشركة و ٤ مليمات رسما للبلدية . وفى ١٢ نوفمبر ١٩٣٩ قرر القومسيون الادارى بالمدينة تخفيض هذا الرسم الى ٣ مليمات ليتناسب مع اسعار التيار المحددة للأغراض المختلفة حتى لا يكون هناك ارهاق للمستهلكين على ان يحصل هذا الرسم اعتبارا من أول يناير ١٩٤٠(١٥٣) ، وقد

وقع اختيار الشـــركة فرع الاسكندرية على مدير الادارة بمصلحة العمل التابعة لوزارة الاشـــغال لتعيينه مساعدا لمدير الشـــركة الأجنبى اعتبارا من اول أبريل ١٩٤١(١٥٤) .

وبالاضـــافة الى هذه الشـــركات فى مدينة القـــاهرة والاسكندرية كان فى القاهرة « شـــركة سكة حديد مصر الكهربائية وواحات عين شمس » وهى شركة مواصـــلات للسكة الحديد وبجانب تلك منحتها الحكومة حق استغلال توزيع التيار الكهربائى بهليوبوليس لجميع الاغراض عدا الانارة فى داخل المنطقة المحددة فى ابريل ١٩٣٩ ، وقد مثل الشـــركة بالقـــاهرة فرنسى هو « المسيو جورج موليبه » وبعض الأجانب الآخرين(١٥٥) .

وفى الاسماعيلية كانت « شـــركة توريد الكهرباء والثلج » تخصصت فى مجال الكهرباء بجانب توريد الثلج وكانت الشـــركة تدفع اتاوة للحكومة مقدارها ٦٪ من أثمان التيـــار الكهربائى المحصـــلة من المســـتهلكين .

وقد اتسع نشـــاط الشـــركة الكهربائى حيث كانت تورد كميات كبيرة من الكهرباء لشـــركة قناة الســـويس ، ولما كان الســـعر مرتفعا فضـــلت شـــركة القناة ان تنشىء على حسابها مولدات لانتاج القوى الكهربائية اللازمة لها ، مما ادى الى ضياع مبلغ ٤٠٠٠ جـ . م ســـنويا على الشـــركة ، كان يخص الحكومة منه ٤٨٠ جـ . م ســـنويا على حساب ١٢٪ ضاعت ايضا على الحكومة وفى سنة ١٩٤٣ جاوزت الشركة ٨٠,٠٠٠ ك . س ولكنها لم تتناسب مع الاستهلاك(١٥٦) وكان لهذا اثره على الاقتصاد المصـــرى خاصـــة ان شركة قناة السويس لم تعوض مصر عن تلك الخسارة .

ثالثا : شركات البناء والتشييد

اتجه راس المال الاجنبى الاستثمار فى شركات البناء والتشييد نظرا لضخامة الأرباح نتيجة لنمو السكان المتزايد من وقت لآخر خاصة فى المدن الكبيرة . لهذا تمتعت شركات المبانى الاجنبية بعقود امتياز يسرت لها الحصول على اقصى ربح ممكن ، فاندفع كثير من الشركات فى هذا المجال ، وتركزت فى مدينتى القاهرة والاسكندرية لكبر الحجم السكانى بهما ، واغلب هذه الشركات قديمة قبل فترة الدراسة ، اما ما تم تأسيسه خلال تلك الفترة فهو قليل خاصة فى فترة الحرب .

وكانت هذه الشركات تقوم بشراء وامتلاك اراضى البناء ثم تقسيمها ويعاد بيعها مرة اخرى والقيام باعمال البناء والتشييد والمقاولات(١٥٧) وشراء واعادة بيع مواد البناء والقيام بالعمليات التجارية والمالية المرتبطة بتشييد المبانى العامة والخاصة مثل « شركة الازبكية البلجيكية »(١٥٨) .

والبعض مارس اشغال الكبارى والشوارع والطرق والسكك الحديدية وغيرها من طرق المواصلات والقناطر والترع واعمال الرى الأخرى وبناء الموانى البحرية والنهرية والجوية وتشييد العمارات المعدة للاستغلال مثل « شركة المبانى المصرية الساهمة (ايجبيكو) » ، والشركة الانجليزية البلجيكية بالقطر المصرى ليمتد »(١١٩) .

واما عن الشركات القديمة التى ظلت تعمل خلال تلك الفترة فهى كثيرة مثل « شركة اسكندرية العقارية » شركة فرنسية ، وجميع اعضاء مجلس الادارة ورئيس المجلس اجانب ، واصبح نشاطها مقتصرا على استغلال عمارة كبيرة مشيدة

بالاسكندرية والتعاقد على تأجيرها(١٦٠) وقد حققت ارباحا عالية من خلال استغلال هذه العمارة التى تمتلكها ، فقد بلغ نصيب السهم ١٩٣٧ نحو ٢٥٠ قرشا زاد سنة ١٩٤٢ الى ٢٦٠ قرشا ثم الى ٢٧٥ قرشا سنة ١٩٤٦(١٦١) .

وثانى هذه الشركات « الشركة المساهمة للعقارات المصرية احدى شركات البناء والتشييد
Société Anonyme des Immeubles d'Egypte
انشئت برأسمال انجليزى قدره ٢٥٠٫٠٠٠ ج . ك(١٦٢) ، واصبحت تمتلك خلال تلك الفترة العديد من العمارات بالاسكندرية(١٦٣) .

وهناك ايضا شركة انجليزية اخرى « شركة استغلال عقارات بالاسكندرية » وجميع اعضاء مجلس ادارتها من البريطانيين وقامت باستغلال العمارتين الكائنتين بشارع فؤاد الأول — بالاسكندرية ، وقد انخفض راسمالها من ١٩٫٥٠٠ ج . م عند التأسيس الى ١٤٫٦٢٥ ج . م سنة ١٩٣٧ واستمر فى الانخفاض طوال تلك الفترة ولم تستطع الشركة الحفاظ على راسمالها(١٦٤) .

وفى القاهرة وجدت « شركة الازبكية البلجيكية » وهى شركة بلجيكية برأسمال ٣ ملايين فرنك قيمة ٦٠٠٠ سهم زاد سنة ١٩٤٥ الى ١٤٧٠٠ سهم بما يعادل نحو ٧٫٣٥٠٫٠٠٠ فرنك واستمر على هذا الحال حتى آخر تلك الفترة(١٦٥) .

اما « شركة اراضى الدلتا المصرية والانفستمنت ليمتد » شركة انجليزية مارست اعمال البناء والتشييد بجانب الاعمال الزراعية وقد تركز نشاطها فى ضاحية المعادى ، وصدر قرار بتقسيمها فى يونية ١٩٤٦(١٦٦) .

وبالاضافة الى ذلك هناك الشركة الانجليزية البلجيكية

بالقطر المصرى ليمتد شركة انجليزية تاسست بلندن ومركزها الرئيسى والادارى بالقاهرة ، وكانت تمتلك قطع اراض عديدة فى ضواحى القاهرة ، وغلتين(١٦٧) . وخلال الفترة ١٩٣٧ — ١٩٤٧ قامت الشركة بشراء اراض ومبان بضواحى القاهرة وقامت بتجزئتها وبيعها(١٦٨) .

اما « الشركة المساهمة العقارية لاراضى الجيزة والروضة » براسمال ٤٥٠٫٠٠٠ ج . م(١٦٩) مركزها العام بالاسكندرية ، ولكن مارست نشاطها بالقاهرة وضواحيها حيث كان لها فرع بالقاهرة(١٧٠) ، وفى سنة ١٩٤٠ قسمت اراضى للبناء الى قطع فى حوض العجوزة المملوك لها(١٧١) .

اما « شركة اراضى مدينة الاسكندرية » فقد امتلكت سنة ١٩٤٠ اراضى البناء فى الاسكندرية قسمتها واقامت عليها كثيرا من اعمال البناء والتشييد وعملت على بيعها ، وتركز نشاطها فى منطقة كرموز(١٧٢) .

وامتلكت « شركة الادارة العقارية » اراضى بناء فى منطقة امبروزو(١٧٣) وغبريال بالاسكندرية ، وبلغ راسمالها سنة ١٩٤٦ نحو ٢٥٠٫٠٠٠ ج . م(١٧٤) كما بلغت ارباحها فى نفس السنة ٢٩٫٤٦٠ ج . م(١٧٥) ، وهى ارباح عالية بالنسبة للمشروعات الاخرى ، وقد سيطر على ادارة الشركة العنصر الفرنسى وبعض البريطانيين والمتمصريين(١٧٦) .

كما اسس الأجانب « شركة الانشاء والطرق » براسمال ٨٠٠٫٠٠٠ ج . م لمدة ٥٠ سنة(١٧٧) واستمرت تعمل فى مجال البناء والتشييد طوال تلك الفترة وما بعدها(١٧٨) .

اما الشركة المصرية للاراضى والمبانى Egyptian Land & Buildings Company. براسمال ٢٦٠٫٠٠٠ ج . م لمدة ٥٠

سنة(١٧٩) . ارتفع فى ٣٠ يوليه ١٩٤٥ الى ١٠١٠٠٠ر١ ج . م بسبب نشاط الشركة وارباحها العالية(١٨٠) .

ومن الشركات القديمة التى ظلت تمارس عملها خلال تلك الفترة ايضا « شركة ج . ب ميتشيل آند كومبانى للمقاولات J.P. Mitchell and Co. لأسرة بلغارية(١٨١) .

وآخر الشركات القديمة التى انشأها الأجانب فى مصر قيام المساهين فى الشركة العقارية العمومية بانشاء عمارة الايموبيليا الشهيرة بالقاهرة برأسمال ٧٥٠٠٠٠ ج . م ، شاركهم فيها اثنان من المصريين برأسمال محدود(١٨٢) .

اما بالنسبة للشركات الجديدة التى انشئت خلال تلك الفترة فهى لم تكن كثيرة حيث خلت فترة الحرب من انشاء مثل هذه الشركات لعدم قدرة الأجانب على ذلك ، اما قبل الحرب فقد انشأ الأجانب فى ٧ فبراير ١٩٣٨ « شركة المبانى المصرية المساهمة (ابجيكو) بالقاهرة برأسمال ٥٠٠٠٠ ج . م لمدة ٢٠ سنة(١٨٣) انخفض سنة ١٩٤٤ الى ٤٠٠٠٠ ج . م(١٨٤) ويبدو ان الحرب اثرت على ارباح الشركة فلم تستطع الحفاظ على حجم رأسمالها ، وكانت تديرها جماعة من الايطاليين والسويسريين(١٨٥) .

وفى مدينة الاسكندرية ، انشأ الأجانب « شركة المقاولات م . كوكنيوس سنة ١٩٣٨ ، وقام بادارتها الاجنبى « مكتياس كوكنيوس واتسطانس كوكنيوس » مع اجانب آخرين وقامت الشركة ببناء عدد من العمارات الكبيرة بمدينة الاسكندرية وبعض اعمال البناء الاخرى بالاضافة الى انها انشأت مصنعا للبيرة مما ادى الى تحقيق ارباح وفيرة(١٨٦) .

وفى نفس السنة أيضا انشا الأجانب فى مدينة الاسكندرية شـــركة العادرية للأطيان والمبانى « براسمال قدره ١٠٠٠ جـ . م وهى احدى شـــركات الزراعة والمبانى وقامت بنشـــاط كبير فى مجـــال البناء والتشـــييد وبيع العقـــارات بجانب الاعمـــال الزراعية(١٨٧) .

وابتداء من ١٩٣٩ الى ١٩٤٥ توقف انشـــاء مثـــل هذه الشركات ، وفى سنة ١٩٤٦ انشىء اكثر من شـــركة خلال سنة واحدة مثل « الشـــركة المصـــرية للمبانى الحديثة (الشمس) » وانشىء لها اكثر من فرع فى الاقاليم خلال نفس السنة ، وكان راســـمال الشـــركة مليون ونصف المليون جنيه دفع الربع عند الاكتتاب ، وكان المســـاهمون فيها ثلاثة فرنسيون والبنك العقارى المصرى وسوريان وسبعة مصريون(١٨٨) .

وتاسست فى نفس السنة « شـــركة المقاولات المتحدة » براسمال ٢٠٠,٠٠٠ جـ . م ســـاهم فيها اجانب ومتمصـــرون ومصـــريون وكانت حصـــة المصـــريين اكبر من حصـــة الأجانب حيث بلغت اكثر من النصف تقريبا(١٨٩) ومع ملكية المصـــريين للجانب الاكبر من راس المال فان الاجانب ســـيطروا على ادارة الشـــركة ووظائفها ولم يكن للمصـــريين الا نسبة محدودة(١٩٠) كما انشا الأجانب والمصـــريون معا « الشركة المساهمة المصرية لأراضى البناء (حدائق الاهرام)(١٩١) .

واخيراً وافق مجلس التنظيم بالقاهرة فى ١٢ نوفمبر ١٩٤٦ على تنفيذ التقســـيم الخاص « بشـــركة الاعمـــال المصـــرية لأراضى البناء والزراعة » بمنطقة الاهرام بالجيزة(١٩٢) .

ومن الملاحظ أن هذه الشـــركات تركز نشـــاطها فى مدينتى القاهرة والاسكندرية ، وان رؤوس اموالها لجنسيات اجنبية مختلفة

اهمها الانجليزية والفرنسية والبلجيكية والايطالية والبلغارية ، وان نشاط المصريين فى هذا المجال محدود ، فلم تظهر شركة مصرية مائة فى المائة ، اما ما ظهر من نشاط للمصريين فهو مشاركة فى انشاء بعض هذه الشركات وبنصيب محدود جدا واغلب هؤلاء المصريين من اغنياء مصر ورجالها المشهورين ، ويبدو ان الاجانب كانوا يشاركونهم للاستفادة وقضاء المصالح لدى الحكومة ، وبذلك انفرد الأجانب بما عاد على هذه الشركات من ارباح وفيرة دون المصريين ، حتى ان كان هذا النشاط الاجنبى ساهم فى تعمير وتطوير اهم مدينتين فى مصر هما القاهرة والاسكندرية .

رابعا : الخدمات السياحية والفندقية

لم يترك الاجانب مجالا الا وطرقوا أبوابه للاستثمار وسيطروا عليه ، فقد دخلت رؤوس اموالهم فى مجال السياحة والفنادق والمطاعم ودور السينما وما شابه ذلك من أعمال خدمية ، ولم يتركوا للمصريين اية فرصة عمل فى ذلك المجال الا اعمال الخدمة ، حيث ان هذا المجال كان مربحا ، لأن طبيعة مصر تساعد على ذلك لوجود الآثار واعتدال المناخ ، مما ساعد على جلب آلاف السياح الى مصر ، ورواج الأعمال الخدمية واندفاع الأجانب لاستثمار اموالهم فيها واستغلالها اسوأ استغلال .

اما عن عدد الأجانب العاملين فى الخدمات الشخصية فى مصر كالفنادق والمقاهى والمطاعم وخلاف ذلك سنة ١٩٣٧ بلغ نحو ١١٫٣٧٩ اجنبى(١٩٣) ، وعن المعاملة بين العامل الأجنبى والعامل المصرى فقد كانت سيئة ، فالتفرقة بينهما جعلت المصرى

يشـــعر بأنه غريب فى وطنه لاســـيما فى منطقة القنال ، وكذلك فى اللوكاندات والفنادق والبنسيونات الأجنبية وشركات عربات النوم والأندية وغيرها(١٩٤) .

وقد اثرت الحرب الثانية (٣٩ ــ ١٩٤٥) على نشـــاط شـــركات الفنادق وذلك بسبب انقطاع مجىء وفود السياح الى مصـــر فتأثرت بذلك حركة الســـياحة مما ادى الى اغلاق بعض الفنادق ، ففى فنادق الوجه القبلى تم اغـــلاق فندق ونتر بالاس وكاتراكت بأســـوان سنة ١٩٤٠ هذا بالاضـــافة الى اســـتخدام القوات البريطـــانية لبعض الفنادق حيث اســـتخدمت القوات العســـكرية البريطانية فندق هليوبوليس بالاس التابع لشـــركة الاعمال والمباحث الافريقية كمستشفى عسكرى(١٩٥) .

ومن اهم شـــركات الفنادق واقدمها فى مصر « شـــركة الفنادق المصـــرية The Egyptian Hotels Ltd. » شـــركة انجليزية(١٩٦) ، وقد تطورت الشـــركة واصـــبحت تمتلك العديد من الفنادق الكبرى مثل فندق شـــبرد والكونتننتال سافوى ومينا هاوس وفندق حلوان الكبير ، وكان يدير الشركة عدد من الاجانب الذين ســـيطروا عليها ، على انه يلاحظ ان الشـــركة تمتلك جميع معدات واثاثات الخمسة الفنادق السابقة ، بالاضافة الى امتلاكها للأراضى والأبنية المجاورة لفندق سمير اميس ، وكذلك الأراضى المقام عليها دور سينما سان جيمس وروكسى(١٩٧) .

وشـــركة الفنادق الثانية هى « شركة فنادق مصر الكبرى » وكانت تمتلك عددا من الفنادق منها فندق ســان استيفانو وسافوى وفندق توفيق بحلوان بالاضـــافة الى الفنادق الثلاثة التى أجرتها الى شـــركة الفنادق المصـــرية ليمتد ، وفى ســـنة ١٩٤٦ باعت الشركة فندق ســان استيفانو(١٩٨) .

اما الشــركة الثالثة فهى « شركة فنادق الوجه القبلى » تأسست برأســمال اجنبى ، وقد ســيطر الأجانب على ادارة الشركة ســيطرة تامة ، وكانت الشــركة تمتلك عددا كبيرا من الفنادق فى الوجه القبلى خاصة فى المدن الاثرية وهى الاقصــر واســوان مثل فندق ونتر بلاس وفندق الاقصر وفندق كاتراكت فى اســوان(١٩٩) .

وبجانب الشــركات الثلاث السـابقة هناك « شــركة الأعمال والمباحث الافريقية » اسسها البارون البلجيكى (ادوارد امبان) وهى احدى الشــركات التى ســاهمت فيها شركة سكك حديد مصــر الكهربائية وواحات عين شــمس ، وهى تمتلك فندق هايوبوليس بالاس ، وفى ســنة ١٩٤٦ ابرمت الشــركة مع شركات الملاحة الجوية اتفاقات مختلفة لجذب الســياح الأجانب الى الفندق المذكور بعد اســتلامها له من القوات العســكرية البريطانية بعد الحرب ، واهم شــركات الملاحة هى : شــركة الطيران الهولندية والفرنسية والامبراطورية البريطانية والامريكية والســويدية وافريقيا الجنــوبية) ، كما تمتلك الشــركة فندق هيليوبوليس هاوس وهو اقل اهمية من بلاس ، وقد اجرته الشركة الى الجيش لمدة ستة شهور ابتداء من اول اكتوبر ١٩٤٦ ، وانه فى خلال تلك الفترة عدلت الشــركة على تحســين الخدمة ورفع مستوى الفندقين المذكورين ، كما عقدت الشــركة مع شــركة سكك حديد مصر الكهربائية وواحات عين شمس اتفاقات لانشــاء مدينة عــالمية بالمائلة ولادارة حوض ســباحة اولمبى يدعى هليوليدو(٢٠٠) .

وبجانب امتلاك الاجانب للفنادق الكبيرة الســابقة ، امتلكوا ايضا كثيرا من اللوكاندات الصغيرة فى كثير من انحاء مصر(٢٠١) .

كما اســتثمر الاجانب اموالهم فى مرافق الخدمات العامة

فانشأوا لذلك شـــركات سينمائية فى مصر ، ولكن هذه الشركات لم تكن قديمة بل ما ظهر منها خلال تلك الفترة . فقد ظهر فى نهايتها مثل الشـــركة الشـــرقية للســـينما التى انشـأها الاجانب سنة ١٩٤٦ برأسمال ٠٠٠ر٢٥٠ جـ . م(٢٠٢) هذا الى جانب امتلاك الاجانب لدور السينما الأخرى مثل دار سينما مترو وغيرها(٢٠٣) .

ومن المرافق الخدمية التى اســـتثمر الاجانب اموالهم فيها « شركة أوبرج مصر » وهى شركة أجنبية تضم مجموعة اخرى من المحلات مثل « اوبرج الاهرام واوبرج الترف واوبرج بلو » ومنذ نهاية الحرب الثانية سنة ١٩٤٥ بدات تلحق بالشركة الخسائر ، ويبدو أن المؤثر الحقيقى لهذه الخسائر هو الحرب نفسها(٢٠٤) .

كما وجدت المطاعم التى امتلكها الاجانب واستثمروا أموالهم فيها مثل مطعم الباريزيانا(٢٠٥) وايضا الحمـــامات مثل حمامات حلوان التى اجرتها الحكومة لشـــــركة اجنبية فى بداية الحرب وفضلتها على مستثمر مصـــــرى بحجة استعداد الشـــركة الفنى وكفايتها المالية مما تتحقق معه مصلحة الجمهور فى الانتفاع بهذه الحمامات فى حين ان الشـــركة تقدمت بعطاء ١٥٠ جـ . م سنويا اما المصـــرى فقد تقدم بعطاء ٢٠٠ جـ . م ســـنويا ، ومع أن عطاء المصـــرى افضل من عطاء الشـــركة الاجنبية بالنسبة للحكومة فان عطاء المصـــرى ليس به منفعة للمسئولين بقدر المنفعة التى سوف تعود عليهم من الشركة الاجنبية ، واشترطت الحكومة على الشـــركة أن تفتح فندقها بحلوان لجذب الجمهور الى هذه الحمامات الكبريتية ، والعمل على زيادة الحركة العمرانية فى حلوان(٢٠٦) .

يلاحظ ان الاستثمارات الأجنبية فى مجال الخدمات العامة لم تعط أية فرصـــة استثمار المصريين هذا فضلا عن مساندة رجال الحكومة للمستثمرين الاجانب دون المصريين .

* * *

هوامش الفصـــل الرابع

(١) مجلس النواب ، جلسة ٤١ فى ١٩٣٧/٦/١٤ ، ص ١٣٣٢ ، دار المحفوظات العمومية ، دولاب ٣٦٨ رف ٢ محفظة ٣٦٥٠ ملف ٢٤-٤٤ ترجمة الوثيقة رقم ٧٧
Egyptian State telegraphs and telephones.
Leon Kirazian
ملف خدمة « ليون كيرازيان » .

(٢) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١٩ فبراير ١٩٣٩ وثيقة ٥ فى ١٩٣٩/٢/١٩ .

(٣) المملكة المصرية ، معاهدة تحالف بين مصر وبريطانيا العظمى (٢٦ اغسطس ١٩٣٦) مرجع سابق ، ص ١٩ ، ٢٠ ، وانظر ايضا : سعيد أحمد عبده : المرجع السابق ، ص ٢٣ . ومن أهم السكك التى اقترح تحسينها الخط الحديدى بالوجه القبلى وتخفيض اجور السفر ، انظر : محفظة ٢٢٥ عابدين : سكة حديد ، مواصلات ، انشاء خطوط سكك حديدية ، وثيقة ١١ فى ١٩٣٦/٧/٢ .

(٤) وكان مجلس الادارة مؤلفا من وزير المواصلات رئيسا ، ووزير المالية ووزير الاشغال العمومية والمدير العام لمصلحة السكك الحديدية ووكيل المالية ووكيل المواصلات وخمسة أعضاء يعينهم مجلس الوزراء لمدة أربع سنوات ، أما المجلس الاستشارى فكان مؤلفا من وزير المواصلات رئيسا ، والمدير العام لمصلحة السكك الحديدية ووكلاء وزارات ، وأعضاء ممثلة لهيئات النقل بالسيارات والنقل النهرى والغرف التجارية والهيئات المشتغلة بالصناعة والزراعة ، انظر : محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٣ مايو ١٩٤٢ ، جلسة ١٩٤٢/٥/٣ ، وثيقة ٥ فى ابريل ١٩٤٢ ، وانظر ايضا د . عبد العزيز مهنا ، د . حسين فهمى : اقتصاديات السكك الحديدية ، طبعة أولى ، مكتبة النهضة المصرية : ١٩٤٩ ، ص ٨٤ .

(٥) د . أحمد اسماعيل : صناعة النقل ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ص ٢٤٤ .

(٦) سعيد احمد عبده : المرجع السابق ، ص ٢٦ .

(٧) فلص ابادير ، ابراهيم عبد الجواد : المرجع السابق ، ص ١٥٩ .

(٨) د . عبد العزيز مهنا ، د . حسين فهمى : المرجع السابق ، ٩٠ .

(٩) نفسه ، ص ٩٠ ، ٩١ .

(١٠) محفظة ٢٠ عابدين ، رئاسة مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، مشروع ميزانية الدولة ١٩٤٥/٤٤ ص ٧ .

(١١) الاهرام ، عدد ٢١٨٤٩ فى ١٩٤٦/١/١٠ م .

(١٢) مجلس النواب ، جلسة ٤١ فى ١٩٤٦/٧/٢٤ ، ص ٣٦٤٨ .

(١٣) د . عبد العزيز مهنا ، د . حسين فهمى : المرجع السابق ، ص ١٩٥ .

(١٤) مجلس النواب ، جلسة ٢٦ فى ٦/١١ — ١٩٤٥/٨/٦ ، ص ١٠٥٩ .

(١٥) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٣٢٠ .

(١٦) محفظة ٣٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، مواصلات ، وثيقة ٤٨ مذكرة رقم ٢٦ فى ١٩٤٩/١٢/٢٢ م .

(١٧) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة ٢٥ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ مايو ١٩٤٠ ، جلسة ٢٩ مايو ، وثيقة ٦ قرار مجلس الوزراء .

(١٨) محفظة ٣٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، مواصلات ، وثيقة ٤٨ .

(١٩) محفظة ٥ هـ محفوظات مجلس الوزراء ، الوزارات ، مجموعة سكة حديد ، ل ٣٣٤ — ٢٥٥/١ فى ١٩٤٤/٨/٢٤ .

(٢٠) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة ٨ ، ١١ ، ١٩٣٩/٥/١٦ جلسة ٥/١٦ وثيقة فى ١٩٣٨/١٠/١٢ .

(٢١) نفسه ، جلسة ١٩٣٩/٥/٨ ، وثيقة ١٠ .

(٢٢) نفسه ، محفظة ٢٩ مايو ، ٦ يونية ١٩٣٩ ، وثيقة ٥١ فى ١٩٣٩/٦/٢ .

(٢٣) د . لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة مرجع سابق ، ص ٢٠٨ — تأسست ١٨٥٦ .

(٢٤) محفظ ٢٢٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٤ — ٦/٧٧ ، وثيقة ٧٠ ، ملف ٩٧ ، وثائق من ٧١ الى ٧٣ شركات عربات النوم الدولية .

(٢٥) نفس المحفظة ، ملف ١٨٤ — ٦/٧٧ ، وثيقة ٩٦ .

(٢٦) نفس المحفظة ، ملف ٩٦ ، وثيقة ١ ، ٢ ، ٣ .

(٢٧) نفس المحفظة ، ملف ٩٧ ، وثيقة — ٧٤ .

(٢٨) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١٩ ، ٢٦ ، ٣٠ مارس ١٩٣٦ ، جلسة ١٩٣٩/٣/١٩ ، وثيقة ١٧ ، ١٨ فى ١٩٣٩/٣/١٤ .

(٢٩) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٣٢٤ — تأسست سنة ١٨٩٧ .

(٣٠) محفظة ٢٢١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢/٩٨ه ح ا مكرر ، وثيقة ٩٩ ، ١٢٨ .

(٣١) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٣٢٥ .

(٣٢) مجلس النواب ، جلسة ٤٨ فى ١٩٤٣/٧/١٤ ، ص ٢٣١٦ ، ٢٣١٧ .

(٣٣) محفظة ٥ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، وثيقة ١١ فى ديسمبر ١٩٤٣ م .

(٣٤) محفظة ٢٠ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، مشروع ميزانية الدولة عام ١٩٤٥/٤٤ ، ص ١٦ .

(٣٥) محفظة ٢ مصلحة الشركات ، عقود الشركات والجبايات الأجانب ، ملف ٤/١ — ١٤ ، وثيقة ٧ تأسست الشركة سنة ١٨٩٨ .

(٣٦) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٣٢٠ .

(٣٧) محفظة ٤٩٦ عابدين ، التماسات ، عمال جماعى ، وثيقة بدون رقم فى ١٩٤٠/٦/٢٦ .

(٣٨) مجلس النواب ، جلسة ٢٦ فى ١١/ — ١٩٤٥/٨/٦ ، ص ١٠٥٦ .

(٣٩) د . احمد أبو اسماعيل : المرجع السابق ، ص ٣٤٧ ، ٣٤٨ .

(٤٠) محفظة ٢٤ عابدين ، مجلس الوزراء / وزارة الاشغال ، وثيقة ٤٠ .

(٤١) محفظة ٢٢٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣ ، ٣٨ ح ٣ ، وثيقة ٣٢ .

(٤٢) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة ١٢ ، ٢٤ ابريل ١٩٣٩ ، وثيقة ٢٧ (ا) فى سنة ١٩٣٩ م .

(٤٣) محفظة ٣٢٤ عابدين ، مصلحة السكة الحديد ، موضوعات مختلفة ، وثيقة بدون رقم .

(٤٤) محفظة ٣٢ عابدين ، رئاسة مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المواصلات ، وثيقة بدون رقم فى ١٩٤٨/٦/١٩ .

(٤٥) محفظة ٢١٦ مصلحة الشركات ، ملف ع ١٨٤ — ٤٥/٥ ، وثيقة ١ ، ٢ ، وكذلك : احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٢٦٦ .

(٤٦) شريف حسن قاسم : المرجع السابق ، ص ٢٦١ .

(٤٧) محفظة ٢٦ عابدين ، رئاسة مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة التجارة والصناعة ، وثيقة ٤٤ فى ديسمبر ١٩٤٩ .

(٤٨) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ص ٢٦٩ .

(٤٩) محفظة ٢٦ عابدين ، وثيقة ٤٤ فى ديسمبر ١٩٤٩ م .

(٥٠) محفظة ٢٠ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، ميزانية ١٩٤٥/٤٤ ، ص ١٦ .

(٥١) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٢٦٦ .

(٥٢) شركة سكك حديد مصر الكهربائية وواحات عين شمس ، الجمعية العمومية الاعتيادية المنعقدة فى ١٩٤٧/٣/٢٢ ، ص ٧ — ١١ ، ٢٦ ، ٢٧ .

(٥٣) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٢٦٦ .

(٥٤) F.O. 407/221, J. 1980/815/16, No. 25, No. 496, 6/4/1937, P. 79.

(٥٥) محفظة ٢٤ عابدين ، مجلس الوزراء ، وزارة الاشغال ، وثيقة ٤٠ فى مايو ١٩٤٩ م ، وتصبح الحكومة مالكة لهذه الاشياء فى سنة ١٩٧٨ .

(٥٦) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٢٦٩ .

(٥٧) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ٦٣ — تأسست الشركة ١٩٠٦ .

(٥٨) محفظة ٢٢٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٨/٣ ﻫ ٣ ، وثيقة ٣٢ ، وانظر ايضا : سعيد احمد عبده : المرجع السابق ، ص ١١ .

(٥٩) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ٦٣ .

(٦٠) شركة سكك حديد مصر الكهربائية وواحات عين شمس الجمعية العمومية فى ١٩٤٧/٣/٢٢ مرجع سابق ، ص ٢٢ ، ٢٣ .

(٦١) د . لبيطة : المرجع السابق ، ص ٢٣٢ ـ تأسست سنة ١٨٦٠ ، وقد انشئت للشركة ادارة بموجب قرار مجلس الوزراء فى سنة ١٩٢٨ ، شخصا معنويا باسم « ادارة النقل المشترك بالرمل » لاستغلال خطوط ترام واتوبيس سكة ترام الرمل الكهربائية ، ولها أن تعقد أى اتفاق تكميلى مع الاسكندرية ، كما لها أن تحقق أيضا بموافقة الحكومة قروضا وان تصدر أذونات أو سندات . انظر : محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١٢ ، ١٤ ، ابريل ١٩٣٩ ، وثيقة ٢٧ (أ) فى ١٩٣٩ ، انظر : محفظة من ٣ الى ١٩٤١/١١/١٢ ، وثيقة ١ فى ١٩٤٠/١/١ ، وفى ١٩٣٠ ، انتهى امتياز الشركة وحلت محلها بلدية الاسكندرية ودفعت لها تعويضا ٣٠٠,٠٠٠ جم للالات الخاصة بالشركة ، انظر . محفظة ٢٦٧ عابدين ، مالية ، بنوك وشركات ترجمة وثيقة بدون رقم .

(٦٢) محفظة ٢١٦ مصلحة الشركات ، ملف ع ١٨٤ ـ ٤٥/ه ، وثيقة ١ ، ٢ .

(٦٣) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١ ـ ٨ مايو ١٩٤٠ ، وثيقة ٥١ فى ١٩٤٠/٤/٣٠ .

(٦٤) نفس المصدر ، محفظة من ٣ الى ١٩٤١/١١/١٢ ، وثيقة ١ فى ١٩٤٠/١/١ م .

(٦٥) محفظة ٣٢٤ عابدين ، مصلحة السكة الحديد ، موضوعات مختلفة ، وثيقة بدون رقم .

(٦٦) محفظة ٥٠٣ عابدين ، التماسات فئات اخرى « حرفيون » ، وثيقة ٧٠ فى ١٩٤٧/٧/١ .

(٦٧) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ١١٢ .

(٦٨) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٨ ، ١١ ، ١٩٣٩/٥/١٦ جلسة ١٩٣٩/٥/١٦ ، وثيقة ٩ ، محفظة ١٥ ، ٢٠ فبراير و ٤ ، ٧ مارس ١٩٤٠ ، وثيقة ١٨ فى ١٩٤٠/٢/١٣ م

(٦٩) نفس المصدر ، محفظة ١٩ يونية ١٩٤٠ ، وثيقة ١١ فى مايو ١٩٤٠ .

(٧٠) مجلس النواب ، جلسة ٣٢ فى ١٩٤٢/٨/٢٤ ، ص ١٥٧٩ .

(٧١) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١٩ يونية ١٩٤٠ ، وثيقة ١١ .

(٧٢) احمد صادق سعد : صفحات من اليسار المصرى ، مرجع سابق ، ص ١٨٠ ، ١٨١ .

(٧٣) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٨ ، ١١ ، ١٩٣٩/٥/١٦ ، جلسة ١٣٩/٥/١٦ ، وثيقة ٩ .

(٧٤) محفظة ٣٢٤ عابدين ، مصلحة السكة الحديد ، موضوعات مختلفة ، وثيقة بدون رقم .

(٧٥) مجلس النواب ، جلسة ٣٣ فى ١٩٤٢/٨/٢٤ ، ص ١٥٧٩ ، ١٥٨٠ .

(٧٦) نفسه .

(٧٧) محفظة ٥٠٣ عابدين ، التماسات فئات أخرى « حرفيون » ، وثيقة بدون رقم ، وتوضح الوثيقة أن « ردولف بليس وسابا غبريال من أصحاب شركات السيارات الوطنية ، مع أنهما أجانب ويبدو أنهما متمصريون ، وبهذا تصبح الشركة مختلطة .

(٧٨) مجلس النواب ، جلسة ٣٣ فى ١٩٤٢/٨/٢٤ حتى ١٥٧٩ ، ١٥٨٠ .

(٧٩) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٣١ يناير و ٣ ، ١٠ فبراير ١٩٤٥ جلسة فبراير ، وثيقة ٢٠ عقد تأسيس الشركة فى ١٩٤٣/٦/٣ .

(٨٠) محفظة ٢٦٧ عابدين ، مالية ، بنوك وشركات ، عقد تأسيس الشركة ، محفظة ٤٨ عابدين ، مجلس الوزراء ، قرارات وزارية ، عقد تأسيس الشركة .

(٨١) محفظة ٢٦ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات فى ادارة التجارة والصناعة ، وثيقة ٤٤ .

(٨٢) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٨ ، ١١ ؛ ١٩٣٩/٥/١٦ وثيقة ٩ ، محفظة ١٥ ، ٢٠ فبراير ، ٤ ، ٧ مارس ١٩٤٠ وثيقة ١٨ فى ١٩٤٠/٢/١٤ تأسست سنة ١٩٣٥ .

(٨٣) محفظة ٣٢٤ عابدين ، مصلحة السكة الحديد ، موضوعات مختلفة ، وثيقة بدون رقم .

(٨٤) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٣١ يناير و ٣ و ١٠ فبراير ١٩٤٥ ، وثيقة ٢٠ يذكر د . نبيل عبد الحميد ان الشركة تحولت إلى شركة مساهمة مصرية سنة ١٩٤٥ ، المرجع السابق ، ص ٢٦٣ .

(٨٥) محفظة ٢٠ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٠٦/٣ ÷ ١ ، وثيقة ٣٩ الشركة المصرية للنقل بالسيارات ، تأسست سنة ١٩٢٥ م .

(٨٦) محفظة ٢٦ عابدين ، وثيقة ٤٤ .

(٨٧) مجلس النواب ، جلسة ٢٨ فى ١٩٣٧/٥/١١ ، ص ٨١٤ .

F.O. 407/221, J. 1989/815/16, No. 25, No. 496, 16/4/1937, P. 79. (٨٨)

(٨٩) مجلس النواب ، جلسة ٧ فى ١٩٣٨/١٢/١٩ ، ص ٣٢٢ .

(٩٠) مجلس النواب ، جلسة ٤٩ فى ١٩٣٩/٤/٢٤ ، ص ١٦٦٦ .

(٩١) محافظة مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة ١٥ ، ٢٠ فبراير و ٤ ، ٧ مارس ١٩٤٠ ، وثيقة ١٨ .

(٩٢) نفس المصدر ، محفظة ١٩ يونية ، ١٩٤٠ ، وثيقة ١١ فى مايو ١٩٤٠ م .

(٩٣) مجلس النواب ، جلسة ٣٣ فى ١٩٤٢/٨/٢٤ ، ص ١٥٧٩ ، ١٥٨٠ ، الشركة بدأت العمل منذ ١٩٣٢/٧/١ وينتهى التعاقد فى ١٩٤٢/٦/٣٠ ، وهذا العقد الذى أبرمته مع وزارة الاشغال هو عقد تجديد لمد فترة الامتياز لمدة خمس سنوات اخرى .

(٩٤) مجلس النواب ، جلسة ٣٦ فى ١٩٣٨/٧/٢٥ ، ص ١٣٦٥ ، ١٣٦٦ .

(٩٥) نفسه ، جلسة ٤٥ فى ١٩٣٨/٨/٩ ، ص ١٨٢٥ .

(٩٦) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة ٦ — ٢٣ يناير ١٩٤٦ وثيقة ٢٠ مرسوم بإطالة مدة شركة يونيتديس ، ينتهى فى ١٩٦٣ .

(٩٧) محفظة ٢٦٧ عابدين ، مالية ، بنوك وشركات ، عقد تأسيس الشركة ، محفظة ٤٨ عابدين ، مجلس الوزراء ، قرارات وزارية ، عقد تأسيس الشركة .

(٩٨) مجلس النواب ، جلسة ٣٦ فى ١٩٣٨/٧/٢٥ ، ص ١٣٦٦ .

(٩٩) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٢٤٩ .

(١٠٠) محفظة ٥٠٣ عابدين ، التماسات فئات اخرى ، جرنيون ٢ ، وثيقة بدون رقم .

(١٠١) محفظة ٤٨ عابدين ، مجلس الوزراء ، قرارات وزارية ، عقد تأسيس الشـــركة .

(١٠٢) الوقائع المصرية ، عدد ٤٦ فى ١٩٣٢/٥/٢٦ ، انشئت سنة ١٩٣٢ . احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٢٨٥ .

(١٠٣) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ص ٢٨٥ .

(١٠٤) محافظ مجلس الوزراء ، جداول إعمال ، محفظة ٨ ، ١٩٣٩/٧/١٥ ، وثيقة بدون رقم فى ١٩٣٩/٦/١٥ .

(١٠٥) احمد صادق سعد : المرجع السابق ، ص ٢٠٢ .

(١٠٦) الشهر العقارى باسيوط ، بحفظة ١ لسنة ١٩٤٥ : مسجل ٣٧، اسيوط فى ١٩٤٥/٦/١٩ .

(١٠٧) محفظة ٣٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المواصلات ، وثيقة ٢٦ فى يونية ١٩٤٦ .

(١٠٨) المصرى ، عدد ٨٥٠ فى ١٩٣٩/٢/١٤ – تأسست الشركة ١٨٩٨ .

(١٠٩) بحافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة ٢٩ مايو ، ٦ يونية ١٩٣٩ ، وثيقة ٢٢ .

(١١٠) المصرى ، عدد ٩٥٠ فى ١٩٣٩/٢/١٤ .

(١١١) بحافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة ٢٩ مايو ، ٦ يونية ١٩٣٩ ، وثيقة ٢٢ .

(١١٢) محفظة ٥٨٨ عابدين ، اوراق خاصة لعلى ماهر ، وثيقة بدون رقم من احمد عبود الى على ماهر فى ١٩٣٨/٢/٢١ .

(١١٣) بحافظة مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، بحفظة ٢٩ مايو ، ٦ يونية ١٩٣٩ ، وثيقة ٢٢ وقد ظهرت هذه الشركة المؤسسة سنة ١٩٣٧ ايضا بنفس اسم الشركة القديمة « بواخر البوستة الخديوية » ، انظر : احصاء شركات المساهمة يونية ١٩٤٤ ، ص ٣٦٩ .

(١١٤) الاهرام : عدد ١٨٧٢١ فى ١٩٣٧/٢/٦ تأسست فى ٤ فبراير ١٩٣٧ .

(١١٥) محفظة ٥٨٨ عابدين من أوراق خاصة لعلى ماهر من احمد عبود الى على ماهر فى ١٩٣٨/٢/٢١ .

(١١٦) الاهرام ، عدد ١٨٧٢١ فى ١٩٣٧/٢/٦ .

(١١٧) بحافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة ٢٩ مايو ، ٦ يونية ١٩٣٩ ، وثيقة ٢٢ .

(١١٨) د . محمد حسين هيكل : المرجع السابق ، ص ١٢٨ .

(١١٩) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٣٦٩ .

(١٢٠) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ – ١٩٥٠ ، ص ٣٠٨ ، تأسست ١٩٢٧ .

(١٢١) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٣٦٧ .

(١٢٢) محفظة ١ مصلحة الشركات ، ملف ٤ عقود امتياز ، عقد اتفاق بشأن انشاء خط ملاحى لنقل الركاب بين مصر واوربا ونقل البضائع فى مختلف البحار فى ١٩٢٥/٤/١٤ — تأسس سنة ١٩٢٥ .

(١٢٣) محفظة ٢٦٧ عابدين ، مالية ، بنوك وشركات ، عقد شركة الملاحة العامة المصرية الابتدائى .

(١٢٤) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ — ١٩٥٠ ، ص ٢٨٧ تأسست سنة ١٩٢٦ .

(١٢٥) البلاغ ، عدد ٨٠٢٩ فى ١٩٤٨/١/٢١ .

(١٢٦) محفظة ٣٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، مواصلات ، وثيقة ٢٩ فى ١٩٤٦/٥/٤ .

(١٢٧) احمد صادق سعد : المرجع السابق ، ص ١٨١ .

(١٢٨) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة ١ — ٨ مايو ١٩٤٠ وثيقة ١٥ فى ١٩٤٠/٤/٢١ .

(١٢٩) محفظة ٤ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، جلسة ١٨٤١/٨/٤ ، وثيقة بدون رقم .

(١٣٠) محفظة ٣٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، مواصلات ، وثيقة ٢٨ فى ١٩٤٦/٥/٤ م .

(١٣١) نفسه ، وثيقة ٢٩ فى ١٩٤٦/٥/٤ م .

(١٣٢) محفظة ٨١ مصلحة الشركات ، ملف ع ١٨٤ — ٢/١٤٥ ، وثيقة بدون رقم ، شركة رويتر .

(١٣٣) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٦٦ .

(١٣٤) نفس المحفظة ، والملف ، ترجمة الوثيقة :
Ruiers Telegrams Allrights Reservod, Athends Washington, London Paris, Bedlin ..., etc,

(١٣٥) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة ٩ ، ١٠ ، ١١ ،

١٣ ، ١٦ ، ١٩/٦/١٩٤٠ وثيقة ٤ فى يونية ١٩٤٠ ، وانظر ايضا ، مجلس النواب جلسة ٤٠ فى ٢٨/٣/١٩٤٠ ، ص ١٢٩٢ ، ١٢٦٧ .

(١٣٦) المصرى ، عدد ١٤٠٩ فى ٢/١٠/١٩٤٠ .

(١٣٧) مجلس النواب ، جلسة ٣١ فى ١٢/٧/١٩٣٨ ، ص ١١٥٦ ، انشئت الشركة سنة ١٨٦٥ .

(١٣٨) د . رفعت السعيد : الصحافة اليسارية فى مصر ١٩٢٥ — ١٩٤٨ ، طبعة ثانية ، مكتبة مدبولى ، ١٩٧٧ ، ص ٦٨ .

(١٣٩) مجلس النواب ، جلسة ٣١ فى ١٣/٧/١٩٣٨ ، ص ١١٦٧ .

(١٤٠) نفسه ، ص ١١٥٦ .

(١٤١) محفظة ٢٦٧ عابدين ، مالية ، بنوك وشركات ، اتفاق ١٩٣٨ م .

(١٤٢) مجلس النواب ، جلسة ٣١ فى ١٣/٧/١٩٣٨ ، ص ١١٥٧ ، ١١٥٩ .

(١٤٣) المقطم ، عدد ١٥٢٤١ فى ١٧/١/١٩٣٩ .

(١٤٤) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة ٥ ، ٦ مارس ١٩٣٩ ، وثيقة ٢٥ فى ١٧/١/١٩٣٩ م .

(١٤٥) محفظة ٢٦٧ عابدين ، مالية ، بنوك وشركات ، اتفاق ١٩٣٨ م .

(١٤٦) مجلس النواب ، جلسة ٤١ فى ٢٥/٧/١٩٤٦ ، ص ٣٦٧٣ .

(١٤٧) محفظة ١٨٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٨/٣ جـ ٤ ، وثيقة ٤٦ — تأسست الشركة سنة ١٨٧٩ .

(١٤٨) نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ — ١٨/٣ جـ ٣ ، وثيقة ٣٥ ، ٣٦ فى ٦/١٠/١٩٥١ .

(١٤٩) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٣٤٢ .

(١٥٠) نفسه ، ص ٣٤٣ .

(١٥١) نفسه ، ص ٦١٢ — ٦١٤ — تأسست سنة ١٩٠٦ .

(١٥٢) مجلس النواب ، جلسة ٣١ فى ١٩/٣/١٩٤٦ ، ص ١٢٤٠ .

(١٥٣) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة ١٥ ، ١٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ يناير و ١ ، ٨ فبراير ١٩٤٠ ، وثيقة ١ فى ١٢/١/١٩٤٠ .

(١٥٤) نفس المصدر ، محفظة من ٢٨ ابريل الى ٥ مايو ١٩٤١ ، وثيقة ١٢ فى ابريل ١٩٤١ .

(١٥٥) نفس المصدر ، محفظة ١٣ يونية ١٩٣٩ ، وثيقة ١٨ فى ١٩٣٩/٤/١٨ وفى بورسعيد وجدت شركة الانارة بواسطة الغاز تأسست سنة ١٨٧٥ واما عن الانارة بالكهرباء فتاريخ عقد الامتياز الممنوح للشركة فى سنة ١٩٠٣ ينتهى فى ١٩٥١/١٢/٣١ ، وقد نص العقد على احقية الحكومة فى الاحلال محل الشركة قبل انتهاء الامتياز بنحو ١٤ سنة أى فى سنة ١٩٣٧ بشرط أن تدفع الحكومة للشركة ثمن المنشآت والممتلكات الأخرى وتعويضا سنويا ، وقد قدرت ادارة البلديات ثمن شراء هذه العملية بما فيها الأرض المقام عليها المصنع بمبلغ ٨٢٫٠٠٠ جـ . م يستهلك فى ١٤ سنة ، أما للتعويض بمبلغ ١٧٫٠٠٠ جـ . م سنويا ، وبذلك انتهى امتياز الشركة سنة ١٩٣٧ ، واستحصلت الحكومة الشركة التى اصبحت تعود على الحكومة التى حلت محلها بمبلغ ٣٠٠٠ جـ . م سنويا انظر : مجلس النواب ، جلسة ٢٩ فى ١٩٣٧/٥/١٧ ، ص ٨٧ .

(١٥٦) محفظة ١٤١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٤ — ٣٣/١ م ١ ، وثيقة بدون رقم ١٩٣٠/٥/٢٠ ، وثيقة بدون رقم فى ١٩٤٦/١١/٢١ — تأسست الشركة سنة ١٩٢٨ م .

(١٥٧) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ أو ١٩٥٤ ، ص ٥٩ .

(١٥٨) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ١٥٢ .

(١٥٩) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٥٠٩ ، وكذلك احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ١٦٧ .

(١٦٠) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ٦١ — تأسست الشركة سنة ١٨٧٤ .

(١٦١) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ١٦٥ ، ١٦٦ .

(١٦٢) محفظة ١٠٦ مصلحة الشركات ٢٦ (ب) ، ملف ١٨٢ — ٣/٢ هـ ١ ، وثيقة ١٧٩ ، ١٨٠ — تأسست الشركة سنة ١٨٨٤ .

(١٦٣) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ١٦٥ ، ١٦٦ .

(١٦٤) نفسه ، ص ١٥٤ ، تأسست الشركة سنة ١٨٨٥ .

(١٦٥) نفسه ، ص ١٥٢ ، تأسست الشركة سنة ١٨٩٩ .

(١٦٦) محفظة ٨ عابدين ، مجلس الوزراء ، وثيقة ١٢ فى سنة ١٩٤٦ ، تأسست سنة ١٩٠٤ .

(١٦٧) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ١٩٧ — تأسست سنة ١٩٠٦ .

(١٦٨) محفظة ٢٣٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/١٠١ حـ ١ ، وثيقة ١٢٨ .

(١٦٩) محفظة ١٠٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٨١/٣ حـ ١ ، وثيقة ١٠٤ ، احصاء المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ٦٨ — تأسست سنة ١٩٠٨ .

(١٧٠) محفظة ١٠٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٨١/٣ حـ ١ ، وثيقة ١٠٤ ، وثيقة ١٨٥ .

(١٧١) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة يناير ١٩٤٢ جلسة ١٩٤٢/١/١٢ ، وثيقة ٤ .

(١٧٢) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ١٨٠ ، تأسست سنة ١٩١٠ .

(١٧٣) نفسه ، ص ١٨٧ .

(١٧٤) محفظة ٣٦ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة الشئون البلدية والقروية وثيقة بدون رقم سنة ١٩٥٠ ، محفظة ٢٠ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/١٠١ حـ ١ وثيقة ٥٦ — تأسست سنة ١٩٢٥ .

(١٧٥) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ١٨١ .

(١٧٦) محفظة ٢٠ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/١٠١ حـ ١ ، وثيقة ٦٦ .

(١٧٧) محفظة ١١٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٥٣/٣ حـ ١ ، وثيقة ٥٩ — تأسست سنة ١٩٣٠ .

(١٨٧) — نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٩٧ .

(١٧٩) — محفظة ١٠٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٨٧/٣ حـ ١ ، وثيقة ٣١ في ١٩٥٠/١٠/١٨ ، تأسست الشركة سنة ١٩٣٤ .

(١٨٠) نفس المحفظة والملف ، وثيقة ٢٢ في ديسمبر ١٩٤٨ ، انظر ايضا : الوقائع المصرية ، عدد ٩٣ في ١٩٤٧/١٠/٩ م .

(١٨١) F.O. 407/221, J. 1989/815/16, No. 25, No. 486, 16/4/1937. P. 79.

(١٨٢) الوقائع المصرية ، عدد ٣٤ فى ١٩٣٧/٤/٢٢ — انشئت الشركة سنة ١٩٣٧ .

(١٨٣) محفظة ٩٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٩/٢ حـ ١ ، وثيقة ١٢٣ .

(١٨٤) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٥٠٩ .

(١٨٥) محفظة ٩٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣٩/٣ حـ ١ ، وثيقة ١٢ .

(١٨٦) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٤١٧ .

(١٨٧) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة ١١ ، ١٣ ، ١٨ ، ١٩٤٠/٣/٢٠ ، وثيقة ٣٤ فى ١٩٣٨/٧/٧ م .

(١٨٨) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٥٠٩ .

(١٨٩) محفظة ٤٧ عابدين ، مجلس الوزراء ، مراسيم وقرارات سلطانية وملكية (عقد تأسيس الشركة) فى ١٩٤٦/٦/٢٧ .

(١٩٠) محفظة ٩٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٣٦٦ حـ ١ ، وثيقة ٢٠ .

(١٩١) محفظة ١٠٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣٩١/٣ حـ ١ ، وثيقة ١ .

(١٩٢) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة ٤ — ١١ يناير ١٩٢٨ ، وثيقة ٤ .

(١٩٣) تعداد سكان القطر المصرى لسنة ١٩٣٧ ، مرجع سابق ، ص ١٧٣

(١٩٤) مجلس النواب ، جلسة ٤٧ فى ١٩٣٨/٨/٢٩ ، ص ٢٠٥٠ .

(١٩٥) احصاء شركات المساهمة ، يونية ٤٩/١٩٥٠ ، ص ٩٧٠ ، ٩٧٩ .

(١٩٦) محفظة ٢١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٥٧٩/٣ حـ ١ ، وثيقة ٢٤١ ، احصاء شركات المساهمة ، يونية ٤٩/١٩٥٠ ، ص ٩٧٦ — تأسست سنة ١٨٩٧ .

(١٩٧) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٣٨٧ .

(١٩٨) محفظة ٢٣٠ مصلحة الشركات ، ملف بدون رقم ، وثيقة ٨٩٠ وانظر أيضا : د . نبيل عبد الحميد ، ص ٣٨٨ ، مارست الشركة عملها فى مصر منذ سنة ١٨٨٦ .

(١٩٩) محفظة ٢٢٩ بمصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٩/٣ ج ١ ، وثيقة ٩ ، ١٧٧ ، شركة فنادق الوجه القبلى ، تأسست سنة ١٩٠٥ .

(٢٠٠) محفظة ٢٢٠ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٨/٢ ج ٥ ، وثيقة ٤٥ ، ٤٦ ، انظر أيضا : شركة سكك حديد مصر الكهربائية وواحات عين شمس ، الجمعية العمومية الاعتيادية فى ٢٢ مارس ١٩٤٧ ، مرجع سابق ، ص ٧ ، ٨ — تأسست سنة ١٩٢٨ م .

(٢٠١) التعداد العام لسكان مصر لسنة ١٩٤٧ ، ج ٢ ، جداول عامة ، ص ٢٤٨ ، ٢٤٩ .

(٢٠٢) الجريدة التجارية المصرية ، عدد ٥٤٨٥ فى ١٣ ، ١٤ يونية ١٩٥٧ ، ص ٦ .

(٢٠٣) المصرى ، عدد ٣٥٢٤ فى ١٩٤٧/٥/٧ .

(٢٠٤) بريد الشركات ، عدد ٧٣٦ فى ١٩٥٦/٣/١٦ .

(٢٠٥) محمد حسنين هيكل : بين الصحافة والسياسة ، مرجع سابق ، ص ٢٨ .

(٢٠٦) مجلس النواب ، جلسة ٤٢ فى ١٩٤٠/٤/٢ ، ص ١٣٨٤

الفهـــرس

البـــاب الثانى

الراسمالية الاجنبية فى مصر

١٩٣٧ — ١٩٤٧

فترة الانتقـــال

صدر من هذه السلسلة

١ ـ مصطفى كامل فى محكمة التاريخ ؛
د. عبد العظيم رمضان ، ط ١ ، ١٩٨٧ ، ط ٢ ١٩٩٤

٢ ـ على ماهر ؛
رشوان محمود جاب الله ، ١٩٨٧

٣ ـ ثورة يوليو والطبقة العاملة ؛
عبد السلام عبد الحليم عامر ، ١٩٨٧

٤ ـ التيارات الفكرية فى مصر المعاصرة ؛
د. محمد نعمان جلال ، ١٩٨٧

٥ ـ غارات اوروبا على الشواطىء المصرية فى العصور الوسطى ؛
علية عبد السميع الجنزورى ، ١٩٨٧

٦ ـ هؤلاء الرجال من مصر ، جـ ١ ؛
لمعى المطيعى ، ١٩٨٧

٧ ـ صلاح الدين الأيوبى ؛
د. عبد المنعم ماجد ، ١٩٨٧

٨ ـ رؤية الجبرتى لأزمة الحياة الفكرية ؛
د. على بركات ، ١٩٨٧

٩ ـ صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل ؛
د. محمد أنيس ، ١٩٨٧

١٠ ـ توفيق دياب ملحمة الصحافة الحزبية ؛
محمود فوزى ، ١٩٨٧

١١ ـ مائة شخصية مصرية وشخصية ؛
شكرى القاضى ، ١٩٨٧

١٢ ـ هدى شعراوى وعصر التنوير ؛
د. نبيل راغب ، ١٩٨٨

١٣ ـ أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان : رؤية تاريخية ؛
د. عبد العظيم رمضان ، ط ١ ، ١٩٨٧ ، ط ٢ ، ١٩٩٤

١٤ ـ مصر فى عصر الولاة ، من الفتح العربى الى قيام الدولة الطولونية ؛
د. سيدة اسماعيل كاشف ١٩٨٨

١٥ ـ المستشرقون والتاريخ الاسلامى ؛
د. على حسنى الخربوطلى ، ١٩٨٨

١٦ ـ فصول من تاريخ حركة الاصلاح الاجتماعى فى مصر : دراسة عن دور الجمعية الخيرية (١٨٩٢ ــ ١٩٥٢) ؛
د. حلمى أحمد شلبى ، ١٩٨٨

١٧ ـ القضاء الشرعى فى مصر فى العصر العثمانى ؛
د. محمد نور فرحات ، ١٩٨٨

١٨ ـ الجوارى فى مجتمع القاهرة المملوكية ؛
د. على السيد محمود ، ١٩٨٨

١٩ ـ مصر القديمة وقصة توحيد القطرين ؛
د. أحمد محمود صابون ، ١٩٨٨

٢٠ ـ دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ : المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى ،
د. محمد أنيس ، ط ٢ ، ١٩٨٨

٢١ ـ التصوف فى مصر إبان العصر العثمانى ، جـ ١ ،
د. توفيق الطويل ، ١٩٨٨

٢٢ ـ نظرات فى تاريخ مصر ،
جمال بدوى ، ١٩٨٨

٢٣ ـ التصوف فى مصر إبان العصر العثمانى جـ ٢ ، إمام التصوف فى مصر : الشعرانى ،
د. توفيق الطويل ، ١٩٨٨

٢٤ ـ الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ ـ ١٩٣٦) ،
د. نجوى كامل ، ١٩٨٩

٢٥ ـ المجتمع الاسلامى والغرب ،
تأليف : هاملتون جب وهارولد بووين : ترجمة : د. احمد عبد الرحيم مصطفى ، ١٩٨٩

٢٦ ـ تاريخ الفكر التربوى فى مصر الحديثة ،
د. سعد اسماعيل على ، ١٩٨٩

٢٧ ـ فتح العرب لمصر ، جـ ١ ،
تأليف : الفريد ج . بتلر ،
ترجمة : محمد فريد أبو حديد ١٩٨٩

٢٨ ـ فتح العرب لمصر ، جـ ٢ ،
تأليف : الفريد ج . بتلر ،
ترجمة : محمد فريد أبو حديد ١٩٨٩

٢٩ ـ مصر فى عصر الاخشيديين ،
د. سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٨٩

٣٠ ـ الموظفون فى مصر فى عصر محمد على ،
د. حلمى احمد شلبى ، ١٩٨٩

٣١ ـ خمسون شخصية مصرية وشخصية ،
شكرى القاضى ، ١٩٨٩

٣٢ ـ هؤلاء الرجال من مصر ، جـ ٢ ،
لمعى المطيعى ، ١٩٨٩

٣٣ ـ مصر وقضايا الجنوب الافريقى : نظرة على الأوضاع الراهنة ورؤية مستقبلية ،
د. خالد محمود الكومى ، ١٩٨٩

٣٤ ـ تاريخ العلاقات المصرية المغربية ، منذ مطلع العصور الحديثة حتى عام ١٩١٢ ،
د. يونان رزق ، محمد مزين ، ١٩٩٠

٣٥ ـ اعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة ،
عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٠

٣٦ ـ المجتمع الاسلامى والغرب ، جـ ٢ ،
تأليف : هاملتون بووين : ترجمة د. احمد عبد الرحيم مصطفى ، ١٩٩٠

٣٧ ـ الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد : تاريخ الحركة الوطنية فى ربع قرن ،
د. سليمان صالح ، ١٩٩٠
٣٨ ـ فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر العثمانى ،
د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، ١٩٩٠
٣٩ ـ قصة احتلال محمد على لليونان (١٨٢٤ ـ ١٨٢٧)
د. جميل عبيد ، ١٩٩٠
٤٠ ـ الأسلحة الفاسدة ودورها فى حرب فلسطين ١٩٤٨ ،
د. عبد المنعم الدسوقى الجميعى ، ١٩٩٠
٤١ ـ محمد فريد : الموقف والمأساة رؤية عصرية ،
د. رفعت السعيد ، ١٩٩١
٤٢ ـ تكوين مصر عبر العصور ،
محمد شفيق غربال ، ط ٢ ، ١٩٩٠
٤٣ ـ رحلة فى عقول مصرية ،
ابراهيم عبد العزيز ، ١٩٩٠
٤٤ ـ الأوقاف والحياة الاقتصادية فى مصر فى العصر العثمانى ،
د. محمد عفيفى ، ١٩٩١
٤٥ ـ الحروب الصليبية ، جـ ١ ،
تأليف : وليم الصورى ، ترجمة وتقديم د. حسن حبشى ، ١٩٩١
٤٦ ـ تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية (١٩٣٩ ـ ١٩٥٧) ،
ترجمة : د. عبد الرؤوف أحمد عمرو ، ١٩٩١
٤٧ ـ تاريخ القضاء المصرى الحديث ،
د. لطيفة محمد سالم ، ١٩٩١
٤٨ ـ الفلاح المصرى بين العصر القبطى والعصر الاسلامى ،
د. زبيدة عطا ، ١٩٩١
٤٩ ـ العلاقات المصرية الاسرائيلية (١٩٤٨ ـ ١٩٧٩)
د. عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢
٥٠ ـ الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ ـ ١٩٥٤)
د. سهير اسكندر ، ١٩٩٣
٥١ ـ تاريخ المدارس فى مصر الاسلامية ، (ابحاث الندوة التى اقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة ، فى ابريل ١٩٩١) اعدها للنشر :
د. عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢
٥٢ ـ مصر فى كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين ، فى القرن الثامن عشر ،
د. الهام محمد على ذهنى ، ١٩٩٢
٥٣ ـ اربعة مؤرخين واربعة مؤلفات من دولة المماليك الجراكسة ،
د. محمد كمال الدين عز الدين على ، ١٩٩٢
٥٤ ـ الأقباط فى مصر فى العصر العثمانى ،
د. محمد عفيفى ، ١٩٩٢

٥٥ ـ الحروب الصليبية جـ ٢ ، تأليف : وليم الصورى : ترجمة وتعليق : د. حسن حبشى ، ١٩٩٢

٥٦ ـ المجتمع الريفى فى عصر محمد على : دراسة عن اقليم المنوفية، د. حلمى احمد شلبى ، ١٩٩٢

٥٧ ـ مصر الاسلامية واهل الذمة ، د. سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٩٢

٥٨ ـ احمد حلمى سجين العروبة والصحافة ، د. ابراهيم عبد الله المسلمى ، ١٩٩٣

٥٩ ـ الرأسمالية الصناعية فى مصر ، من التمصير الى التأميم (١٩٥٧ ـ ١٩٦١) د. عبد السلام عبد الحليم عامر ، ١٩٩٣

٦٠ ـ المعاصرون من رواد الموسيقى العربية ، عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٣

٦١ ـ تاريخ الاسكندرية فى العصر الحديث ، د. عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣

٦٢ ـ هؤلاء الرجال من مصر ، جـ ٣ ، لمعى المطيعى ، ١٩٩٣

٦٣ ـ موسوعة تاريخ مصر عبر العصور : تاريخ مصر الاسلامية ، تأليف : د. سيدة اسماعيل كاشف ، جمال الدين سرور ، وسعيد عبد الفتاح عاشور ، أعدها للنشر : د. عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣

٦٤ ـ مصر وحقوق الانسان ، بين الحقيقة والافتراء دراسة وثائقية د. محمد نعمان جلال ، ١٩٩٣

٦٥ ـ موقف الصحافة المصرية من الصهيونية (١٨٩٧ ـ ١٩١٧) سهام نصار ، ١٩٩٣

٦٦ ـ المرأة فى مصر فى العصر الفاطمى، د. نريمان عبد الكريم احمد ، ١٩٩٣

٦٧ ـ مساعى السلام العربية الاسرائيلية : الاصول التاريخية، (ابحاث الندوة التى اقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الاعلى للثقافة) بالاشتراك مع قسم التاريخ بكلية البنات جامعة عين شمس ، فى ابريل ١٩٩٣) ، اعدها للنشر : د. عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣

٦٨ ـ الحروب الصليبية ، جـ ٣ ، تأليف : وليم الصورى ، ترجمة وتعليق : د. حسن حبشى، ١٩٩٣

٦٩ ـ نبوية موسى ودورها فى الحياة المصرية (١٨٨٦ ـ ١٩٥١) ، د. محمد ابو الاسعاد ، ١٩٩٤

٧٠ ـ اهل الذمة فى الاسلام ، تأليف : ا. س. ترتون ، ترجمة وتعليق : د. حسن حبشى ط ٢ ، ١٩٩٤

٧١ ـ مذكرات اللورد كلين (١٩٣٤ ـ ١٩٤٦) ،
اعداد : تريفور إيفانز ، ترجمة : د. عبد الرؤوف أحمد عمرو ، ١٩٩٤

٧٢ ـ رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية والاقتصادية لمصر فى العصر الفاطمى (٣٥٨ ـ ٥٦٧ هـ)
امينة أحمد امام ، ١٩٩٤

٧٣ ـ تاريخ جامعة القاهرة ،
د. رؤوف عباس حامد ، ١٩٩٤

٧٤ ـ تاريخ الطب والصيدلة المصرية ، ج ١ ، فى العصر الفرعونى ،
د. سمير يحيى الجمال ، ١٩٩٤

٧٥ ـ اهل الذمة فى مصر ، فى العصر الفاطمى الاول ،
د. سلام شافعى محمود ، ١٩٩٥

٧٦ ـ دور التعليم المصرى فى النضال الوطنى (زمن الاحتلال البريطانى) ،
د. سعيد اسماعيل على ، ١٩٩٥

٧٧ ـ الحروب الصليبية ، ج ٤ ،
تاليف : وليم الصورى ، ترجمة وتعليق : د.حسن حبشى ، ١٩٩٤

٧٨ ـ تاريخ الصحافة السكندرية (١٨٧٣ ـ ١٨٩٩)
نعمات احمد عثمان ، ١٩٩٥

٧٩ ـ تاريخ الطرق الصوفية فى مصر ، فى القرن التاسع عشر ،
تاليف : فريد دى يونج ، ترجمة عبد الحميد فهمى الجمال ، ١٩٩٥

٨٠ ـ قناة السويس والتنافس الاستعمارى الأوربى (١٨٨٢ ـ ١٩٠٤) ،
د. السيد حسين جلال ، ١٩٩٥

٨١ ـ تاريخ السياسة والصحافة المصرية ، من هزيمة يونيو الى نصر اكتوبر ،
د. رمزى ميخائيل ، ١٩٩٥

٨٢ ـ مصر فى فجر الإسلام ، من الفتح العربى الى قيام الدولة الطولونية ،
د. سيدة اسماعيل كاشف ، ط ٢ ، ١٩٩٤

٨٣ ـ مذكراتى فى نصف قرن ، ج ١ ،
احمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٤

٨٤ ـ مذكراتى فى نصف قرن ، ج ٢ ، القسم الأول ،
احمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٥

٨٥ ـ تاريخ الاذاعة المصرية : دراسة تاريخية (١٩٣٤ ـ ١٩٥٢) ،
د. حلمى احمد شلبى ، ١٩٩٥

٨٦ ـ تاريخ التجارة المصرية فى عصر الحرية الاقتصادية (١٨٤٠ ـ ١٩١٤)
د. أحمد الشربينى ، ١٩٩٥

٨٧ ـ مذكرات اللورد كلين ، ج ٢ ، (١٩٣٤ ـ ١٩٤٦) ،

إعداد : تريفور إيفانز ؛ ترجمة وتحقيق : د. عبد الرؤوف أحمد عمرو ؛ ١٩٩٥

٨٨ – **التسلوق الموسيقى وتاريخ الموسيقى المصرية ؛**
عبد الحميد توفيق زكى ؛ ١٩٩٥

٨٩ – **تاريخ الموانىء المصرية فى العصر العثمانى ؛**
د. عبد الحميد حامد سليمان ؛ ١٩٩٥

٩٠ – **معاملة غير المسلمين فى الدولة الاسلامية ؛**
د. فريمان عبد الكريم أحمد ؛ ١٩٩٦

٩١ – **تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط ؛**
تأليف : بيتر مانسفيلد ؛ ترجمة: عبد الحميد فهمى الجمال ؛ ١٩٩٦

٩٢ – **الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ – ١٩٣٦) جـ ٢ ؛**
نجوى كامل ؛ ١٩٩٦

٩٣ – **قضايا عربية فى البرلمان المصرى (١٩٢٤ – ١٩٥٨) ؛**
د. نبيه بيومى عبد الله ؛ ١٩٩٦

٩٤ – **الصحافة المصرية والقضايا (١٩٤٦ – ١٩٥٤) ؛ جـ ٢ ؛**
د. سهير اسكندر ؛ ١٩٩٦

٩٥ – **مصر وافريقيا .. الجذور التاريخية الافريقية المعاصرة ؛**
(ابحاث الندوة التى اقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الافريقية بجامعة القاهرة) ؛ أعدها للنشر ؛ د. عبد العظيم رمضان

٩٦ – **عبد الناصر والحرب العربية الباردة (١٩٥٨ – ١٩٧٠) ؛**
تأليف : مالكولم كير ؛ ترجمة : د. عبد الرؤوف أحمد عمرو

٩٧ – **العربان ودورهم فى المجتمع المصرى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ؛**
د. ايمان محمد عبد المنعم عامر

٩٨ – **هيكل والسياسة الاسبوعية ؛**
د. محمد سيد محمد

٩٩ – **تاريخ الطب والصيدلة المصرية (العصر اليونانى – الرومانى) جـ ٣ ؛**
د. سمير يحيى الجمال

١٠٠ – **موسوعة تاريخ مصر عبر العصور : تاريخ مصر القديمة ؛**
أ. د. عبد العزيز صالح ؛ أ. د. جمال مختار ؛ أ.د. محمد ابراهيم بكر ؛ أ. د. ابراهيم نصحى ؛ أ. د. فاروق القاضى ؛ اعدها للنشر : أ. د. عبد العظيم رمضان

١٠١ – **ثورة يوليو والحقيقة الغائبة ؛**
اللواء/ مصطفى عبد المجيد نصير ؛ اللواء/ عبد الحميد كفافى ؛

الفداء/ سعد عبد الحفيظ ،
السفير/ جمال منصور

١٠٢ ـ المقطم جريدة الاحتلال البريطاني في مصر (١٨٨٩ ـ ١٩٥٢) ،
د. تيسير أبو عرجة

١٠٣ ـ رؤية الجبرتي لبعض قضايا عصره ،
د. علي بركات

١٠٤ ـ تاريخ العمال الزراعيين في مصر (١٩١٤ ـ ١٩٥٢)
د. فاطمة علم الدين عبد الواحد

١٠٥ ـ السلطة السياسية في مصر وقضية الديمقراطية (١٨٠٥ ـ ١٩٨٧) ،
د. أحمد فارس عبد المنعم

١٠٦ ـ الشيخ علي يوسف وجريدة المؤيد : تاريخ الحركة الوطنية في ربع قرن ، جـ ٢ ،
د. سليمان صالح

١٠٧ ـ الأصولية الاسلامية في العصر الحديث ،
تأليف : دليب هيرو ، ترجمة : عبد الحميد الجمال .

١٠٨ ـ مصر للمصريين ، جـ ٦ ،
سليم خليل النقاش .

١٠٩ ـ مصر للمصريين ، جـ ٥ ،
سليم خليل النقاش

١١٠ ـ مصادرة الأملاك في الدولة الاسلامية (عصر سلاطين المماليك) ، جـ ١ ،
د. البيومي اسماعيل الشربيني

١١١ ـ مصادرة الأملاك في الدولة الاسلامية (عصر سلاطين المماليك) ، جـ ٢ ،
د. البيومي اسماعيل الشربيني

١١٢ ـ اسماعيل باشا صدقي ،
د. محمد محمد الجوادي

١١٣ ـ الزبير باشا ودوره في السودان (في عصر الحكم المصري) ،
د. اسماعيل عز الدين

١١٤ ـ دراسات اجتماعية في تاريخ مصر ،
احمد رشدي صالح

١١٥ ـ مذكراتي في نصف قرن ، جـ ٢ ،
احمد شفيق باشا

١١٦ ـ اديب اسحق (عاشق الحرية) ،
علاء الدين وحيد

١١٧ ـ تاريخ القضاء في مصر العثمانية (١٥١٧ ـ ١٧٩٨) ،
عبد الرازق ابراهيم عيسى

١١٨ ـ النظم المالية في مصر والشام زمن سلاطين المماليك ،
د. البيومي اسماعيل الشربيني

١١٩ ـ النقابات في مصر الرومانية (دراسة وثائقية)
حسين محمد احمد يوسف

١٢٠ ـ يوميات من التاريخ المصري الحديث (١٧٧٥ ـ ١٩٥٢) ،
لويس جرجس

١٢١ ـ الجلاء ووحدة وادي النيل (١٧٧٥ ـ ١٩٥٢) ،
محمد عبد الحميد الحناوي

١٢٢ - مصر للمصريين ، ج ٦ ،
سليم خليل النقاش .
١٢٣ - السيد أحمد البدوى ،
د. سعيد عبد الفتاح عاشور
١٢٤ - العلاقات المصرية الباكستانية فى نصف قرن ،
محمد نعمان جلال
١٢٥ - مصر للمصريين ، ج ٧ ،
سليم خليل النقاش
١٢٦ - مصر للمصريين ، ج ٨ ،
سليم خليل النقاش
١٢٧ - مقدمات الوحدة المصرية السورية (١٩٤٣ - ١٩٥٨) ،
ابراهيم محمد محمد ابراهيم
١٢٨ - معارك صحفية ،
جمال بدوى
١٢٨ - الدين العام (واثره فى تطور الاقتصاد المصرى) (١٨٧٦ - ١٩٤٣) ،
د. يحيى محمد محمود
١٣٠ - تاريخ نقابات الفنانين فى مصر (١٩٨٧ - ١٩٩٧)
سمير فريد
١٣١ - الولايات المتحدة وثورة يوليو ١٩٥٢ (١٩٥٢ - ١٩٥٨) ،
تأليف : جايل ماير ، ترجمة : د. عبد الرءوف أحمد عمرو
١٣٢ - دار المندوب السامى فى مصر ج ١ ،
د. ماجدة محمد محمود
١٣٣ - دار المندوب السامى فى مصر ج ٢ ،
د. ماجدة محمد محمود
١٣٤ - الحملة الفرنسية على مصر فى ضوء مخطوط عثمانى للدارندلى،
بقلم : عزت حسن أفندى الدارندلى ، ترجمة : جمال سعيد عبد الغنى
١٣٥ - اليهود فى مصر المملوكية (فى ضوء وثائق الجنيزة) (٦٤٨ - ٩٢٣ هـ/١٢٥٠ - ١٥١٧ م) ،
د. محاسن محمد الوقاد
١٣٦ - أوراق يوسف صديق ،
تقديم : أ.د. عبد العظيم رمضان
١٣٧ - تجار التوابل فى مصر فى العصر المملوكى ،
د. محمد عبد الغنى الأشقر
١٣٨ - الاخوان المسلمون وجذور التطرف الدينى والارهاب فى مصر ،
السيد يوسف
١٣٩ - موسوعة الغناء المصرى فى القرن العشرين ،
بقلم : محمد قابيل
١٤٠ - سياسة مصر فى البحر الأحمر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ١٢٢٦ - ١٢٦٥ هـ/ ١٨١١ - ١٨٤٨ م ،
طارق عبد العاطى غنيم بيومى
١٤١ - وسائل الترفيه فى عصر سلاطين المماليك فى مصر ،
لطفى أحمد نصار

١٤١ ـ مذكراتى فى نصف قرن ج ٤ ،
احمد شفيق باشا

١٤٢ ـ دبلوماسية البطالمة فى القرنين الثانى والأول ق.م. ،
د. منيرة الهمشرى

١٤٤ ـ كشوف مصر الافريقية فى عهد الخديوى اسماعيل) ١٨٦٣ ـ ١٨٧٩) ،
عبد الحليم خلاف

١٤٥ ـ النظام الادارى والاقتصادى فى مصر فى عهد دقلديانوس) ٢٨٤ ـ ٣٠٥ م) ،
د. منيرة الهمشرى

١٤٦ ـ المرأة فى مصر المملوكية ،
د. احمد عبد الرازق

١٤٧ ـ حسن البنا ،
متى .. كيف .. لماذا ؟
د. رفعت السعيد

١٤٨ ـ القديس مرقس وتأسيس كنيسة الاسكندرية ،
تأليف : د. سمير فوزى ،
ترجمة : نسيم مجلى

١٤٩ ـ العلاقات المصرية الحجازية فى القرن الثامن عشر ،
حسام محمد عبد المعطى

١٥٠ ـ تاريخ الموسيقى المصرية) اصولها وتطورها)
د. سمير يحيى الجمال

١٥١ ـ جمال الدين الافغانى والثورة الشاملة ،
السيد يوسف

١٥٢ ـ الطبقات الشعبية فى القاهرة المملوكية) ٦٤٨ ـ ٩٢٣ هـ/ ١٢٥٠ ـ ١٥١٧ م) ،
د. محاسن محمد الوقاد

١٥٣ ـ الحروب الصليبية (المقدمات السياسية) ،
د. علية عبد السميع الجنزورى

١٥٤ ـ هجمات الروم البحرية على شواطىء مصر الاسلامية فى العصور الوسطى ،
د. علية عبد السميع الجنزورى

١٥٥ ـ عصر محمد على ونهضة مصر فى القرن التاسع عشر (١٨٠٥ ـ ١٨٨٢) ،
د. عبد الحميد البطريق

١٥٦ ـ تاريخ الطب والصيدلة المصرية ج ٣ (فى العصر الاسلامى) ،
د. سمير يحيى الجمال

١٥٧ ـ تاريخ الطب والصيدلة المصرية فى العصر الاسلامى الحديث ج ٤
د. سمير يحيى الجمال

١٥٨ ـ نائب السلطنة المملوكية فى مصر (من ٦٤٨ ـ ٩٢٣ هـ/١٢٥٧ ـ ١٥١٧ م)
د. محمد عبد الغنى الأشقر

١٥٩ ـ حزب الوفد (١٩٣٦ ـ ١٩٥٢) ج ١ ،
د. محمد فريد حشيش

١٦٠ – حزب الوفد (١٩٣٦ – ١٩٥٢) جـ ٢ »
د. محمد فريد حشيش

١٦١ – السيف والنار فى السودان »
تأليف : سلاطين باشا

١٦٢ – السياسة المصرية تجاه السودان (١٩٣٦ – ١٩٥٣) »
د. تمام همام تمام

١٦٣ – مصر والحملة الفرنسية »
المستشار/محمد سعيد العشماوى

١٦٤ – الحدود المصرية السودانية عبر التاريخ »
(اعمال ندوة لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الافريقية بجامعة القاهرة « ٢٠ – ٢١ ديسمبر عام ١٩٩٧)
اعداد أ. د. عبد العظيم رمضان

١٦٥ – التعليم والتغير الاجتماعى فى مصر فى القرن التاسع عشر »
سامى سليمان محمد السهم

١٦٦ – مذكرات معتقل سياسى صفحة من تاريخ مصر »
السيد يوسف

١٦٧ – الحركة العلمية والادبية فى الفسطاط منذ الفتح العربى الى نهاية الدولة الاخشيدية »
د. صفى على محمد

١٦٨ – مؤرخون مصريون من عصر الموسوعات »
يسرى عبد الغنى

١٦٩ – مدن مصر الصناعية فى العصر الاسلامى الى نهاية عصر الفاطميين (٢١ – ٥٦٧ هـ/٦٤٢ – ١١٧١ م)
د. صفى على محمد عبد الله

١٧٠ – القرية المصرية فى عصر سلاطين المماليك (٦٤٨ – ٩٢٣ هـ/ ١٢٥٠ – ١٥١٧ م) »
مجدى عبد الرشيد بحر

١٧١ – تاريخ الجالية الارمنية فى مصر القرن التاسع عشر »
محمد رفعت

١٧٢ – تاريخ اهل الذمة فى مصر الاسلامية (من الفتح العربى الى نهاية العصر الفاطمى جـ ١) »
د. فاطمة مصطفى عامر

١٧٣ – تاريخ اهل الذمة فى مصر الاسلامية (من الفتح العربى الى نهاية العصر الفاطمى جـ ٢) »
د. فاطمة مصطفى عامر

١٧٤ – مصر وليبيا فيما بين القرن السابع والقرن الرابع ق.م »
د. أحمد عبد الحليم دراز

١٧٥ – محمد توفيق نسيم باشا ودوره فى الحياة السياسية »
عادل ابراهيم الطويل

١٧٦ – الملاحة النيلية فى مصر العثمانية (١٥١٧ – ١٧٩٨ م) »
د. عبد الحميد حامد سليمان

١٧٧ – سياسة مصر العسكرية – ازاء حروب الشرق الاوسط »
لواء دكتور/صلاح سالم

١٧٨ ـ العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام الكبرى فى القرن الثامن عشر ،
د. محمد على حنفى
١٧٩ ـ دور الحامية العثمانية فى تاريخ مصر (١٥٦٤ ـ ١٦٠٩ م) ،
د. طلعت سعد السيد العبد
١٨٠ ـ الحقيقة التاريخية حول قرار تأميم شركة قناة السويس ،
د. عبد العظيم رمضان
١٨١ ـ الحروب الصليبية الثالثة (صلاح الدين وريتشارد جـ ١) ،
ترجمة وتحقيق وتعليق : أ. د. حسن حبشى
١٨٢ ـ الحروب الصليبية الثالثة (صلاح الدين وريتشارد جـ ٢) ،
ترجمة وتحقيق وتعليق : أ. د. حسن حبشى
١٨٣ ـ شاهد على العصر ،
مذكرات محمد لطفى جمعة
١٨٤ ـ الوقف في القرن الثامن عشر ،
ياسر عبد المنعم محاريق
١٨٥ ـ تاريخ مدينة الخرطوم تحت الحكم المصرى (١٨٢٠ ـ ١٨٨٥م) ،
د. أحمد أحمد سيد أحمد
١٨٦ ـ العقائد الدينية فى مصر المملوكية بين الاسلام والتصوف ،
د. أحمد صبحى منصور
١٨٧ ـ نيابة حلب فى عصر سلاطين المماليك (١٢٥٠ ـ ١٥١٧ م/ ٦٤٨ ـ ٩٢٣ هـ) جـ ١ ،
د. عادل عبد الحافظ حمزة
١٨٨ ـ نيابة حلب فى عصر سلاطين المماليك (١٢٥٠ ـ ١٥١٧ م ٦٤٨ ـ ٩٢٣ هـ) جـ ٢ ،
د. عادل عبد الحافظ حمزة
١٨٩ ـ يهود مصر منذ عصر الفراعنة ،
عرفة عبده على
١٩٠ ـ العلاقات السياسية بين مصر والعراق (١٩٥٠ ـ ١٩٦٣ م) ،
عبد الحميد عبد الجليل احمد شلبى
١٩١ ـ اليهود فى مصر العثمانية حتى اوائل القرن التاسع عشر جـ ١ ،
د. محسن على شومان
١٩٢ ـ اليهود فى مصر العثمانية حتى اوائل القرن التاسع عشر جـ ٢ ،
د. محسن على شومان
١٩٣ ـ الامام محمد عبده بين المنهج الدينى والمنهج الاجتماعى
د. عبد الله شحاتة
١٩٤ ـ تاريخ الآلات الموسيقية الشعبية المصرية ،
د. فتحى الصنفاوى
١٩٥ ـ مجتمع الريفية فى عصر الولاة
د. نريمان عبد الكريم احمد
١٩٦ ـ تاريخ تطور الرى فى مصر (١٨٨٢ ـ ١٩١٤ م) ،
عبد العظيم محمد سعودى
١٩٧ ـ القدس الخالدة ،
د. عبد الحميد زايد
١٩٨ ـ العلاقات السياسية بين الدولة الأيوبية والامبراطورية الرومانية المقدسة

زمن الحروب الصليبية »

د. عادل عبد الحافظ حمزة

١٩٩ - المعبد في الدولة الحديثة في مصر الفرعونيــة تنظيمه الادارى ودوره السـياسى »

د. بهاء الدين ابراهيم محمود

٢٠٠ - تاريخ سـواحل مصر الشماليــة عبر العصور (اعمال الندوة التى اقامتها لجنــة التاريخ والآثـار بالمجلس الأعـلى للثقافــة ؛ بالاشتراك مع كلية الآداب جامعة الاسـكندرية ٢٢ الى ٢٣ ابريـل ١٩٩٨) »

اعداد/ د. عبد العظيم رمضان

٢٠١ - امارة الحج في مصر العثمانيــة (٩٢٣ - ١٢١٣ هـ / ١٥١٧ - ١٧٩٨ م) »

سميرة فهمي على عمر

٢٠٢ - المندوبون الساميون في مصر »

د. ماجدة محمد محمود

٢٠٣ - الصراع الدولى على ... والغور المصرى »

فتحى ابو طالب

٢٠٤ - العلاقات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا (١٩٣٥ - ١٩٤٥ م) »

مرفت صبحى فالى

٢٠٥ - تاريخ القرية واعمالها في العصر الإسلامى (٢١ - ٥٦٧ هـ / ٦٤٢ - ١١٧١ م) »

السيد محمد احمد عطا

٢٠٦ - مصر للمصريين ج ٩ »

سليم خليل النقاش

٢٠٧ - القاهر بيبرس »

د. سعيد عبد الفتاح عاشور

٢٠٨ - الدور المصرى والعربى في حرب تحرير الكويت ج ١ »

لواء/ د. كمال احمد عامر

٢٠٩ - الدور المصرى والعربى في حرب تحرير الكويت ج ٢ »

لواء/ د. كمال احمد عامر

٢١٠ - قبرص والحروب الصليبية »

د. سعيد عبد الفتاح عاشور

٢١١ - امارة الرها الصليبية »

د. علية عبد السميع الجنزورى

٢١٢ - العامة في مصر في العصر الأيوبى (٥٦٧ - ٦٤٨ هـ / ١١٧١ - ١٢٥٠ م) »

٢١٣ - الأزمات الاقتصادية في مصر في العصر المملوكى واثرها السياسى والاقتصادى والاجتماعى (٦٤٨هـ - ٦٧٣ هـ/ ١٢٥٠ - ١٥١٧ م) »

د. عثمان على محمد عطا

٢١٤ - الثغور البحرية الاسلامية على حدود الدولة البيزنطية في العصور الوسطى »

د. علية عبد السميع الجنزورى

٢١٥ - الفتح الاسـلامى لمدينة كابول (٢١ هـ/٦٥١ م) »

د. اصلاح عبد الحميد ريحان

٢١٦ - الرأسـمالية الأجنبيـة في مصر ج ١ (١٩٣٧ - ١٩٥٧) »

د. فرغلى تسن هريدى

رقم الايداع ٥٣٥٠/٢٠٠١

الترقيم الدولى I.S.B.N. 977 — 01 — 7192 — 1

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب
فرع الصحافة

هذا الكتاب يتناول «الرأسمالية الأجنبية في مصر من سنة ١٩٣٧ إلى عام ١٩٥٧ وهو في الأصل رسالة علمية حصل بها صاحبها على درجة الدكتوراه وينشر على جزءين، وينقسم الجزء الأول إلى بابين ويتناول الباب الأول التطور التاريخي للأجانب في مصر منذ صدور الامتيازات الأجنبية عام ١٥٣٥ وحتى إلغاءها عام ١٩٣٧، كما تناول الوضع القانوني والاجتماعي للأجانب في مصر منذ عام ١٩٣٧ - ١٩٥٧.

أما الباب الثاني فقد تناول التشريعات التي عالجت وضع الرأسمالية الأجنبية في مصر منذ عام ١٩٣٧ - ١٩٤٧ وأوجه الاستثمارات الأجنبية في مصر في المجالات الاقتصادية المختلفة، الزراعية، والصناعية، والتجارية، والمالية، والمرافق والخدمات.



مطابع الهيئة المصـ

٥٠٠ قـــرش